دور نواب السليمانية
في المجلس النيابي العراقي
1945 -1958

www.findi.info

سالار عبدالكريم فندي الدوسكي

1428هـ 2008م

www.findi.info

- تسلسل الإصدار: 49
- عنوان الكتاب: دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي 1945.1958
- (رسالة ماجستير)
- تأليف: سالار عبد الكريم فندي الدوسكي
- الإخراج الفني والغلاف: محمد زاده.
- عدد النسخ: 500 نسخة .
- رقم الايداع: 1953 لسنة 2008 في المديرية العامة للمكتبات العامة .
- المطبعة: خاني- دهوك.
- حقوق الطبع والنشر محفوظة للأكاديمية الكوردية .
- الطبعة الالكترونية (موقع فندي www.findi.info)

بسم الله الرحمن الرحيم

﴿ ... وَتِلْكَ الأيَّامُ نُدَاوِلُهَا بَيْنَ النَّاسِ وَلِيَعْلَمَ اللّهُ الَّذِينَ آمَنُواْ وَيَتَّخِذَ مِنكُمْ شُهَدَاء وَاللّهُ لاَ يُحِبُّ الظَّالِمِينَ ﴾

سورة آل عمران، الآية 140

www.findui.info

الاهداء

الى والديَّ تقديراً وعرفاناً بالجميل

www.findi.info

شكر وتقدير

بعد الحمد لله،والثناء عليه،لايسع الباحث الا ان يتقدم باسمى آيات الشكر والعرفان والامتنان الى الدكتورة سعاد رؤوف شيرمحمد المشرفة على الرسالة،لما ابدته من توجيهات قيمة، وجهود مغنية، وحرص لا محدود لاخراج هذه الرسالة الى المستوى الذي وصلت اليه ، فجزاها الله خير الجزاء على جهودها الاستثنائية في هذا الزمن العصيب.

كما أزجي شكري وتقديري العميقين لاساتذتي الكرام الذين تتلمذت على ايديهم خلال السنة التحضيرية للماجستير وهم : الدكتور لطفي جعفر فرج، والدكتور طارق الحمداني، والدكتور علاء جاسم محمد الحربي، اعاده الله سالماً،(صاحب موضوع الرسالة ومقترحه)، والدكتور صبري فالح الحمدي، والدكتور موسى محمد طويرش، والدكتور صالح العگيلي، والدكتورة سعاد محمد صبري،حماهم الباري من كل سوء، وكل مكروه، وسدد خطاهم خدمة للعلم واهله، ولعراقنا الحبيب.

وعرفانا بالجميل والوفاء،اقدم وافر الشكر والتقدير للعلامة الدكتور كمال مظهر احمد، لما قدمه من مصادر ومراجع قيمة،

www.findi.info

سائلا المولى العلي القدير ان ينعم عليه بالصحة والعافية،والعمر المديد ، ذخرا للعلم وباحثيه وطالبيه، انه سميع مجيب الدعاء.

مرة اخرى اسجل ، وبكل سرور واعتزاز، شكري الخاص الى الاساتذة الافاضل : الدكتور عدنان سامي نذير، والدكتور عبدالله شاتي، والدكتورصبري فالح، لمساعدتهم اللامحدودة في تقديم بعض المحاضر البرلمانية النادرة. اطال الله في اعمارهم وجزاهم كل خير . كما اجد من حق الوفاء عليّ ان اتقدم بشكري وتقديري الى استاذي العزيز الدكتور موسى محمد طويرش، لتشجيعه ومتابعاته المستمرة.

وعرفانا بالجميل أقدم شكري وامتناني الى جمبع السادة الكرام،الذين سمحوا لي بمقابلتهم برحابة صدر لاتنسى، وهم السادة : الدكتور دارا احمد توفيق، فؤاد عارف، جمال عزمي بابان، والشيخ نورس سعيد ابراهيم، والسيدة لميعة خان عبد الحميد عبد المجيد الجاف.

وأحيي جهود العاملين، والعاملات في المكتبات العراقية كافة، لما قدموه لي من عون ومساعدة، ودون كلل.

واخيرا،اجد نفسي ملزما ان اتوجه بالشكر مع الامتنان والود

الى أعز الناس : والديّ الكـريمين، واغلـى الاحبـاب : اشـقائي وشقيقتي، لما تحملوا معي معاناة البحث، ومنغـصاته، جـزاهم الله خيرا، وسدد خطاهم.

www.findi.info

المختصرات المستعملة في هوامش الرسالة

د.ك.و	دار الكتب والوثائق
بلا	بلا تاريخ طبع
د.م	دون مكان الطبع
ط	الطبعة
ج	الجزء
ص	الصفحة باللغة العربية
ل	الصفحة باللغة الكردية
P	الصفحة باللغة بالانكليزية

www.findi.info

المقدمة

تميزت الحقبة (1945–1958) من تاريخ العراق المعاصر بتفاقم الاحداث السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي مر بها، وكانت السليمانية بعمقيها التاريخي والحضاري، قد اثرت في تلك الاحداث وتأثرت بها، و بمختلف جوانبها.وان دراسة دور نواب السليمانية في مجلس النواب العراقي في اتون الفترة المذكورة، وبيان مواقفهم المختلفة، وانشطتهم داخل أروقة المجلس، يظهرما لهذا اللواء من دور في سياسة الدولة في الداخل والخارج.

وقد تصدى عدد من الاكاديمين للخوض في جوانب عدة ومهمة من الحياة البرلمانية في العهد الملكي، الا ان جوانب اخرى منها لاتزال تستحق الدراسة الاكاديمية الجادة، ولاسيما دراسات مستقلة عن دور نواب الالوية عموما، ومنهم نواب الكرد خصوصا.

من هنا وقع اختيارنا على موضوع رسالتنا (دور نواب السليمانية في المجلس النيابي العراقي1945–1958) لانه لم تخصص له دراسة اكاديمية مستقلة، مع العلم ان الكرد مكون اساسي من مكونات الطيف العراقي، ونواب السليمانية كان لهم دورهم المشهود في المجلس.

ورغم اننا حددنا الاطار الزمني لهذه الدراسة بين 1945 (نهاية

www.iraqi.info

الحرب العالمية الثانية) و 1958 (نهاية العهد الملكي وبداية العهد الجمهوري)، الا اننااضطررنا، وللضرورة القصوى، الرجوع الى الدورة الانتخابية لعام 1943، متجاوزين بذلك الاطار الزمني لها، لان الدورة الانتخابية العاشرة بدأت في 9تشرين الاول1943، واستمرت الى ايار 1946.

تتألف الرسالة من هذه المقدمة، وتمهيد وأربعة فصول وخاتمة موجزة عالج التمهيد (نمو الوعي القومي والسياسي للنخبة الكردية ودورها في البرلمان العراقي حتى 1943) مستعرضا، وبصورة مركزة، بوادر ظهور الوعي القومي الكردي، وميلاد الفئة المثقفة الكردية، ودورها في التجربة البرلمانية بعد انتصار ثورة الاتحاديين.وفي سياق متصل، تطرقت في التمهيد الى دور نواب السليمانية في المجلس التأسيسي، وفي عهد الملك فيصل الاول، ونجله الملك غازي، وعهد الوصاية، ولغاية عام 1943.

حاول الفصل الاول، والذي ضم أربعة مباحث، القاء الضوء على الواقع الانتخابي في السليمانية، والتكوين الاجتماعي لنوابها، خصص المبحث الاول لسير الانتخابات في لواء السليمانية، وماهية اجرائها في اللواء المذكور، متطرقا الى تدخلات وخروقات السلطة التنفيذية، سواء في سير العملية الانتخابية، والتي لم تخل من السلبيات التي رافقت الانتخابات النيابية السابقة، أو في أساليبها لتمرير الموالين لها، كالتزوير، او الترشيح الحكومي، او اللجوء الى القوة، أو التزكية، أوالتوسط، كما تم بيان ذلك في المبحث الثاني.في حين يتطرق

المبحث الثالث الى التمثيل العددي لنواب السليمانية ، وبيان نسبتهم المئوية في مختلف الدورات الانتخابية ، قياسا الى العدد الكلي لنواب المجلس ، مع بيان الزيادة او الانخفاض الحاصلين لتلك النسبة من دورة الى اخرى.ولما كان دور ومواقف نواب السليمانية في المجلس يتطلب التعرف على الجذور والفئات الاجتماعية لهم، لذا فقد خصص المبحث الاخير من هذا الفصل، لدراسة (الانتماءات والجذور الاجتماعية لنواب السليمانية)، متضمنا معلومات وافية عن السيرة الذاتية لكل واحد منهم.

وكرس الفصل الثاني لمعالجة موقف نواب السليمانية من القضايا الاقتصادية المختلفة، وفي مقدمتها قضايا الزراعة والارض، ومشاكلها، لاسيما تلك المتعلقة بزراعة التبغ وانحصاره في السليمانية، وذلك لمساسها بحياة أوسع شريحة في مجتمع السليمانية ، كما تطرق الفصل الى جوانب اخرى من موضوع الزراعة، منها الافات الزراعية، ومكننة الزراعة.وعلى الغرار نفسه، حاولت التطرق الى موقف نواب السليمانية من قضايا الصناعة والنفط، وخاصة دعوتهم الى ايجاد بنية تحتية للصناعة الوطنية، واعادة النظر في اتفاقيات النفط المعقودة بين العراق ، وشركات النفط الاحتكارية، فضلا عن التطرق الى موقف نواب السليمانية من القضايا المالية ، وخاصة القوانين واللوائح.

ويتصدى الفصل الثالث والمبحث الاول منه، لموقف نواب السليمانية من قضايا الطرق والمواصلات، ويبين انتقاداتهم ومطالبهم

المستمرة للحكومات في هذا المجال لتحسين حالة الطرق في البلاد، في حين يتطرق المبحث الثاني الى مداخلات نواب السليمانية لتوفير الخدمات الصحية، من بناء المستشفيات والمستوصفات في كردستان خاصة، والعراق عموما، وكذلك يتناول المبحث مسألة التعليم باللغة الكردية، وموقف نواب السليمانية منها، ومطالبتهم بزيادة عدد المدارس في المنطقة الكردية، وباقي انحاء البلد.اما قضايا الموظفين والعمال والاوقاف، فقد تناولها المبحث الثالث، حيث يتضمن موقف النواب من القضايا التي تهم الموظفين، وخاصة المتقاعدين منهم، ومطالبتهم بتحسين ظروفهم المعاشية، وعلى غرار ذلك كان موقف النواب من القضايا العمال والاوقاف.

اما الفصل الرابع، والاخير من الرسالة، والذي يحمل عنوان (موقف نواب السليمانية من القضاياوالاحداث السياسية الداخلية و القضايا القومية)، فيتصدى لموقف نواب السليمانية من الاحداث السياسية الداخلية، ومنها قضايا الجيش والشرطة والقضاء، وسبل تطويرهم، فضلا عن مواقفهم من الانتفاضات الوطنية، ومن القضية الكردية.وفي السياسية الخارجية، تطرقنا لموقفهم من دول الجوار، ومن القضية الفلسطينية، وبلاد المغرب العربي، وقيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن.

وتتضمن الخاتمة عرض اهم الاستنتاجات التي توصلنا اليها من خلال تقديم الحقائق التي وردت في فصول الرسالة الاربعة، للوصول قدر المستطاع الى الحقيقة الموضوعية.

www.findi.info

استمد الباحث معلوماته من مصادر ومراجع شتى، تحتل محاضرجلسات المجلس التأسيسي العراقي، ومجلس النواب، مكانة متميزة بالنسبة لمادة الرسالة، استقى الباحث معلومات تخص مباحث الرسالة، ولاسيما في فصولها الثاني والثالث والرابع.كما اعتمد الباحث على عدد من وثائق المركز الوطني لحفظ الوثائق، ولاسيما ملفات وزارة الداخلية، لصلتها بالعمليات الانتخابية وسيرها.كما اطلعناعلى عدد من الاضابير التقاعدية لنواب السليمانية ، ولاسيما الذين تولوا منهم مناصب وزارية.

واحتلت بعض المصادر العربية والمعربة حيزا مهما في سد بعض الفجوات الموجودة في الرسالة ولاسيما الاجزاء:2، 3، 4، 6، 7، 8، 9، 10 من"تأريخ الوزارات العراقية"للاستاذ عبد الرزاق الحسني، الذي يتضمن معلومات وتفاصيل شاملة عن تاريخ العراق المعاصر، لايستغني عنها الباحث في نطاق الفترة المذكورة.

ومن الكتب المهمة الاخرى التي سدت فراغا غير قليل لما احتاج اليه البحث في تراجم النواب، وبعض الشخصيات السياسية العراقية، الموسوعتان: "اعلام الكرد"و "اعلام السياسة في العراق الحديث"، لمؤلفهما مير بصري ، والذي تم توظيفهما بشكل خاص في الفصل الاول من الرسالة.

كما ساهمت المذكرات الشخصية لعدد من النواب ممن شاركوا في الحياة النيابية في فترة نطاق البحث، في رفد الرسالة بمعلومات قيمة يندر الحصول عليها من المصادر والمراجع الاخرى، ولاسيما مذكرات علي

www.findi.info

كمال، واحمد مختار بابان، وغيرهما ، تكملها المقابلات الشخصية لشخصيات كردية، واسر النواب.

وتؤلف الرسائل الجامعية رافدا اضافيا للمعلومات التي انارت الطريق امام الباحث، خاصة اطروحة الدكتوراه الموسومة: "المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الاول .دراسة تحليلية" للدكتور علاء عبد الامير الرهيمي، ورسالة الماجستير الموسومة:"الدور السياسي للنواب الكرد في عهد الملك فيصل الاول (1921-1933)" لـ عصام كاظم عبد الرضا الفيلي، اللذين ساعدا الباحث على فهم وتوضيح العديد من الجوانب الخاصة بموضوع الحياة البرلمانية، بغض النظر عن محدودية استعمالهما في هوامش الرسالة.كما اعتمدت الرسالة على العديد من الرسائل الجامعية غير المنشورة.

اكتنفت الدراسة صعوبات جمة ، ومعاناة عدة، بسبب صعوبة الحصول على مادة البحث في ظل الاوضاع الامنية الصعبة التي تكابدها بلادنا منذ آذار عام 2003، ولحد اليوم ، والتي انعكست جليا على دور الكتب التي اغلقت العديد منها ابوابها امام الطلبة، اما بسبب التدمير الذي تعرضت له، او لسوء الحالة الامنية، وقد تمكنا من التعويض عن ذلك، ولو جزئيا، في مكتباتنا في شمال العراق، رغم افتقار الكثير من هذه المكتبات الى المصادر والمراجع التاريخية الاساسية التي لا غنى لطلاب الدراسات العلياعنها، مما اضطرنا الى التنقيب عن المحاضر والمصادر لدى الباحثين، وطلاب العلم، وفي

www.findinfo

محافظات عدة.

وفي سياق متصل، كانت المعاناة الاكبر بالنسبة للباحث، هي صعوبة الحصول على المادة الوثائيقة بعد تدمير دار الكتب والوثائق، مما دفع الباحث الى القيام بمراجعات مستمرة للدار، على امل الحصول على الوثائق، وبعد انتظار طال اكثر من عام ونصف العام، عثرنا على عدد محدود من وثائق وزارة الداخلية عن سير الانتخابات.

وختاما، حاولت ان اقدم هذا الجهد العلمي المتواضع، الذي ارجو ان ينال رضا الله سبحانه وتعالى، واساتذتي الاعزاء، حفظهم المولى من كل سوء، وامد في عمرهم ذخرا لابنائهم الطلبة، انه سميع مجيب.

سالار عبدالكريم فندي

2007-2-20

دهوك

www.findinfo

التمهيد

نمو الوعي القومي والسياسي لمثقفي السليمانية ودورهم في المجلس النيابي حتى عام 1943

عاش العراق في ظل السيطرة العثمانية فترة سبات عميقة دامت زهاء أربعة قرون، فقد في غضونها أهميته، ومركزه الحضاري والسياسي، بعد أن كان مهد الحضارة في العصر القديم، وحاضرة الخلافة العباسية في العصر الوسيط، وقد تجلت مظاهر التأخر واضحة في شتى مرافق الحياة الاقتصادية والاجتماعية والإدارية والثقافية، فلم تكن، والحالة هذه قد شهدت تغيرا يذكر لما كانت عليه عند بدايات الاحتلال العثماني، وكم قيم لونكريك الوضع بما نصه:

"وانتهى القرن التاسع عشر، والبلاد ما تزال متفسخة، وفي حالة الوحشية والجهل، وعدم الكفاية للحكم الذاتي، فلم تكن، والحالة هذه، لتختلف في زمنها هذا كثيراً عما كانت عليه عند أول حلول القرن السادس عشر" .[1]

ولم تكن كوردستان بمنأى عن ذلك الواقع المتردي، إذ كانت بدورها، وأسوة ببقية أجزاء العراق، تعاني من سلبيات السيطرة العثمانية، فعمتها الفوضى والاضطرابات، وانتشر فيها الفقر والمرض والجهل. ولأن الحكم العثماني كان هشاً في كوردستان، فقد انتقلت السلطة الفعلية، ومعها ملكية الأراضي إلى الآغوات[2]

---

(1) ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تأريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر لخياط، بغداد ، 1941، ص349.

(2) آغا: كلمة فارسية الاصل، تعني السيد أو الموظف من الدرجة الوسطى (العالية أحيانا)، وقد يكون عسكرياً أو مدنياً، أو مستخدما (في بيت عظيم لشأن). جعفر لخياط، صور من تأريخ العراق في العصور المظلمة، ج1، ط1، بغداد، 1971. ص 358.

والبكوات في العشائر الأسلسية، والى رؤساء الطرق الباطنية.[3]

ولتقويض مصادر القوة والانفصال، التي مثلها رؤساء العشائر، الذين أضافوا إلى سلطاتهم المذكورة، وفرة السلاح، شرعت السلطات العثمانية، بإتباع سياسة جديدة، لبسط سيادتها الفعلية على المنطقة، وهي سياسة (فرق تسد) التي سبق ان أتبعها العثمانيون مع العشائر العربية، وذلك بتحريك احدها لإضعاف الآخرى، مما مكنهم من اضعاف العشائر والامارات الكردية من أمثال:(آل بابان في السليمانية، والبهدينانية في العمادية) وفي السياق ذاته، شجعوا الزعامات الدينية، واغدقوا عليها المال والنفوذ، حتى أصبح البرزنجيون ينافسون آل بابان في شراء الأراضي والقرى، ولنشر نفوذهم الديني في السليمانية.[4]

وقد لاحت بوادر التغيير في أوضاع العراق الاقتصادية والاجتماعية في النصف الثاني من القرن التاسع عشر على أثر فتح قناة السويس، وارتباط العراق بالسوق الرأسمالية العالمية،[5] وتجسدت مظاهر التغيير في جوانب عدة منها: تنشيط تجارتي الاستيراد والتصدير، بعد تحول الاقتصاد من اقتصاد طبيعي قائم على الاكتفاء الذاتي إلى اقتصاد قائم على الربح، وما نجم عنه من بروز البرجوازية التجارية المرتبطة بالرأسمال الأجنبي، ومنها ظهور صناعات وطنية عدة، نمو المدن، تطور الخدمات[6]... الخ.

---

(3) حنا بطاطو، العراق (الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من لعهد العثماني حتى قيام لجمهورية)، الكتاب الأول، ترجمة : عَفيف الرزّاز، ط2، مؤسسة الابحاث لعربية، بيروت، 1995، ص 103.

(4) فيصل محمد الارحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين 1908 – 1914، لموصل، 1975، ص 88.

(5) للتفاصيل ينظر: محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق – التجارة لخارجية والتطور الاقتصادي 1864 – 1958، ج1، صيدا – بيروت، 1965، ص 281 – 292.

(6) آثرنا الاختصار في هذا الصدد، لكون الموضوع لشبع بحثاً ومناقشة، وفي أكثر من رسالة اكاديمية. للتفاصيل راجع: علاء حسين عبد الأمير الرهيمي، المعارضة=

انعكست التطورات المذكورة على الجوانب الثقافية، مما أدى إلى بروز الفئة المثقفة، وهؤلاء تبؤوا مراكز اجتماعية في المنظمات الحكومية، والدينية، والتعليمية، والاقتصادية، أو المؤسسات الحكومية، استطاعت أن تؤثر في المجتمع في ضوء التغييرات الاقتصادية المذكورة،[7] من خلال إشراكهم في تنظيم الإنتاج وإدارته، كانت أساس ونواة الفئة المثقفة الحديثة التي ظهرت في النصف الثاني من القرن التاسع عشر.

بدورها ساهمت القوانين والأنظمة التي أصدرتها الدولة العثمانية عام 1869، لإصلاح مؤسساتها، كقانون الأراضي، وقانون الولايات، وقانون المعارف، وغيرها، في تطور مؤسساتها ومجتمعها. وظهرت نتائجها الواضحة في نهاية القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين، وانعكست آثارها على ولايات المشرق العربي، ومنها العراق،[8] لاسيما بعد صدورها قانون التعليم العام (نظم المعارف العمومية)، الذي وضع بموجبه نظام خاص للتعليم الرسمي تحت أشراف الدولة. ومما عزز من أهمية قانون المعارف المذكور، أن صدوره قد تزامن مع وصول الوالي مدحت باشا إلى

=البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، دراسة تحليلية، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب –جامعة الكوفة، 1996، ص 17 – 18؛ عبد لرزاق أحمد الدصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق 1908 – 1932، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأدلب –جامعة بغداد، 1990، ص 1 – 6؛ عصام كاظم عبد الرضا الفيلي، الدور السياسي للنواب الكرد في عهد الملك فيصل الأول (1921 – 1933)، رسلة ماجستير غير منشورة، معهد التأريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، اتحاد المؤرخين العرب، بغداد، 2005، ص 7 – 8.

(7) طارق مجيد تقي العقيلي، الدكتور ناجي الأصيل – دبلوماسيا رائداً ومفكراً حضارياً، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2002، ص 15.

(8) محمد عصفور سلمان الأموي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في لمشرق العربي 1839 – 1908، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الأداب – جامعة بغداد، 2005، الخاتمة.

بغداد في 30 نيسان 1869، الذي يعد "رائد التحديث في العراق"، [9] والذي تجسدت أهم نشاطاته الثقافية باصدار أول صحيفة، وهي صحيفة الزوراء، وفتح أول مدرسة رشدية مدنية، بعد بضعة أشهر من توليه أمور الولاية، وأخرى عسكرية في العام التالي، وعلى الصعيد المهني فتح أول مدرسة للصنائع في بغداد عرفت بـ (مكتب السنية)، وواحدة أخرى في كركوك.[10]

وكانت السليمانية، وأسوة ببعض مدن ولاية الموصل، قد حظيت بمزايا قانون التعليم العام، عندما فتحت أول رشدية مدنية فيها عام 1875،[11] وأخرى عسكرية عام 1892،[12] ويبدو أن المدرستين الرشديتين، كانتا تقبلان الطلاب الذين تلقوا تعليمهم في الكتاتيب، أسوة بالرشدية العسكرية في بغداد، وذلك لأن أول مدرسة ابتدائية في السليمانية تم فتحها عام 1898.[13] واصبحت المدرسة الرشدية العسكرية في السليمانية، تؤلف مع رشديتي بغداد، المدارس العسكرية الوحيدة في العراق خلال العهد العثماني، منذ تسعينات، القرن التاسع عشر ولغاية بدايات الحرب العالمية الأولى، عندما فتحت مدرسة عسكرية أخرى.[14] وكانت الحاجة إلى تشكيل جيش عثماني حديث من قوميات عدة، وعدم الاقتصار على العناصر التركية، توضح الاسباب الكامنة وراء فتح المدارس العسكرية الرشدية.في السليمانية وهي في منطقة كردية، ومن قبل في بغداد وهي عربية.

وبناءعلى ذلك تكونت النواة الأولى للفئة المثقفة الكردية في أواخر القرن التاسع عشر، واصبحت المدارس الحكومية، إلى جانب الأهلية،

---

(9) مقتبس في: عبد الرزاق لحمد الدصيري، المصدر السابق، ص 13.
(10) د. جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869 – 1918، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001، ص 114 – 116.
(11) المصدر نفسه، ص 148.
(12) المصدر نفسه، ص 170.
(13) المصدر نفسه، ص 134.
(14) المصدر نفسه، ص 170 – 171.

وفعاليات الإرساليات التبشرية المنهل الأساس للمعرفة،حيث تخرج معظم المثقفين الكرد منها.

ومن مؤشرات تنامي نشاط المثقفين الكرد في غضون هذه الفترة، هي مساهمتهم مع الأمير مقداد مدحت بدرخان باصدار أول صحيفة كردية، وهي صحيفة كوردستان عام 1898،[15] وكانت الاعداد الثلاثة الأولى من الصحيفة قد طبعت بمطبعة الهلال بمدينة القاهرة، أما الاعداد 4 و 5، فطبعت بمطبعة كردية مستقلة اشتراها مقداد مدحت، عرفت بمطبعة كوردستان، وبعد رجوع مقداد إلى اسطنبول، تولى أخوه عبد الرحمن بدرخان، طبع الاعداد اللاحقة للصحيفة، وبدءاً بالعدد: 6 حتى 19، [16] وبذلك تعد مطبعة كوردستان، أول مطبعة كردية.

وفي السياق ذاته، نشر المفكر الكردي عبد الله جودت[17] في 4 آب 1904، أول عدد من مجلة (الاجتهاد) في مطبعته الخاصة بمدينة جنيف. وبالمطبعة نفسها، أخذ على عاتقه مشروعاً لنشر سلسلة من الكتب باللغتين التركية العثمانية والفرنسية، ولكنه اضطر، وبعد أقل من شهرين، الى مغادرة جنيف قاصدا القاهرة، بأمر من السفير العثماني في جنيف، اضطرعلى أثرها إلى نقل مطبعته إلى القاهرة عام 1911، ليواصل مشروعه بطبع كتب عدة باللغة التركية، فضلا عن مجلة الاجتهاد.[18]

---

(15) للمزيد من التفاصيل حول صحيفة كوردستان ينظر: كوردستان يةكةمين روذنامةى كوردى 1898 – 1902، كؤكردنةوة و ثيَشةكى: كةمال فوئاد، بةغداد، 1982.

(16) د. فرهاد بيربال، تأريخ أول لمطابع الكوردية، (فيلي) (مجلة)، بغداد، العدد (10)، 28 أيار 2005، ص 42.

(17) عبد الله جودت (1869 – 1932) أصله من مدينة خربوط الكردية في كردستان تركيا، يعد من المؤسسين الأربعة لجمعية الاتحاد والترقي، ساهم في إصدار جريدة لعثماني عام 1897، ساهم في إعمال جمعية التشكيلات الاجتماعية عام 1918. ت. مالميسانذ، عبد الله جودت والقومية الكردية في مطلع لقرن العشرين، ترجمة: شكور مصطفى، أربيل، 2000، ص 95 وما يليها.

(18) د. فرهاد بيربال، المصدر السابق، ص 42.

تعزز النشاط الفكري والسياسي للفئة المثقفة المدنية العراقية، ومنها الكردية بعد إعلان الدستور عام 1908، مما تجسد جلياً في مجالات عدة منها الصحافة،[19] الجمعيات[20] والتعليم.[21] ووجد المثقفون في الثورة المذكورة متنفساً لهم، لذا رحبوا بها ووقفوا إلى جانبها، لما تضمنته من شعارات استبشروا بها، وتفاءلوا بها خيراً ،[22] كالحرية، والعدالة، والمساواة.

كانت العلاقات بين الاتحاديين والقوميين الكرد في الأشهر الأولى من الثورة، علاقات طيبة، وحظيت الثورة بدعمهم، لاسيما وان اثنين من الطلبة الكرد كانا من مؤسسي جمعية الاتحاد والترقي،و هما إسحاق سكوتي من ديار بكر، وعبد الله جودت محمد عربكير،[23] فضلاً عن مثقف عراقي آخر هو إسماعيل حقي بابان، الذي اندمج بعد تخرجه عام 1902 بنشاط جمعية الاتحاد والترقي، ونشر تعاليمها سراً في الاندية والمجالس.[24] وكان القادة الكرد أمثال: أمين عالي بدرخان، وسيد عبد القادر الشمزيني، وشريف

---

(19) بلغ عدد الصحف الصادرة في غضون ثلاث سنوات زهاء السبعين صحيفة بين سياسية وأدبية وهزلية، مقتبس في: عبد الرزاق احمد النصيري، المصدر السابق، ص 11.

(20) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص 112 – 115، 124 – 126.

(21) ينظر: المصدر نفسه، ص 153 – 159.

(22) نجدة فتحي صفوة، خواطر وأحاديث في التأريخ ، بغداد، 1983، ص 15.

(23) عصام كاظم عبد الرضا الفيلي، المصدر السابق، ص 16، من المفيد الأشارة ، إلى ان جمعية الاتحاد والترقي تألفت عام 1889، من أربعة طلاب، ولما تم اكتشاف أمرهم بعد ثلاث سنوات من قبل رجال السلطان عبد الحميد، اضطروا إلى اللجوء إلى الدول الأخرى. للتفاصيل ينظر: عبدوللا عةلياوةيى، كوردستان لة سةردةمى دةولةتى عوسمانى دان (لة ناوةراستى سةدةى نؤزدةوة تا سةرةتايى جةنطى يةكةمى جيهانى)، سةنتةرى ليكولينوةى ستراتيجي كوردستان، سليمانى، 2004، ل 180 – 183.

(24) مقتبس في: عبد الرزاق أحمد النصيري، المصدر السابق، ص 105.

باشا،[25] وغيرهم يعقدون الآمال على القادة الجدد للامبراطورية، وبدورهم كان الاخيرون يدعمون هذه الآمال لدى الكرد، وغيرهم من الأقليات القومية لتوطيد موقفهم بكل السبل، وتم انتخاب عبد القادر رئيساً لمجلس الشيوخ في البرلمان العثماني.[26]

وسرعان ما نشط المثقفون الكرد في تأسيس الجمعيات والتنظيمات السياسية والتنويرية الكردية بعد الثورة الاتحادية، ومنها "جمعية تعالي وترقي كردستان"، أول منظمة سياسية كردية،[27] أسسها خليل خيالي مع بعض اصدقائه المفكرين في اسطنبول عام 1908.[28] ومن ابرز نشاطات الجمعية، أصدار صحيفة باللغة التركية،وهي "صحيفة الترقي والمساعدة

---

(25) شريف باشا بن سعيد باشا السليماني (1865-1951) ولد في اسكيدار باسطنبول أتم إعدادية غلطه سراي،ثم تخرج من لمدرسة sant-cyr في فرنسا عمل ملحقا عسكريا في سفارات الدولة العثمانية في بروكسل وباريس في عام 1893اقترن بإحدى حفيدات محمد علي باشا والي مصر (أمينة خانم)،من الشخصيات الكردية لبارزة،تولى وظائف عسكرية ودبلوماسية عديدة في لعهد العثماني ولعل أبرزها سفيرا لتلك الدولة في ستوكهولم عاصمة السويد في عام 1898،وكان والده سعيد باشا وزيرا للخارجية في الدولة العثمانية أبان عهد السلطان عبد الحميد الثاني في عام 1882 ثم مرة ثانية في الأعوام 1885-1895 ثم أصبح رئيسا لمجلس شورى لدولة .للتفاصيل عن حياته ينظر:روهات الاكوم،شريف باشا سنوات عاصفة لدبلوماسي كوردي،ترجمة شكور مصطفى، ط1،دار سبيريز للطباعة والنشر،دهوك،مطبعة وزارة لتربية، اربيل 2004؛ د.كمل مظهر احمد ،كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة محمد الملا عبد لكريم،ط2،بغداد،1984، ص294.

(26) م. س لازاريف وآخرون، تأريخ كوردستان، ترجمة: د. عبدي حاجي، دار سبيريز للطباعة والنشر، دهوك، 2006، ص165.

(27) هناك اشارة من قبل زنار سلوبي على وجود جمعية سياسية كردية سبقت الجمعية لمذكورة باسم (جمعية العزم لقوى الكردستانية)، والتي كانت موجودة في مستهل لقرن العشرين، 1900، إلا ان الباحث لم يحصل على أية معلومات جديدة حولها، ينظر: زنار سلوبي، في سبيل كردستان (مذكرات)، ترجمة: ر. علي، ط1، بيروت، 1987، ص 22.

(28) د. فرهاد بيربال، لمصدر السابق، ص 42.

الكردية المتبادلة"، كما أسهم أعضاء الجمعية بتأسيس "جمعية نشر المعارف باللغة الكردية"، التي أسست "مدرسة دستورية" كردية في اسطنبول،[29] وكان الشاعر الكردي المعروف بيره ميرد، والدبلوماسي شريف باشا، وهما من السليمانية، من أبرز أعضاء هاتين الجمعيتين، وعلى نفس السياق القومي، كانت "جمعية هيڤى كورد" (أمل الكرد) للطلبة، التي أصدرت مجلة "رۆژى كورد" أي (يوم الكرد)، من أنشط الجمعيات الكردية، واستطاعت أن تنشئ لها فروعاً في بعض المدن العربية.[30]

كما نشط المثقفون الكرد في تأسيس النوادي في الأقاليم الكردية، وكان (نادي بدليس) أبرزها، فقد بلغ عدد أعضائه 8 آلاف عضواً، وسرعان ما أغلقت هذه النوادي لقيامها بنشر دعاية مناهضة للحكومة.[31]

ونشطت حركة الطباعة بدورها، ويعد حسين حوزني موكرياني (1883 – 1947) الرائد بهذا الصدد، لأنه أول من توصل إلى ضرورة الحاجة إلى ملكنة طباعة خاصة باللغة الكردية، بعد أن وجد أن بعض الحروف وألف باء العربية تختلف مع اصوات اللغة الكردية، وعليه صاغ بعض القوالب الجديدة للحروف الكردية مثل (پ – چ – ژ – گ) ونقل مطبعته مع قوالبه الكردية إلى المانيا، واستطاع أن يدخل القوالب الكردية داخل مكائن الطباعة، عاد بعدها إلى حلب، وشرع بطبع الكتب الكردية. وأول كتاب دشن طبعه في مطبعته، كان كتاب (مم وزين) لأحمدي خاني، وعليه يعد حسين حوزني موكريانى، مؤسس أول مطبعة كردية في تاريخ تأسيس وتطور الطباعة الكردية.[32]

---

(29) م. س لازاريف وآخرون، المصدر السابق، ص 165.
(30) د. كمال مظهر احمد، كردستان في سنوات الحرب العالمية الأولى، ترجمة: محمد لملا عبد لكريم، ط2، بغداد 1984، ص 100.
(31) م. س لازاريف وآخرون، المصدر السابق، ص 165.
(32) د. فرهاد بيربال، لمصدر السابق، ص 42.

ورغم أن النخبة الفكرية الكردية تميزت بدورها الملموس عشية إعلان الدستور، إلا أنها كانت صغيرة الحجم، حيث استقر معظم أفرادها في اسطنبول ، أو في المهجر، وكشفت الأشهر الأولى التي أعقبت ثورة الاتحاديين، عن وجود فجوة معينة بين مواقف هذه النخبة ذي الميول القومية، ومجموعة بكوات كردستان وشيوخها، الذين يخشون فقدان امتيازاتهم التي حصلوا عليها من السلاطين قبيل إعلان الدستور. وسرعان مازالت هذه الفجوة نهائياً، بعد أن كشف الاتحاديون عن سياستهم الشوفينية العنصرية، وتوسع حجم المعارضة في كردستان أكثر من السابق، وتوحدت صفوفها مع تحول القوميين إلى الاتجاه المعادي للحكومة.[33]

وسرعان ما كشف الاتحاديون عن حقيقتهم أثر انقلاب نيسان 1909، عندما رسخوا اقدامهم في السلطة، وأصبحوا ممسكين بزمام الوضع تماماً.[34] وأصابت الفئة المثقفة بخيبة أمل كبيرة نتيجة تبني قادة الحركة الانقلاب لسياسة التتريك، والتي تظهر انعكاساتها في مواقف عدة في العراق، لا مجال للخوض في تفصيلاتها هنا.[35] كما طالت السياسة الطورانية المتعصبة للاتحاديين الاكراد، عندما بدأوا يظهرون نزعات شوفينية متطرفة اخذت تتبلور يوماً بعد آخر في سياستهم ازاء المسألة الكردية، وشرع المبعوثون الاتراك، الذين ارسلوا إلى شرق الاناضول يبثون بذور الفرقة والخصام بين الأرمن والكرد من جهة، وبين الزعماء الكرد انفسهم، الذي كانوا في صراع على الزعامة من جهة أخرى.[36] والانكى من ذلك،هو قيام الاتحاديين عام 1911 بحل الجمعيات التنويرية والسياسية الكردية كافة،

(33) م. س. لازاريف وآخرون، لمصدر السابق، ص168.
(34) جليلي جليل، وآخرون، الحركة الكردية في لعصر الحديث، دار الرازي، بيروت، 1992، ص 67.
(35) للتفاصيل ينظر: سليمان فيضي، في غمرة لنضال، بغداد، 1952، ص 71.
(36) م. س لازاريف وآخرون، المصدر السابق، ص 166.

واعتقلوا قادتها، وأغلقت الصحيفة والمدرسة الكردية.[37] وعلى سبيل المثال لا الحصر، نشير في هذا الصدد إلى موقف الاتحاديين من المفكر الكردي عبد الله جودت، الذي سبق الحديث عنه قبل قليل، عندما منعوا سفره "تاريخ الإسلام" عام 1911، واحرقوا كتبه الأخرى، وألقوا بها في النهر، وبعد مضي عامين صادروا مطبعته، واستولوا عليها، لأنها مطبعة كردية وصاحبها كردي، ولأن المطبعة قامت بنشر كتب عدة لمؤلفين كرد حول التراث الكردي، وباللغة التركية، فضلا عن نشرها صحف ومجلات كردية أخرى، وباللغتين التركية والكردية. [38]

ونتيجة لسياسة الاتحاديين في حظر نشاط المنظمات الاجتماعية – السياسية، واغلاق النوادي الكردية، اصبحت المعادلة السياسية في كردستان في غاية الصعوبة، ففي أواخر 1908، واوائل عام 1909، غدت السليمانية بؤرة للحركات المعادية للاتراك في كردستان الجنوبية، وتحت زعامة عائلة الزعيم الكردي الديني البارز الشيخ سعيد،[39] الذي كان يحكم السليمانية.[40] وفي السياق ذاته، ثار البارزانيون في أواخر 1909 بقيادة الشيخ عبد السلام بارزاني، والحقوا هزائم عدة بالأتراك.[41]

رغم كل ذلك لم يتمكن الاتحاديون من طمس الهوية القومية الكردية، أو الحد من نشاطهم القومي، فقد واصل الكرد جميع اشكال النضال سواء، بصورة علنية أو سرية.

---

(37) المصدر نفسه
(38) د. فرهاد بيربال، لمصدر السابق، ص 43.
(39) هو والد الشيخ محمود الحفيد.
(40) جليلي جليل، وآخرون، لمصدر السابق، ص 69.
(41) المصدر نفسه، ص 71.

التجربة البرلمانية في العهد العثماني وتمثيل السليمانية فيها

دشنت شعوب الامبراطورية العثمانية الممارسة البرلمانية لأول مرة في الثالث والعشرين من أيلول 1876، عندما اصدر السلطان عبد الحميد الثاني القانون الاساسي العثماني (الدستور)، الذي كان يضمن الحريات المدنية، وينص على مبدأ الحكومة البرلمانية،[42] وبموجب القانون المذكور، كان مجلس الأمة يضم مجلسين: مجلس النواب أو المبعوثان، والآخر مجلس الأعيان أو الشيوخ.[43]

ولما كان العراق، كما هو معروف، ثلاث ولايات تابعة للدولة العثمانية، فقد سرى العهد الدستوري عليه، اسوة بباقي الولايات العثمانية.[44] فكانت الولايات العراقية تبعث ممثليها إلى مجلس المبعوثان العثماني ومقره اسطنبول. ولم يكن تمثيل الولايات العراقية عادلاً، قياساً بالولايات الأخرى، سواء أكانت التركية منها، أم غيرها،[45] مما يعني أن التمثيل الكردي في العراق، لم يكن عادلاً بدوره.

لم تستند الانتخابات التي جرت أول مرة في الدولة العثمانية إلى اساس دستوري سليم، بل اعتمدت على معلومات اسند أمرها إلى الادارات المحلية، لعدم وجود قانون خاص بالانتخابات،[46] لذا لم يمثل احد من أبناء السليمانية في مجلس المبعوثان الأول.

وفي انتخابات مجلس المبعوثان الثاني، والتي جرت في ظل عهد

---

(42) د. اسماعيل احمد ياغي، الدولة العثمانية في التأريخ الإسلامي الحديث، ط3، الرياض، 2002، ص 178.

(43) محمد فريد بك المحامي، تأريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت، 1977، ص 328؛ د. اسماعيل احمد ياغي، المصدر السابق، ص 178.

(44) محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، ج1، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989، ص 13.

(45) محمد رشيد عباس، مجلس الاعيان العراقي 1925 – 1958، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1995، ص 1.

(46) د. محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ص 13.

الاتحاديين ووفق قانون الانتخابات لأول مرة، فاز سبعة عشر مبعوثاً عن ولايات العراق، كان من بينهم الحاج ملا سعيد كركوكلي زاده،[47] عن مدينة السليمانية،[48] مما يعد المحطة الأولى لممارسة أهالي السليمانية للحياة النيابية.

وقد تطرق النائب المذكور إلى موضوع تجارة الأغنام في جلسة مجلس المبعوثان، المنعقدة في يوم الرابع من أيار 1911، وانتقد سياسة والي العراق ناظم باشا بهذا الصدد، بسبب الأضرار التي ألحقها بالتجار، ولكون الموضوع يهم شريحة مؤثرة من الناس.[49]

أما الدورة الانتخابية الثانية لمجلس المبعوثان، والتي بدأت انتخاباتها في أواخر كانون الثاني 1912، فقد انعكس الأمر بالنسبة للاتحاديين، وبدء نجمهم بالافول، عندما ظهروا على حقيقتهم السياسية، فنبذهم معظم الناس، وعزفوا عن انتخاب مرشحيهم، وصوتوا لمعارضيهم.[50] وفاز من لواء السليمانية في هذه الانتخابات حكمت بابان.[51]

لم يستمر المجلس لفترة طويلة، إذ لم يمر سوى بضعة أشهر عندما صدرت الارادة بحله في 7 آب 1912 بسبب مطالبة ضباط الجيش العثماني

---

(47) الحاج ملا سعيد كركوكلي زاده (1875 – 1961) مواليد السليمانية، ينتمي إلى أسرة معروفة باسم (كركوكلي زاده)، أتم دراسته في المعاهد الدينية، وزاول شؤون لتجارة ولزراعة، اختير على أثر تأليف الحكومة العراقية، عضواً في مجلس إدارة لواء السليمانية، ثم عين عضواً في مجلس الأعيان في تموز 1925 وجدد تعينه إلى تشرين الأول 1937، مير بصري، أعلام الكرد، دار الريس للكتب والنشر، لندن – قبرص، 1991. ص 167.

(48) عبد لكريم العلاف، بغداد القديمة، مطبعة المعارف، بغداد، 1960، ص 175.

(49) (صدى بابل)، (جريدة)، العدد 90، 2 تموز 1911.

(50) ومنها حزب (لحرية والائتلاف)، و (لحزب الحر لمعتدل). للتفاصيل ينظر: (مذكرات سليمان فيضي)، ط4، بغداد، 2000، ص 119 – 125؛ خولة طالب لفتة، سليمان فيضي ودوره لسيلسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885 – 1951، بغداد، 2003، ص 50 – 57.

(51) فيصل محمد الارحيم، المصدر السابق، ص 245 – 246.

باقالة الوزارة، وحل المجلس، وتشكيل وزارة جديدة من غير الاتحاديين.[52]

ولما كانت الوزارة الجديدة،[53] وزارة حيادية، لذا كان من المتوقع أن يكون انتخاب الدورة الثالثة في الولايات العثمانية، ومنها العراق ، بعيداً عن تدخلات الاتحاديين السابقة. ولكن تطور الأحداث بسرعة دفعت الأمور باتجاه معاكس، حيث ان اندلاع حرب البلقان (1912 – 1913)، أدى إلى تأجيل الانتخابات في الولايات العثمانية، وفي خضم تلك الظروف نجح الاتحاديون في العودة، إلى السلطة في الثالث والعشرين من كانون الثاني 1913، فكان من المتوقع تكرار المسرحية بفوز مرشحي الاتحاديين في الانتخابات في كل أجزاء العراق، باستثناء البصرة،[54] وكما كان متوقعاً تكرار اسماء النواب ذاتهم للدورات الانتخابية السابقة في لواء السليمانية، وهم: حكمت بابان، والحاج سعيد كركولي زاده. كما نلاحظ زيادة عدد نواب السليمانية إلى نائبين، وقد يعود ذلك إلى زيادة عدد سكانها، أو ربما محاولة من السلطات التركية جذب العناصر غير التركية إليها، لاسيما وان الحرب العالمية الأولى قد لاحت بوادرها للعيان، فأرادت ترتيب أوضاعها الداخلية لمواجهة الاخطار الخارجية.

انتخابات المجلس التأسيسي ودور نواب السليمانية فيه

لا يخفي أن تجربة النواب العراقيين في مجلس المبعوثان العثماني، وصداها المباشر في العراق، ولاسيما بين الطبقة المثقفة، من العوامل المهمة في تطور الوعي السياسي العراقي، ومطالبتهم بتشكيل السلطة التشريعية،وهو الموضوع الذي طرحه لأول مرة طرفا النزاع في غضون ثورة العشرين. فمع اندلاع لهيب الثورة، اصدر ولسن بياناً أعلن فيه عزم حكومته على

(52) د. محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ص 22.
(53) وهي وزارة الغازي احمد مختار باشا.
(54) وذلك بسبب نفوذ طالب النقيب وحزب الائتلاف فيها.

لجراء انتخابات علمة، لتشكيل مجلس تأسيسي،[55] بهدف "امتصاص زخم الثوار"، و "تبديد جهودهم"، [56] مما يعد مكسباً مهماً من مكاسب ثورة العشرين.

رغم ذلك، فان ولادة أول مجلس تأسيسي في تاريخ العراق لم يكن يسيرا، إذ واكبته صعوبات وعقبات جمة أسفر عنها استمرار عملية الانتخابات وعلى مدة ثلاث وزارات متعاقبة،[57] لعوامل عدة بعضها يتعلق بظروف الانتخابات وما رافقها من حركات مقاطعة عمت أنحاء العراق، ولاسيما بعد اصدار رجال الدين في بغداد والكاظمية وكربلاء والنجف فتاوى بتحريم الاشتراك فيها،[58] بدعوى أنها انتخابات غير نزيهة، والبعض الأخر من العوامل يعود إلى الخوف من إصدار قانون التجنيد الإلزامي، أو من فرض ضرائب، أو تصاعد الدعاية التركية، وطموحات الشيخ محمود الحفيد،[59] بعد ان إعلان نفسه ملكاً على كردستان في تشرين الثاني 1922.[60]

---

(55) علاء حسين عبد الأمير لرهيمي، المصدر السابق، ص 61.

(56) عصام كاظم عبد الرضا الفيلي، المصدر السابق، ص 31.

(57) وهي وزارة عبد الرحمن النقيب لثالثة، ووزارة عبد المحسن السعدون، ووزارة جعفر العسكري.

(58) (الاستقلال) (جريدة)، العدد 159، 21 حزيران، 1923.

(59) الشيخ محمود لحفيد (1881 – 1956) ابن الشيخ سعيد كاكا احمد بن الشيخ معروف النودهي البرزنجي، رئيس عشائر البرزنجية في لسليمانية، وقائد ثورات عدة ضد الحكومات التركية والبريطانية والعراقية من اجل الحرية والاستقلال لشعبه الكردي. د. محمد على الصويركي، معجم أعلام لكرد في التأريخ الإسلامي والعصر الحديث في كردستان وخارجها، منشورات بنطقى ذين، لسليمانية، 2005، ص 698. للتفاصيل ينظر: عبد لرحمن ادريس صالح البياتي، لشيخ محمود الحفيد (البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام 1925، رسالة ماجستير، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004.

(60) د. غانم محمد الحفر، ود. عبد الفتاح علي لبوتاني، لكورد والأحداث الوطنية في لعراق خلال العهد الملكي، 1921 – 1958، اربيل، 2005، ص 20.

عند الشروع في الانتخابات، كانت السليمانية وأجزاء واسعة من لوائي اربيل وكركوك، خارجة عن سلطة الدولة العراقية،[61] من هنا لم تألُ سلطات الانتداب جهدا في اللجوء إلى سياسة المناورة والتسويف لدفع المنطقة الكردية إلى الاشتراك في الانتخابات، والانصراف عن حركة الشيخ محمود بهدف احتواء الحركة الكردية، وهذا ما أتضح في تصريح وزير المستعمرات: "إن بريطانيا لن تتدخل أو تشتبك في كردستان العراق بأية حركات عسكرية ابداً"، و "نحن لا نريد أن نجبر الاكراد ليكونوا تحت حكومة الملك فيصل، وهم أحرار في الانتخابات المزمع اجراؤها قريباً"، واضاف وزير المستعمرات "أن الحكومة البريطانية تدرس رغبة الاكراد في تحقيق الحكم الذاتي وهي تعتقد تماماً أن مصالحهم تندمج تمام الاندماج في مصالح العراق".[62]

وضمن اساليب سلطات الانتداب في تحقيق أهدافها وخطتها، كان تقطيع اوصال لواء السليمانية إلى مناطق إدارية وانتخابية مبعثرة،[63] منها الحاق منطقة رانية بلواء اربيل، بعد أن كانت من ملحقات لواء السليمانية، وفي السياق ذاته، ولأجل اضعاف حركة الشيخ محمود الحفيد، عهدت الحكومة العراقية في 20 كانون الثاني 1924 إلى متصرف لواء كركوك (بصفته متصرفا للسليمانية) بأمور انتخاب اعضاء المجلس التأسيسي عن لواء السليمانية، وفي الوقت نفسه تقرر شكلياً تهيئة الأجواء المناسبة للراغبين في الاشتراك في الانتخابات، بعد أن لمست الحكومة رغبة من لدن البعض للاشتراك في الانتخابات. وعلى هذه النحو فاز خمسة أشخاص بعضوية

---

(61) مقتبس في : د. محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ج2، ص 30؛ وللتفاصيل ينظر: ايوب بارزاني، لمقاومة الكردية للاحتلال 1914 – 1958، دار نشر حقائق لمشرق، فرنسا، 2002.

(62) د. محمد مظفر الادهمي، المصدر السابق، ج2، ص 30.

(63) المصدر نفسه.

المجلس التأسيسي في الانتخابات التي تمت في آذار من العام نفسه،[64] وهم كل من: الشيخ قادر الحفيد (شقيق الشيخ محمود)، عزت بيك عثمان باشا، ميرزا فرج الحاج شريف، محمد بيك فتاح باشا، ولحمد بيك توفيق بيك، وكان اغلبهم من مؤيدي الحكومة، ومن الموالين لها، وبسبب ذلك تم انتخابهم، الأمر الذي يظهر بان أول مجلس تشريعي منتخب في تاريخ العراق المعاصر، كان يفتقر إلى أبسط ممارسات النظام الديمقراطي، الذي يفترض أن تقوم على دعامة أساسية وهي الانتخاب المباشر.

ولكون ممثلي لواء السليمانية في المجلس التأسيسي من نواب الحكومة، لذا لم يمثلوا طموحات الجماهير الكردية العريضة، أو يتمتعوا بتأييد أو سمعة جماهيرية،[65] ولكن مع ذلك لا يمنع القول، بأنهم كانوا من صفوة القوم، ومن الناس المعروفين في منطقتهم.[66]

---

(64) ورد خطأ في كتاب الكورد والاحداث الوطنية...، بأن عدد النواب الذين مثَّلوا لواء لسليمانية، كان ستة نواب، إلا أنه، وبالرجوع إلى مذاكرات المجلس التأسيسي، وجريدة (لوقائع العراقية)، نجد بأن عدد النواب لذين مثَّلوا لواء لسليمانية، هو خمسة نواب، كما ورد في الكتاب ذانه، بأن عدد لذين مثَّلوا لواء كركوك من لكرد، هم نائبان، في حين ان الصحيح هو ثلاثة نواب، وهم كل من الشيخ حبيب الطالباني، جميل بابان، ودارا بك داود. وبذلك كان هناك (18) نائباً مثلوا الكرد في لمجلس التأسيسي، وعلى النحو التالي: (8) اعضاء عن اربيل، (5) اعضاء عن لسليمانية، (3) اعضاء عن كركوك، و (2) عضو عن الموصل. ينظر: (مذاكرات لمجلس التأسيسي)، ج2، ص1336 – 1338؛ (الوقائع العراقية)، (جريدة)، العدد 138، 14 شباط 1924؛ نبيل عكيد محمود المظفري، دور نواب كركوك في مجلس النواب لعراقي خلال لعهد الملكي 1925 – 1958، دراسة تأريخ ية لدورهم الوطني، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جلمعة الموصل، 2001، ص 33؛ عدنان سلمي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925 – 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآدلب، جامعة الموصل، 1993، ص 37؛ د. غانم محمود لحفو، ود. عبد الفتاح على لبوتاني، لمصدر السابق، ص 23.

(65) عصام كاظم عبد الرضا الفيلي، المصدر السابق، ص 61.

(66) للتفاصيل عنهم ينظر: المصدر نفسه، ص 59 – 60.

كان موضوع تصديق المعاهدة العراقية – البريطانية لعام 1922، من أولى المهمات التي كان على المجلس البت فيها،[67] مما أدى الى إثارة معارضة قوية حولها داخل المجلس وخارجه، دارت حول تعديلها، والحاق ولاية الموصل بالعراق قبل إقرارها، وقد شغل مصير الولاية المذكورة، والاطماع التركية فيها، قلق النواب الكرد بدورهم، إذ ايد نواب السليمانية في الجلسة الحادية والعشرين المنعقدة في 5 حزيران 1924، ما ورد في تقرير زملائهم نواب كركوك وأربيل حول تأجيل البت في المعاهدة لحين حسم مشكلة ولاية الموصل،[68] فضلا عن ذلك، قدم نواب السليمانية، ومعهم نواب اربيل في الجلسة الثالثة والعشرين المنعقدة في 10 حزيران 1924، تقريرين منفصلين إلى رئاسة المجلس، طالبوا فيهما المطلب ذاته، فجاء في تقرير نواب السليمانية ما يأتي: "انا مستنكفون تجاه المعاهدة العراقية الانكليزية الى نتيجة مصير ولاية الموصل وملحقاتها السابقة مع السليمانية. نسترحم قبول استنكافنا إن لم تصل المعاهدة إلى نتيجة حل مسألة الموصل ودمتم"،[69]. وما يجلب الملاحظة أن التقرير موقع من قبل أربعة من نواب السليمانية، وليس خمسة نواب، وهو العدد المخصص لهم في المجلس، والنواب الأربع هم: محمد بيك، ميرزا فرج، قادر الحفيد، عزت بيك، وعلى هذا الأساس يكون النائب الخامس، وهو احمد توفيق هو الغائب عن التوقيع، وفي تقديرنا المتواضع أن النائب الأخير ربما كان من الموقعين مع زملائه،

(67) كانت المهمات الاخرى المطروحة إمام لمجلس لتأسيسي للبت فيه، وكما ورد ضمن الخطاب الذي القاه الملك فيصل إمام لمجلس، هي سن الدستور (القانون الاسلسي لعراقي، وسن قانون الانتخاب للمجلس لنيابي)، مجموعة مذاكرات لمجلس التأسيسي، ج2، ص 5 – 20؛ حسين جميل، شهادة سياسية 1908 – 1930، دار اللام، لندن، 1987، ص 113.

(68) للتفاصيل ينظر: مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي، ج1، ص 342 – 343، 391.

(69) ينظر: مجموعة مذاكرات المجلس لتأسيسي لعراقي،ج2، ص 419.

وان الشيخ عبد القادر، الذي لم يحضر جلسة من جلسات المجلس هو الغائب عن التوقيع.

وبذلك ساهم نواب السليمانية مع زملائهم النواب الكرد في تاجيج المعارضة داخل المجلس، عندما جعلوا المجلس يعيش في حومة مناقشات استمرت لغاية ليلة البت على المعاهدة. و في نهاية المطاف تراجع النواب الكرد عن موقفهم الصلب المعلن في التقوير المذكور، إلى الرضوخ للأمر الواقع، بعد إن لمسوا ميلا من لدن اعضاء المجلس للتصويت لصالح المعاهدة. وعند عرض المعاهدة على المجلس، كان نواب السليمانية ضمن المصوتين لصالح المعاهدة.[70]

نبذة عن نواب لسليمانية في عهد لملك فيصل الأول

صدرت الارادة الملكية بحل المجلس التأسيسي في آب 1924، بعد اكمال المهام المنوطة به، و قدم جعفر العسكري على أثرها استقالة وزارته في الثاني من آب 1924،[71] وكلف ياسين الهاشمي بتولي الوزارة الجديدة في اليوم ذاته، وعلى هذا النحو تضمن منهاج وزارته الاشارة إلى الانتخابات.[72]

بدأت الانتخابات في جميع الالوية العراقية في الثامن من حزيران 1925، دون أن تسفر عن آية حوادث تذكر، سواء في بغداد، أو الالوية الأخرى، ومنها السليمانية، وكالمعتاد لم تخل الانتخابات من تدخلات

---

(70) للتفاصيل ينظر: المصدر نفسه، ص 431، 440 – 441.

(71) كانت مهمة وزارة جعفر العسكري الأولى الحقيقية، هي جمع المجلس التأسيسي، واقرار المعاهدة وذيولها، ووضع الاتفاقيات المتممة للمعاهدة. ينظر: عبد الرزاق لحسني، تأريخ الوزارات العراقية، ط7 ، دار الشؤون لثقافية العامة، ج2، ص 238.

(72) المصدر نفسه، ص 242، 259 – 260.

حكومية، لضمان فوز مرشحيها، وبالاشتراك مع الملك فيصل الأول.[73]

أعلنت نتائج الانتخابات في الثالث والعشرين من الشهر ذاته، وفاز عن لواء السليمانية أربعة نواب، هم كل من: احمد مختار عثمان الجاف، محمد أمين زكي، محمد صالح محمد علي، ميرزا فرج الحاج صبري.

لم يكن قسم من نواب هذه الدورة عند حسن ظن أهالي السليمانية، حسب ما ورد في صحيفة (ژيان)، التي تصدر في السليمانية باللغة الكردية، إذ انتقدت النواب ذاكرة:

"إن النواب الذين اخترناهم لأول مرة، لا نقول جميعهم، إلا أن معظمهم لم تكن لديهم شروط المبعوثية، حيث لم يكونوا رجال تلك المهمة، لقد اداروا ظهورهم عن المصلحة العامة مقابل منافعهم الشخصية". [74]

لا يخلو مثل هذا الكلام عن جانب من الصحة، بدعوى أن من فاز بالتزكية لا تهمه المصلحة العامة، بقدر ما يهمه ارضاء الحكومة، ومسايرة سياستها، خوفاً من ضياع كرسي النيابة، لكن مع ذلك لا ينكر أن نواب السليمانية في هذه الدورة، اثاروا العديد من القضايا والمواضيع الحيوية التي تخص الصحة والتعليم... وغيرها.[75] ويعد محمد أمين زكي، النائب الأبرز في هذا المضمار.

بلغ عدد الجلسات التي عقدها مجلس النواب في دورته الأولى، باجتماعاته العادية وغير العادية، 192 جلسة، ولم يكمل مدته القانونية، والمحددة بأربع سنوات، حيث اشترط عبد المحسن السعدون لتشكيل وزارته

---

(73) فائز عزيز أسعد، انحراف النظام البرلماني في العراق، ط2، مطبعة السندباد، بغداد، 1984، ص 184.

(74) "ژيان" (جريدة)، السليمانية، لعدد 104، (1) آذار 1928.

(75) للتفاصيل عن دورهم ينظر: عصام كاظم عبد الرضا الفيلي، المصدر السابق، ص 96 – 97، 100، 104 – 106، 112.

الثالثة (14 كانون الثاني 1928 – 10 كانون الثاني 1929)، حل المجلس النيابي القائم، فوافق الملك فيصل الأول على شروطه، وبالفعل، لم يمض سوى بضعة ايام، عندما شرعت الحكومة بحل المجلس النيابي، والشروع في انتخاب مجلس جديد، فاصدرت وزارة الداخلية أوامرها إلى كافة المتصرفين (المحافظين) بالبدء باعداد الترتيبات اللازمة للبدء في الانتخابات الجديدة مع الاشارة إلى العمل، لضمان فوز مرشحي الحكومة.[76]

بدأت انتخابات الدورة الانتخابية الثانية في 8 شباط 1928، واستمرت لغاية 9 أيار من العام ذاته. وهناك اشارات واضحة بأنها جرت بشكل غير طبيعي، ورافقتها مخالفات صريحة، وتدخلات سافرة،[77] مما يعد "تراجعاً في التجربة البرلمانية العراقية".[78]

وبقدر تعلق الأمر بانتخابات المنطقة الشمالية، نشرت الكتلة الوطنية في الموصل، كتاباً عن التزويرات التي جرت هناك، سمته "فظائع الانتخابات".[79] ولم تشهد هذه الانتخابات في لواء السليمانية أية حوادث تعكر جو الانتخابات، وخاصة بعد أن وقع الشيخ محمود اتفاقا مع بريطانيا عام 1927، بعدم التدخل في الشؤون السياسية، وانتقل بعدها إلى العيش في قرية بيران على الحدود الايرانية. والملفت للنظر في هذه الانتخابات أن بعض المقربين من الشيخ محمود قد رشحوا أنفسهم للانتخابات، أمثال: مصطفى ياملكي وماجد مصطفى،[80] وقد يرجع السبب في ترشحهم في تلك

---

(76) لطفي جعفر فرج عبد الله، عبد لمحسن السعدون ودوره في تأريخ العراق لسياسي المعاصر ،مطابع الرسالة، الكويت، 1978، ص 250 – 252.

(77) للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج2، ص169–172.

(78) عصام كاظم عبد الرضا الفيلي، المصدر السابق، ص 127.

(79) عبد لرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج2، ص 171.

(80) نوشيروان، مصطفى أمين، كردستان العراق – عصر القلم ولمراجعات 1928 – 1931، ترجمة: حمه صالح گلالي، ط1، مطبعة خاك، السليمانية، 2000، ص 17.

الانتخابات إلى أنهم يأسوا من امكانيات الشيخ محمود لتحقيق أماني وآمال الكرد القومية، ولاسيما بعد اخفاقه في تأسيس دولة كردية مستقلة.فقاز عن لواء السليمانية في هذه الدورة كل من: محمد أمين زكي،[81] صبري علي اغا،[82] سيف الله خندان،[83] محمد صالح محمد علي. ويلاحظ في هذه الدورة، أن نائبين من مجموع أربعة نواب قد تكرر انتخابهم عن اللواء، وهما: محمد أمين زكي، ومحمد صالح محمد علي، اما النائبان الأخران، فقد تم انتخابهما للمرة الأولى.

ولعل ابرز مساهمات نواب السليمانية في الدورة الانتخابية الثانية، هو رفع مذكرة موقعة من قبل تسعة من النواب الكرد إلى وزارة المعارف العراقية في الأول من حزيران 1928، من ضمنهم ثلاثة من نواب السليمانية، وهم: محمد أمين زكي، سيف الله خندان، محمد صالح محمد علي، يطالبون فيهاالسطات اصلاح وتطوير التربية والتعليم في المنطقة الشمالية، وفصل شؤون التربية والتعليم للمناطق الكردية عن بغداد والموصل

---

(81) سوف يتم اعطاء معلومات وافية عنه في الفصل الأول، للضرورة العلمية.

(82) صبري علي آغا: هو ابن عم (سعيد كركوكلي زاده) النائب في مجلس المبعوثان لعثماني. خدم ضابطاً في الجيش العثماني خلال الحرب العالمية الاولى في الساحة لعراقية. انتخب نائباً عن السليمانية في سنوات (1928 – 1930)، وأعيد انتخابه في الأعوام 1933، 1934، و1937. كما مارس التجارة، واقام في بغداد إلى وفاته عام 1956. مير بصري، أعلام الكرد، ص 167.

(83) سيف الله خندان: (1897 – 1971) ينتمي إلى اسرة معروفة في السليمانية، وأمه من آل بابان، وكان أبوه عزت بك حسين باشا، وزيراً في عهد السلطان محمد وحيد لدين السادس، درس في مدرسة غلطة سراي. عند وصوله إلى العراق عام 1923، تولى مناصب حكومية عدة، حيث عين مديراً للتشريفات في وزارة لخارجية، وقنصلاً في اسطنبول، فسكرتيراً أول للمفوضية العراقية في واشنطن 1942، نقل مشاورا في مفوضية لندن 1946، فقائم مقاماً باعمال مفوضية باريس 1947، نال شهادة الدكتوراه في لعلوم السياسية من جامعة باريس عام 1951، رفع إلى درجة وزير مفوض عام 1952، ثم وزيراً مفوضاً للعراق في بون 1952، فسفيرا في مدريد. ميربصري، أعلام الكرد، ص 230 – 231.

وتأسيس جهاز خاص بها يكون مركزه في لحدى الالوية الكردية، كما قدموا مذكرة أخرى إلى رئيس الوزراء نوري السعيد، والمندوب السامي يطلبون فيه استحداث لواء جديد باسم لواء دهوك.[84] وبهذا الصدد ، اشارت صحيفة (ژيان)، إلى الموضوع ذاكرة:

"استقبل الوطنيون الكرد هذه الإنباء بفرح، إلا أن تلك المطاليب قد أهملت، ولم يجرِ بحثها في المجلس، كما أن النواب الكرد لم يجددوا طلبهم أيضاً خوفاً من اغضاب بريطانيا" .(85)

بعد استقالة وزارة ناجي السويدي في 9 آذار 1930، كان الواقع السياسي مهيئاً لوصول نوري السعيد إلى الحكم في الثالث والعشرين من آذار 1930 لتوقيع معاهدة 1930 مع بريطانيا،[86] والتي أنجزها بعد سبعة ايام على تشكيله الوزارة، أي في الثلاثين من حزيران، تمهيداً لمصادقة المجلس النيابي عليها.

لذا كان حل المجلس السابق، والإتيان بمجلس جديد موال له، أمراً متوقعاً، كما ورد في منهاج وزارته، الذي رفعه إلى الملك فيصل.[87] وعليه صدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب في الأول من تموز 1930، والشروع في انتخابات المجلس الجديد بين العاشرمن تموز الى العاشرمن أيلول من السنة نفسها.

وبما أن بنود المعاهدة الجديدة التزمت الصمت حيال مطالب الكرد، لهذا احدث نشر المعاهدة استياءً في نفوس الكرد، وبالتحديد فيما يخص ردة الفعل على التعهد البريطاني بادخال العراق إلى عصبة الأمم دون قيد أو

---

(84) نوشيروان مصطفى أمين، المصدر السابق، ص 17.
(85) (ژيان) (جريدة)، السليمانية، العدد 166، نيسان 1929.
(86) للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1978، ص 188 – 189.
(87) عبد لرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج3، ص 10.

شرط، إذ كان ذلك يعني أن الضمانات المنصوص عليها بحقهم في المعاهدتين السابقتين سيتم أهمالها، ويصرف النظر عنها. وتأكدت مخاوفهم بعد نشر المعاهدة بصيغتها النهائية، حيث لم تحتوِ على أية اشارة إلى الكرد أو أية ضمانات رسمية لحفظ حقوقهم.[88] وعليه قدم النواب الكرد مذكرتين تضمنتا مطاليب الكرد في الحكم الذاتي الى رئيس الوزراء، الذي رفعها بدوره إلى المندوب السامي. كما نظموا مضابط كثيرة الى سكوتارية عصبة الأمم، طالبوا فيها بمنحهم حقوقهم القومية التي اعترفت بها عصبة الأمم، ولكن دون جدوى، مما دفع الحكومة العراقية إلى اتخاذ اجراءات عقابية عدة بحق اهالي السليمانية.[89]

جرت الانتخابات في بغداد والمحافظات الأخرى في جو مشبع بالارهاب، والمعارضة الشديدة، اما في السليمانية التي سادت اجواءها الاحتجاجات ومشاعر عدم الرضا لمعاهدة 30 حزيران التي تجاهلت الامتيازات التي وعدتهم بريطانيا بها، فقد تطور الموقف إلى اضطرابات دموية في السادس من أيلول عام 1930، عندما حضر جمع من الناخبين الحكوميين برفقة رئيس البلدية إلى سراي الحكومة، لاجراء انتخابات الهيئة المشرفة على الانتخابات (المنتخبين الثانويين)، مما أدى إلى اشعال فتيل المواجهة الساخنة تمثلت بمظاهرات كبرى، شارك فيها الطلبة والكسبة (المعارضون للسلطة)، والسلطات الحكومية،[90] انتهت بمجزرة دامية راح ضحيتها الكثير من القتلى والجرحى، كما شنت السلطات الحكومية حملة اعتقالات شملت لحدى عشرة شخصية كردية،[91] مما هزّ مشاعر الكرد من

---

(88) د. سروه اسعد صابر، كوردستان الجنوبية 1926 – 1939 –دراسة تأريخية – سياسية، السليمانية، 2006، ص 106 – 107.

(89) عبد لرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج3، ص 59 – 60.

(90) د. غانم محمد الحفو و د. عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص 42.

(91) م. س. لازاريف وآخرون، المصدر السابق، ص 229؛ وينظر كذلك: نوشيروان مصطفى أمين، المصدر لسابق، ص 67؛ زنار سلوبي، مسالة كردستان 60 عاما=

الأعماق، فأطلقوا عليها (روژی رەشی شەشی ئەیلول/ الیوم السادس من أیلول الأسود). [92]

ورغم حوادث باب السراي، قررت الحكومة العراقية استئناف اجراء الانتخابات في السليمانية، بعد تأجيلها لمدة أسبوع واحد، وقد فاز عن لواء السليمانية في هذه الدورة الانتخابية كل من: احمد الصالح، واحمد مختار جاف، ومحمد صالح محمد علي، وسيف الله خندان. [93] وحين تم عرض المعاهدة العراقية البريطانية على المجلس، صوت لصالح المعاهدة (69) نائباً، وخالف المعاهدة (13) نائباً من اصل (82) نائباً، وهو عدد النواب الحاضرين في تلك الجلسة، مع العلم أن عدد نواب تلك الدورة بلغ (88) نائبا وكان نواب السليمانية الأربعة ضمن المصوتين لصالح المعاهدة.

دخل العراق عصبة الأمم في الثالث من تشرين الأول 1932، فاستقالت على اثر ذلك وزارة نوري السعيد الثانية في 27 تشرين الثاني 1932، على اعتبار أن مهمتها انتهت بنهاية الانتداب، فاسند الملك فيصل الأول مهمة تكليف الوزارة الجديدة إلى ناجي شوكت، وصدرت الارادة الملكية بحل مجلس النواب في الثامن من تشرين الثاني من العام نفسه. [94]

حرص ناجي شوكت على أن تجري الانتخابات بدون تدخلات حكومية، إلا أن البلاط رأى وجوب التدخل، لضمان فوز عدد من مرشحين له، فذكر ناجي شوكت بهذا الصدد:

"كنت محايداً. لم أنتسب إلى حزب من الأحزاب، أو كتلة من الكتل... كنت شديد الرغبة في جعل مجلس النواب

=من الذضال المسلح للشعب الكردي ضد العبودية، ط2، بيروت، 1997، ص 82 – 83.

(92) د. غانم محمد الحفو، ود. عبد الفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص42.

(93) عبد لرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج10ص 293.

(94) ناجي شوكت سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894 – 1974، ط2، بيروت، 1975، ص 205 – 208.

الجديد ممثلاً للرأي العام على قدر الامكان وان تمثل فيه الأحزاب كافة، وان يكون للمثقفين مقامهم فيه أيضاً، إذ لم يكن في الاستطاعة ابعاد رؤساء القبائل عن المجلس بالمرة، وعلى الرغم من جميع هذه الاتجاهات، فان الانتخابات لم تخل من الانتقادات، ولاسيما من قبل الذين كان تسيرهم الاغراض لشخصية، ويتظاهرون بالبطولات الوطنية". (95)

أتمت وزارة ناجي شوكت لنتخابات المجلس النيابي في 10 كانون الأول 1933،(96) وفاز عن لواء السليمانية في هذه الدورة الانتخابية الرابعة كل من: احمد الصالح، سيف الله خندان، صبري علي آغا، ومحمد صالح محمد علي.(97)

ومن نافلة الحديث عن دور نواب السليمانية في عهد الملك فيصل الأول،أن نشير إلى حقيقتين، أولاها: أن عدد نواب السليمانية بقي ثابتاً خلال عهد الملك فيصل، أي أربعة مقاعد، ولعل السبب في ذلك هو بقاء العدد الكلي لمقاعد المجلس ثابتاً أي (88) مقعدا. والثانية، هو تراجع عام في دور النواب الكرد عامة، ومنهم نواب السليمانية في أواخر عهد الملك فيصل، والذي يمكن أن يعزى إلى رغبة بريطانية في تحجيم المعارضة السياسية قبيل دخول العراق عصبة الأمم، فضلاً عن الخبرة السياسية الكبيرة التي اكتسبها الملك فيصل، وقدرته على تحجيم أي طرح لا يتناسب مع قناعته ورغبته الشخصية،(98) ولعل ما يوضح ذلك بقدر تعلق الأمر بنواب السليمانية، هو إعادة انتخاب النائبين: محمد صالح محمد علي، وسيف الله

---

(95) المصدر نفسه، ص 223.

(96)حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925 – 1946، وموقف جماعة الاهالي منها، ط1 ، بغداد، 1983، ص 140.

(97)عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج10ص 294.

(98)عصام كاظم عبد الرضا الفيلي، المصدر السابق، الخاتمة، ص 237.

خندان، والذين عرف عنهما، ولغاية الدورة الثالثة، بأنهما من أكثر النواب غيابا، ومن اقلهم تحدثاً ومداخلة.

نبذة عن نواب لسليمانية في عهد لملك غاز ي

تسلم علي جودت الايوبي رئاسة الوزارة لأول مرة في السابع والعشرين من آب 1934، فكانت بكورة اعماله حل المجلس النيابي في الرابع من أيلول 1934 والبدء بانتخابات مجلس جديد.[99]

كانت انتخابات الدورة الانتخابية الخامسة (29 كانون الأول 1934 – 9 نيسان 1935)، هي الأولى التي جرت في عهد الملك غازي، بعد حل مجلس النواب السابق.[100] ولم تأت هذه الانتخابات بشيء جديد، أو بوجوه جديدة تمثل لواء السليمانية، حيث أسفرت نتائجها عن فوز كل من: سعيد حقي، سيف الله خندان، صبري علي اغا، محمد صالح محمد علي. ويلاحظ بان الأول، وهو سعيد حقي، قد دخل المجلس لأول مرة، كما أن عدد النواب المخصص للواء بقي أربعة مقاعد.

صدرت الارادة الملكية بحل المجلس النيابي في دورته الخامسة في 29 نيسان 1935، على أن تبدأ الانتخابات للدورة الانتخابية السادسة في شهر حزيران. وقد شهدت انتخابات هذه الدورة تدخلات صريحة من قبل وزارة ياسين الهاشمي الثانية (17 أذار 1935 – 29 حزيران 1936)، وذلك

---

(99)علي جودت الأيوبي، ذكريات على جودت الأيوبي 1900 – 1958، بيروت 1967، ص 217.

ومن الجدير بالذكر ان الأيوبي أقدم على حل المجلس النيابي ذاته الذي عارض في حله من قبل، بدعوى ان الظروف التي أقدمت عليها الوزارة الكيلانية الثانية لحل مجلس النواب لم تكن ملائمة، لان البلاد كانت مفجوعة بوفاة الملك فيصل الأول، وان هذه لظروف تبدلت عندما صارت الوزارة اليه. عبد الرزاق الحسني، تأريخ لوزارات...، ج4 ص 35.

(100)المصدر نفسه.

عن طريق ابعاد المرشحين الذين لا ترغب الحكومة فيهم في مرحلة الترشيح، ومضايقة الشرطة للناخبين، وانتهت في 4 آب 1935، بعد أن ضمنت الحكومة نتائجها.[101] وقد أسفرت نتائج انتخابات الدورة السادسة في لواء السليمانية عن فوز كل من: محمد أمين زكي، سيف الله خندان، شيخ جلال، علي كمال، محمد صالح محمد علي ويلاحظ في هذه الدورة الانتخابية زيادة عدد نواب السليمانية من أربعة نواب في الدورات السابقة إلى خمسة نواب، والسبب في تلك الزيادة الحاصلة يرجع إلى زيادة عدد مقاعد المجلس من (88) مقعداً إلى (108) مقعداً. كما نلاحظ تكرار اسماء النواب في الدورات السابقة، باستثناء النائب (الشيخ جلال) الذي دخل لأول مرة المجلس.

وفي غضون وصول وزارة حكمت سليمان إلى الحكم في إعقاب انقلاب بكر صدقي علم 1936، كان من المنتظر أن تحل الوزارة الجديدة المجلس النيابي، الذي جاءت به الوزارة الهاشمية الثانية، بعد أن وجهت المعارضة طعوناً مختلفة للانتخابات التي جرت لجمعه،[102] فاستصدر رئيس الوزراء الارادة الملكية بحل المجلس النيابي السادس في 31 تشرين الأول 1936، أي قبل أربعين يوماً من إذاعة منهاج الوزارة في 9 كانون الأول من السنة ذاتها.

شرعت الوزارة الانقلابية بالانتخابات في اليوم التالي لإعلان منهاجها. وكما هو متوقع لم تسلم الانتخابات كالعادة من التدخل والتزوير، إذ تم اختيار مرشحي الحكومة بالاتفاق بين بكر صدقي ورئيس الوزراء، وتم إبلاغ وزارة الداخلية بالعمل لانجاح هذه الحكومة في فوز مرشحيها، وعلى هذا النحو تمت

(101) نبيل عكيد المظفري، المصدر السابق، ص 58.
(102) عبد الرزاق لحسني، تأريخ الوزارات...، ج4 ص 242.

انتخابات المجلس النيابي في 20 شباط 1937،[103] وأسفرت نتائج الانتخابات للدورة الانتخابية السابعة في لواء السليمانية عن فوز كل من: حمه آغا عبد الرحمن، ميرزا توفيق قزاز، الشيخ جلال، حامد الجاف، صبري علي آغا، محمد صالح محمد علي. ويلاحظ في هذه الدورة أيضا حصول زيادة في عدد نواب السليمانية من خمسة نواب إلى ستة نواب، وقد يعود سبب الزيادة المذكورة إلى ارضاء العشائر، وكسب ودها، حيث تمت إضافة نائب واحد هو (حامد الجاف) الذي مثل عشيرة الجاف في قضاء حلبجة.

ولما صار حل مجلس النواب في عهد الملك غازي سنَّة تسير عليها كل وزارة جديدة تقريباً، لذا فان وزارة جميل المدفعي الرابعة (17 آب 1937 – 25 كانون الأول 1938) ما كادت تتسلم دفة الحكم، حتى استصدرت ارادة ملكية بحل المجلس النيابي السابق في السادس والعشرين من آب 1937، لان المدفعي كان يعتقد بصعوبة المهمة الموكلة اليه ودقتها، بعد أن تسلم مقاليد الحكم عقب وزارة نوري السعيد التي قضت على الحريات، وان عليه أن يتخذ التدابير اللازمة لتوطيد دعائم الاستقرار في البلاد معتمداً على خطط تتفق وهذه الغاية، ومثل هذا الأمر يستدعي حسب رأيه ضرورة الوقوف على رأي الأمة بحل المجلس، ولجراء انتخابات جديدة ليعبر ممثلوا الأمة عن رأيهم في هذه الخطط.[104]

ومع ذلك لم تخرج انتخابات الدورة الثامنة (23 كانون الأول – 22 شباط 1939) عن المألوف، إذ خضعت بالمثل لسيطرة الحكومة التلمة، ووصفت هذه الانتخابات، بأنها كانت "مجرد مسرحية يخرجها رئيس الوزراء (جميل المدفعي)

---

(103) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق...، ص 229؛ مها بهجت يونس الصالحي، حل المجالس النيابية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون، جامعة بغداد، 1995، ص 87.

(104) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج5، ص 14.

ووزير الداخلية (مصطفى العمري)"، [105] وان المدفعي اعد قائمة مرشحي الحكومة، وتولى وزير الداخلية إنجاح هذه المهمة،وقد أسفرت الانتخابات في لواء السليمانية عن فوز كل من: عزت عثمان، محمد أمين زكي، محمد صالح محمد علي، رؤوف الشيخ محمود، ميرزا فرج، صبري علي أغا.[106]

ولما ألف نوري السعيد وزارته الثالثة (25 كانون الاول 1938 – 6 نيسان 1939)، عمد إلى تأجيل جلسات المجلس شهراً آخر،[107] ثم أقدم بعد أنتهاء مدة التأجيل على حله، بعد أن تبين له ان الأغلبية في المجلس كانت موالية لوزارة جميل المدفعي السابقة، اذ إنها أشرفت على انتخابه، وجاءت به إلى الوجود،[108] وان الوزارة القائمة لا تملك إلا أقلية ضئيلة في المجلس، الأمر الذي يؤدي إلى سقوطها، في حالة الضغط على الوزارة بطلب ثقته فيها.[109]

أبرقت وزارة الداخلية إلى متصرفي الالوية في 18 آذار 1939 للشروع في انتخابات الدورة التاسعة (12 حزيران 1939 – 9 حزيران 1943)، حيث تمت الانتخابات في لواء السليمانية دون حوادث تعرقل سير الانتخابات، وقد حصل على المقاعد النيابية في اللواء كل من: عزت عثمان، محمد أمين زكي، سيف الله خندان، محمد صالح محمد علي، رؤوف الشيخ محمود، الشيخ خالد النقشبندي. وتجدر الاشارة إلى أن هذه الدورة شهدت قبل

---

(105) عبد الزهرة مكطوف يوخن الجوراني، الحياة النيابية في العراق 1939 – 1945، دراسة تأريخ ية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الادلب، جلمعة بغداد، 1983، ص 16.

(106) سوف يتم اعطاء معلومات وافية عنهم في الصفحات القادمة، وتلك للضرورة لعلمية.

(107) كانت الوزارة السابقة، وهي وزارة جميل لمدفعي الرابعة قد ا ستصدرت ارادة ملكية بتأجيل جلسات مجلس لنولب شهراً واحد، بدأ من الأول من كانون الأول 1938.

(108) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق...، ص 153 – 154.

(109) عبد الرزاق لحسني، تأريخ الوزارات...، ج5، ص 66.

انعقادها مقتل الملك غازي، لذلك لا يمكن اعتبارها داخلة ضمن الدورات التي عقدت اجتماعاتها خلال عهد الملك غازي، إلا أن انتخاب المنتخبين الثانويين والنواب جرى خلال عهده.

ويلاحظ أن عدد نواب السليمانية قد زاد خلال عهد الملك غازي مرتين، حيث حصلت الزيادة الأولى في الدورة السادسة، من أربعة نواب إلى خمسة نواب، إما الثانية فحصلت في الدورة السابعة حيث ارتفع العدد من خمسة نواب إلى ستة نواب، كما نلاحظ تكرار اسماء بعض النواب الذين مثلوا لواء السليمانية في جميع الدورات التسعة، رغم التدخل الحكومي المستمر في العملية الانتخابية، وتعاقب اثنا عشر رئيس وزراء خلال تسع دورات انتخابية، وخلال عهد ملكين، وعهد الوصاية، من 1925 – 1943، كالنائب محمد صالح محمد علي. كما أن هناك بعض النواب الذين تكررت أسماؤهم في ست دورات مثل (سيف الله خندان)، وأخرين مثلوا السليمانية في الدورات التسع الأولى، والذين ذكرنا اسماءهم سابقاً، في حين أن عدد المقاعد النيابية المخصصة للواء في تلك الدورات هو (34) مقعداً. إن تكرار اسماء معينة في عدة دورات انتخابية وعلى مدار (18) سنة، وهي مدة انعقاد الدورات التسعة الأولى من حياة المجلس النيابي في العهد الملكي، هو مؤشر قوي على ضعف المجلس النيابي أمام السلطة التنفيذية، والمتمثلة بالملك والحكومة، كما أنه في الوقت نفسه يشير إلى ان بعض نواب السليمانية كانوا يسايرون مختلف الحكومات العراقية المتعاقبة على الحكم، وخاصة نواب العشائر، لان تلك الحكومات كانت دوما تحاول أن يفوز الأشخاص المرغوبون لديها بالمقاعد النيابية، و من ناحية أخرى كانت بعض الحكومات ترغب بحصول بعض النواب على المقاعد النيابية بسبب إمكانياتهم الثقافية والعلمية، ولعل هذا القول ينطبق على النائب القدير محمد أمين زكي. والجدول الآتي يبين تكرار اسماء النواب في الدورات الانتخابية من 1925 – 1943.

ت	اسم النائب	الدورة الانتخابية التى مثل فيها	عدد الدورات التي مثل فيها
1	محمد صالح محمد علي	الأولى، الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة، السابعة، الثامنة، التاسعة	تسع دورات
2	سيف الله خندان	الثانية، الثالثة، الرابعة، الخامسة، السادسة، الثامنة	ست دورات
3	صبري علي آغا	الثانية، الرابعة، الخامسة، السابعة، الثامنة	خمس دورات
4	محمد أمين زكي	الأولى، الثانية، السادسة، الثامنة، التاسعة	خمس دورات
5	لحمد مختار عثمان	الأول، الثالثة	دورتان
6	شيخ جلال	السادسة، السابعة	دورتان
7	لحمد الصالح	الثالثة، الرابعة	دورتان
8	روؤف الشيخ محمود	الثانية، التاسعة	دورتان
9	عزت عثمان	الأولى، التاسعة	دورتان
10	ميرزا فرج	الأولى، الثامنة	دورتان
11	سعيد حقي	الخامسة	دورة واحدة
12	حمه أغا عبد الرحمن	السابعة	دورة واحدة
13	ميرزا توفيق قزاز	السابعة	دورة واحدة
14	عبد الحميد الجاف	السابعة	دورة واحدة
15	علي كمال	السادسة	دورة واحدة
16	خالد النقشبندي	التاسعة	دورة واحدة

www.findi.info

الفصل الأول

الواقع الانتخابي في السليمانية والتكوين الاجتماعي لنوابها

أولاً: سير الانتخابات النيابية في السليمانية

بعد أن أكمل المجلس النيابي دورته الانتخابية التاسعة،[110] صدرت إرادة ملكية تقضي بحل مجلس النواب في التاسع من حزيران سنة 1943، والشروع في الانتخابات العامة لمجلس جديد، وبعد عدة أيام أصدر صالح جبر[111] وزير الداخلية تعليماته إلى متصرفي (محافظي) الألوية كافة، ومنها لواء السليمانية، للاستعداد لاجراء انتخابات جديدة، وعلى هذا النحو جرت انتخابات المجلس النيابي للدورة الانتخابية العاشرة، عندما تم انتخاب الناخبين الثانويين في أواخر شهر آب 1943، كما تم انتخاب النواب في الخامس من تشرين الأول من العام نفسه.

لم تخل انتخابات المجلس النيابي للدورة العاشرة من السليبات التي رافقت الانتخابات النيابية السابقة، إذ تعاون نوري السعيد مع وزير الداخلية

---

(110) من المفيد الإشارة في هذا الصدد إلى أن لدورة الانتخابية التاسعة كانت أول دورة انتخابية تحظى، ومنذ سبعة عشر عاما، بإتمام لجتماعاتها الأربعة (دورة مجلس النواب أربعة اجتماعات عادية) دون أن يعتورها الحل الذي أصاب الدورات الثمان السابقة. عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...،ج6، ص148.

(111) صالح جبر(1900-1957) احد ابرز السياسيين العراقيين في العهد الملكي ينتمي لأسرة متواضعة تخرج من كلية الحقوق عام 1921. تولى حقيبة المعارف في وزارة جميل لمدفعي الأولى عام 1933، فمتصرفا لكربلاء عام 1935،فوزيرا للعدلية في الوزارة السليمانية الذي شكلها حكمت سليمان بعد انقلاب عام 1936، ورئيسا لمجلس الأعيان عام 1946 . شكل وزارته الوحيدة (29 آذار1947-27كانون الثاني1948). توفي في 6حزيران1957 اثر نوبة قلبية حادة،وهو جالس على الكرسي،وبعد انتهائه من إلقاء كلمته في مجلس الأعيان . د.علاء جاسم محمد الحربي،رجال العراق الملكي،دار لحكمة،لندن،2004، ص143-150 .

صالح جبر لإعداد قوائم المرشحين، وتمكنا من استحصال موافقة السفارة البريطانية على هذه القوائم،[112] لكنهما فوجئا بوجود قائمة مستقلة أعدها الوصي بنفسه ضمت أسماء خمس من الشخصيات المعارضة لوزارته،ولشخص صالح جبر، وأصدر تعليمات تقتضي بعدم السماح للوزراء وكبار الإداريين باختيار أقاربهم،[113] وكاد إصرار الوصي أن يؤدي إلى وقوع أزمة وزارية لو لم يتدارك نوري الموقف بتنازله أمام رغبات عبد الإله.[114]

من هنا فان نتيجة الانتخابات كانت متوقعة،والذين فازوا عن لواء السليمانية كان اغلبهم من نواب الدورات السابقة ممن حظوا بتأييد الوصي والحكومة وتزكيتها، وهم:
محمد أمين زكي[115]، عزت عثمان[116]، احمد حمه آغا[117]، احمد مختار

---

(112) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج6، ص163.

(113) مقتبس في: د.سعاد روؤف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945، دار الشؤون لثقافية العامة، بغداد،1988،ص 175

(114) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...،ج6،ص163.

(115) أصبح محمد أمين زكي عينا في 25كانون الاول1943، فانتخب ماجد مصطفى بدلا منه.

(116) ذكرعبد الرزاق الحسني خطأً بأن عزت عثمان قدم استقلته من لنيابة فانتخب محمد صالح بدلاً عنه، إلا أنه، وبالرجوع الى محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية العاشرة، يظهر لنا بأن أحمد توفيق هو لذي قدم استقالته، حيث تم عرضها على مجلس النواب في الجلسة لسابعة من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943، ولمنعقدة في 23 تشرين لثاني 1943، ولم يوضح النائب لحمد توفيق اسباب تقديم استقالته من النيابة، سوى " نظراً الى الاسباب الضرورية ارفع استقالتي من النيابة الى مجلسكم فارجو التفضل بقبولها" وقد وافق المجلس على استقلته في لجلسة التالية، أي لثامنة، ولمنعقدة في 30 تشرين لثاني 1943 "محاضر مجلس النواب" ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1943، ص58، 192؛ عبدالرزاق لحسني، تأريخ الوزارات...، ج10، ص303 .

(117) كما ورد خطأً في (تأريخ الوزارات) للحسني، بأن النائب أحمد حمه آغا، قد توفي في الدورة الانتخابية العاشرة. الا أنه يظهر لنا من خلال الرجوع الى محاضر مجلس النواب للدورة الانتخابية العاشرة. ان اسمه موجود في تلك المحاضر، للدورة الانتخابية العاشرة حتى نهاية تلك الدورة. كما نجد في ملفات وزارة الداخلية بانه رشح نفسه مرة لخرى للانتخابات الدورة الخامسة عشرة، مع رسول حسن آغا عن=

بلبان، احمد توفيق، روؤف الشيخ محمود، [118] وكان الأخير قد تم انتخابه بالتزكية لانتمائه إلى أسرة الشيخ محمود الحفيد.

بدأ المجلس الجديد دورته بعقد اجتماع غير اعتيادي بعد مرور أربعة أيام على انتخابه،أي في التاسع من تشرين الأول 1943، واستمرت جلساته حتى 31 تشرين الثاني من العام نفسه، وبلغ عدد جلساته ثماني جلسات. فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول في الأول من كانون الاول1943، واستمرت جلساته حتى الحادي والثلاثين من أيار 1944، وبلغ عدد جلساته (29) جلسة. ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الثاني الذي بدأ في الثاني من كانون الاول1944، واستمر حتى الحادي والثلاثين من أيار 1945، وبلغ عدد جلساته ثلاث جلسات.وبدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث في الأول من كانون الأول 1945، واستمر حتى الحادي والثلاثين من أيار 1946، عندما صدرت الإرادة الملكية بحله، وبذلك بلغ عدد جلساته (41) جلسة.[119] مما يعني أن مجموع جلسات المجلس في دورته الانتخابية العاشرة بلغ مائة و ثلاثا وعشرين جلسة.

أما انتخابات الدورة الحادية عشرة (17آذار 1947 –22 شباط 1948)، والتي جرت في عهد الوزارة السعيدية التاسعة (12 تشرين الثاني 1946 – 29 آذار 1947)، فقد جرت طبقاً لأحكام قانون انتخاب النواب

=لمنطقة الانتخابية لقضاء بشدر، إلا ان أحمد حمه آغا سحب ترشيحه لصلح منافسه. كما جاء في كتاب "ذكريات أحمد حمه آغا البشدري" باللغة الكردية بانه توفي في ليلة 28– 29 كانون الاول 1985.

ملفات دار الكتب والوثائق، ملفات وزارة الداخلية / الديوان ، المجالس الادارية في لواء السليمانية، رقم الملفة 9524/ 32050 ، كتاب حاكمية منطقة بشدر الانتخابية الى وزارة لداخلية رقم 613 في 2 ايلول 1954، الوثيقة رقم 32؛ عبدالرقيب يوسف و سديق سالح، بيرةوةريةكانى ئةحمةدى حةما غاى ثشدةرى، ثؤمار و ئامادةكردنى، ضاثخانةى ئازاد، سليمانى، 2001، ل6؛ عبدالرزاق لحسني، تأريخ الوزارات ...، ج10، ص303.

(118) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة1943، الجلسة الثالثة في 4 تشرين الأول 1943، ص10؛ عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج10، ص303.

(119) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...،ج10، ص302.

الجديد رقم (11) لسنة 1946[120]،والذي بموجبه أصبح اللواء أكثر من دائرة انتخابية، إلى جانب اعتماده أسس جديدة كالترشيح والتزكية، فضلاً عن زيادة عدد المقاعد النيابية من (115) مقعد إلى (138) مقعد، نتيجة الزيادة الحاصلة في عدد سكان العراق[121] إذ ارتفع عدد الأفراد من (3.380.533) استناداً إلى إحصاء عام 1934، إلى (4.816.185) استناداً إلى إحصاء عام 1947[122] ومن الطبيعي أن الزيادة المذكورة شملت لواء السليمانية، إلا أن عدد مقاعد نواب السليمانية بقيت على حالها،ولم تشملها الزيادة، كما في الدورتين السابقتين.

ومما يلفت النظر في انتخابات الدورة الحادية عشرة أنها عاصرت وجود أحزاب معارضة علنية أجيزت في الثاني من نيسان 1946[123] تنفيذاً للسياسة التي أعلنت في خطاب العرش، ببعث الحياة الحزبية إلى العراق، إلا

---

(120) بموجب قانون الانتخاب الجديد أصبح لكل (100) شخص ناخب ثانوي بدلاً من (250) ناخب ثانوي واحد، كما أصبح القضاء دائرة انتخابية بدلاً من اللواء في القانون السابق. ويجري الانتخاب على أساس الترشيح. وكل من يرغب في ترشيح نفسه نائباً عن منطقة انتخابية عليه أن يقدم طلبا بذلك إلى الموظف الإداري لتلك المنطقة. ويعد جميع المرشحين منتخبين بالتزكية إذا كان عددهم لا يتجاوز عدد النواب الذين يجب انتخابهم في الدائرة الانتخابية، وفي هذه لحالة لايجري التصويت.أبقى القانون على مبدأ الانتخابات غير المباشرة ، كما حدد صلاحية الحاكم ومنع القانون الجديد نواب الاقليات من ترشيح أنفسهم في وحدات ادارية غير الوحدات الثلاث (بغداد،لبصرة،الموصل).
ينظر: قانون الانتخابات النيابية الجديدة رقم (11) لسنة 1946 ، دار طباعة أم الربيعين، الموصل، 1946، ص7؛ جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق1941-1953 ، النجف، 1976،ص176.

(121) عبد المجيد كامل عبد اللطيف،الحياة البرلمانية في العراق 1945-1953 دراسة تأريخ ية،رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب،جامعة بغداد،1983،ص66 .

(122) الجمهورية العراقية،وزارة التخطيط، كتاب الجيب السنوي للإحصاءات،الجهاز المركزي للإحصاء، بغداد،1968،ص23.

(123) هذه الأحزاب هي: الاستقلال، الوطني الديمقراطي، الشعب، الاتحاد الوطني، الأحرار.وللتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني،تأريخ الأحزاب السياسية العراقية، ط2، مركز الأبجدية للطباعة والنشر،بيروت،1983،ص136-210؛ د.عادل تقي البلداوي،التكوين الاجتماعي للأحزاب والجمعيات السياسية في العراق 1908-1958، بغداد ، 2003، ص76 .

انه لم يلاحظ صدى وجود هذه الأحزاب في السليمانية وتأثيرها في الناخبين.

وفي غضون الاستعدادات للانتخابات الجارية،أكد وزير الداخلية، أن الحكومة تستهدف من الانتخابات النيابية أن يكون مجلس النواب الجديد ممثلاً لطبقات الأمة تمثيلاً صحيحاً، وأنه ينبغي العمل وفق أحكام القانون لتحقيق هذه الغرض، وذلك بإفساح المجال لكل من له حق الانتخاب أن يمارس هذا الحق بحرية. كما أكد على منع الأمور التالية:-

1- التزوير والغش في عمليات الانتخاب.

2- استعمال القوة في التحديد أو النفوذ للتأثير على الانتخاب، واعتداء فئة على فئة أخرى، والضغط عليها لغرض حملها على الاثصياع لرغباتها، أو الامتناع عن إبداء رأيها في أي من شؤون الانتخاب، وإقامة المظاهرات والاجتماعات العامة خلافاً لأحكام القانون.

3- استعمال سلطة الدولة في تأييد أو معاكسة شخص في الشؤون الانتخابية خلافاً لأحكام القانون، إلا أن ذلك لا يمنع الموظف ممارسة حق الانتخاب كسائر المواطنين.[124]

ومع ذلك لم تلتزم الحكومة بتعهداتها، فعندما باشرت الحكومة بإجراء الانتخابات الأولية في الخامس والعشرين من كانون الثاني سنة 1947 بدأت بالتدخل في مرحلة الترشيح، وهذا ما حدث للمرشح علي كمال الذي كان يروم الترشيح للانتخابات، والذي أكد قائلاً: " فوجئت بمعارضة الحكومة لي حينما علمت (الحكومة) أنني سأكون الفائز الأول في الانتخابات ... (فقررت) بان انسحب من الترشيح خشية إراقة دماء الشباب"، [125] وبسبب التدخل الحكومي المكشوف في الانتخابات قرر الحزبان الوطني الديمقراطي، والأحرار الانسحاب من الوزارة والانتخابات، بعد أن تبين لهما أن الوزارة خرقت الشروط التي تم الاتفاق عليها عند موافقتهما على الاشتراك في الوزارة.[126]

---

(124) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية / لديوان(المجالس الإدارية)، الملفة32050/9524، كتاب وزارة الداخلية /لديوان، مديرية الحقوق إلى المتصرفون كافة رقم 17858 في 24كانون الاول1946،الوثيقة 268.

(125) جمال بابان، مذكرات علي كمال عبدالرحمن، بغداد، 2001، ص 42-43.

(126) كانت شروط مشاركة لحزبين المذكورين في الوزارة تتمثل بـ: 1- حرية الانتخابات ونزاهتها. 2- إطلاق الحريات العامة: ومنها حرية الصحافة، وفسح المجال للنشاط الحزبي. عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج7، ص131.

وبدوره وقف الحزب الديمقراطي الكردي موقفاً معارضاً من الانتخابات، وأعلن عن ذلك في صحيفته الرسمية (رزگارى)، في عددها (13) والصادر في أيلول عام 1947: " إن الانتخابات كانت مزورة فلم ينتخب الشعب نواب هذا المجلس، بل عينوا فيه تعيناً خاصاً من قبل نوري السعيد".[127]

وهكذا كان للحكومة الدور البارز في ترشيح وفوز مرشحيها في اللواء، وفاز في هذه الدورة عن لواء السليمانية كل من:(جمال بابان[128]، بهاءالدين نوري، أنور جميل الجاف، بابا علي الشيخ محمود الحفيد، سليم محمد عبدالله بشدري، عبدالحميد الجاف).[129]

في السابع عشر من آذار 1947 بدأ الاجتماع غير الاعتيادي للدورة الحادية عشرة، واستمرت جلساته حتى العشرين من تموز من العام نفسه، وبلغ عدد جلسات المجلس أربعا وأربعين جلسة.فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول من الدورة الانتخابية الحادية عشرة في الأول من كانون الأول 1947،واستمر حتى الثاني والعشرين من شباط 1948،عندما صدرت الإرادة الملكية بحله، بعد أن عقد اثنتا عشرة جلسة فقط[130].ويكون بذلك مجموع جلسات المجلس في دورته الانتخابية الحادية عشرة قد بلغ ستا وخمسين جلسة.

وكان السيد محمد الصدر[131]،الذي ألف الوزارة بعد يومين من سقوط

---

(127) مقتبس من: د.عبد الستار طاهر شريف،الجمعيات والمنظمات والأحزاب الكردية في نصف قرن 1908-1958،ط1، شركة المعرفة،بغداد،1989،ص162 .

(128) أصبح جمال بابان عينا،فانتخب توفيق وهبي بدلا عنه." محاضر مجلس النواب"،الدورة الانتخابية الحادية عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947،الجلسة الرابعة بتأريخ 23 كانون الثاني 1947، ص17 .

(129) "محاضر مجلس النواب"،الدورة الانتخابية لحادية عشرة،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947،الجلسة الثانية في 18 آذار 1947،ص5-6.

(130) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات ...،ج10،ص304.

(131) السيد محمد بن حسن الصدر (1882-1956) :ولد في الكاظمية كان من الشخصيات الدينية والوطنية والسياسية المعروفة في العهد الملكي .له دور بارز في الثورة العراقية الكبرى عام 1920، والتجأ إلى سورية بعد إخماد الثورة، ورجع إلى العراق مع الأمير فيصل عام 1921.عين عضوا في مجلس الأعيان عام 1925، وانتخب رئيسا للمجلس نفسه عام 1929، وجدد انتخابه لهذا المنصب في الدورات=

وزارة صالح جبر في السابع والعشرين من كانون الثاني قد اضطر الى حل المجلس النيابي بعد طعن الأحزاب السياسية في شرعية انتخابه.[132] وفي هذا الصدد نددت مجلة نزار الكردية، في عددها الرابع، الصادر في 15 ايار 1948 بالمجلس النيابي المنحل، وأفصحت عن أمانيها في رؤية مجلس نيابي حقيقي في ظل حكومة الصدر قائلة:

" أما الآن وقد أنخذل الاستعمار ومؤيده وانتصر الشعب في انتفاضته المجيدة ووثبته المباركة، وتم دفن المجلس النيابي المزيف وأهيل على قبره التراب، ولن الشعب يريد أن لا تتكرر الماسي السابقة ولن لا تمثل المهازل العهد البائد مرة أخرى ... آما إذا كانت الانتخابات صورة طبق الأصل من الانتخابات السابقة فسيكون المجلس حتماً ومن دون شك نسخة مكررة من مجالس العهد البائد... إن الأمة تريد أن تجرب نفسها بممارسة حقوقها الدستورية في انتخاب النواب وتريد أن تكون هذه الانتخابات خالية من كل شائبة بعيدة عن كل تدخل فأنها لأول مرة في حياتها تريد أن تمارس حقها هذا بحرية تامة فهل ستحقق هذه ألاماني، وهل سيكون المجلس المنتظر وفق ما يطلبه الشعب وحسبما تريده الأمة، وهذا ما نتركه الآن للمستقبل لتدل عليه الأيام القادمة وليبرهنه المجلس المرتقب".[133]

وعلى غرار الانتخابات السابقة تفننت الحكومة في استخدام الأساليب التي من شأنها إبعاد المرشحين غير المرغوبٍ فيهم، عن طريق رفض استلام التأمينات خلال المدة القانونية، فضلاً عما رافقت الانتخابات من أساليب ضغط وتهديد وشدة ومصادمات دموية أودت بحياة الكثيرين، والتي يعتقد المؤرخ عبد الرزاق الحسني صاحب الوزارات العراقية، إن أصابع الاتهام موجهة إلى الوصي

=للاحقة .ألف وزارته الوحيدة في (29كانون الثاني 1948–23حزيران1948).نجدة فتحي صفوة،"العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936"(اختيار وترجمة وتحرير)،البصرة،1983،ص70 ؛عبد الرزاق الحسني،تأريخ الوزارات ...،ج7، ص282.

(132) عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق 1946–1954، ط1، بغداد ،1984، ص225.

(133) محمد محمد، امماني الامة في تكوين مجلس نيابي حر، " نزار"، (مجلة)،بغداد، العدد(4)، 15 مايس 1948، ص11–12.

عبدالاله الذي كان وراء تلك الحوادث،[134] مما دفع وزير التموين محمد مهدي كبة (رئيس حزب الاستقلال) إلى تقديم استقالته، احتجاجاً على تدخل الحكومة في الانتخابات المذكورة. [135] ومرة أخرى جاء تعليق مجلة نزار في عددها الصادر في الثلاثين من حزيران1948 صورة حقيقية إلى ما آلت إليه نتيجة الانتخابات، والظروف التي رافقت العملية الانتخابية بقولها:

"... **ولا نود الإطالة في الكتابة على كيفية إجراء الانتخابات وموقف الحكومة منها لان هذا الموقف وتلك الطريقة كانتا مكشوفتين للجميع ولكننا نقول لأننا لا يمكننا أن نبرئ موقف الحكومة السلبي عن مسؤولية المقومات الدموية التي وقعت في بعض المناطق الانتخابية مما أدى إلى قتل بعض الأبرياء وجرح الكثيرين دون أن نجن من ذلك غير إضعاف الإيمان بحرية الانتخابات وتشجيع بعض المرشحين على التزوير واستعمال وسائل وطرق بوليسية مخزية جداً للفوز على خصومهم، فاضطر بعض المرشحين إلى الانسحاب من المعركة الانتخابية لأنهم لا يقبلون لأنفسهم مواجهة خصومهم بمثل هذه الوسائل البعيدة كل البعد عن روح الديمقراطية والتي لا يمكن فسح المجال بأتباعها إلا في البلاد المتأخرة جداً في الحياة الديمقراطية** ". [136]

لم يختلف الأمر في لواء السليمانية عن بقية الألوية الأخرى، ومما يؤكد تدخل الحكومة هو دعمها للمرشح بهاء الدين نوري عندما طلب وزير الداخلية مصطفى العمري من وكيل متصرف السليمانية بالقيام بما يلزم للمرشح المذكور، رغم كونه من سكنة بغداد، وفعلاً فاز المرشح في انتخابات الدورة الثانية عشرة (21حزيران 1948 -30حزيران 1952) بعد تدخل حكومي لصالحه.[137]

وفاز في هذه الدورة الانتخابية عن لواء السليمانية كل من: علي كمال، بهاء الدين نوري، حسن الجاف، عبد الحميد الجاف، إبراهيم رشيد، احمد برزنجي.[138]

---

(134) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج7، ص318-327.

(135) للتفاصيل ينظر: محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث 1918-1958م، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1965، ص250-254.

(136) صاحب التوقيع، آمالنا من المجلس المنتخب، (نزار)، العدد(7)،30 حزيران 1948، ص3-4.

(137) جمال بابان، مذكرات علي كمال، ص43-44.

(138) لم يذكرعبدالرزاق الحسني اسم احمد البرزنجي ضمن قائمة نواب السليمانية،=

في الواحد والعشرين من حزيران 1948 بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول للدورة الانتخابية الثانية عشرة، واستمرت جلساته حتى التاسع والعشرين من تشرين الثاني 1948.وبلغ عدد جلساته سبعا وعشرين جلسة.فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي في الأول من كانون الأول العام نفسه، وانتهى في الثلاثين من حزيران 1949،وبلغ عدد جلساته ستا وخمسين جلسة.ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الثاني في الأول من كانون الأول 1949، واستمر حتى الخامس عشر من تموز 1950، وبلغ عدد جلساته اثنتان وخمسين جلسة.فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث في الثاني من كانون الأول 1950، واستمرت جلساته حتى الحادي والثلاثين من آيار 1951، وبلغ عدد جلساته ثماني وخمسين جلسة.ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الرابع في الأول من كانون الأول1951،واستمرت جلساته حتى الثلاثين من حزيران 1952.وبلغ عدد جلساته اثنتين وأربعين جلسة.[139]مما يعني أن مجموع جلسات المجلس في دورته الانتخابية الثانية عشرة بلغ مائتين و خمسا وثلاثين جلسة،وبذلك تسجل هذه الدورة الرقم القياسي في عدد جلساتها في تاريخ المجلس النيابي العراقي في العهد الملكي.

أما انتخابات الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، فقد بدأ التحضير لها في أواخر عام 1952 في عهد وزارة نور الدين محمود[140] العسكرية وتم في

=رغم أن الاسم موجود في محاضر مجلس النواب ضمن قائمة نواب السليمانية.ينظر:"محاضر مجلس النواب"،الدورة الانتخابية الثانية عشرة،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948، الجلسة الثانية في 22حزيران1948، ص6-7.

(139) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...،ج10، ص305 - 306.

(140) نورالدين محمود (1899-1981) ولد في الموصل، وتخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول عام 1917. انتمى إلى الجيش العراقي في 16 تشرين الثاني 1921، أصبح في كانون الثاني 1936 ملحقاً عسكرياً في مفوضية لندن برتبة مقدم،وشغل منصب آمر كلية الأركان، فمدير الحركات في وزارة الدفاع برتبة عقيد عام 1939. وعين في تشرين الأول 1948، قائداً للقوات العراقية المشتركة في حرب فلسطين، وتولى القيادة العامة للجيوش العربية، ورفع إلى رتبة عميد (فريق أول) في تشرين الثاني 1952،وعهدت إليه رئاسة الوزراء في مرحلة شهدت اضطرابات ومظاهرات، كما عين عضواً في مجلس الأعيان في كانون الثاني 1952 حتى قيام ثورة 14 تموز 1958، توفي ببغداد في 23 آذار 1981. مير بصري أعلام لسيلسة في العراق لحديث،ج1، ط1، دار الحكمة ، لندن،2004، ص287؛=

السابع من كانون الثاني 1953، في ظل الأحكام العرفية المعلنة، ووفق مرسوم الانتخاب المباشر الجديد(مرسوم رقم 6 لسنة 1952).[141] وشهدت تدخلات حكومية باستخدام أساليبها المعروفة السابقة، [142] ولاسيما انه لم يرد في المرسوم ما يشير إلى أن الطعن في النيابات،بعد تصديق المضابط الانتخابية على انه جرما يلزم العقاب.[143] من هنا جاءت نتيجة الانتخابات بفوز الحزب الدستوري بأغلبية المقاعد النيابية،ولاسيما بعد مقاطعة الأحزاب المعارضة الوطنية الثلاثة (الحزب الوطني الديمقراطي،حزب الاستقلال،وحزب الأمة) للانتخابات.[144]

في الرابع والعشرين من كانون الثاني 1953 بدأ الاجتماع الاعتيادي الأول للدورة الانتخابية الثالثة عشرة، واستمر جلساته حتى الثالث والعشرين من تموز من العام نفسه، وبلغ عدد جلساته أربعين جلسة .ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الثاني في الأول من كانون الأول 1953، واستمرت جلساته حتى الثامن والعشرين من نيسان 1954، وبلغ عدد جلساته إحدى وثلاثين جلسة،[145]عندما صدرت الإرادة الملكية بحل المجلس. مما يعني إن عدد جلسات المجلس في الدورة الانتخابية بلغ إحدى وسبعين جلسة.

ومثّل لواء السليمانية في هذه الدورة كل من : إبراهيم سعيد، حسن الجاف، علي كمال، عمر خدر، ماجد مصطفى، عبدالحميد الجاف.[146]

=احمد فوزي،12 رئيس وزراء :حكايات سياسية وصحفية،ط1، مطبعة دار الجاحظ ، بغداد ، 1984 ، ص327.

(141) بموجب المرسوم الجديد،الذي أصدرته الوزارة المذكورة تحت ضغط المعارضة،وزعت المناطق الانتخابية إلى شعب كثيرة تسهيلا للناخبين في الوصول إلى صناديق الانتخاب،ولم يقتصر انتخاب أعضاء الهيئة التفتيشية على المناطق، وتم قبول انتخاب النائب بالأكثرية التي يحوز عليها.
"الوقائع العراقية"(جريدة)، بغداد ،العدد (3918)،18كانون الأول 1952؛عبد الرزاق الحسني،تأريخ الوزارات ...، ج8، ص344.

(142) عبد الكريم ياسين رمضان،الحياة النيابية في العراق 1953-1958، دراسة تأريخ ية:رسلة ماجستير مقدمة إلى كلية الآداب، جامعة بغداد ،1987، ص29-31.

(143) الوقائع العراقية،العدد(3918)،18 كانون الأول 1952.

(144) جعفر عباس حميدي، المصدر السابق، ص724.

(145) عبد الرزاق الحسني،تأريخ الوزارات...،ج10،ص308.

(146) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة،الاجتماع الاعتيادي=

أما انتخابات الدورة الرابعة عشرة (26 تموز 1954 – 3 آب 1954) فقد جرت على عهد وزارة أرشد العمري الثانية، والذي ألفها في (29 نيسان 1954–3 آب 1954)، بعد استقالة وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية في التاسع من نيسان، فكانت بكورة أعمالها هو حل المجلس النيابي في أول أيام تشكيلها.[147]

وقد واجهت حكومة أرشد العمري معارضة واسعة من قبل القوى الوطنية، لاسيما بعد إعلانها عن إجراء انتخابات جديدة في حزيران 1954، على أساس إن " تاريخ رئيسها وأقطابها زاخر بالأعمال الاستفزازية ضد الشعب وحرياته"[148] وقد استغلت الأحزاب المعارضة العلنية منها، والسرية هذه الفرصة للإعلان عن مشاركتها فيها، و تمكنت هذه الأحزاب(الاستقلال،الوطني،الشيوعي،وبعض المستقلين) من صياغة برنامج عمل سياسي مشترك أعلن عنه في الثاني عشر من أيار 1954، والذي أصبح فيما بعد أسلسا " لميثاق الجبهة الوطنية " الانتخابية[149].ومن المفيد الإشارة إلى أن الجبهة المذكورة تجاهلت الحزب الديمقراطي الكردستاني، كما انه جاء خاليا من الإشارة إلى الحقوق القومية للشعب الكردي.[150]

وكشفت الحوداث والوقائع على إن هذه الانتخابات لم تخل بدورها من مداخلات غير مشروعة من قبيل التزوير والتوجيه الحكومي، ولا سيما كان من المقرر أن تسفر الانتخابات عن أكثرية تأتمر بأمر البلاط وتسير وفق توجيهاته.[151] إذ تصاعدت المقاومة الحكومية لمرشحي الجبهة الوطنية في مختلف مناطق البلاد، وفي السليمانية ألقت الشرطة القبض على إبراهيم احمد وعمر مصطفى و ستة عشر شخصاً آخرين ولم تطلق سراحهم إلا بعد انتهاء

=لسنة 1952–1953،الجلسة الخامسة في 16 شباط 1953،ص86–88.

(147) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...،ج9،ص109–111.

(148) مقتبس في : المصدر نفسه، ج9، ص113.

(149) أ.د.غانم محمد حفو ود.عبد لفتاح على البوتاني،المصدر السابق ، ص95.وللتفاصيل عن الجبهة لوطنية الانتخابية ونصوص ميثاقها ينظر : محمد حديد، مذكراتي : الصراع من لجل لديمقراطية في العراق، تحقيق : نجدة فتحي صفوة،دار الساقي،بيروت،2006،ص275–277 ؛عبد الرزاق الحسني،تأريخ الوزارات...،ج9،ص117.

(150) د.عبد الستار طاهر شريف، المصدر السابق، ص170–171.

(151) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات ...،ج9، ص121 .

الانتخابات. وكان الحال كذلك في سائر أنحاء البلاد.[152]

أجريت انتخابات الدورة الرابعة عشرة في موعدها في جميع المناطق العراقية في التاسع من حزيران 1954، و فازت المعارضة (الجبهة الوطنية) بأحد عشر مقعداً، وعلى أثرها وردت إلى وزير الداخلية عدة شكاوى حول التدخلات الحكومية وصفت الانتخابات "بالغير الحرة"، ومتهمة الحكومة "بالتدخل السافر"، واتهامها بإيقاف ومطاردة بعض وكلاء المرشحين على الصناديق، رغم وجود وكالات مصدقة لديهم فضلا عن تعرض بعض المرشحين للضغوطات من قبل السلطات الحكومية.وكذلك وجدت بعض اللجان الانتخابية عند فتحها للصناديق إنها مملوءة بالأوراق قبل وقت الانتخابات، وتعرض بعض وكلاء المرشحين للاعتداء بالضرب، مثلما حدث لوكيل مرشح الجبهة الوطنية عبدالكاظم عبد الرضا في الديوانية.[153]

وعلى ما يظهر فان الانتخابات في لواء السليمانية كانت تجري دائماً وفقا لإرادة الحكومة التي كانت تسيطر على مجرياتها بشكل كامل. وفاز في هذه الدورة الانتخابية كل من: إبراهيم سعيد، احمد محمد صالح، بابكر حسن، جلال عبدالحميد، ماجد مصطفى، وعلي كمال.[154]

جرى افتتاح المجلس النيابي بتاريخ 26 تموز 1954، للاستماع إلى خطاب العرش، وانتخاب ديوان رئاسة المجلس، وقد ظهر إن عدد المعارضين للمجلس بلغ 32 نائباً (أحد عشر نائباً من الجبهة الوطنية، فضلا عن عدد آخر من المعارضين)، وهم الذين صوتوا ضد مرشح الحكومة لرئاسة المجلس عبدالوهاب مرجان[155]، وكان هذا الاجتماع هو الأول

---

(152) د.جعفر عباس حميدي،التطورات السياسية في العراق 1941-1953، ص91 .

(153) د.ك.و،ملفات وزارة الداخلية/الديوان،لمجالس النيابية،الملفة9529/32050،كتاب وكيل مرشح الجبهة الوطنية إلى وزارة الداخلية في 9حزيران1954،الوثيقة34.

(154) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج10، ص 311.

(155) عبدالوهاب مرجان(1909-1964): مواليد الحلة، من أسرة معروفة في الحلة تتعاطى تجارة الحبوب .خريج كلية الحقوق.انتخب نائبا عن لواء الحلة في اذار1947 و عام 1948،وتكرر انتخابه في جميع الدورات النيابية إلى ثورة 14 تموز 1958. وعهدت إليه حقائب وزارية عدة ،وتولى رئاسة مجلس لنواب اربع مرات ، وألف وزارة واحدة في 15 كانون الاول1957-12اذار1958. ينظر:عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...،ج10،ص186؛ناجي شوكت،سيرة وذكريات ثمانين عاما 1894-1974،الجزء لثاني ، منشورات مكتبة اليقظة العربية،=

والأخير، إذ صدرت الإرادة الملكية بتعطيل مجلس الأمة حتى أواخر تشرين الثاني من العام نفسه، ولم تمض أيام قلائل على تأليف نوري السعيد وزارته الثانية عشرة، حتى صدرت الإرادة الملكية بحل مجلس النواب تمهيدا لانتخاب مجلس جديد له.[156] وهكذا فان هذا المجلس لم يعقد سوى جلسة واحدة فقط هي جلسة الافتتاح.[157]

أصدرت وزارة الدلخلية أمراً بالشروع في انتخابات الدورة الخامسة عشرة في الثاني عشر من أيلول 1954، فقاطعتها بعض الأحزاب السياسية (حزب الأمة الاشتراكي، الحزب الوطني الديمقراطي)،وقرر الاشتراك فيها البعض الأخر (حزب الاستقلال).[158]

ومنذ البداية ظهر تدخل السلطة في هذه الانتخابات وبشكل سافر حيث اخذ الموظفون الإداريون يتدخلون في أمر لجان التفتيش وفي اختيار المحلات لها، وقد حدث في السليمانية في الثالث عشر من أيلول إضراب عام احتجاجاً على نتائج الانتخابات فيها، وكان يبدو إن هذا الإضراب سينتهي بسلام عندما عاد الناس إلى مزاولة أعمالهم،ولكن وبعد مرور ثلاثة أيام، أي في السادس عشر من أيلول، عادت المظاهرات من جديد، مما اضطرت قوات الأمن إلى أن تتصدى للمتظاهرين، فسقط عدد من القتلى والجرحى من الجانبين الشرطة والأهالي، وقد القت الحكومة كعادتها ذلك الأمر على مجرمين هاربين من وجه العدالة[159]. جرت انتخابات الدورة الخامسة عشرة (16 أيلول 1953–27 آذار 1958)، وفاز معظم النواب بالتزكية، الأمر

=بغداد،1990،ص602؛ مير بصري،أعلام لسياسة في العراق ...،ج1،ص289–290.

(156) يعزى محمد حديد عمل حكومة نوري السعيد هذا إلى تخوفه من مواجهة معارضة شديدة للمشاريع التي كان يعتزم القيام بها، ولم يكن يخشى الاليف الممدودة ناقفه لمعارضة النيابية لمشاريعه السياسية، بقدر ما كان يخشى انعكاسها على الرأي العام في العراق باجمعه، رغم إن تلك المعارضة لم تكن تتعدى ربع عدد النواب على أكثر احتمال. محمد حديد، لمصدر السابق،ص277.

(157) نجيب الصائغ، من أوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري 1947–1963، مكتبة اليقظة لعربية، بغداد،1990، ص80–81.

(158) للتفاصيل عن أسباب دخول حزب الاستقلال الانتخابات ينظر بيانه المطول في هذا الشأن:عبد الرزاق الحسني، تأريخ لوزارات...،ج9،ص156.

(159) مقتبس في : المصدر نفسه،ج9،ص159 .

الذي وصفه محمد حديد "بمهزلة لم يشهد لها العراق مثيلا" [160]، وبذلك لم يكن المجلس الجديد بأفضل من المجالس السابقة، ولا انتخابته بأفضل من انتخابتها، حسب رأي سياسي آخر معاصر للانتخابات.[161]

وقد فاز في هذه الدورة الخامسة عشرة ستة نواب من لواء السليمانية من مجموع مئة وخمس وثلاثين نائبا، إذ فاز بالتزكية عن قضاء شهربازار النائب إبراهيم الشيخ سعيد الحفيد كونه المرشح الوحيد لتلك المنطقة، وهو العدد الذي يساوي لما هو مخصص من مقاعد لمجلس النواب لذلك القضاء[162]. والأمر نفسه ينطبق على كل من :عبد الحميد الجاف، وحسن فهمي علي الجاف، اللذين فازا بالتزكية عن قضاء حلبجة، بعد أن انسحب المرشح الأخر عزت محمد صالح واسترد تأميناته، وبذلك أصبح عدد المرشحين يساوي عدد نواب المنطقة.[163] كما فاز بالتزكية أيضا رسول حسن عن المنطقة الانتخابية لقضاء بشدر بعد انسحاب احمد حمة آغا، وبذلك أصبح المرشح الأول الوحيد لتلك المنطقة الانتخابية، وهو يساوي العدد المخصص لمقاعد مجلس النواب لذلك القضاء دون خوض الانتخابات[164] كما فاز نائبان عن مركز قضاء السليمانية وهما: سعيد قزاز، وعلي كمال ، وحصل الأول على 92٪ من الآراء الصحيحة، فيما حصل الثاني على 80٪ من الآراء الصحيحة في المنطقة الانتخابية قضاء مركز السليمانية[165]،بعد انسحاب عزيز ياملكي من الانتخابات في تلك المنطقة الانتخابية.

في السادس عشر من أيلول 1954 بدأ الاجتماع غير الاعتيادي للمجلس، وقد أنتهى هذا الاجتماع بعد جلسة الافتتاح مباشرة، فيما بدأ

---

(160) محمد حديد، لمصدر السابق،ص279.

(161) محمد مهدي كبة، المصدر السابق،ص352.

(162) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية/الديوان،المجالس الإدارية في لواء السليمانية ، رقم الملفة 32050/9524 ،كتاب المنطقة الانتخابية لمركز قضاء شهر بازار إلى وزارة الداخلية رقم 131 في 26 آب 1954 ، الوثيقة 49.

(163) الملف نفسه، كتاب حاكمية حلبجة لمنطقة حلبجة الانتخابية إلى وزارة الداخلية في 31آب1954، الوثيقة رقم30.

(164) الملف نفسه، كتاب حاكمية منطقة بشدر الانتخابية إلى وزارة الداخلية رقم 613 في 2ايلول1954، الوثيقة رقم32.

(165) الملف نفسه، كتاب رئاسة الهيئة لتفتيشية للمنطقة الانتخابية في قضاء مركز لواء السليمانية إلى وزارة الداخلية رقم 13 في 12 أيلول 1954،الوثيقة 28.

الاجتماع الاعتيادي الأول للدورة الانتخابية الخامسة عشرة في الأول من كانون الأول 1954، واستمر جلساته إلى الحادي والثلاثين من أيار 1955، وبلغ عدد جلساته تسعا وثلاثين جلسة، ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الثاني الذي بدأ في الأول من كانون الأول 1955،واستمر جلساته إلى الحادي والثلاثين من أيار 1956، وبلغ عدد جلساته أربعا وأربعين جلسة .وفي الأول من حزيران 1956 بدأ الاجتماع غير الاعتيادي، واستمر إلى الثالث عشر من الشهر نفسه، وبلغ عدد جلساته أربع جلسات.فيما بدأ الاجتماع الاعتيادي الثالث في الأول من كانون الأول 1956، واستمر إلى الثلاثين من حزيران 1957، وبلغ عدد جلساته واحدا وعشرين جلسة، ثم تلاه الاجتماع الاعتيادي الرابع في الأول من كانون الأول 1957، واستمر إلى السابع وعشرون من آذار 1958، وبلغ عدد جلساته سبع وعشرون جلسة[166]، مما يعني إن مجموع جلسات المجلس في الدورة الانتخابية الخامسة عشرة بلغ ستا وثلاثين ومائة جلسة.

وقد أصدرت وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة (3 آذار 1958 – 19 أيار 1958) إرادة ملكية بحل المجلس في اليوم التالي،بسبب قيام الاتحاد الهاشمي بين العراق والاردن في السابع عشر من آذار 1958،مما استوجب تعديل الدستور العراقي وحل مجلس النواب، [167]وعلى اثر ذلك أصدر سعيد القزاز وزير الداخلية بيانا حدد فيه يوم الخامس من أيار 1958 موعداً لإجراء الانتخابات العامة للدورة الانتخابية السادسة عشرة في جميع المناطق الانتخابية في العراق،ولم تتميز هذه الانتخابات عن سابقاتها،إذ فاز فيها بالتزكية (118) نائبا من اصل (148) نائبا.[168]

ومن الملاحظ ان عدد مقاعد المجلس النيابي قد زاد في غضون هذه الفترة نتيجة الزيادة الحاصلة في عدد سكان العراق، إذ بلغ (6.339.960) مليون نسمة، استناداً إلى إحصاء عام 1957[169].ومن الطبيعي أن تشمل هذه الزيادة عدد سكان لواء السليمانية، إذ ارتفع عدد سكانها من (226.400)

---

(166) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...،ج10، ص311-312.

(167) ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات... ،ج 10،ص218.

(168) عبد الرحمن البياتي، سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى 1959،ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت،2001،ص178-179 .

(169) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب السنوي، ص23.

نسمة استناداً إلى إحصاء عام 1947 إلى (304.895) نسمة، استناداً إلى إحصاء عام 1957،[170] أي أن الزيادة بلغت (78.495) نسمة. ويلاحظ بان الزيادة الحاصلة في عدد السكان قد أثرت أيضا على زيادة عدد المقاعد المخصصة للواء السليمانية، حيث زاد العدد من ستة إلى سبعة مقاعد أي بزيادة مقعد واحد. وقد مثّل لواء السليمانية في هذه الدورة كل من: سعيد قزاز وعلي كمال عن مركز قضاء السليمانية[171] وجلال عبد الحميد الجاف وحسن علي بك الجاف عن قضاء حلبجة، أما إبراهيم سعيد الحفيد فقد مثّل قضاء شهر بزار، في حين مثّل كل من بايز بابكر قضاء بشدر، وسامي فتاح[172] عن قضاء رانية، وقد فاز الجميع بالتزكية.[173]

يظهر مما تقدم إن تدخل الحكومات العراقية في سير العملية الانتخابية، وخلال ستة عشرة دورة انتخابية، وفي جميع الألوية العراقية، ومن ضمنها السليمانية، جعل من السهل على تلك الحكومات المتعاقبة ترشيح نوابها في المجلس، الأمر الذي ترك أثرا سيئاً على الحياة النيابية في العراق، وغدا المجلس عرضة للحل من قبل الحكومة التي أقدمت على حل المجلس ثلاثة عشرة مرة.

كما يظهر إن العملية الانتخابية في العراق الملكي كانت في تراجع مستمر، وعلى عكس التجارب الديمقراطية في الدول الديمقراطية، حيث انه من الطبيعي أن تتقدم التجربة البرلمانية من سيء إلى الحسن فالأحسن. ولكن

---

(170) الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط،مديرية النفوس العامة،المجموعة الإحصائية لتسجيل عام 1957، لوائي السليمانية وكركوك،مطبعة العاني ببغداد،1957،ص1.

(171) د.ك.و،ملفات وزارة الداخلية/الديوان،المجالس الإدارية في لواء السيلمانية،كتاب وزارة الداخلية إلى رئاسة مجلس الوزراء في24نيسان 1958،الوثيقة 1.

(172) لم يدرج السيد عبد الرزاق الحسني اسم سامي فتاح ضمن قائمة نواب السليمانية في مجلس نواب العرقي، بل ذكر اسمه ضمن النواب العراقيين الذين مثلوا العراق في مجلس نواب الاتحاد الهاشمي، وقد مثّل لواء سليمانية فيه،في حين أن ملفات وزارة الداخلية تؤيد كونه ضمن نواب السليمانية، وكذلك محاضر مجلس لنواب العراقي: ينظر المصدر نفسه؛وكذلك "محاضر مجلس النواب"،الدورة الانتخابية السادسة عشرة،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1958،الجلسة الثالثة في 18 آيار 1958،ص21 ؛عبد لرزاق الحسني،تأريخ الوزارات ...،ج10،ص315.

(173) د.ك.و، ملفات وزارة الداخلية/الديوان/المجالس الإدارية في لواء السليمانية،كتاب وزارة الداخلية إلى رئاسة مجلس الوزراء في 24 نيسان 1958،الوثيقة1.

في العراق الملكي كانت الآية معكوسة، ولعل وصف الأستاذ الدكتور كمال مظهر احمد للتجربة البرلمانية في العراق الملكي يغنينا عن الدخول في تفاصيل أخرى، كما ويعطينا صورة واضحة عن سمات الحياة السياسية في العراق الملكي، حيث يقول" في الواقع إن لكبر خطأ قاتل لرتكبه النظام الملكي في العراق يكمن في موقفه من الديمقراطية، فعلى العكس من منطق الأشياء سار الخط البياني لتطور الديمقراطية في العهد الملكي من الأعلى إلى الأسفل، لا من الأسفل إلى الأعلى، ويتحمل الجميع وزر ذلك، ولكن بدرجات متفاوتة".[174] وكانت التدخلات والخروقات المتعلقة بالمؤسسة البرلمانية قد تجلت بشكل صارخ في الأساليب التي استخدمتها الحكومات لتمرير مرشحيها.

ثانياً: أساليب الانتخابات النيابية في السليمانية

بما إن المجلس النيابي هيئة انتخابية تمثيلية مؤلفة على أساس ترشيح ممثل واحد عن كل عشرين ألف من السكان الذكور، وبما أن الانتخابات كانت تجري على مرحلتين المرحلة الأولى انتخاب منتخبين ثانويين، وهؤلاء بدورهم ينتخبون النواب.[175] فمن الملاحظ بالنسبة لنظام الحكم في العراق الملكي هو تكوار عمليات التزييف التي كانت تجري أثناء العملية الانتخابية في طول البلاد وعرضها و من قبل أجهزة وأشخاص لا حصر لهم.[176]

فالملك فيصل الأول لعب دوراً كبيراً في الانتخابات لجميع المجالس النيابية في عهد الانتداب، حيث كان في بعض الحالات يضيف أسماء إلى قائمة المرشحين الحكوميين الذين كان يرغب بحصولهم على النيابة، ويشطب أسماء آخرين غير مقبولين عنده شخصياً، في الوقت نفسه يطلب من الحكومة أن تضع في قائمتها عددا من المعارضين.[177] الإجراء الذي كان يهدف الملك من ورائه إلى التخلص من المعارضين وإسكات أصواتهم في الشارع،

---

(174) عبد الرحمن البياتي، سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق...، ا.د. كمال مظهر احمد ، ص18، المقدمة.

(175) مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، نقله للعربية المؤلف مع فيصل نجم الدين الاطرقجي، بغداد، 1946، ص49.

(176) حسين جميل، الحياة النيابية في العراق...، ص63.

(177) فيليب. و. آيرلاند، العراق: دراسة في تطوره السياسي، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف للنشر ولطباعة= =والتوزيع، بيروت، 1949، ص5.

وانحصار المعارضة داخل مجلس يهيمن عليه نواب معينين من قبل الحكومة، وبالتالي وضع إطار للمعارضة يمكن السيطرة عليها بالطرق القانونية. وكثيراً ما كان الملك يلجأ إلى إقالة الوزارة المؤيدة للمجلس، وتأليف وزارة تقبل مسبقاً تنفيذ رغبته في حل مجلس النواب،[178] أي إيجاد وزارة ومجلس نواب مؤيدين لسياسته الشخصية، وكماحصل في عهد الملك فيصل الثاني عندما اسند الوزارة إلى رشد العمري في 29 نيسان 1954، بهدف حل المجلس القائم، الإجراء الذي كان العمري السباق إليه في أول أيام تأليفه الوزارة.

وبالمثل كانت الحكومات العراقية تلجأ إلى أسلوب التزوير في الأوراق الانتخابية، وأسماء الناخبين. فقد كان للإشراف الواسع الذي منحته القوانين الانتخابية للإدارة دور كبير في تمكينها من التدخل في كل مرحلة من مراحل الانتخاب. وخير دليل على تدخل الحكومة في العملية الانتخابية ما قاله نوري السعيد في مجلس النواب في الجلسة الثالثة من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، والمنعقدة في 5 كانون الثاني 1944: "**هل في الإمكان، أنا شدكم بالله، أن يخرج احد نائباً مهما كانت منزلته في البلاد ومهما كانت خدماته في الدولة مالم تأت الحكومة وترشحه. فانا أراهن كل شخص يدعي بمركزه ووطنيته فليستقيل الآن ويخرج، ونعيد الانتخاب ولا ندخله في قائمة الحكومة ونرى هل هذا النائب الرفيع المنزلة، الذي وراءه ما وراءه من المؤيدين يستطيع أن يخرج نائباً**"[179] إذن يمكننا اعتبار ما ذكره نوري السعيد بأنه اعتراف صريح بتدخل الحكومة في العملية الانتخابية، وبالتالي الإتيان بمجلس نيابي تريده الحكومة لتمرير مشاريعها فيه، وليس مجلس نيابي ينوب ويمثل الشعب وتطلعاته، كما نستطيع التأكيد إن كلام نوري السعيد هو بمثابة نسف للعملية الانتخابية كلها في العراق الملكي.

كما سارت الحكومات المتعاقبة على طريقة التزشيح.[180] وعلى هذا الأساس فاز موشحو الحكومة من الدورة الانتخابية الأولى إلى الدورة

---

(178) مها بهجت يونس الصالحي، المصدر السابق، ص53.

(179) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1943، الجلسة الثالثة في 5 كانون الثاني 1944، ص21.

(180) ينظر: صادق مهدي السعيد المحامي، محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم – 11 – لسنة 1946، مطبعة المعارف – بغداد – بلا.

العاشرة، لكون الأكثرية الساحقة من الناخبين كانوا طوع أمر الموظفين لا بالإكراه أو الشدة بل بحكم طبيعة الانقياد، وبمعنى آخر فان المعيار الأساسي لاختيار من ترغب الحكومة فيه أن يكون نائباً هو الترشيح الحكومي.

ويبدو أن الدور الذي اضطلعت به الحكومة واضحاً في الانتخابات في السليمانية، إذ سبق وان اشرنا إلى تدخل حكومي لصالح ترشيحها بهاءالدين نوري في انتخابات عام 1947 عن مركز اللواء، رغم قوة منافسه بابا علي الشيخ محمود.[181]

وعلى العموم كانت الحكومات تتدخل في اختيار نواب مضمونين في موالاتهم للفئة الحاكمة والبلاط، وفي الوقت نفسه تمنع ترشيح معارضيها أو الذين لا ترغب بهم، وذلك عن طريق الإيعاز إلى موظفي الإدارة بعدم تسليم التأمينات النظامية من المرشحين خلال المدة القانونية، أو عن طريق تكليف احد الأشخاص لإقناع المرشح المعارض بالانسحاب من الانتخابات بحجة انه غير مرغوب فيه لدى الجهات العليا، وهذا ما حدث مع المرشح علي كمال الأنف ذكره في انتخابات عام 1947، والذي رشح نفسه للانتخابات اعتماداً على مصداقية الحكومة في إعلانها الحيادية في الانتخابات الجارية، ولكنه فوجئ بمعارضة حكومية دفعته إلى الانسحاب من الانتخابات.[182]

وهناك أسلوب آخر اتبعته الحكومات العراقية لضمان فوز مرشحيها يتمثل باللجوء إلى القوة عندما كانت تشعر بقوة مرشحي المعارضة وضعف مؤيديها[183] ففي انتخابات عام 1954 ، وعلى رغم ما صرح به وزير الداخلية سعيد قزاز من أن الحكومة تلتزم الحياد المطلق خلال الانتخابات، إلا أن الواقع كان يشير إلى عكس ذلك، فحين أراد إبراهيم أحمد أن يرشح نفسه عن الحزب الديمقراطي الكردستاني، وأحمد معروف عن الحزب الشيوعي العراقي، وقلما بالدعاية الانتخابية لأنفسهما في ناحية قرداغ، تخوفت السلطات الحكومية من ذلك وأصدرت الأوامر لإلقاء القبض عليهما لكنهما استطاعا الإفلات.[184]

---

(181) جمال بابان، مذكرات علي كمال، ص45.

(182) المصدر نفسه، ص42.

(183) عادل غفوري خليل، المصدر السابق، ص255.

(184) مقابلة شخصية مع السيد جمال عزمي بابان في السليمانية بتأريخ 6 نيسان 2005.

وكان أسلوب التزكية أحد الأساليب الشائعة التي اتبعتها الحكومات العراقية المتعاقبة كأحد الأساليب للتدخل في نتيجة الانتخابات، لا سيما بعد صدور قانون الانتخاب رقم (11) لسنة 1946، حيث عدّ هذا القانون جميع المرشحين فائزين بالتزكية، إذا كان عددهم لا يتجاوز عدد النواب الذين يجب انتخابهم في الدائرة الانتخابية، فكان معظم أعضاء المجلس يفوزون بمقاعدهم بالتزكية، وهذا ما كان ينطبق على معظم نواب لواء السليمانية، ولاسيما نواب أقضية حلبجة وبشدر من اللواء المذكور[185] وذلك لعدم وجود منافسين لهم في الدوائر الانتخابية، والحال نفسه بالنسبة لنواب مركز اللواء، فقد اعتادت الحكومات العراقية على إدخال أحد النواب من أسرة الحفيد في المجلس النيابي في كل دورة انتخابية تقريباً.[186] ويقول أحمد مختار بابان في مذكراته بان التزكية تعني نوعاً من المقاطعة بسبب عدم وجود منافسين للمرشحين، وهذا أدى إلى تدهور وضع المجلس.[187]

كما التجأ بعض المرشحين إلى الاستعانة (توسيط) بشخصيات لها وزنها ونفوذها الواضح في مجتمع السليمانية للحصول على دعمهم في الانتخابات. وهذا ما فعله النائب جمال بابان الذي بعث برسالة إلى محمد آغا عبد الرحمن، وهو شخصية معروفة في السليمانية، لكي يسانده في انتخابات عام 1947.[188]

أما بخصوص وسائل الدعاية والإعلان الشائعة في الانتخابات، فيظهر أن بعض مرشحي السليمانية قد استخدموا مناشير دعائية، ومنهم (علي كمال) عندما رشح نفسه لانتخابات عام 1948.[189] وحذا حذوه (عبدالعزيز

---

(185) مقابلة شخصية مع د. دارا أحمد توفيق في السليمانية بتأريخ 8 نيسان 2005.

(186) مقابلة شخصية مع الشيخ نورس سعيد إبراهيم في السليمانية بتأريخ 4 نيسان 2005.

(187) د. كمال مظهر أحمد، مذكرات أحمد مختار بابان، آخر رئيس للوزراء في العهد الملكي في العراق، ط1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 1999، ص230.

(188) مقابلة شخصية مع جمال عزمي بابان في لسليمانية بتأريخ 6 نيسان 2005.

(189) طوظارىَ سليمانى، ذمارة 275، تشرينى يةكةم، 2002، بيانامةيةكى هلبذاردني عةلى كةمال بةط. سالى 1948، (سديق سالح) جمال بابان، مذكرات علي كمال، ص 206- 207.

المفتي)، [190] لكنه مع ذلك أخفق في الانتخابات. وخلاصة القول لم يكن هناك أسلوب دعائي بمعنى الكلمة في لواء السليمانية، مادام أن معظم نواب اللواء كان يتم اختيارهم من قبل الحكومة " لسهولة انقيادهم"، كما لاحظ ذلك أحد رجال بريطانيا المعايشين للإحداث السياسية العراقية.[191] وإنهم كانوا يفوزون بالمقاعد النيابية بالتزكية، إما لكونهم من عشائر، أو اسر قوية ومتنفذة، مما يعني أن فوزهم مضمون، وانهم ليسوا في حاجة إلى استخدام أي أسلوب دعائي في الانتخابات.

ثالثاً: التمثيل العددي لنواب السليمانية في المجلس النيابي

مع تأسيس الحكم الوطني في العراق عام 1921، والذي تمثل بتتويج الملك فيصل الأول ، برزت تقسيمات العراق الإدارية إلى أربعة عشر لواء[192] وكان عدد النواب في المجلس النيابي (88) نائباً في غضون الفترة 1925-1935. ولكل لواء حصته في المجلس. ارتفع بعدها عدد مقاعد المجلس النيابي،تبعا للزيادة الحاصلة في عدد السكان[193] إلى (118) نائبا عام 1943، و إلى (137) نائبا عام 1947، و إلى (148) نائبا في الدورة الانتخابية السادسة عشرة علم 1958.

ومن المفيد الإشارة إلى أن الارتفاع الحاصل في عدد سكان العراق، ومنه سكان لواء السليمانية، والذي أدى الى زيادة عدد مقاعد المجلس النيابي، لم يؤد بالمقابل إلى ارتفاع المقاعد المخصصة للواء السليمانية، فاستمر العدد ثابتا، وبمقدار (6) مقاعد من الدورة السابعة، ولغاية الدورة الخامسة عشرة،

---

(190) عبد العزيز بن أمين احمد لمعروف بـ(حسني) (1871-1947) ينتمي إلى= =أسرة علمية معروفة في كردستان.عين مفتيا للسليمانية عام 1897، وكان رئيسا لمجلس المعارف،وحاكما لمحكمة البلدة. تعرض للاضطهاد بعد الاحتلال البريطاني،واخرج من وظائفه، ولكنه مع ذلك استمر على التعليم والإرشاد. وكان شاعرا نظم قصائد كثيرة باللغتين الكردية والفارسية. ينظر: مير بصري، أعلام الكرد، ص135 .

(191) S. H. Longgrig, Iraq 1900, to 1950, A political Social and Economic History, Third Impression, Beirut, 1968, P.326.

(192) دليل المملكة العراقية لسنة 1936، بغداد، 1936، ص53.

(193) استناداً إلى إحصاء 12 تشرين الأول عام 1957؛ عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج10، ص314.

مما أدى إلى انخفاض نسبة عدد نواب السليمانية في المجلس بمرور الزمن. أما في الدورة السادسة عشرة فقد ارتفع عدد نواب لواء السليمانية إلى سبعة نواب[194] ولتوضيح ذلك، نشير إلى أن عدد مقاعد نواب السليمانية بلغ في المجلس عام 1943 ستة مقاعد، في الوقت الذي بلغ عدد مقاعد المجلس (118) مقعداً. أي إن نسبة عدد نواب السليمانية كانت تمثل (5.084٪)، وان هذه النسبة يمكن اعتبارها نسبة جيدة. وحينما حصلت الزيادة الثانية في عدد مقاعد المجلس النيابي عام 1947، أصبح مجموع أعضاء المجلس (137)عضواً، بقي عدد نواب السليمانية (6) نواب، وأصبحت نسبة تمثيلهم (4.379٪)، أي انخفضت نسبة تمثيلهم قياساً إلى الدورة السابقة.

وبالمثل لم تؤد الزيادة الحاصلة في عدد النواب في الدورة الانتخابية السادسة عشرة (10 أيار 1958 – 14 تموز 1958) إلى زيادة مماثلة لنواب السليمانية، رغم ارتفاع عدد مقاعدهم من ستة إلى سبعة مقاعد حيث أصبحت نسبة تمثيلهم في المجلس النيابي (4.729٪).[195] يضاف إلى ذلك أن هذه التغيرات في أعداد النواب،صاحبتها تغيرات أخرى مثل حالات الاستقالات، إلا أن هذه التغيرات لم تكن لتؤثر في عدد النواب لحلول آخرين محلهم، فحين قدم النائب احمد توفيق استقالته في الدورة العاشرة، تم انتخاب محمد صالح بدلاً عنه. وفي الدورة نفسها أصبح محمد أمين زكي عيناً في مجلس الأعيان، فانتخب ماجد مصطفى بديلاً عنه. وماعدا هذه الحالات فانه لم يجر أي تغيير على نواب السليمانية.

وعليه نستطيع القول أن نسبة نواب السليمانية كانت دون مستوى المطلوب، وأنها كانت تنخفض من دورة إلى أخرى لان عددهم بقي ثابتاً تقريباً. هذا إذا أخذنا القانون الأساسي الذي جعل كل نائب يمثل عشرين ألفا من الذكور استناداً إلى المادة (36) من القانون المذكور فإن هذه النسبة وهذا العدد شبه الثابت ومتمثل برقم (6)، نسبة غير عادلة ورقماً غير صحيح.[196]

---

(194) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1958، الجلسة لثالثة في 18 أيار 1958، ص21.

(195) تم لحصول على هذه لمعلومات من محاضر جلسات مجلس النواب.

(196) لمعرفة كيفية استخراج النسبة المئوية لنواب السليمانية بالنسبة إلى عدد أعضاء مجلس النواب. استخدمت هذه

المعادلة: $\frac{\text{عدد نواب السليمانية (لجزء)}}{\text{}} \times 100 = \text{النسبة لمئوية ٪ .}$

رابعاً: الانتماءات والجذور الاجتماعية لنواب السليمانية

ينتمي معظم نواب السليمانية إلى اسر كردية إقطاعية معروفة، تمتلك أراضي واسعة كان لها نفوذها الواسع ودورها البارز في الحياة الاجتماعية العامة لتلك المناطق، الأمر الذي أعطاها قوة سياسية لدى السلطات الحاكمة، ولعل هذا الأمر ينطبق على رؤساء عشائر الجاف[197] الذين كانوا يحوزون على (539.333) دونماً من الأراضي[198] فكان يتم اختيار نائبين منهم على الأقل في كل دورة انتخابية للمجلس النيابي،[199] باستثناء الدورة الانتخابية العاشرة، فمنذ الدورة الحلية عشرة والى الدورة السادسة عشرة للمجلس وهي الأخيرة كان يتم انتخاب نائبين عن أسرة الجاف في المجلس النيابي، والحال نفسه بالنسبة لأسرة بشدر (بيشد أو ثيذر)[200] فمن مجموع سبعة دورات نيابية (1943-1958) وهي مدة إطار البحث كان هناك أربعة نواب يمثلون عشيرة بشدر فيها.

عدد نواب المجلس النيابي (لكل)

(197) من أكثر القبائل انتشاراً، أكثرها تقطن في لواء السليمانية، وقسم في ناحية شيروانة التابعة لقضاء كفري، وفريق ثالث كبير جداً في أنحاء إيران. من العشائر ذات المكانة الكبيرة حظيت في السابق باهتمام زائد من الحكومات المجاورة، "لكثرتها وبداوتها وقوتها، ولوقوعها على الحدود، ولأنها تتردد بين إيران والعراق، ففي رحلة لشتاء ترحل إلى السليمانية والأنحاء العراقية الأخرى، وفي رحلة الصيف تذهب إلى إيران،، لم يكن لها شأن في السابق، وذاع صيتها في لنزاع بين الدولتين الإيرانية و العثمانية. لموقفهم الودي من الأخيرة، ولما قدموه من خدمات لها في الحرب الدائرة وبسبب موقفهم لودي المذكور أدرجوا في معاهدة (زهاب) التي وقعت بين لجانبين في عهد مراد الرابع . عباس العزاوي، عشائر لعراق، ج1و2، لندن، بلا، ص28-29.

(198) حنا بطاطو، المصدر السابق، ص143.

(199) استخدمت عشيرة الجاف طريقة القرعة لاختيار مرشحيها في المجلس النيابي إذ كان يجتمع رؤساء الأفخاذ من العشيرة، ومن ثم توضع الأسماء في كيس وتجري عملية سحب اسم واحد بالقرعة ليمثل العشيرة في تلك الدورة. مقابلة شخصية مع د. دارا أحمد توفيق بتأريخ 8 نيسان 2005 في السليمانية؛ وكذلك مقابلة شخصية مع السيد فؤاد عارف بتأريخ 16 أيار 2005 في بغداد.

(200) إحدى أقوى العشائر الكردية في شمال لسليمانية. للتفاصيل راجع: عباس العزاوي، عشائر العراق، ص95-96.

وعلى نفس المنوال حاز بعض النواب على المقاعد النيابية بالاعتماد على مركزهم الأسري،فضلا عن ثقافتهم الشخصية، أمثال النائبان أحمد مختار بابان وجمال بابان، اللذان ينحدران من أسرة بابان العريقة والمعروفة، والتي حكمت المنطقة ردحاً طويلاً من الزمن، وكذلك الحال بالنسبة لأسرة الحفيد المشهورة التي تنحدر من الدوحة المحمدية المطهرة، فلا غرو أن يتم انتخاب أحد أبناء هذه الأسرة العريقة بالتزكية في اغلب الدورات من عام 1943 إلى علم 1958، وكأنه أصبح عرفاً جرى عليه الحكومات العراقية في العهد الملكي، أمثال: رؤوف الشيخ محمود الحفيد، بابا علي الشيخ محمود الحفيد، إبراهيم سعيد الحفيد.(201)

وكانت هذه الأسر في رغد العيش مما هيأ لأبنائها فرصة التعليم،والحصول على شهادات دراسية مرموقة، كما نجد إن أغلبية نواب السليمانية يجيدون أكثر من لغة.واتاحت فرص التعليم لهم التدرج في المناصب العسكرية والمدنية بما فيها المناصب الإدارية،وهذا يعني إن انحدارهم الأسري يكاد يكون واحداً.

من جانب أخر، كان للوظائف والمهن والتحصيل الثقافي والعلمي لبعض نواب السليمانية، دورها في الوصول إلى المجالس النيابية أمثال: محمد أمين زكي، أحمد توفيق، سعيد قزاز، ماجد مصطفى، بهاء الدين نوري، علي كمال.(202)

إن من نافلة القول التأكيد على حقيقة مؤداها أن نواب لواء السليمانية الذين مثلوا اللواء، وعلى مدار سبع دورات انتخابية (1943-1958)، كانوا ينتمون إلى اسر مالكة أو اسر دينية اوعشائرية اوتجارية، أوممن كانوا يشغلون وظائف مدنية وعسكرية قبل أن يشغلوا مقاعد النيابة.

والجدول التالي يوضح الانتماءات الأسرية والعشائرية لنواب السليمانية،

---

(201) مقابلة شخصية مع الشيخ حسن رؤوف الشيخ محمود الحفيد بتأريخ 14 نيسان 2005 في السليمانية؛ وكذلك مع الشيخ نورس إبراهيم سعيد الحفيد بتأريخ 4 نيسان 2005 في لسليمانية .

(202) سوف نأتي على ذكر كل واحد منهم لاحقاً.

وتوزيعهم على مركز اللواء وتوابعه، ونسبتهم المئويــة لمجمــل عــدد اعــضاء مجلس النواب للفترة (1943–1958) :

ت	الدورة الانتخابية	عشيرة الجاف	عشيرة بشدر	اسرة بابان	اسرة الحفيد	مركز قضاء السليمانية	اخرى	المقاعد المخصصة لنواب السليمانية	عدد مقاعد مجلس النواب	النسبة المئوية لنواب السليمانية	عدد جلسات الدورة الانتخابية	الملاحظات
١	العاشرة	١	٢	١	١	٢		٦	١١٨	٥,٠٨٪	١٣٣	حدثت تغيرات على اسماء النواب في هذه الدورة (العاشرة) وذلك بسبب تعيين امين زكي عينا واستقالة احمد توفيق من النيابة فتم انتخاب عضوين اخرين لتمثيل اللواء
٢	الحادية عشرة	٢	١	١	١	٢		٦	١٢٧	٤,٧٢٩٪	٥٦	تم تعيين جمال بابان عينا في هذه الدورة فتم انتخاب توفيق وهبي محله
٣	الثانية عشرة	٢			١	٢	١	٦	١٢٧	٤,٧٢٩٪	٢٣٥	اطول دورة انتخابية خلال نطاق البحث ١٩٤٣-١٩٥٨
٤	الثالثة عشرة	٢	١		١	٢		٦	١٢٧	٤,٧٢٩٪	٧١	
٥	الرابعة عشرة	٢	١		١	٢		٦	١٢٧	٤,٧٢٩٪	١	اقصر دورة انتخابية خلال نطاق البحث ١٩٤٣-١٩٥٨
٦	الخامسة عشرة	٢	١		١	٢		٦	١٢٧	٤,٧٢٩٪	١٣٦	
٧	السادسة عشرة	٢	١		١	٢	١	٧	١٤٨	٤,٧٢٩٪	٦	

المصدر :
عبدالرزاق الحسني ، تاريخ الوزارات العراقية ، الجزء العاشر ؛ محضر مجلس النواب العراقي 1943-1958.

فالأسرة البابانية واحدة من هذه الأسر العريقة والشهيرة، والنواب المنتمون لهذه الأسرة أدوا حضورا ملموسا في المجلس، منهم احمد مختار بابان (1900-1976)[203] آخر رئيس وزراء العراق في العهد الملكي، وهو زوج ابنة البرلماني المعروف جميل بابان.[204] تخرج من كلية الحقوق ببغداد سنة 1923. بدأ حياته الوظيفية في البلاط الملكي كاتبا ،وهو لا يزال طالبا، ليتولى بعدها رئاسة البلاط أكثر من سبع سنوات. عرف عنه إخلاصه وتفانيه الكبير للأسرة الهاشمية، كما عرف عنه تآلفه وانسجامه مع اغلب أقطاب السياسة العراقية، وعلى اختلاف مشاربهم وعقائدهم، تولى حقيبة العدلية أربع مرات، كما عمل وزيرا مع خمسة رؤساء وزارات هم كل من: نوري السعيد (ثلاث مرات)، حمدي الباچه چي(مرتان)، توفيق السويدي وجميل المدفعي وعلي جودت الأيوبي (مرة واحدة)، ونائبا لرئيس الوزراء (مرتان) مع كل من نوري السعيد والدكتور محمد فاضل الجمالي.[205]وكان أخر المناصب التي تسنمها هو رئاسة الوزراء في إطار الاتحاد الهاشمي بين العراق و الأردن إلى ثورة 14 تموز 1958، عندما القي القبض عليه، وحكمت عليه المحكمة العسكرية العليا بالإعدام،وقطع راتبه ألتقاعدي اعتبارا من16 تموز 1958.[206] ثم أطلق سراحه في 16 تموز 1961 مع عدد من الشخصيات العراقية المعروفة.[207] شرع العديد من القوانين ووضع لوائحها.[208]

أما الوزير والمؤرخ والأديب الكردي توفيق وهبي بيك معروف محمد

---

(203) مديرية التقاعد العامة،ملفة احمد مختار بابان المرقمة 31/04819000، الورقة1.وقد وردت في "معجم أعلام الكرد"بأن ولادته في مدينة الحلة عام 1901. ينظر : د. محمد علي الصويركي، لمصدر السابق، ص86.

(204) عصام كاظم عبد الرضا الفيلي،لمصدر السابق ، ص59 .

(205) كمال مظهر احمد، مذكرات احمد مختار بابان ....، ص16.

(206) مديرية لتقاعد العلمة،ملفة لحمد مختار بابان لمرقمة 31/04819000، لورقة 85 .

(207) وهم كل من: الدكتور محمد فاضل الجمالي، برهان لدين باش أعيان، توفيق السويدي، وخليل كنة. مديرية التقاعد العامة،الملفة نفسه، لورقة 110.

(208) ينظر : مير بصري، أعلام السيلسة في العراق...، ج 1، ص209-291 .

فينتمي إلى أسرة خضر بيك وهو حفيد سليمان بابان مؤسس الإمارة البابانية.[209] كان جده لامه رسول مستي أفندي الملقب بشيخ الحكماء، من رجال العلم المعروفين في عصره[210]. درس في المدرسة الرشدية العسكرية في السليمانية، وبعد تخرجه منها شد الرحال إلى بغداد لإكمال دراسته في الإعدادية العسكرية فيها، والتي تخرج منها عام 1905، ليلتحق بعدها بالمدرسة الحربية في اسطنبول، فكلية الأركان الذي تخرج منها عام 1918. وانضم إلى الجيش العثماني بعد تخرجه عام 1908، واشترك في عدد من المعارك التي خاضتها الأخيرة قبل الحرب العالمية الأولى وفي غضونها[211]،وتقديرا لدوره وخدماته منحه الألمان "وسام الصليب الحديدي".

بعد عودته إلى العراق عام 1919، عين قائم مقاما لقضاء رانية، وانضم إلى الجيش العراقي عند تأسيسه علم 1921، ولكنه لم يستمر طويلا فيه،إذ التحق بالشيخ محمود عند إعلانه ثورته في السليمانية عام 1922، وعين معاونا له، وبسبب دوره المذكور،اعتقل لمدة (42) يوما اثر إخماد الثورة،ومن ثم أطلق سراحه، وأعيد إلى الخدمة في الجيش ليتولى مناصب عسكرية عدة، وهو واحد من مؤسسي المدرسة العسكرية، وأصبح مديرا لها في غضون السنوات 1925-1929[212]. بعدها تحول إلى الوظائف الإدارية،عندما عين متصرفا للسليمانية (30نيسان 1930 -22آب 1930).

كان توفيق وهبي من المؤمنين بتحقيق الأهداف القومية المشروعة للكرد، ومن اجل ذلك ساهم مع عدد من الكرد في تحرير عدة عرائض إلى سكرتارية عصبة الأمم بين20-26 تموز1930للمطالبة بصيانة حقوق الأقليات، لخلو معاهدة 30حزيران 1930من أية إشارة لقضية استقلال كوردستان.[213] وبسبب ذلك اعتقل في أيار 1931 بتهمة "الإخلال بسلامة الدولة"، ثم أفرج عنه وأعيد إلى وظيفته.

تبدأ مرحلة جديدة في حياة توفيق وهبي عندما بدأ معترك الحياة

---

(209) عثمان سيد قادر، مناضلون ومؤرخون أكراد،ترجمة أ.د. عبد الرزاق مطلك= =لفهد، بغداد ،2005، ص65.

(210) مير بصري، أعلام الكرد، ص201.

(211) رفيق صالح، توفيق وهبي بك : الآثار الكاملة،ج1، بنطةى ذين، السليمانية،2006، ص6.

(212) المصدر نفسه .

(213) للتفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني،تأريخ لوزارات...،ج3،ص64-67 .

السياسية وزيرا وبرلمانيا.تقلد الوزارة مرات عدة منها وزيرا للاقتصاد في وزارتي حمدي الباچه چي الأولى (3حزيران1944-28آب1944) والثانية (29أب1944-30كانون الأول1946)، فوزيرا للشؤون الاجتماعية في وزارة توفيق السويدي الثالثة (5شباط1950-5ايلول1950).كما دخل أروقة المجلس النيابي نائبا وعينا، مثل لواء السليمانية في الدورة الانتخابية الحادية عشرة،وعينا في الأعوام1948، 1955، 1956، 1957، إلى ثورة 14تموز1958.[214]

أما على الصعيد الثقافي والاجتماعي فقد كان من السباقين مع محمد أمين زكي إلى تأسيس الإذاعة الكردية ببغداد، وكان مشرفا لغويا فيها[215]،واختير توفيق وهبي عضوا بالمجمع العلمي عند تأسيسه، ثم نائبا أول لرئيسه في الثاني عشر من كانون الثاني1948، وعيّن في نفس العام عينا في المجلس الاعيان وعضوا في الجمعية الجغرافية البريطانية .وكان من المساهمين مع صالح جبر في تأسيس حزب الأمة الاشتراكي عام 1951.[216] وفي عام 1956 أصبح رئيسا فخريا لنادي الارتقاء الكردي (يانةى سةركةوتنى كوردان).

ولتوفيق وهبي العالم كم هائل من المؤلفات، وتأتي اللغة الكردية في مقدمة اهتماماته، فعشقه الكبير للغته ألام (الكردية)جعل منه لغويا كبيرا، وهو في مقدمة المعنيين بها، المنكبين على دراستها والبحث في أصولها،منها "القاموس الكردي الإنكليزي"(طبع سنة1946)، وقد صنفه بالاشتراك مع ادموندز (C.J.Edmonds)[217]، مستشار وزارة الداخلية المعروف بتبحره

---

(214) مير بصري، أعلام الكرد، ص202-203.

(215) رفيق صالح، المصدر السابق،ص7-8.

(216) للتفاصيل ينظر : عبد الرزاق الحسني،تأريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص282-286.

(217) هو سيسل جون ادموندز،ولد في اوسكا من مدن اليابان 1889،تخرج من جامعة اوكسفورد،حيث تعلم العربية والفارسية .التحق بالخدمة القنصلية البريطانية العامة كمترجم عام 1910 شغل وظيفة الضابط السياسي لقوات الحملة البريطانية في العراق وإيران عام 1917 .عين بعد تأليف الحكومة العراقية مفتشا إداريا في كركوك والسليمانية1922،ومعاونا لمستشار وزارة الداخلية،وقنصلا عام 1928،ومستشارا لوزارة لداخلية العراقية 1935-1945. منح وسام الرافدين عام 1937 .له كتب وأبحاث عدة باللغات لعربية والكردية والفارسية والإنكليزية.

في اللغة الكردية، ومنها، "قواعد اللغة الكردية "(1929-1956)،"اللغة الكردية بالحروف اللاتينية "(1933)، "قلموس كردي عربي" (1943).فضلا عن ذلك له عدد من المؤلفات باللغة العربية، وكتب ورسائل باللغة الإنكليزية، علاوة على عدد من المقالات والمحاضرات باللغات العربية والتركية والكردية والإنكليزية. ولسعة ثقافته وإطلاعه على أساليب التربية، فقد اختير ليكون أول رئيس لمجلس التعليم العالي، وليضع أسس أول جامعة في العراق.[218]

أما المحامي والبرلماني والوزير البابـاني جمال بابان (1894-1965)[219]، فهو قطب اخرمن أقطاب الأسرة البابانية.تخرج من مدرسة الحقوق عام 1914 وفي غضون تخرجه أصدر أول مجلة كردية تركية نصف شهرية تحمل اسما ذا دلالة معبرة هو "بانگ كرد" (نداء الكرد) التي صدر العدد الأول منها بتاريخ 8 شباط 1914 وتوقف صدورها بعد العدد الخامس بسبب نشوب الحرب العالمية الأولى[220].وعلى اثر الحرب المذكورة شارك في الجيش العثماني في جبهات الفلاحية والكوت، واسر في موقعة أم الطبول.[221] ليلة احتلال مدينة بغداد في 11 آذار 1917، ونقل إلى المعتقل في الهند. انضم إلى الثورة العربية، والتحق بقوات الأمير فيصل في

اشهرها كتابه "كرد وترك وعرب"
للتفاصيل ينظر : العراق في رسائل "المس بيل"ترجمة . جعفر الخياط ، دار= =الحرية، بغداد 1977، ص443؛مير بصري،أعلام الكرد،ص283-288 .

(218) رفيق صالح،المصدر السابق،ص13.

(219) مديرية لتقاعد العلمة ملفة جمال رشيد بابان لمرقمة 3/0542618،الورقة11. وردت أراء أخرى في تحديد سنة ميلاده ،فأن كل من مير بصري ود.محمد علي الصويركي جعلا ولادته في عام 1893،ويرجع أنفاقهما على السنة ذاتها إلى اعتماد الثاني (الصويركي)على الأول (مير بصري) في تدوين سجل حياة جمال بابان.ينظر :مير بصري،أعلام لكرد،ص217؛ د.محمد علي الصويركي،المصدر السابق،ص187. بينما تشير الوثائق البريطانية لسنة 1936 إلى تأريخ أقدم هو 1890.ينظر : نجدة فتحي صفوة،العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936، ص65.

(220) مير بصري،أعلام الكرد،ص217.

(221) للتفاصيل عن معركة أم الطبول ينظر: فاروق الحريري،الحرب لعالمية الأولى .دراسة عسكرية،ج1،بغداد،1988،ص225-231 .

العقبة،ولما احتل الفرنسيون سوريا عاد إلى بغداد عام1920[222]. شارك في دورات متعددة في المجلس النيابي،واستوزر لمرات متعددة، فتولى وزارة العدلية أربع مرات للسنوات 1930-1932، و1933 و1934 و1935، فوزارة الشؤون الاجتماعية 1941 - 1942.ويعلل تقرير بريطاني سري عن الشخصيات العراقية سبب اشتراكه المستمر في الوزارات المتعاقبة إلى "التقليد القائم بان تحتوي كل وزارة على وزير كردي."[223]

وقبيلة الجاف بدورها واحدة من القبائل الكردية المعروفة، وذات المكانة الكبيرة بين القبائل الكردية، ولاسيما في جنوب كردستان. وصل العديد من رؤساء عشائرها إلى مقاعد المجلس النيابي، وأدوا دورا بارزا فيه، منهم احمد محمد صالح الجاف (1903-1973) من بگزادات (رؤساء) عشائر الجاف في حلبجة. انتخب نائبا عن السليمانية في الدورة الرابعة عشرة في تموز عام 1954 يذكر عنه انه كان صاحب ديوان (مضيف) مشهور في حلبجة[224].

وتناوب احمد محمد صالح الجاف مع رؤساء آخرين من قبيلة الجاف في تمثيل حلبجة في المجلس النيابي، منهم أنور جميل محمد علي الجاف (1900-1991) الذي نال شهادة الحقوق، وانتمى إلى نقابة المحامين، ولكنه لم يمارس المحاماة.[225] انتخب نائبا عن السليمانية في الدورة الانتخابية الحادية عشرة . ومنهم أيضا جلال عبد الحميد بن عبد المجيد عثمان الجاف خريج كلية الحقوق بدوره، كان يجيد لغات متعددة هي العربية والفارسية والتركية، فضلا عن الكردية لغته الأصلية.[226] وقد انتخب نائبا عن السليمانية في الدورة الانتخابية الرابعة عشرة.

وكان حسن فهمي الجاف (1905-1973) بدوره من رؤساء عشائر الجاف، ومن ابرز مثقفي عصره، فقد كان أديبا يقرض الشعر باللغات الثلاث

---

(222) مير بصري،أعلام الكرد،ص417 ؛ د.محمد علي الصويركي،المصدر السابق،ص187.

(223) " العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936"،ص65.

(224) في رسالة خطية من السيد جمال عزمي بابان إلى الباحث بتأريخ 8 حزيران 2005.

(225) مقابلة شخصية مع جمال عزمي بتأريخ 6 نيسان 2005 في السليمانية .

(226) مقابلة شخصية مع لميعة خان عبد الحميد عبد المجيدالجاف بتأريخ 4 نيسان 2005 في السليمانية .

الكردية والفارسية والتركية، وكان مؤرخا لـه مؤلفـات ومقـالات متعـددة،منها كتاب عن عشيرة الجاف، وبحـوث ومقـالات متعـددة فـي مجلـة (گلاويـژ) الشهرية الكردية،والتي صـدرت أبـان الـسنوات 1939-1949، تنـاول فيهـا شؤون منطقته الاقتصادية والعمرانية، كما كتب بحوثا في تـاريخ أسـرة الزنـد الكردية، وعن رحلة زينفون إلى كردستان، هذا إلـى جانـب رئاسـته لـشؤون عشيرته، واهتمامه بأمور الزراعة.[227] لذلك لم يكـن غريبـا أن يـتم انتخابـه نائبا عن السليمانية (قـضاء حلبجـة) ولأربـع دورات انتخابيـة هـي الـدورة الانتخابية الثانية عشرة، الثالثة عشرة، الخامسة عشرة، السادسة عشرة .

أما عبد المجيـد عبدالحميـد عثمـان باشـا الجـاف (1895-1988)[228] فكان هو الأخر من رؤساء عشائر الجاف البارزين. تلقى علومـه الدينيـة علـى أيدي مدرسين أكابر عرفوا بـالتعمق فـي العلـم .عـين علـى اثـر الاحـتلال البريطاني معاونا للحاكم السياسي في حلبجة نظـرا لنفـوذه الواسـع فـي تلـك المناطق.[229] وأصبح قائم مقاما لقضاء حلبجة (1925-1932) ومـن ثـم قـائم مقاما لقضاء چمچمال.كما انتخـب نائبـا عـن لـواء الـسليمانية فـي الـدورة الانتخابيـة الـسابعة (27شـباط 1937-26اب 1937)، وأعيـد انتخابـه فـي الـدورات الحاديـة عـشرة والثانيـة عـشرة والثالثـة عـشرة والخامـسة عشرة[230] أنضم في عام 1949 إلى حزب الاتحاد الدستوري[231] الـذي أنـشأه نوري السعيد في تلك السنة وأصبح أحد أعضاء الهيئة الإدارية العليـا للحـزب المذكور[232] ومما تجدر الإشارة إليه أن اسـمه ورد ضـمن نـواب الـسليمانية في الدورة الانتخابية السابعة على الشكل التـالي (حامـد جـاف)، وكـذلك ورد اسمه ضمن نواب السليمانية في الدورة الانتخابية الخامسة عشرة علـى الـشكل التالي (حميد الجاف) أما بقيـة الـدورات الأخـرى (الحاديـة عـشرة، الثانيـة

---

(227) عبد المجيد فهمي،المصدر السابق،ج2،ص167-168؛مير بـصري،أعلام لكـرد، ص245- 246.

(228) مقابلة شخصية مع لميعة خان عبد الحميد عبد لمجيد الجـاف بتـأريخ 4 نيـسان 2005 في لسليمانية ؛ عبد المجيد فهمي،المصدر السابق،ج2،ص168.

(229) المصدر نفسه، ص168.

(230) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات ...،ج10،ص 305،307،309،313 .

(231) حنا بطاطو،لكتلب الأول،ص388-390. للتفاصيل عن الحزب ومنهاجـه ينظـر عبد الرزاق الحسني، تأريخ الأحزاب السياسية العراقية، ص227-238 .

(232) عبدالمجيد فهمي، المصدر السابق، ج2، ص168.

عشرة، الثالثة عشرة) فانه ورد اسمه ضمن نواب السليمانية على الشكل التالي عبدالحميد الجاف، والمقصود بكل هذه الأسماء هو شخص واحد وهو عبدالحميد عبدالمجيد عثمان الجاف[233].

أما عزت بيك، فكان والده عثمان باشا من رؤساء قبيلة الجاف. وقد مثّل عزت لواء السليمانية في المجلس التأسيسي عام 1924.[234] وتم اختياره نائبا عن السليمانية في عدة دورات انتخابية هي الثامنة (27 كانون الأول 1943 –22 شباط 1939)، والتاسعة (12حزيران1939 –30 نيسان1940)، والعاشرة(9تشرين الأول 1943 –31 ايار1946)، وقدم استقالته منها.[235]

وتعد قبيلة بشدر المعروفة التي تقطن في قلعة دزة أو منطقة بيشدر (من أقضية لواء السليمانية) من اكبر القبائل في أنحاء الكرد، وتضم عشائر عدة[236]، وصل العديد من رؤسائها إلى أروقة المجلس النيابي، منهم احمد حمه اغا الذي ولد في قرية (بێ شير)[237]، العائدة لمركز قضاء بشدر عام 1903. ثقافته دينية، حيث شد الرحال في أوائل حياته إلى مدينة كركوك لإكمال تحصليه الديني على يد خاله العالم الكبير ملا محمود، المشهور بـ(مة زنة وة ى)(الكبير)، والذي لقنه علوم الفقه وقواعد اللغة التركية وآدابها حتى 1915، عندما رجع بعدها إلى مسقط رأسه. ولاتجاهه الديني، كان من الطبيعي أن يشترك في الجهاد الديني المعلن من قبل العثمانيين ضد التوغل الروسي اثناء الحرب العالمية الاولى، والذي اخذ يهدد مناطق كردستان، ومنها منطقة بشدر. وكان لأحمد اليد الطولى في مساعدة ابن عمه بابكر اغا الذي عين قائم مقاما لقضاء بيشدر في إدارة شؤون ذلك القضاء، لإجادته اللغة التركية[238] . انتخب نائبا عن السليمانية في الدورة الانتخابية العاشرة .

وينتمي احمد بيك توفيق بيك محمد بيك سليمان بيك (1900

---

(233) ينظر: عبد الرزاق الحسني،تأريخ الوزارات...، ج10، ص 298،305،307،309،313.

(234) مير بصري،أعلام الكرد،ص153.

(235) عبد الرزاق الحسني،تأريخ الوزارات...، ج10،ص301–303.

(236) للتفاصيل عن عشائرها ينظر :عباس العزاوي،عشائر العراق ،ص196–198.

(237)عبدالرقيب يوسف و سديق سالح، المصدر لسابق، ل11.

(238) عبد المجيد فهمي حسن،المصدر لسابق،ج2،ص191 –192.

-1963)[239] إلى أسرة ذائعة الصيت في السليمانية.والدته من أسرة رؤساء البشدر.[240]كما انه يمت بصلة القرابة إلى شريف باشا احد ابرز الدبلوماسيين في أواخر العهد العثماني، الذي أثار المسالة الكردية أمام مؤتمر الصلح في باريس على اثر انتهاء الحرب العالمية الأولى.[241] درس على يد أكابر علماء عصره في الموصل وكركوك والسليمانية، التحق بعدها بالمدرسة الرشدية العسكرية والمدرسة الإعدادية الملكية. مثل لواء السليمانية في المجلس التأسيسي العراقي عام 1924.[242] وبفضل تلقيه تعليم أفضل من معاصريه، فقد عهدت إليه وظائف إدارية عديدة منذ الأيام الأولى للاحتلال البريطاني للسليمانية، وهو أول متصرف عين للسليمانية في السابع من آذار عام 1925، نقل بعدها إلى اربيل وفي نفس المنصب، وأعيد مرة أخرى إلى السليمانية في الثامن عشر من عام 1930، وبقي يحتفظ بمنصبه على مدى خمس سنوات، ثم أصبح بعدها مفتشا إداريا في عام 1939. مثّل لواء السليمانية في المجلس النيابي العراقي في دورته العاشرة، وقدم استقالته منها في أواخر تشرين الثاني عام 1943.ساهم في تأسيس جمعيه ثقافية في السليمانية باسم (كومةلى زانستى) (جمعية زانستي – المعرفة) في نيسان 1926، وقد أصبح رئيسا لهيئتها الإدارية، وقد أدت الجمعية دورا ثقافيا مهما بفتحها مدرسة لكبار السن في المدينة.[243]

أما بابكر حسن بشدري (مواليد 1919) نائب السليمانية في الدورة الانتخابية الرابعة عشرة.فكان يتقن الفارسية والعربية ،والقليل من التركية والإنكليزية،فضلاعن الكردية[244]

وينتمي بايز بابكر سليم (1915 – 1968) بدوره إلى قبيلة بشدر، وهو النجل الأكبر للزعيم الأكبر لعشائر بشدر بابكر آغا سليم تلقى علومه الابتدائية والدينية باللغتين الكردية والفارسية. واكتسب من خلال دراسته ثقافة

---

(239) مقابلة شخصية مع د.دارا احمد توفيق بتأريخ 8نيسان 2005 في السليمانية ؛عبد المجيد فهمي حسن،المصدرالسابق،ج2،ص142.

(240) مير بصري،أعلام الكرد، ص234.

(241) في رسالة خطية بعثها السيد جمال عزمي بابان إلى الباحث بتأريخ 8 حزيران 2005.

(242) "مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي"،ج1،ص1237 .

(243) عصام كاظم عبد الرضا الفيلي،المصدر السابق، ص60.

(244) "دليل الملكة العراقية لسنة 1956، بلا،ص418.

والماما جيدا بالادارة أهله للاهتمام بأمور عشيرته .وقد عين مديرا لناحية مركز قلعة دزة في أوائل 1932، وبقي في هذا المنصب حتى عام 1944، عندما قدم استقالته من الوظيفة لنقله إلى ناحية عربد البعيدة عن أملاكه ومزارعه.[245] انُتخب نائبا عن السليمانية في الدورة الانتخابية السادسة عشرة.[246]

ومثَّل سليم محمد البشدري لواء السليمانية في الدورة الانتخابية الحادية عشرة. وللأسف لم نعثر، ورغم محاولاتنا العديدة، على معلومات كافية عنه.

أما محمد صالح محمد علي بك(1889-1947) من رؤساء قبيلة بشدر[247]، مثّل لواء السليمانية في أول دورة انتخابية عام 1925، وجدد انتخابه في الدورات الانتخابية الثمانية على التوالي بدون انقطاع إلى الدورة الانتخابية التاسعة[248]،كما أعيد انتخابه نائبا في الدورة الانتخابية العاشرة بدلا من عزت عثمان الذي قدم استقالته من النيابة[249]، وفي هذا الصدد يعلق الدكتور مجيد خدوري في كتابه "نظام الحكم في العراق" على تجديد انتخابه بقوله:

"ومما يشير أيضا إلى مدى سيطرة الروح الاستمرارية للمحافظة في المجلس النيابي، إن هنالك حوالي 47 نائبا اشترك كل واحد منهم في خمس دورات نيابية فأكثر، ومن بين هؤلاء نائب واحد،وهو محمد صالح (نائب السليمانية وممثل عشيرة بشدر) اشترك في الدورات النيابية كلها منذ 1925 حتى ألان[250]"

ولأسرة الحفيد زعامة دينية، ومنزلة اجتماعية مرموقة في جميع أنحاء كوردستان، وهم سادات برزنجة الذين يرتفع نسبهم إلى الإمام السبط الحسين (عليه السلام)[251]. ومن رجالها الذين ارتقوا سلم المجلس النيابي، إبراهيم

---

(245) عبدالمجيد فهمي،المصدر السابق،ج2،ص 190 -191؛مير بصري،أعلام الكرد،ص168.

(246) عبد الرزاق الحسني،تأريخ الوزارات...،ج10، ص305.

(247) يدعي جمال عزمي بابان بأن محمد صالح محمد ليس من رؤساء البشدر،وإنما لأسرته علاقة مصاهرة مع اغوات بشدر.

(248) مير بصري،أعلام الكرد،ص194.

(249) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...،ج10، ص303.

(250) مقتبس في : مير بصري،أعلام لكرد،ص194.

(251) "دليل المملكة لعراقية لسنة 1956"، ص 296.

سعيد محمد، وهو نفس إبراهيم الحفيد الوارد اسمه ضمن قائمة نواب السليمانية، وهو الأخ الأصغر لكل من الشيخ محمود الحفيد والشيخ قادر الحفيد. انتخب نائبا عن لواء السليمانية في الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، والرابعة عشرة.[252] والخامسة عشرة،والسادسة عشرة.[253]

ويعد بابا علي (1912 -1996) الابن الثاني للشيخ محمود. ولد في السليمانية، وأكمل دراسته الابتدائية في بغداد، وتخرج من كلية فكتوريا في الإسكندرية علم 1932، وحصل على شهادة بكالوريوس في علوم الاقتصاد من جامعة كولومبيا في نيويورك علم 1938 تولى حقيبة الاقتصاد في وزارة أرشد العمري الأولى عام 1946،واستمر في منصبه في فترة وزارة نوري السعيد التاسعة (21تشرين الثاني 1946 -29آذار 1947)، ومثّل لواء السليمانية في الدورة الانتخابية الحادية عشرة .وبعد ثورة 14 تموز 1958 استوزر مرتين، في المرة الأولى وزيرا للمواصلات والأشغال بتاريخ 27تشرين الثاني 1958، وقدم استقالته منها في 7 شباط 1959، وتولى في المرة الثانية حقيبة الزراعة (8شباط 1963 -16 حزيران 1963).[254] نعته تقرير بريطاني سري بأنه "لطيف مدلل أبيه" وبأنه "سيقتفي خطا (والده) تماما إذا وجد الفرصة لذلك".[255]

أما رؤوف الشيخ محمود (1908 -1978) فهو النجل الأكبر للشيخ محمود مثقف يتقن اللغتين العربية والفارسية، إضافة إلى الكردية[256]،وله اهتمامات ثقافية وتاريخية، وترك مكتبة عامرة بعد وفاته قيل عنه بأنه "شخص هادى وشغول"[257] وبأنه "محب للانزواء." [258]

لم يكن نواب السليمانية الآخرين أدنى منزلة من النواب الذين ذكرناهم،

---

(252) لم يجتمع المجلس في هذه الدورة سوى جلسة واحدة عقدت في 26 تموز 1954؛ ينظر ص10، من هذا لفصل .

(253) عبد الرزاق الحسني،تأريخ الوزارات...،ج10،ص309-315.

(254) مير بصري،أعلام الكرد،ص248-249.

(255) "العراق في الوثائق البريطانية سنة1936"، المصدر السابق، ص68.

(256) مقابلة شخصية مع الشيخ حسن رؤوف محمود لحفيد بتأريخ 4 نيسان 2005 في السليمانية.

(257) "العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936" ، ص68.

(258) في رسالة خطية للسيد جمال عزمي بابان إلى الباحث بتأريخ 8 حزيران 2005.

إذ كانوا بدورهم ينتمون إلى صفوة الأسر اجتماعيا وثقافيا، منهم إبراهيم رشيد الذي مثل لواء السليمانية في الدورة الانتخابية الثانية عشرة.

ومنهم العسكري والبرلماني والوزير بهاء الدين نوري إسماعيل حسن بيك الشيرواني (1897-1960)،كان والده الشيخ نوري من علماء الدين المعروفين[259]،تخرج من المدرسة العسكرية في اسطنبول، وحارب في الجيش العثماني في العراق في غضون الحرب العالمية الأولى، ووقع في اسر الجيش البريطاني. انضم إلى الجيش العربي في الحجاز وسوريا، ثم الجيش العراقي علم 1921، وتدرج في المراتب العسكرية إلى أن وصل إلى رتبة لواء عام 1941،وكان أخر المناصب العسكرية التي تولاها هو قائد المنطقة الجنوبية في البصرة قبيل تقاعده. أصبح متصرف لواء السليمانية في (12شباط 1944 -5 آب 1944).مثل لواء السليمانية في الدورتين الانتخابيتين الحادية عشرة والثانية عشرة. عهدت إليه حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد العاشرة. تولى منصب وزير مفوض في ديوان وزارة الخارجية، وفي السفارة العراقية في طهران، فسفيرا للعراق في طهران (1953-1956).،فسفيرا في عمان إلى ثورة 14 تموز 1958. بعدها عين سفيرا للأردن في وزارة الخارجية الأردنية، وكان أخر منصب تولاه قبيل وفاته هو وزير مفوض للأردن في روما .كان بهاء الدين نوري واسع الثقافة، عرف عنه أديبا كان ينظم الشعر باللغة التركية،كما كان له نتاجات عدة في مجال الترجمة أبرزها:"جنگيز خان"(1946)،و"رحلة ريج إلى العراق علم 1820 " (1951).[260]

اما سامي فتاح (1905-1987) آمر القوة الجوية العراقية في حزيران 1941[261]، فقد قضى ثلاثة عشرة عاما في تلك الوظيفة قبل أن يلتحق بالحياة السياسية وزيرا ونائبا.تولى حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة أرشد العمري الثانية (29 نيسان 1954 -12اب 1954)، فوزيرا للأعمار في أول تموز1954الى 3اب 1954 فوزيرا للداخلية في وزارة علي جودت الأيوبي الثالثة (20 حزيران 1957 - 14 كانون الاول1957)، استمر وزيرا للداخلية في وزارة عبد الوهاب مرجان (15 كانون الاول

---

(259) مير بصري،أعلام الكرد،ص227.

(260) المصدر نفسه،ص227-229.

(261) مير بصري،أعلام السياسة في العراق ...، ج2، ص193.

1957 – 2 آذار 1958)، فوزيرا للشؤون الاجتماعية في وزارة نوري السعيد الرابعة عشرة (3 اذار 1958–19 ايار 1958)، فوزيرا لدفاع (19 أيار 1958) في حكومة الاتحاد الهاشمي إلى ثورة 14 تموز 1958[262].مثّل لواء السليمانية (قضاء رانية) في الدورة الانتخابية السادسة عشرة.[263]

وينتمي محمد سعيد مجيد احمد حسن القزاز (1904–1959) بدوره إلى أسرة كردية معروفة في لواء السليمانية. تخرج من المدرسة الإعدادية في السليمانية عام 1917.[264] كان من الإداريين الناجحين، لذا عهدت إليه مناصب إدارية متعددة في الدولة العراقية. استوزر أول مرة حينما عهدت إليه حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارة نورالدين محمود (23 تشرين الثاني 1952–22 كانون الثاني 1953)، بعد أن قدم ماجد مصطفى استقالته من المنصب المذكور.[265] وهو أول مدير عام للموانىء العراقية في 16حزيران 1953.[266] وتولى حقيبة وزارة الداخلية في وزارات عدة هي : وزارتا فاضل الجمالي الأولى (17 أيلول 1953–27شباط 1954) والثانية (8اذار 1954–19 نيسان 1954)، ووزارة أرشد العمري الثانية(29 نيسان 1954 – 17 حزيران 1954) واستقال في حزيران 1954، وفي الوزارات السعيدية : الثانية عشرة والثالثة عشرة، والرابعة عشرة، ووزارة احمد مختار بابان (19 ايار 1958 الى ثورة 14 تموز 1958)[267]. اعتقل بعد الثورة، وحكمت عليه محكمة الشعب بالإعدام شنقا حتى الموت إضافة إلى الحبس الشديد لمدة خمسة عشر عاما، ونفذ الحكم بتاريخ الرابع من شباط عام 1959.[268] ذكر عنه همفري تريفليان السفير البريطاني في بغداد بعد ثورة 14 تموز في كتابيه "الشرق الأوسط في غمار الثورة بان سعيد قزاز "...

---

(262) جمال بابان، مذكرات علي كمال،ص156.

(263) "محاضر مجلس لنواب"،الدورة الانتخابية السادسة عشرة،الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1958،الجلسة الثالثة في 18 أيار 1958،ص21؛ مير بصري،أعلام السياسة في العراق ...،ج2 ، ص193 .

(264) عبد الرحمن لبياتي،سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق...، ص178–179 .

(265) المصدر نفسه،ص75–76.

(266) مديرية التقاعد العامة، ملفة سعيد قزاز المرقمة 31/3443،الورقة 30 .

(267) مير بصري، أعلام الكرد،ص240–241.

(268) "محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة"،منشورات وزارة الدفاع،ج10،بغداد ،1959،ص4032–4038.

وقف شامخا أمام الشتائم والإهانات الصارخة في محكمة المهداوي وقفة وقار وثبات لا يتزعزع ولا يهن"[269]

لا مراء إن علي كمال الملقب (كمال) بن عبد الرحمن بن قادر بن قاسم آل وهاب (1900-1998) من انشط واقدر نواب السليمانية داخل المجلس، ويظهر ذلك بوضوح من خلال طروحاته ومداخلاته المتعددة. تخرج من الإعدادية العسكرية في بغداد وأصبح ملازما ثانيا في الجيش العثماني عام 1918، واشترك في الحرب التركية اليونانية التي استمرت الى ما بعد الحرب العالمية الأولى. بعد عودته إلى بغداد في شباط 1922، انخرط في سلك الشرطة، وتنقل بين مناطق عدة، وبنفس الوظيفة وكان أخر وظيفة تولاها هو قائم مقام قضاء سوق الشيوخ في حزيران 1935[270]، قبيل وصوله إلى المجلس النيابي. مثل لواء السليمانية في عدة دورات انتخابية هي السادسة، الثانية عشرة، الثالثة عشرة، الرابعة عشرة، الخامسة عشرة، والسادسة عشرة،[271] عرف عنه حبه للأعمال الخيرية الإنسانية من تشجيع ودعم الطلاب غير المتمكنين لإكمال دراستهم في الأزهر على نفقته الخاصة، ومنها رعاية الجوامع والمآتم والمستوصفات الصحية.[272]

أما النائب عمر خدر فقد مثل لواء السليمانية في الدورة الانتخابية الثالثة عشرة.[273]

وينتمي ماجد مصطفى محمود عثمان (1896-1976) إلى أسرة عريقة تعود إلى الشيوخ المردوخيين المنتمين إلى قرية (دەركا شيخان) قرب بيارة في قضاء حلبجة. وهو خال اللواء المتقاعد فؤاد عارف. درس في المدرسة الإعدادية العسكرية،في بغداد ثم التحق بالكلية الحربية في اسطنبول وتخرج فيها برتبة ملازم ثان. اشترك في عدد من المعارك التي خاضها الجيش العثماني في أتون الحرب العالمية الأولى، وجرح مرات عدة، وحصل على أوسمة عديدة. عاد إلى السليمانية ليتحول بسرعة إلى واحد من الشخصيات

---

(269) مقتبس في: مير بصري،أعلام الكرد، ص242.

(270) للتفاصيل عن هذه المرحلة من حياته ينظر : جمال بابان، مذكرات علي كمال، ص10-25.

(271) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...،ج10،ص296-315.

(272) جمال بابان، مذكرات علي كمال،ص247-259 ؛ مير بصري،أعلام لكرد، ص236 .

(273) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات ...،ج10،ص303.

الكردية السياسية المعروفة[274]،شارك في الثورة العراقية الكبرى عام 1920.[275] والتحق بالشيخ محمود منذ فترة مبكرة، وعين مرافقا شخصيا وسكرتيرا سياسيا له في الخامس عشر من تشرين الثاني عام 1918[276]، ومن ثم قائدا للجيش الكردي.[277] تولى مناصب إدارية متعددة في الحكومة العراقية من 1927-1941. استوزر لأول مرة بمنصب وزير بلا وزارة في وزارة نوري السعيد الثامنة في كانون الأول عام 1943، وكان لاختياره علاقة مباشرة بالأوضاع التي سادت المنطقة الكردية[278]، ليكون صلة الوصل بين الحكومة و البارزاني يومذاك.[279] وتولى حقيبة وزارة الشؤون الاجتماعية في وزارات عدة منها وزارة نوري السعيد الحادية عشرة، وفي وزارة مصطفى العمري (12تموز 1952 – 23 تشرين الثاني 1952)، وفي وزارة نور الدين محمود (23تشرين الثاني1952 -29 كانون الثاني1953)، فضلا عن توليه منصب وزير الاقتصاد وكالة في الوزارة الأخيرة. ومثّل لواء السليمانية في عدة دورات انتخابية هي : العاشرة، الثالثة عشرة، والرابعة عشرة. كان يجيد اللغات العربية، التركية، الفارسية، الإنكليزية، فضلا عن الكردية.

أما المؤرخ والبرلماني القدير والوزير محمد أمين (زكي)[280] بيك بن الحاج عبد الرحمن بن محمود نوسيوه تي (1880-1948) فينتمي بدوره إلى أسرة كردية معروفة منذ أيام البابانيين.[281] اثبت حضورا متميزا داخل أروقة المجلس النيابي. تخرج من كلية الأركان الحربية باسطنبول عام 1904، والتحق بالجيش العثماني ضابطا، ومهندسا في دائرة الأملاك السنية، وعضوا في لجنة الخرائط. وفي سنوات الحرب العالمية الأولى نقل إلى هيئة

---

(274) "مذكرات فؤاد عارف"، تقديم وتعليق الدكتور كمال مظهر احمد، د.م، 2005، ص16.

(275) عبد المجيد فهمي،المصدر السابق،ج2،ص139.

(276) عبد الرحمن إدريس صالح لبياتي،الشيخ محمود...،ص83 .

(277) المصدر نفسه،ص266.

(278) سعاد رؤوف شير، المصدر السابق،ص 189 .

(279) "مذكرات فؤاد عارف "،المصدر السابق،ص17.

(280) اضيف إلى اسمه "زكي" الذي يعني الحاذق لثقافته ومقدرته وفطرته.

(281) محمد أمين زكي،خلاصة تأريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني،القسم الأول،ط2،بغداد،2005،ص6.

أركان جيش العراق، وشغل منصب مدير الحركات في مواقع سلمان باك والشيخ سعد وحصار الكوت، وكلف في نيسان 1916 بتسليم أسلحة الجنرال طاوزند الذي استسلم في الكوت[282]،فتسلم المنطقة منه بالنيابة عن الجيش التركي .كما اشترك مع الجيش العثماني في حروب فلسطين في الخليل والرحمن والقدس ونابلس، كل ذلك أهله لان يحمل العديد من الأوسمة تقديرا لخدماته منها :"نوط الحرب "و"نوط الجدارة الفضي"(علم 1916)، و" الصليب الحديدي ألماني من الدرجة الثانية"(عام 1917) ثم الصليب نفسه من الدرجة الأولى(1918)، و"النوط الحربي النمساوي" (تشرين الأول 1917).[283]

ترجم محمد أمين مساهماته المذكورة بمؤلفات عسكرية قيمة باللغة التركية منها: "الجيش العثماني " (بغداد 1908)،"دراسة الحروب العثمانية "(اسطنبول 1920)، "كيف فقدنا العراق "(اسطنبول 1920)، "الحرب العراقية وأخطاؤنا"(1921)،"معركة سلمان باك وذيولها"(1922)،"بغداد وحادث ضياعها الأخير"(1923)،"مختصر تاريخ حرب العراق" (1923)، فضلا عن مؤلفات عسكرية أخرى لم تنشر.[284]

وسرعان ما انخرط بعد عودته إلى العراق عام1924، في الحياة السياسية،عندما مثّل لواء السليمانية في عدة دورات هي :الأولى، الثانية، السادسة، الثامنة، التاسعة، العاشرة، ومن المفيد الإشارة إلى انه تم انتخابه ومنذ الجلسة الأولى لمجلس النواب نائبا لرئيس مجلس النواب، فضلا عن رئاسة اللجنةالعسكرية، وجدد انتخابه نائبا لرئيس مجلس النواب في الدورة الانتخابية الثانية والثامنة .وتم انتخابه نائبا عن لواء اربيل في الدورة الانتخابية الثالثة، كما تم اختياره عضوا في مجلس الأعيان في 25كانون الأول 1943.[285]

وفضلا عن دوره المهم في المجلس النيابي، تولى ولتسع مرات حقائب وزارية متعددة، هي المعارف والدفاع والاقتصاد والموصلات، مع الكثير من

---

(282) للتفاصيل عن حصار الكوت،واستسلام الإنكليز فيها ينظر : فاروق الحريري،المصدر السابق،ج1،ص141-150.

(283) مير بصري،أعلام الكرد، ص175؛ محمد أمين زكي، خلاصة تأريخ الكرد وكردستان، القسم الأول، ص7.

(284) مير بصري، أعلام الكرد،ص178.

(285) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات ...،ج10، ص303.

أقطاب ورجال الحكم الملكي منهم: عبد المحسن السعدون، جعفر العسكري، توفيق السويدي، ناجي السويدي، نوري السعيد، جميل المدفعي، رشيد عالي الكيلاني.[286]

فضلا عن دوره ومؤهلاته السياسية كنائب[287] ووزير،فقد كان محمد أمين زكي مؤرخا متميزا يمتلك الكثير من المؤلفات التي تؤهله للبروز في مجال البحث التاريخي[288]، ومنها إجادته اللغات العربيةً والتركية والفارسية والفرنسية، وله إلمام باللغتين الإنكليزية والألمانية، فضلاً عن لغته الاصلية (الكردية). وإضافة إلى مؤلفاته العسكرية التي اشرنا إليها، ألف العديد من المؤلفات العلمية الرصينة عن تاريخ الكرد، مما يضعه على رأس قائمة المؤرخين الكرد المعروفين. وفي تقدير المؤرخ د.كمال مظهر احمد، هو احد ثلاثة أفذاذ من المؤرخين الكرد البدليسي[289] والبايزيدي[290] ومحمد أمين

---

(286) للتفاصيل ينظر : مير بصري، أعلام الكرد، ص176-178.

(287) للتفاصيل عن دور محمد أمين زكي في المجلس النيابي في عهد الملك فيصل الأول ينظر : عصام كاظم عبد الرضا الفيلي،المصدر السابق، ص97،105،108،112،139،147،168،174،176،188،193،215.

(288) حول التأريخ في إيديولوجية محمد أمين زكي، ينظر : عثمان سيد قادر،المصدر السابق،ص58-61.

(289) شرفخان البدليسي (1543-1603) أشهر مؤرخ كردي بل هو أب التأريخ الكردي،وهو مؤلف كتاب (الشرفنامه) عن التأريخ الكردي،وقد أكمل كتابه هذا في عام 1596،وقد ترجم الكتاب إلى اللغة العربية عدة مرات،كما ترجم إلى لعديد من اللغات الأوربية،وعمل منذ فترة شبابه في الوظائف الحكومية المناطة به،وكان في قلب الأحداث في ذلك الزمان،التي تعصف بكل من إيران وتركيا وكردستان.ينظر : د.كمال مظهر احمد،(ميژو) التأريخ ،مطابع دار آفاق عربية، بغداد ،1983.

(290) الملا محمود لبايزيدي (1799-1867) أشهر عالم كردي في القرن لتاسع عشر،وهو معروف بكتاباته القيمة في مجال علم الاجتماع والتأريخ واللغة والأدب،ومما زاد من أهمية نتاجاته هو انه تعاون في ذلك مع لمستشرق الروسي المعروف ألكسندر ژابا،الذي كان قنصلا لبلاده (روسيا القيصرية) في مدينة ارض روم الكردية في كردستان تركيا في أواسط القرن التاسع عشر،الذي كان يهتم بجمع ما يمكن جمعه عن الشعب الكردي،لذا لم يجد ژابا أفضل من (البايزيدي)،الذي قام بتزويده بتلك النتاجات،وقد قام (ژابا)بحفظها في إحدى مكتبات روسيا،وبتلك تم للباحثين الإطلاع عليها،بعد وفاة كليهما...وقد وصلت معظم نتاجاته ألان للطبع مثل= =الكتب التالية:1-عادات وتقاليد الكرد 2-أربعون حكاية كردية 3-قواعد اللغة

زكي.[291] ومن أهم مؤلفاته التاريخية في هذا المجال :"خلاصة تاريخ الكورد وكردستان من أقدم العصور التاريخية حتى ألان " (1931)، "تاريخ السليمانية وأنحائها" (1939).

وفي نهاية الحديث عن التكوين الاجتماعي والثقافي لنواب السليمانية، تجدر الإشارة إلى حقيقة مهمة،هي أن معظم نواب السليمانية، ومنذ أول دورة انتخابية في الثالث والعشرين من حزيران عام 1925، وحتى الدورة الانتخابية السادسة عشرة،لم يكونوا ضمن المعارضة، ويرتبط ذلك بعاملين، أولهما موقف المعارضة السلبي من المسألة الكردية،[292] وثانيهما يرتبط بحقيقة كون نواب السليمانية عموما من الموالين للسلطة، ولأجل ذلك تم اختيارهم في المجلس، وللاستدلال على ذلك نشير إلى أن جميع نواب السليمانية في الدورة الانتخابية الثانية عشرة كانوا منتمين إلى حزب الاتحاد الدستوري،الذي أسسه نوري السعيد، وهم كل من: إبراهيم رشيد، احمد البرزنجي، حسن الجاف ، عبد الحميد الجاف، علي كمال.[293]

وفي كل الأحوال لا يدل موقفهم الأخير من السلطة على أنهم أهملوا أمور شعبهم،فقد كانوا لسان حالهم في طرح ومتابعة كافة قضاياهم الاقتصادية والاجتماعية، وحتى السياسية، كما يظهر ذلك جليا خلال الفصول التالية.

www.firdi.info

للترماخي مع مقدمة للبايزيدي 4-قاموس كردي صغير ،ينظر محمود البايزيدي،عادات وتقاليد الكورد،تحقيق وترجمة :رشيد فندي دهوك،2006.

(291) محمد أمين زكي،خلاصة تأريخ الكرد وكردستان ...، ص24.

(292) عصام كاظم عبد الرضا الفيلي،المصدر السابق، ص95 .

(293) مجلس النواب العراقي،لدورة الانتخابية الثانية عشرة لسنة 1951، تقرير مدير مجلس النواب العام عن أعمال اللجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951،ص6.

الفصل الثاني

موقف نواب السليمانية

من القضايا الاقتصادية

www.fnrdi.info

اولاً: قضايا الزراعة

أ- الزراعة

لا جدال ان الطابع الزراعي كان هو الطابع الغالب على بقية المهن الأخرى في العراق الملكي. وشكل الفلاحون سكان الأرياف (بما فيهم المزارعون والرعاة)، استناداً إلى احصاء عام 1947 قرابة 3.7 مليون، أو حوالي 75٪ من مجموع السكان البالغ عددهم 4.8 مليون نسمة، بينما بلغ سكان البوادي حوالي ربع مليون نسمة أو حوالي 5٪ من مجموع السكان[294].

واحتل لواء السليمانية الصدارة بين الألوية العراقية في انتاج المحاصيل الزراعية، لوجود مساحات واسعة من الأراضي الخصبة فيه، ولما ينتجه من محاصيل زراعية متنوعة[295].

ولكن لا يخفي ان أهم مشكلات الأراضي التي عانت منها الزراعة يومذاك، كانت تتمثل بوجود الروسب الاقطاعية[296]. ومظاهره الاقتصادية

---

(294) سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق 1945 – 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، 1994، ص5.

(295) منها التبغ، الحنطة، والخضار والفواكه، فضلاً عن اشجار الغابات ومواردها.

(296) للتفاصيل عن العلاقات الاقطاعية في كردستان ينظر: أ. شليلوف، حول مسألة الاقطاع بين الكرد، ترجمه وقدم له وعلق عليه: الدكتور كمال مظهر احمد، ط2، بغداد، 1984.

والاجتماعية، وخاصة في العراق الشمالي (كردستان والموصل) لارتباطات القبيلة بالملكية[297].

ومما زاد الواقع الزراعي سوءاً، آثار الحرب العالمية الثانية التي انعكست بشكل جلي على الانتاج الزراعي، وخصوصاً زراعة الحبوب، إذ هبطت صادراتها إلى 14٪ من الانتاج السنوي في العام (1943)، بعد ان كانت 20٪ في العام 1938 –1939[298].

لذلك حظيت القضايا والأمور الزراعية الصدارة في اهتمامات نواب السليمانية، وظهرت انعكاساتها واضحة في طروحاتهم ومتابعاتهم في أروقة المجلس النيابي، لاسيما وان أغلبيتهم كانوا ينحدرون من اسر لها علاقة مباشرة بالزراعة.

إذ تصدى نائب السليمانية المتميز محمد امين زكي في مداخلته خلال الجلسة الثالثة من الاجتماع غير الاعتيادي المنعقدة بتاريخ الرابع عشر من تشرين الأول 1945، لبحث أزمة الحبوب التي أثقلت كاهل الناس، ولاسيما الطبقات الفقيرة، وطالب بدعم الزراع في تلك الظروف العصيبة، كما أعرب عن استغرابه لوجود شحة ومجاعة في مادة الحبوب، إذ بين، وبألاستناد إلى لغة الأرقام بان العراق له قابلية على ان ينتج أكثر من مليون وربع مليون طن من الحبوب، في الوقت الذي لا تتجاوز حاجياته المحلية من الحبوب (700) ألف طن، ومقدار ما يخرج منه يتراوح بين 150– 200 ألف طن، وهذا المقدار لا يمكن ان يعرقل أو يربك الحالة المعيشية في العراق[299].

ولذلك نبه النائب ذاته إلى سوء التصرف في المادة المذكورة، ودعا الحكومة إلى معالجة، ذلك الخلل، كما ونفى بان تكون المجاعة منحصرة في البصرة، وأكد بان القسم الأكبر من لوائي اربيل والسليمانية معرض بدوره لخطر المجاعة. وللتأكيد على ذلك، بين بان سكان القرى في كردستان

---

(297) سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التأريخ الاقتصادي العراقي، مطبعة القضاء، النجف، 1973، ص 115.

(298) محمد سلمان حسن، المصدر السابق، ص 174.

(299) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1944، الجلسة (3) في 14 تشرين الأول 1945، ص 17.

يأكلون الخبز المصنوع من البلوط، مما جعل لون الخبز يتحول إلى اسود كالقير وتنتج عنه مشاكل سوء التغذية[300].

وفي السياق نفسه أدلى النائب بهاء الدين نوري بدلوه في الجلسة الثامنة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي والمنعقدة في 16 حزيران 1947، فنبه إلى ان مشاكل العراق الزراعية تعود إلى عدم اهتمام الحكومة بمديرية الزراعة، ودعا إلى جعل المديرية المذكورة وزارة قائمة بذاتها بقوله: "ما أرى وهذا مقترح ان تكون مديرية الزراعة وزارة للزراعة والأسباب واضحة لان بلادنا بلاد زراعية"، وبين انه لا يمكن حصر الزراعة في مديرية، الأمر الذي يؤثر على عملها ولا يمكن القيام بواجبها على الوجه الأصح، ولاسيما في مكافحة الآفات الزراعة[301]. وعلى الرغم من كون اقتراحه كان في محله إلا أنه لم يجد من يؤيده في ذلك الاقتراح، الأمر الذي أدى إلى إهماله من قبل المجلس.

وفي الجلسة الرابعة والثلاثين من الاجتماع غير الاعتيادي لمجلس النواب، والمنعقدة في 25 حزيران عام 1947، وجه جمال بابان بصفته نائباً ووكيلاً لوزير الاقتصاد في حكومة صالح جبر (29آذار 1947 – 27 كانون الثاني 1948) وجه انتقداً لاذعاً للحكومة لعدم اهتمامها بالوزارة الأنفة الذكر، وأتهم إياها بجلب أشخاص غير كفوئين لتسلم منصب الوزارة فيها، وبلغ السيل الزبى عندما انفعل جمال بابان صارخاً في المجلس:"ليسمعني الرأي العام والموظفون المسؤولون في وزارة الاقتصاد والمسؤولون في المملكة أيضاً، أمل من المسؤولين في هذه المملكة ان يهتموا بأمر وزارة الاقتصاد فيجلبوا إليها اقوى الوزراء"، واستمر جمال بابان في حديثه وأدان الحكومات التي تولت الحكم منذ تأسيس الحكومة العراقية الأولى وحتى اليوم الذي تسلم هو منصبه كوكيل لوزارة الاقتصاد، بقوله: "سادتي ان هذه الوزارة منذ تأسيس الحكم الوطني ظلت مهملة، لم تهتم الوزارات المتعاقبة بها فكانت كل الحكومات تهتم بوزارة المالية والداخلية أو المعارف دون ان تلتفت إلى هذه الوزارة" [302]، وذكر الحكومة والنواب بأهمية وزارة الاقتصاد

---

(300) المصدر نفسه.

(301) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (28) في 16 حزيران 1947، ص 495.

(302) المصدر نفسه، الجلسة (34) في 25 حزيران 1947، ص 625.

لما ترتبط بها من مديريات مهمة، وفي مقدمتها مديرية الزراعة، البيطرة، ومديرية انحصار التبغ، كما بين اسباب ضعف الوزارة، وعدم قيامها بواجباتها على أتم شكل، وخاصة في مواجهة الآفات الزراعية، لعدم نجاح الوزراء الذين تولوا أدارة هذه الوزارة في انتقاء الموظفين الفنيين (303).

وفي المضمار نفسه سجل النائب علي كمال ملاحظات قيمة وجديرة بالثناء حول الوضع الزراعي في العراق، نستشف من طروحاته وجود فكر اقتصادي متنور لدى النائب، ولاسيما فيما يتعلق بتطوير الزراعة ومخصصاتها، ففي جلسة مجلس النواب الحادية والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، المنعقدة في الحادي والثلاثين من أيار 1950، للمذاكرة حول لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1950، طالب علي كمال الحكومة، وفي مداخلة مطولة له، بجلب اخصائيين زراعيين لجانب لكل لواء من الوية العراق، وفتح مزارع تجريبية في كل لواء لاقناع كل من الملاكين والفلاحين على الأخذ بالاساليب العلمية الحديثة. وطالب الحكومة بضرورة انشاء مشاريع البزل في المناطق التي تروي الارض فيها سيحاً، موضحاً فائدتها للحكومة، ولتحسين حياة الشعب معاً، ولاسيما وان معظم الأراضي أصبحت لا تصلح للزراعة من جراء تراكم الاملاح فيها (304).

ومن أجل ان يقنع النائب المجلس بأهمية طروحاته الزراعية اجرى مقارنة بين الوضع الزراعي السائد في العراق ومصر، فأوضح بأن معدل انتاج زراعة دونم واحد من الارض في مصر يبلغ 15 ديناراً، بينما لا يزيد هذا المعدل في العراق على اكثر من نصف دينار، ومن أجل ذلك دعى الحكومة إلى العمل للوصول بمستوى الانتاج إلى الحد الذي وصل اليه المصريون، وعند ذلك "لو وضعت الحكومة الضرائب مهما كانت باهضة يستقبلها الشعب بارتياح". وطالب علي كمال الحكومة بضرورة دعم المديرية المذكورة في جميع الأوقات والمواسم، وعدم اقتصار الدعم في أوقات انتشار الآفات الزراعية، وذكر في هذا الصدد ما نصه: "استغربت عندما وجدت ميزانية الزراعة العامة باقية على ما هي قبل الآن بل أن ميزانية هذه المديرية المنكودة الحظ في انحطاط مستمر اننا لو تطرقنا إلى ميزانية

---

(303) المصدر نفسه.

(304) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (31) في 11 أيار 1950، ص 431.

الزراعة في مصر لرأيناها تبلغ اكثر من ستة ملايين دينار، بينما ميزانية مديرية الزراعة عندنا لا تتجاوز مليون دينار. إلا إذا اتت آفة الجراد فعندئذ تعطي المديرية ما تريد بسخاء"[305].

إما في الجلسة الثامنة من الاجتماع الاعتيادي، والتي عقدت في يوم 7 كانون الثاني عام 1956، فقد طالب علي كمال الحكومة بجلب الفلاحين ذو الخبرة في أمور الزراعة من الدول المجاورة، وخاصة من الدول العربية فحسب رأيه ان العراق وبسبب قلة سكانه يحتاج إلى ايدي عاملة لتعمير اراضيه الشاسعة[306].

ونظراً لأهمية السلف لاعانة المزارعين في عملهم، شدد علي كمال المطالبة بها في الجلسة الثانية عشرة من الاجتماع الاعتيادي، والمنعقدة يوم 17 كانون الثاني عام 1956، وانتقد تأخير تسليف المزارعين، الأمر الذي يجعل الكثير من اصحاب المراجعات يصرفون اكثر من نصف ما يستلفون عند مراجعتهم لاستلام السلف المذكورة، وعليه وجد علي كمال الحل للمشكلة المذكورة في أنشاء مصرف زراعي[307] يشبه في معاملاته البنوك التجارية، يكون الهدف منه هو تخفيف قيود التسليف، وبذلك يكون بامكان المزارع ان يستلف خلال اربع وعشرين ساعة بدلاً من تأخير معاملته عدة اشهر[308].

ومن المفيد الاشارة إلى ان النائب علي كمال كان له الدور الأهم بين نواب السليمانية في المناقشات التي دارت حول أمور الزراعة، ولم يترك جانباً من جوانبها الا واشبعه بحثا ومناقشة. إذ تصدى ثانية لهذا الموضوع الحيوي الذي يؤلف عماد الحياة الاقتصادية للبلد، ففي الجلسة التالية للمجلس المنعقدة في الثالث والعشرون من كانون الأول 1956، اتهم وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة (17كانون الاول 1955 – 8 حزيران 1957) بأهمال الزراعة وأمورها، رغم ما تشكله الزراعة من أهمية بالغة للعراق، والتي وصفها بـــ "العمود الفقري" موضحاً بان الوزارة المذكورة مازالت تعاني

---

(305) المصدر نفسه.

(306) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتمـــاع الاعتيـــادي لسنة 1955 – 1956، الجلسة (8) في 7 كانون الثاني 1956، ص 92.

(307) سبق وان طالب علي كمال بتأسيس مصرف زراعي قبل حوالي اربـــع ســـنوات، كما سنأتي على ذلك ضمن المبحث الثاني.

(308) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتمـــاع الاعتيـــادي لسنة 1955 – 1956، الجلسة (12) في 17 كانون الثاني 1956، ص 197.

الاهمال من قبل الحكومة الحالية، مقارنة بالوزارات الأخرى، ودعى إلى اهمية ارشاد الحكومة للفلاح بقوله: "سادتي ان الزراعة علم وفن ولا يمكن للفلاح ان يحرث أو يزرع أرضه إلا بالارشاد المستمر من جانب الحكومة... وكنا نرجو ونأمل ان يكون بهذه الوزارة (الزراعة) المئات بل الألوف من المهندسين يعلمون الفلاحين كيف يحرثون أرضهم ويفهمونهم طريقة الارواء، ويعلمونهم طريقة المكافحة والوقاية من الامراض وغير ذلك من الأمور المهمة" (309).

من هنا طالب علي كمال بضرورة انشاء دوائر الارشاد للمزارعين لتعليمهم كيفية الاستفادة من الارض، وبزراعة الانواع المفيدة للزرع، وذلك باختبار التربة في كل مكان، ونبه إلى ضرورة تشكيل مثل هذه الدوائر، والتي هي غير موجودة في البلاد لحد اليوم، لانتشال الفلاح من حالة الجهل المنتشرة بين صفوف الفلاحين، لذلك فهو يرى بان على الحكومة ان تقوم بدور المرشد والناصح لهم، لما في ذلك من مصلحة متبادلة بين الفلاح والحكومة. وتطرق في مداخلته إلى نقطة حيوية، وهي تأسيس حقول تجريبية وتزويدها بمختبرات ومهندسين لكي تستفيد منها الألوية العراقية، وتوقع بامكانية انتاج أفخر انواع الفواكه في الشمال (كردستان)، فيما لو شجعت الحكومة المزارعين وقامت بانشاء الحقول المذكورة في مختلف الاماكن، وفي هذا الصدد ذكر قائلاً: "... يدر انتاج الدونم الواحد من اشجار التفاح على الفلاح اللبناني الف دينار عراقي عدا ما يصرفه من النفقات الزراعية، أفلا يمكن ان نعلم اناساً في الشمال ليستفيدوا من هذه التجارب حتى تستغنى البلاد من جلب ما قيمته الاف الدنانير من التفاح من لبنان سنوياً... كذلك الحال بالنسبة للخوخ وغيره من الفواكه فمن الممكن انتاج أفخر الانواع منها في الشمال" (310).

لما سياسة الحكومة الزراعية، والتي تتعلق بحركة تصدير المنتوجات الزراعية الفائضة، فهي الأخرى كانت محل انتقاد النائب علي كمال، ففي الجلسة التاسعة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في العشرون من أيار 1956 وضح وبأسف ان المزارعين يضطرون، في السنوات التي يشهد الانتاج حصول فائض فيه الى بيع منتجاتهم الى التجار باقيام زهيدة ،كي

(309) المصدر نفسه، الجلسة (16) في 23 كانون الثاني 1956، ص 305.
(310) المصدر نفسه، ص 306.

لايضطروا الى الانتظار لفترة طويلة،لحين حصول الموافقة وصدور الاوامر من الجهات الحكومية لتصدير منتجاتهم في بدء الموسم الزراعي، مما يفوت على المزارعين فرصة الاستفادة من منتجاتهم، لذلك طالب الحكومة بتهيئة الوسائل اللازمة من سكك وبواخر لنقل الكميات الفائضة من الحبوب، لكي لا تبقى متروكة على شواطئ الانهر، وفي المدن والموانئ والمحطات[311].

ويبدو ان الزراعة في العراق لم تحظ باهتمام المسؤولين في الحكم ، مما حدا بالنائب علي كمال إلى اثارة الموضوع مرة اخرى خلال الجلسة الثالثة من الاجتماع الاعتيادي المنعقد في 22 كانون الأول 1957، عندما ذكر قائلاً:"سادتي اعتقد انني اعبر عن واقع مؤلم إذا ما قلت بان الزراعة، وهي حجر الزاوية في ثروتنا القومية والعمود الفقري لمعيشة اكثر من مليون عائلة عراقية لا تنال العناية التي تستحقها من جانب المسؤولين لانها كانت ولا تزال تنظر اليها من جانب الحكومات المتعاقبة نظرة ثانوية لا تتناسب مع اهميتها البالغة"[312].

ب – الأراضي الزراعية

استحوذت مختلف قضايا الأراضي الزراعية، ومساحاتها، وملكيتها، والمحاصيل التي تزرع فيها، استحوذت هذه الأمور على تفكير نواب السليمانية الذين طالبوا مختلف الوزارات العراقية بايجاد الحلول والمعالجات لتلك المشاكل والقضايا. فعندما قدم صالح جبر منهاج وزارته، وهي الوزارة الاربعون في ترتيبها خلال العهد الملكي[313]،في الجلسة الحادية عشرة المنعقدة في السابع عشر من نيسان1947، تطرق النائب بابا علي إلى منهاج الوزارة مبدياً ملاحظاته حولها، ولاسيما فيما يتعلق بالجانب الاقتصادي، وانتقد المحاولات التي يقوم بها البعض للحصول على أراضي أميرية تبلغ المائتي الف دونم، لتأسيس شركة لانتاج السكر، مبيناً بان الأراضي المذكورة سبق وان وعدت الحكومة بتوزيعها على صغار المزارعين على غرار مشروع الدجيلة، واستشهد النائب بالفقرة السادسة من منهاج الوزارة في

(311) المصدر نفسه، الجلسة (39) في 20 أيار 1956، ص 461.
(312) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957 – 1958، لجلسة (3) في 22 كانون الأول 1957، ص 31.
(313) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج 7، ص 160.

الشؤون الاقتصادية، والتي تنص على: "تشجيع الملكية الصغيرة، وجعل تلك الملكية اساساً للتوسع الزراعي في كافة اقسام العراق". واستطرد النائب موضحاً بان الأراضي الاميرية الصالحة لزراعة البنجر محدودة، لذلك فأن اعطاء الشركات المذكورة مثل تلك المساحات الكبيرة، معناه الحقيقي منحها احتكاراً لزراعة البنجر في العراق، وبالتالي احتكارا لصنعه[314].

وتطرق نواب السليمانية في طروحاتهم الى بحث شؤون الاراضي الزراعية المتعددة وانعكاساتها على مختلف الجوانب الحياتية للمزارعين ودعاواهم، ومنها تصديهم لقانون دعاوى العشائر،[315] وانعكاساته السلبية على ملكية بعض المزارعين الصغار، ومن صورها ظاهرة اتكال الملاكين على السلطات المحلية لترويض الفلاحين، ولتمشية قضاياهم،[316] وهذا الامر الذي حدا بالنائب انور جميل، وخلال الجلسة التاسعة عشرة من الاجتماع غير الاعتيادي المنعقدة في يوم 19 مايس عام 1947، الى توجيه سؤال إلى وزير الداخلية[317]. حول محاولة بعض المتنفذين الاقطاعيين في قضاء حلبجة الاستحواذ على ممتلكات بعض القرويين، الذين يحملون سندات الطابو المثبتة لملكيتهم لتلك الأراضي وتصرفهم بها منذ عشرات السنين، وذلك بتأييد من الادارة المحلية التي أخذت بتطبيق قانون العشائر، لارغامهم بشتى الطرق للتنازل عن ملكيتهم لهؤلاء المتنفذين، فطالب النائب وزير الداخلية للادلاء للمجلس بمعلوماته بهذا الخصوص، وما اتخذته الوزارة من اجراءات

---

(314) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (11) في 17 نيسان 1947، ص 177 – 178.

(315) نظام دعاوى العشائر اصدره البريطانيون عام 1918. وبموجبه تتعطل القوانين المدنية ويحسم النزاع في القضايا العشائرية، سواء منها المتعلقة بالقضايا الجنائية أو القضايا الحقوقية لصرفة، وذلك بحجة مراعاة العرف أو التخوف من المحذور الاداري. والاحكام التي تصدر في هذا الباب تكون في الاغلب بصورة كيفية، وهي معروضة في كل حين لاعادة النظر والتحوير. د. طلعت الشيباني، واقع لملكية الزراعية في العراق، منشورات دار الاهالي، بغداد، 1958، ص 42.

(316) عماد احمد لجواهري، تأريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق 1933 – 1970، اطروحة دكتوراه، كلية الادلب، جامعة بغداد، 1982، ص 61.

(317) تولى صالح جبر رئلسة الوزارة اضافة إلى توليه منصب وزير الداخلية وكلة.

للحيلولة دون وقوع مثل هذه التجاوزات لاحقاً، كما طالب بالتحقيق السريع وإرسال هيئة تفتيش ذات خبرة وإطلاع[318].

وضمن إطار الموضوع ذاته وجه النائب سؤالاً إلى وزير الداخلية، حول منع الادارة المحلية في لواء السليمانية زرع الأراضي الاميرية (دلين، مالوان، وموان) [319]، وما ينجم عنه من خسائر للمزارعين، ولخزينة الدولة في آن واحد. وطالب الوزير بذكر الاسباب والدواعي لذلك، مع توضيح التدابير التي تنوي الوزارة اتخاذها لعدم تكرار ذلك[320].

لم يكن وزير الداخلية موجوداً في الجلسة المذكورة، لذا تم إحالة الاسئلة اليه، والذي أجاب عنها خلال الجلسة الثانية والعشرين من الاجتماع غير الاعتيادي في 28 مايس 1947. جاء رد صالح جبر مفعما بالتبريرات، فبخصوص السؤال الأول، بين بانه في وضع لا يستطيع ان يؤيد أو ينفي ما جاء في سؤال النائب انور جميل، إلا انه لكد ورود بعض الشكاوى حول هذا الموضوع، وتم احالتها على الموظف المختص لاعطاء جواب مفصل عنها، واستبعد الاتصال بين المتنفذين والموظفين لتمشية اعمالهم الشخصية[321].

وبقدر تعلق الأمر بالسؤال الثاني، اعترف وزير الداخلية بان القطع الثلاثة من الأراضي الاميرية، كان يتم استغلالها من قبل عدد من المزارعين منذ زمن طويل، ولكن الحكومة لجأت إلى وسيلة جديدة هو تأجيرها بدون اجازتها إلى افراد آخرين لاستغلالها لمدد معلومة، لتحقيق مكاسب اقتصادية[322].

لم تحظ الزراعة والمزارعين بالاهتمام الكاف من لدن الاوساط المسؤولة في العراق عموماً، ومنها كردستان، مما انعكس على استمرار مطالبة نواب السليمانية لمعالجة هذا الجانب الحيوي. وبالرغم من اشادة علي كمال، وفي الجلسة الرابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة يوم 23 شباط عام 1952 بحكومة نوري السعيد الحادية عشرة

---

(318) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (19) في 19 ايار 1947، ص 312.

(319) اراضي سيحية تتراوح مساحتها بين الثمانين إلى تسعين الف مشارة.

(320) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (19) في 19 ايار 1947، ص 312 – 313.

(321) المصدر نفسه، الجلسة (22) في 28 ايار 1948، ص 370.

(322) المصدر نفسه، ص 370 – 371.

(15 أيلول 1950 – 10 تكوز 1952) لاصدارها قانون تقسيم الأراضي الاميرية لاستثمارها[323]، الامر الذي من شأنه، رفع المستوى الزراعي في العراق، إلا انه بين في الوقت نفسه بان القانون يبقى دون مستوى الطموح ما لم تلجأ الدولة إلى وسائل وخطط متطورة جديدة يكون الهدف منها (المزارع) وتحسين اوضاعه والترفيه عنه[324].

وتطرق علي كمال في الجلسة نفسها إلى الاختلاف في نسب تقسيم الانتاج بين المزارعين والملاكين بين منطقة واخرى، فبين بانه في بعض المناطق تبلغ حصة الفلاح الثلث، بينما في كردستان تبلغ الثلثين بالنسبة للاراضي السيحية، اما بالنسبة للاراضي الديمية فتبلغ بين 90 – 95٪. من هنا طالب الحكومة بوضع تشريع خاص يجعل حصة الفلاح لا تقل عن 50٪. وفضلاً عن ذلك، طالب بفتح مصرف زراعي[325] في كل لواء للتسليف، وحتى لا يضطر الفلاح إلى بيع حاصلاته سلفاً للمرابين.

وجد علي كمال في حضور عبد المجيد محمود[326] وزير الاقتصاد في الجلسة الانفة الذكر فرصة مناسبة لبحث عدد من قضايا التي تخص مزراعي

---

(323) لا يخفي ان نوري السعيد اهتم بمصلح الشيوخ، وغدا النظام العشائري ركيزة اساسية من ركائز نظام الحكم الذي يسنده ويستند ليه. للتفاصيل حول هذا الجانب= =من آرائه ومواقفه الاقتصادية ينظر: ابراهيم كبة، الاقطاع في العراق بين نوري السعيد وخبراء العالم لحر، مطبعة المعارف، بغداد، 1957، ص 7 – 16؛ عبد الرزاق احمد النصيري، نوري السعيد ودوره ...، ص 284 – 292.

(324) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة (14) في 23 شباط 1952، ص 206.

(325) صدر في عام 1955 مرسوم ينص على تأسيس مصرف باسم المصرف الزراعي يكون مركزه العام في بغداد ويفتح له فروع بموافقة وزير المالية، غاية المصرف معاونة الزراع لعراقيين والنهوض بالزراعة وتحسينها، ويقوم بالتسليف لمساعدة المزارعين في نفقات لزراعة والحصاد واصلاح الاراضي . ينظر: (الوقائع العراقية)، العدد 3692، 17 ايلول 1955.

(326) عبد المجيد محمود القراغولي: من مواليد بغداد (1909 – 1992) نال شهادة بكالوريوس علوم من جامعة كليفورنيا عام 1931، ثم شهادة استاذ علوم من نيويورك. تولى وزارة الاقتصاد علم 1950، فوزارة لمالية عام 1954، فوزيرا للاعمار في آب 1954، فوزير دولة عام 1955، ثم نائباً لرئيس مجلس الاتحاد العربي في عمان (27 آذار 1958) إلى ثورة 14 تموز 1958. اعتقل اثر الثورة ثم افرج عنه. مير بصري، أعلام السياسة في العراق...،ج2، ص 157.

مشروع شهرزور، منها عدم توزيع الأراضي عليهم أو اسكانهم، وتفشي مرض الملاريا في المنطقة، ناهيك عن عدم اكمال الحكومة تنظيم مشروع شهرزور وتوزيعه. وعمل المبازل فيه، أو الوقاية من المرض[327].

فند وزير الاقتصاد ما تقدم به علي كمال، وبين بانه تم تقسيم مساحات قدرها (70) الف مشارة على (250) مستثمراً، وان الحكومة سوف تعد قائمة لخرى من المستثمرين، فضلاً عن لجنة اعمار واستثمار الأراضي الاميرية التي لخذت على عاتقها انشاء مدرسة اولية ومستوصف ودائرة وأربع دور لاسكان الموظفين[328].

اعترض النائب من جديد حول اعمال مديرية اعمار واستثمار الأراضي الاميرية لقلة موظفيها الفنيين مقابل توسع وشمول اعمالها كافة انحاء العراق، الامر الذي جعل من الصعوبة ان تؤدي اعمالها بشكل مرض، ولاسيما وان المديرية لا تملك حالياً سوى مهندس واحد يتجول في كافة انحاء العراق[329].

ولفت النائب حسن الجاف، وخلال الجلسة الاربعين من الاجتماع الاعتيادي، والتي عقدت يوم 22 أيار 1956، وخلال مذاكرة لائحة قانون تعديل المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم (43) لسنة 1955، لفت النائب نظر الحكومة إلى مصير الفلاحين الذين سيتضررون من جراء إنشاء سد دربنديخان[330]، لان المياه التي ستنساب من السد ستؤدي إلى اغراق (80) الف دونم من الأراضي الصالحة للزراعة في قضاء حلبجة، مما يسبب نكبة لاصحاب الاملاك، لكون تلك الأراضي تشكل مصدر الرزق الوحيد لهؤلاء الفلاحين. وطالب الحكومة بتعويض اصحاب الأراضي لكي يمكنهم من استملاك اراضي في مناطق اخرى. وتسائل فيما إذا كانت الحكومة قد فكرت في تأمين الأراضي والمسكن لهؤلاء قبل ترحليهم. واين

---

(327) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة (14) في 23 شباط 1952، ص 206.

(328) المصدر نفسه.

(329) المصدر نفسه.

(330) قرر مجلس الاعمار إحالة مشروع سد دربندخان إلى شركة (هرزا الهندسية) الاميركية الاستشارية بجلسته المنعقدة في 19 آب عام 1954. عبد الله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق 1950 – 1958، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1983، ص 100.

تقع هذه الأراضي؟ موضحاً بعدم وجود أراضي أميرية في قضاء حلبجة حتى يمكن توزيعها على هؤلاء[331].

ويبدو ان الحكومة لم تتخذ اجراءً ايجابيا لتعويض المتضررين من جراء إنشاء الخزانات في دربندخان ودوكان، مما حدا بالنائب علي كمال بدوره إلى ان يكرر الطلب الأنف ذكره في الجلسة الثامنة من الاجتماع الاعتيادي يوم 23 شباط عام 1957، وذلك لفداحة الاضرار التي الحقت بمساحات واسعة وقرى عديدة. وتطرق خلال مداخلته إلى التحريات التي شرعت بها مديرية الري في سرسنك وشانه دري، والتي اثبتت وجود اماكن صالحة للاسكان والارواء في مخفر شانه دري[332] فيما لو قامت الحكومة بتشييد سد صغير على احد المضايق يكفي لارواء نحو 20000 الف مشارة ديمية وتحويلها إلى سيحية، واضاف بقوله:"ببذل قليل من الجهود يمكن ايجاد اماكن صالحة كثيرة لاقامة مشاريع يستفيد منها السكان الفقراء خاصة، وان الشمال بحاجة شديدة إلى هذه الانواع من المشاريع لانها لا تستفيد من المشاريع الكبيرة بل تضررها" [333]، في إشارة ضمنية إلى مشروع دربندخان، حيث تضرر الكثير من الفلاحين بسبب وقوع أراضيهم ضمن المنطقة المشمولة ببناء الخزانات فيها.

وفي الجلسة التالية، التي صادف عقدها في 27 شباط 1957، ناقش علي كمال وسائل تحسين المستوى الزراعي، ففي خلال المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1957 المالية، والمقدمة من قبل وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة، أبدى النائب استنكاره لقيام وزارة المالية بتخفيض

---

(331) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 – 1956، الجلسة (40) في 22 أيار 1956، ص 671.

(332) مخفر شانه درى: قرية على طريق السليمانية بنجوين للسيارات، وهي تقع قرب سيد صادق وتابعة لناحية شهرزر في قضاء حلبجة، وتبعد حوالي (55) كيلومترا عن السليمانية، تحولت في الوقت الحاضر إلى قرية كبيرة، حيث شيدت فيها مجمعات سكنية كثيرة، وفيها مخفر للشرطة، ومدارس ودوائر حكومية، ويسكنها افراد من عشيرة (شيخ سمايلي) التي هي جزء من قبيلة الجاف. جمال بابان، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية، ج1، ط2، مطبعة الاجيال، بغداد، 1989، ص 173 – 174.

(333) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956 – 1957، الجلسة (8) في 23 شباط 1957، ص 108.

المبالغ المخصصة لميزانية وزارة الزراعة بحوالي (147،184) الف دينار بدلاً من مضاعفتها كي تتمكن من القيام برفع المستوى الزراعي في البلد، وتوسيع الخدمات عن طريق الارشاد الزراعي، وبين بان امكانيات الوزارة قد وصلت إلى درجة كبيرة من التدني في السنة الماضية، حتى ان الموظفين منعوا من المكالمات التلفونية لقلة المخصصات[334].

وشدد علي كمال في مداخلته المطولة على الدعوة إلى الاهتمام بالزراعة التي تتوقف عليها حياة نصف سكان البلاد، وكرر اتهامه للحكومات العراقية بعدم الاهتمام بها، ولتأكيد حديثه اشار بانه لم يتم تأسيس كلية علمية بهذا الخصوص الا نحو عامين[335]، والأنكى من ذلك، وكما بين النائب، ان خريجي الزراعة من البعثات العلمية العائدين من الخارج لم يتم توظيفهم في مجال اختصاصهم، وانما تم تعينهم مدرسين لتدريس اللغة الانكليزية في المدارس الثانوية. وشدد على ضرورة وجود مهندسين زراعيين في كل ألوية العراق ليقوموا بتحليل التربة، والاستفادة من خبراتهم لزيادة الانتاج من الحاصلات الزراعية، وطالب في الوقت نفسه، وبنقد مبطن، دعوة الحكومة للاهتمام بالزراعة عندما ذكر:"ولكن لا نعرف كيف يكون هذا التشجيع هل سيكون على اساس الملكيات الكبيرة أوالصغيرة على حد سواء أم الاقتصار على تشجيع الملكيات الصغيرة فقط. اننا لم نر حتى الان سياسة ثابتة للحكومة في هذا الخصوص" [336].

حاول رشدي الجلبي[337] وزير الزراعة تبرير السلبيات التي تطرق اليها النواب، وادعى بان الوزارة تبذل ما في وسعها لاسداء شتى الخدمات والمعونات والارشادات للزراعة والمزارعين[338].

---

(334) المصدر نفسه، الجلسة (12) في 27 شباط 1957، ص 237.

(335) المصدر نفسه.

(336) المصدر نفسه.

(337) رشدي عبد الهادي الجلبي مواليد الكاظمية عام 1917. نال شهادة بكالوريوس علوم اقتصاد من الجامعة الامريكية في بيروت، ودرس في كلية الحقوق في بغداد. انتخب نائباً عن الكاظمية في عام 1948، وجدد انتخابه، فوزيراً بلا وزارة عام 1954، فوزيراً للزراعة عام 1955، فوزيراً للمواصلات والاشغال في آذار 1958، فوزيراً للاقتصاد في أيار 1958 إلى ثورة 14 تموز 1958. مير بصري، أعلام السياسة في العراق... ،ج2، ص 186.=

مرة اخرى طرح نواب السليمانية موضوع تعويض الفلاحين الذين سيتضررون من جراء اكمال بناء سد دربندخان، وفي هذه المرة كرر النائب حسن الجاف في الجلسة الرابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي يوم 28 كانون الثاني عام 1958، كرر مضمون مداخلته السابقة، حول الموضوع ذاته، وأوضح بان انجاز مشروع دربندخان سينجم عنه اغراق (52) قرية مأهولة بالسكان، وتشريد قرابة الف عائلة زراعية بدون مأوى وعمل، إلى جانب ذلك أوضح بان المياه سيغمر حوالي سبعين الف دونم من الأراضي الأميرية المفوضة بالطابو، والتي يسقى القسم الاعظم منها سيحاً. وبسبب ذلك طالب وزارة المالية بعرض خطته في اسكان هؤلاء، وتعويضهم عن أراضيهم التي ستغمرها المياه [339].

إلا ان وزير المالية نديم الباضةضى، والذي اجاب على اسئلة النواب، فأنه لم يجب على ما قاله النائب حسن الجاف، بل غض النظر عن سؤاله[340].

ج- المحاصيل الزراعية

التبغ

يعد التبغ مورداً مهماً من موارد العراق الاقتصادية، وتتركز زراعته في كردستان العراق، لملائمة المناخ وجودة التربة، وتحتل السليمانية الصدارة بين الألوية العراقية في زراعته، إذ تزيد حصتها على80٪ من مجموع المحافظات الشمالية[341]، ويحتل المحصول60٪ من مجموع مساحة اراضيها المزروعة[342].

=(338) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية لخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956 – 1957،الجلسة (12) في 27 شباط 1957، ص 239 – 240.

(339) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957، الجلسة (14) في 28 كانون الثاني 1958 ص 241.

(340) المصدر نفسه، ص 247 – 248.

(341) تنتشر زراعة التبوغ في دهوك، اتروش، عقرة، زاخو، رانية، بشدر، شهربازار، حلبجة، بنجوين، خورمال، شهرزور، واماوه، سورداش، قرداغ، سرجنار، چوارته، سورجك، د. شاكر خصباك، العراق الشمالي: دراسة لنواحيه الطبيعة والبشرية، ط1، مطبعة شفيق، بغداد، 1973، ص 371 – 373.

(342) من المفيد الاشارة إلى زراعة بعض انواع التبغ الاجنبي الامريكي الاصلي (رويال فرجينيا، هاي لايف فرجينيا، كلوبنول، كليز، بوتالزا) للمرة الأولى في

ولاهمية المحصول الاقتصادية، إذ بلغت واردات الدولة من رسومه 10.3٪ من مجمل الواردات للعام 1945 – 1946[343]، احتل حيزاً واسعاً من مناقشات نواب السليمانية، ومداخلاتهم، بحيث لم يبق جانباً من جوانبه الا واشبعوه بحثاً ومناقشة ومتابعة، ومنها على سبيل المثال لا الحصر، موقع زراعته وتحسين نوعيته وتوسيع انتاجه ومشاكل وهموم العاملين فيه، وموضوع انحصار مناطق زراعته[344].

وفي هذا السياق وجه النائب بابا علي انتقاده في الجلسة الحادية عشرة من الاجتماع غير الاعتيادي ليوم 17 نيسان عام 1947، لمنهاج وزارة صالح جبر بخصوص معالجته السطحية لقضية التبغ[345]. ووضح النائب بان امام الحكومة طريقة واحدة لتسلكها، الا وهي جعل مشروع الانحصار يشمل زراعة التبغ وصناعته، كما فعلت الدول المجاورة للعراق، وبين ايضاً بانه اعد لائحة بذلك الخصوص ورفعها إلى مجلس الوزراء، وانها وضعت استناداً إلى آراء الخبراء، ودعى إلى ضرورة الاسراع باخراج هذه اللائحة إلى حيز التنفيذ. ولأجل اقناع الحكومة للاخذ بلائحته بين قائلاً:"ان الانحصار الحالي بمساوئه قد وفر للحكومة ربحاً سنوياً يزيد على المليون دينار ولكنه اذا ما طبق فسيكلف للحكومة ربحاً يتراوح بين المليونين والثلاثة ملايين من الدنانير سنوياً"[346].

السليمانية عام 1935، وذلك بالاتفاق مع شركة الدخان الاهلية التي شرعت= =بتجهيزها بالبذور وفق اتفاقية خاصة عقدت مع مديرية الزراعة العامة. د. جاسم محمد خلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، دار المعرفة، القاهرة، 1959، ص 421؛ عبد لحميد بلال، الجغرافية الاقتصادية، ط7، المطبعة الاسلامية، بغداد، 1958، ص 128.

(343) د. شاكر خصباك، العراق الشمالي، ص 371– 373.

(344) حددت مديرية انحصار التبغ مناطق زراعته بموجب قانون انحصار التبغ وتحسينه الصادر في عام 1939.

(345) ورد في المنهاج الوزاري بهذا الخصوص ما نصه: (الاهتمام بمعالجة قضية التبغ بشكل يحفظ حقوق لزراع، ويتفق مع لمصلحة العامة). عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...،ج7، ص 165.

(346) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (11) في 17 نيسان 1947، ص 177.

وضمن الاطار نفسه، طالب النائب سليم محمد في الجلسة الثانية والعشرين من الاجتماع غير الاعتيادي، المنعقدة في 4 حزيران 1947، يوسف غنيمة[347] وزير المالية بزيادة المساحة المخصصة لزراعة التبغ في منطقة بشدر، لان تبوغها تمتاز بجودتها، وبين بانه لا يجوز ان يكون عدد الدونمات المخصصة لزراعة التبغ مساوياً لعدد دونمات غيرها من المناطق، لأضرارها بخزينة الدولة والزراع من جهة، وبحجم الانتاج من جهة اخرى. وقد احال رئيس مجلس النواب سؤاله إلى الوزير المختص الذي لم يكن موجوداً في تلك الجلسة، فلم يحصل النائب على جواب[348].

ولكون النائب سليم محمد يمثل قضاء بشدر التابع للواء السليمانية، وأحد سكنتها، لذا لا يبدو غريباً ان ينقل إلى المجلس هموم مزارعي بشدر ومشاكلهم، ومنها ان مديرية انحصار التبغ حددت في عام 1946 مراكز فحص التبوغ بمراكز الألوية، فاوجب على أصحاب التبوغ نقل إنتاجهم إلى مراكز الألوية (السليمانية، اربيل، كركوك) لتسليمها للمديرية وقبض اثمانها، فيما كان الفحص يجري سابقاً في مراكز الاقضية فاصبحت هذه الحالة موضوع نزاع بين زراع التبغ ومديرية الانحصار، والتي برزت الاخيرة موقفها من التحول الجديد بثلاثة اسباب، أولها لتقليل التكاليف، وثانيها للقضاء

---

(347) يوسف غنيمة: مواليد بغداد (1885 – 1950) ينتمي إلى واحدة من اقدم الاسر النصرانية لمعروفة في العراق، في بداية حياته مارس التجارة انتخب عضو في المجلس التأسيسي علم 1924 كنائب عن المسيحيين في بغداد، وكذلك انتخب نائباً في أول مجلس نيابي علم 1925، وجدد انتخابه في اعوام 1928 و 1930 تسلم مناصب عدة في الحكومة العراقية منها مديراً عاماً للمالية مرتين، ومديراً عاماً للمصرف الزراعي الصناعي العراقي، ومديراً عاماً للاثار ثم مديراً عاماً لوزارة التموين (1946)، كما تسلم منصب وزير المالية عدة مرات حيث استوزر لاول مرة في وزارة عبد المحسن السعدون كوزير للمالية (14 كانون الثاني 1928 – 18 أيلول 1929) ثم مرة ثانية في وزارة علي جودت الايوبي الاولى ووزارة جميل المدفعي الثالثة وثم اصبح وزيراً للتموين (18 تشرين لثاني 1944 – 29 كانون الاول 1946)، ثم وزيراً للمالية في وزارة صالح جبر. كما انتخب عضواً في مجلس الاعيان (1948 – 1950) للتفاصيل ينظر: حارث يوسف غنيمة، السياسي الاديب . يوسف غنيمة (1885 – 1950) من اركان النهضة العلمية في العراق الحديث، حياته آثاره عصره، بغداد 1990.

(348) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (23) في 4 حزيران 1947، ص 375.

على تأثير زراع التبغ على اعضاء اللجان، وثالثها لعدم وجود مخازن لها في مراكز الاقضية[349]. لذلك بين النائب سليم محمد في نفس الجلسة بان تلك الطريقة في نقل التبوغ للفحص من منطقة بشدر إلى مركز اللواء (السليمانية)، يكلف الزراع مالاً هم في غنى عنه. ومن الافضل ان يجري الفحص في مركز القضاء[350].

لم يقتصر الاهتمام بالتبغ ومتعلقاته على نواب السليمانية وحدهم، فحسب بل امتد إلى النواب المسؤولين منهم الذين تبوؤا مناصب وزارية، فجمال بابان أبدى بدوره اهتماماً واضحاً بالموضوع بصفته نائباً، ووزيراً للمالية، ووكيلاً لوزارة الاقتصاد، وبين أهمية مديرية انحصار التبغ[351]، واعتبرها من أهم الدوائر، ويجب دعمها مالياً عن طريق وزارة الاقتصاد، بتزويد الأخيرة بمبلغ مليون دينار لهذا الغرض، ووعد بحكم منصبه باعادة النظر في هذه الدائرة من اساسها. في الوقت نفسه وجّه حملة شعواء على التشكيلات الادارية للمديرية المذكورة قائلاً ما نصه:"مع الاسف الشديد وجدت هذه الدائرة من اسوأ الدوائر" لانها "اسست في وقت كانت الحكومة غير مستعدة لتشكيلها حيث لم تكن ثمة نواة لهذه الدائرة ولما بدئ في تشكيلها طلب من الدوائر الأخرى في جميع الوزارات تزويدها بالموظفين كما لا يخفي على حضراتكم انه إذا طلب من أية دائرة ان تزود دائرة اخرى بالموظفين فان تلك الدائرة لا توافق على اعطاء الموظف القدير ولهذا فانها ترسل الموظف الذي تريد التخلص منه أو اسوأ الموظفين فدائرة تأسست على هذا الشكل بالطبع لا تنجح"[352].

ورغم موقف جمال بابان من الجهاز الاداري لمديرية الانحصار، وموظفيه الذي وصفهم بـ "بأسوأ الموظفين"، إلا انه دافع عن المديرية بحكم منصبه، حينما اتهم نائب بغداد جعفر حمندي[353] بوجود تلاعب في مجالات

---

(349) الاستاذ الخفاف،من مشاكل الشمال – مشروع انحصار التبغ، (نزار) (مجلة)،العدد (4) ،15 مايس 1948 ،ص 5.

(350) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (23) في 4 حزيران 1947، ص 375.

(351) كانت مديرية انحصار التبغ تابعة لوزارة الاقتصاد.

(352) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (34) في 25 حزيران 1947، ص 626– 627.

(353) جعفر حمندي (1894–1952) ينتمي محمد جعفر بن جواد حمندي الى اسرة حسينه تعرف بآل السيد عيسى وترفع نسبها الى لشريف حميضة بن ابي نمي محمد

عدة في المديرية منها في زراعة التبغ، ونقله، وتوزيعه على المجازين. رد جمال بابان بانه لا يتفق معه حول الموضوع المذكور، وان ابواب وزارة الاقتصاد مفتوحة لمن يريد التبغ، ولان الوزارة تستهدف بيع المحصول، و "لا فرق لديها بين زيد وعمرو في البيع" (354).

ولاهمية مشروع انحصار التبغ بالنسبة للكيان الاقتصادي لكردستان العراق، اعرب النائب انور جميل في الجلسة السادسة من الاجتماع الاعتيادي التي عقدت بتاريخ الأول من كانون الثاني عام 1948، وخلال المذاكرة على تقرير لجنة تحرير العريضة الجوابية على خطاب العرش، اعربٍ عن دهشته من خطاب العرش لاغفاله الاشارة إلى المشروع ذاكراً:"فكنا ننتظر من الحكومة الموقرة ان تعالج هذه الناحية معالجة دقيقة وتنظم ادارة الانحصار بصورة مطمئنة لنا ولكن ويا للاسف لم تشر الحكومة إلى هذا المشروع لا خيراً ولا شراً" (355).

وفي الاطار نفسه تحدث النائب علي كمال عن منهاج وزارة توفيق السويدي الثالثة (5 شباط 1950 – 12 أيلول 1950)، في الجلسة السادسة من الاجتماع الاعتيادي في 20 شباط 1950، ومن خلال حديثه أوضح بان هناك الكثير من القضايا التي أهملها المنهاج، رغم مردودها المالي للدولة، ومنها التبغ والذي يعتبر المورد الرئيسي لحياة كردستان بصورة مباشرة أو

امير مكة سنة 1302م، ولد جعفر حمندي في بغداد. دخل مدرسة الحقوق ونال= =اجازتها سنة 1925.وظف في المحاكم الشرعية والمدنية في الاول من كانون الثاني 1918، واستقال سنة 1920 ليشترك في الثورة العراقية الكبرى. تولى وظائف حكومية عدةٍ. عين وزيرا للمعارف في وزارة حكمت سليمان عند تعديلها في 24 حزيران 1937 الى 17 اب 1937 . ثم عين وزيرا في وزارة جميل المدفعي الخامسة، فوزيرا للشؤون الاجتماعية (4حزيران 1941)، كما أضيفت إلى عهدته وكالة وزارة العلية (19 ايلول 1941 – 9تشرن الاول 1941)، انتخب نقيباً للمحامين (12 اذار 1948) وجدد انتخابه في 20اب 1948 و12اب 1949 الى 11اب 1950 .وانتخب نائبا عن الحلة (تشرين الاول 1943–تشرين الثاني1946)، فنائبا عن الكاظمية (اذار 1947–شباط 1948)، ثم نائبا عن بغداد في مجلس النواب (حزيران 1950).مير بصري،أعلام السياسة في العراق... ، ج2،ص89–90.

(354) المصدر نفسه، ص 629 – 632.

(355) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (6) في 1 كانون الثاني 1948، ص 82.

غير مباشرة، ومع ذلك لم تدعم الحكومة زراعته مالياً، وانما حدَّ من التوسع في زراعته، خوفاً من الفائض. وفصل النائب في الموضوع، ذاكراً بان الحكومة منحت اجازات لزراعة (16) الف دونماً لكل ألوية العراق، أي باعتبار ثلاثة ملايين ومائتين وخمسين الف كيلو، في حين ان حاجة العراق الاعتيادية لا تقل عن ستة ملايين كيلو سنوياً، وذكر بأن الحكومة احتجت في ذلك بتصريف الفائض المخزون، ولم تفكر بالآثار السلبية التي تنجم عن قرار التحريم، والمنع في حياة المزارعين ومصدر رزقهم[356].

واقترح علي كمال في مداخلته عدة معالجات لمشكلة التبغ، منها مطالبته بمنح كل مزارع دونمين من الارض، لان معظم المزارعين يفتقدون للاراضي الزراعية التي تعود ملكيتها إلى الملاكين، فضلاً عن ذلك فان المساحات المزروعة بالتبغ في العراق قد حددت بـــ (16) الف دونم، أي ان حصة كل فلاح ربع أو سدس دونم. وفي هذا الصدد حمل علي كمال النائب عبد الرزاق الظاهر[357] مسؤولية اتخاذ الحكومة لقرارها بحصر زراعة التبغ بـــ (16) الف دونم، ومنع زراعته في خارج المساحات المعينة. وبين، وعلى خلاف ذلك بان من واجب الحكومة تعيين مناطق زراعته، وليس تحديد المساحات المخصصة لزراعته، لان ذلك يكون اجحافاً بحقوق المزارعين، وعلاوة على ذلك بين بان الحكومة لم تعمل على تحسين نوعية المنتوج من التبغ، ولم تفكر في جلب احد المتخصصين لزراعته[358].

وبدوره ندد النائب حسن الجاف في الجلسة الخامسة والثلاثين المنعقدة في يوم 16 ايار عام 1950، وخلال المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1950 المالية، ندد بقانون انحصار التبغ بانه قرار مخالف للعدل والانصاف، وترجى الحكومة (وزارة توفيق السويدي) اعادة النظر في ذلك القرار. وتطرق النائب إلى موضوع اخر يتعلق بالاثار السلبية لقرار انحصار التبغ، وهو تسليف المصرف الزراعي في السليمانية لزراع التبغ في قضاء

---

(356) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لـــسنة 1949، الجلسة (6) في 20 شباط 1950، ص 90.

(357) شغل منصب وزير بلا وزارة في حكومة علي جودت الايوبي الثانية (10 كـــانون الاول 1949 – 1 شباط 1950).

(358) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عـــشرة، الاجتمـــاع الاعتيـــادي لسنة 1949، الجلسة (6) في 20 شباط 1950، ص 90– 91.

حلبجة، وبين بانه تم تسديد قيم من هذه السلف في السنتين الماضيتين، وبقى قسم اخر، لان قرار انحصار التبغ الصادر مؤخراً قد شمل مناطق هؤلاء الزراع بمنع زراعة التبغ فيها، لذلك فقد اصبح هؤلاء غير قادرين على تسديد السلف الباقية بذمتهم لحرمانهم من الاشتغال بزراعة التبغ. وللتأثير في المجلس ذكر حسن الجاف بان هؤلاء الزراع لو كانوا يعلمون بنية الحكومة في اصدار قانون انحصار التبغ لما كانوا يقدمون على اخذ سلف التي هم الان عاجزون عن دفعها. فعليه ترجى النائب من الحكومة باتخاذ التدابير اللازمة لاعفاء أولئك المزارعين عما بقى بذمتهم من السلف المعطاة اليهم لغرض زراعة التبغ[359].

أيد النائب بهاء الدين نوري ما تقدم به حسن الجاف بخصوص مراعاة وحماية المزارعين الممنوحين سلف المصرف الزراعي، وشارك زميله بأن منع الإدارة المحلية مزارعي التبغ من الزراعة كان وراء عدم ايفاء هؤلاء بما تبقى بذمتهم من السلفة. من هنا ناشد وزير الاقتصاد بحماية هذه الشريحة ورعايتها لانها لا يتحمل اللوم في موضوع تاخير السلفة[360]. وفضلاً عن موضوع السلفة، تطرق النائب إلى جانبين آخرين من موضوع التبغ ومشاكله، الأولى اتهامه الادارة المحلية بتدهور نوعية التبوغ، وذلك بفسح المجال لزراعتها في مساحات كبيرة تم جمعها، مع عدم تشييد المخازن الكافية للمحافظة عليها بصورة سليمة. والاخر انتقاده الحكومة لعدم شمول مناطق عقرة وشمالها وراوندوز وشمالها، ضمن المناطق المشمولة بزراعة التبغ، رغم توفر الظروف المناسبة لزراعته من ماء ومناخ مناسب[361].

وقد شارك احمد برزنجي زملائه في نقد الحكومة من جانب آخر قرار حصر وتحديد مناطق زراعة التبغ، لاعطائها اجازات استيراد التبوغ لبعض الاشخاص لاستيراده من ايران، رغم وجود المخزون الكبير منه في المناطق الشمالية، مما يعد امرا مضرا بالمصلحة العامة واقتصاديات البلاد، في الوقت الذي تمنع الحكومة المزارعين الذين لا يملكون اكثر من نصف دونم من زراعته. لذا طلب من الوزارة الالتفات لهذا الموضوع، ومنع استيراد

---

(359) المصدر نفسه، الجلسة (35) في 16 أيار 1950، ص 526.
(360) المصدر نفسه، ص 535.
(361) المصدر نفسه.

التبغ من البلدان الاجنبية، وان تسمح للمزارعين المحليين بزراعته، وان تفتح الطرق لتصديره للخارج[362].

رد ضياء جعفر[363] وزير الاقتصاد على ما طرحه النائبان حسن الجاف واحمد برزنجي من مطاليب واقترحات حول التبغ، مبرراً بان الدائرة المختصة قد استلمت كميات كبيرة من المحصول واضطرت إلى خزنها لذلك فقد تم تحديد المساحات المزروعة منه. واعترف الوزير بانه تم اعادة النظر في قانون انحصار التبغ الذي صدر في عهد وزارة نوري السعيد، وتم زيادة المساحات عما كانت عليه في عام 1949[364]. وبخصوص ما أثاره النواب من شكاوى ومطاليب لاعادة النظر من جديد في القانون الخاص بانحصار التبغ، بين الوزير عدم امكانية تغير ما اتفق عليه واقره مجلس الوزراء، لان التغير والتبديل يجب ان يتم في موسم الزراعة.

ومن الملاحظ ان أغلبية نواب السليمانية تكلموا في هذه الجلسة عن مشاكل التبغ التي كانت تمس حياة أوسع شريحة في مجتمع السليمانية. وفي مداخلة اخرى له تحدث علي كمال عن زراعة التبغ في لواء السليمانية بين عهدين: العهد العثماني، والعهد الوطني، وأعرب عن أسفه بأن السليمانية في العهد الأول كانت تصدر كميات كبيرة من التبغ إلى سوريا والحجاز والكويت بدون عوائق، ولكن بعد تشكيل الدولة العراقية أصبح مزارعو التبغ يعانون من قيود عديدة تحول دون انتشار منتجاتهم.

وفي تقدير علي كمال فأن أهم اسباب مشاكل التبغ تتمثل بانتشار الفساد والرشوة في مديرية انحصار التبغ، لانها لم تحسن اختيار الموظفين الاكفاء

---

(362) المصدر نفسه، ص 527.

(363) ينتمي لوزير المهندس الدكتور ضياء جعفر آل السيد هاشم (1911 – 1992) إلى اسرة موسوية علوية انسب مارست التجارة زمناً طويلاً، نال شهادة الدكتوراه من جامعة برمنغهام عام 1936، انتخب نائباً عن لواء بغداد في اعوام 1953، 1954، وأيار 1958، تولى وزارة الاقتصاد لمرتين عام 1953 ثم وزير للمالية عام 1954 فوزيراً للاعمار نهاية عام 1955، ووزيراً للاقتصاد في 2 آذار 1958، والاعمار في أيار 1958. مير بصري، أعلام السياسة في العراق... ، ج2، ص 143 – 144؛ وللتفاصيل ينظر : عماد عبد السلام رؤوف، ضياء جعفر . سيرة وذكريات ، بغداد ،2006.

(364) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (35) في 16 أيار 1950، ص531.

لهذه الدائرة، واستوسل علي كمال موضحاً بان سبب فشل مشروع انحصار التبغ يتمثل بأن الزراع اصبحوا يهتمون بارشاء موظفي الدائرة المذكورة أكثر من اهتمامهم بتحسين منتوجاتهم. ووجه اصابع الاتهام إلى المديرية بقوله: "كان الخبراء يأخذون الرشوة علناً ومن لم يعط الرشوة حتى ولو كانت تبوغه من الدرجة الأولى تجعل نوعية تبوغه من الدرجة الثانية" وبين النائب بأن ذلك الوضع غير الطبيعي نجم عنه تدني نوعيه التبوغ، وفقدان التبوغ ذات النوعية الممتازة والتي أصبحت كميتها لا تتجاوز 5٪ [365].

مرة اخرى رد ضياء جعفر على مداخلة النواب، وحمل بدوره النائب بهاء الدين نوري مسؤولية الاشتراك في اصدار قانون الانحصار، لكونه احد المسؤولين عن توزيع المساحات الذي عقد بالاتفاق مع الادارات المحلية واقره مجلس الوزراء. وبخصوص مداخلة علي كمال حول انتشار الرشوة في مديرية انحصار التبغ، لم يجب الوزير على ذلك، وحمل الاهالي مسؤولية ذلك الوضع مع المسؤولين المرتشين [366].

تعددت مشاكل مديرية الانحصار وتشابكت، وكانت انعكاساتها واضحة على المزارعين، مما حدا بالنائب بهاء الدين نوري مرة اخرى إلى عرض صورة اخرى لمعاناة هذا القطاع، ففي الجلسة الاربعين من الاجتماع الاعتيادي والمنعقدة بتاريخ الثالث من حزيران عام 1950، عرض النائب نص البرقية التي تلقاها في 19 أيار عام 1950 من بعض مزارعي التبغ في حلبجة إلى وزير الاقتصاد، ومضمونها يدور حول عدم تبليغهم بالاجازات المخصصة لكل ارض، رغم حلول موسم الحراثة، ووجه المزارعون في البرقية اصابع الاتهام واضحة إلى مديرية الانحصار والادارة المحلية المرتبطة بها في تاخير التبليغ اذ ورد فيها ما نصه: "وان السلطات في اللواء والتي بيدها امر توزيع الاجازة لا تمشي بالحياد والعدل ولذلك اخروا أمر تبليغ الزراع بمقدار اجازتهم لكي لا يبقى لهم المجال للاعتراض ولا تبقى للحكومة فرصة إعادة النظر كما هو نص تعميم مديرية الانحصار حول مدة الاعتراض واعادة النظر" [367].

---

(365) المصدر نفسه، ص 533.
(366) المصدر نفسه، ص 535 – 536.
(367) المصدر نفسه، الجلسة (40) في 3 حزيران 1950، ص 601.

ولاهمية الموضوع المذكور لمزارعي التبغ، اكد بهاء الدين نوري ان زراعة التبغ تختلف عن المحاصيل الأخرى، لان الأراضي التي يراد زراعة التبغ فيها يجب ان تحرث سبع مرات، وان هذه العملية تنحصر بين اواسط شباط إلى اواسط أذار. وبين بأن المزارعين لم يبلغوا بحصصهم لزراعة التبغ، وان تأجيل ذلك إلى السنة المقبلة يترتب عليه طمس حقوق بعض المزارعين. ولتأكيد ذلك بين النائب المتابع بانه تم تخصيص (1500) دونم لقضاء حلبجة، و (500) دونم لمركز القضاء، وانه لم يتم تبليغ مزارعي حلبجة الا لزراعة (200) دونم، كما وان بعض القرى الصالحة لزراعة التبغ لخذت اقل من حصتها المستحقة[368].

رد ضياء جعفر وزير الاقتصاد معترفاً بان تأخير الاجازات قبل 20 شباط، رغم وجود لجنة مختصة بالموضوع، يعود لاسباب طبيعية مثل تراكم الثلوج وانقطاع المواصلات في الشتاء المنصرم، ووعد الوزير بتلافي المشكلة في المستقبل، واعترف بعدم امكانية عمل شيء في الوقت الحاضر لبدء المزارعين في العمل وانتهاء الموسم[369].

ويبدو ان مسالة تبليغ المزارعين في الوقت المناسب لم تحسم بين بهاء الدين نوري، ووزير الاقتصاد، حيث اصر الأول، وبموجب اطلاعاته الشخصية بان قسماً من المزارعين في حلبجة لم يبلغوا إلى ما قبل ثلاثة ايام، اما الثاني فانه اكد حصول تأخير في التبليغ عن الموعد المعين وهو 20 من شباط، إلا انه اكد وحسب كتاب متصرف السليمانية بانه تم تبليغ الجميع في 15 أذار[370].

واستمر نواب السليمانية في أثارة شتى المواضيع التي تتعلق بزراعة التبغ، وكذلك المطالبة بحقوق زارعيه، ففي الجلسة التاسعة من الاجتماع الاعتيادي والتي عقدت في 22 كانون الثاني عام 1951، وجه النائب علي كمال سؤالاً إلى عبد الوهاب مرجان وزير المالية، حول عدم استلام مالكي التبوغ لمبالغهم من قوائم البيع التي دفعوها للبنك منذ اكثر من ثلاثة اشهر، وأشار الى تراكم اكثر من 350 الف دينار من الطلبات، وبين بان الفلاحين أخذو يبيعون قوائمهم بعد طول انتظار واليأس بمبالغ تتراوح بين عشرة

---

(368) المصدر نفسه.
(369) المصدر نفسه.
(370) المصدر نفسه،ص602.

وعشرين بالمائة اقل من قيمتها الاصلية، كما اشار النائب الى جانب خافي آخر لمعاناة أصحاب التبوغ، هو انهم يدفعون اتاوة غير قانونية قدرها ربع بالمائة إلى البنك الزراعي بحجة تسديد المبالغ التي يستحقونها باوقاتها، وتساءل النائب ذاكراً: "فاذا كان البنك نفسه لا يملك ما يسدد به طلبات الاهلين انتظاراً مما تمده به الحكومة من المبالغ فما فائدة هذا البنك، ولماذا لا تدفع المبالغ مباشرة من قبل الخزائن، وما هي الضرورة المستلزمة لاستقطاع عمولة غير قانونية من الفلاحين[371]. وقد رد عبد الوهاب مرجان وزير المالية في وزارة نوري السعيد الحادية عشرة، مدعياً بانه عند تسلمه وزارة المالية وجد بان للزراع ديوناً يستحقونها بما يزيد على (300) الف دينار، وانه لم يبق الا حوالي (36) الف دينار في ذمة الحكومة، وبين ان سبب التأخير يعود إلى عدم تقديم مديرية الانحصار لقوائم التبوغ إلى وزارة المالية ليتم الدفع بموجبها. اما بخصوص البنك الزراعي، فبين الوزير بان مهمة قيام المصرف الزراعي بدفع اثمان التبوغ في الألوية الشمالية كان بناءً على طلب مديرية انحصار التبغ العامة، وان طلبها جاء متضمناً تأسيس فروع للمصرف في السليمانية واربيل تتولى كافة الاعمال التي تقتضيها عمليات شراء التبوغ، على ان يستوفي المصرف نصف بالمائة من قيمة التبوغ كعمولة لتلافي نفقات الفروع (السليمانية واربيل)، وبان وزارة الاقتصاد وافقت على الطلب المذكور، ووعد الوزير بانه في القريب العاجل ستقوم الخزائن بدفع مبالغ التبوغ في فروع المصرف في اربيل والسليمانية[372].

لم يقتنع علي كمال بجواب الوزير، وبين بان التبوغ من المحاصيل الصيفية، وبموجب قانون انحصار التبغ، يتحتم على زراع التبوغ بيع المحاصيل قبل حلول موسم الزراعة، لذا فان التأخير في دفع اثمان التبوغ، ولأكثر من عام ستكون حالة تستحق الرثاء، ولفت الانظار إلى ان بعض المرابين أخذوا يستفيدون من هذا التأخير، مطالباً في الوقت نفسه وزير المالية بان يضع في الاعتبار معاناة زراع التبوغ، والغاء الضريبة غير

---

(371) المصدر نفسه،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950،الجلسة (9) في 22 كانون الثاني 1951،ص117-118.

(372) المصدر نفسه ، ص 118.

القانونية التي كان يأخذها البنك، لان الخزائن هي المسؤولة عن دفع اثمان التبوغ[373].

وطالب نواب السليمانية، في الجلسة التاسعة والاربعين من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في 13 أيار عام 1951، بالاسراع في اخراج لائحة قانون انحصار التبوغ الجديدة، وحسب تعبير النائب علي كمال الاستهزائي اصبحت "شهر نائمة في مجلس الوزراء"، وبين أهمية الاسراع في انجاز اللائحة التي تتوقف عليها حياة سكان الشمال (كردستان) [374].

وانتقد النائب بهاء الدين نوري في الجلسة نفسها بيان رقم (3) لسنة 1951 الصادر من وزارة الاقتصاد، والذي حددت بموجبه مناطق زراعة التبغ في لواءين من الألوية العراقية، وهما لواءا السليمانية واربيل، مبيناً بان هناك مناطق اخرى في الألوية الشمالية كلواء الموصل واقضيته تتوفر فيها شروط انحصار زراعة التبغ من ينابيع المياه والاراضي المرتفعة، ورغم ذلك فقد منعت من زراعته حسب البيان المذكور [375].

واثناء مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون الميزانية لادارة انحصار التبغ لسنة 1952 المالية، وذلك في الجلسة الخامسة عشرة من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في الثانية من نيسان عام 1953، تحدث علي كمال عن قانون رقم (54) لسنة 1952، الخاص بانحصار التبغ، موضحاً انه وبرغم الجهود الكبيرة التي بذلها النواب والوزراء لاخراج هذا القانون لتحسين زراعة التبغ، ورغم تقديمه اقتراحاً إلى اللجنة المالية لاضافة مبالغ اضافية للغرض المذكور، إلا انه لم يجد ما يدل على حدوث اثر ايجابي، ولاسيما وان الحكومة لم تبادر إلى دفع المبالغ التي طالب باضافتها في الميزانية. كما قدم جملة مقترحات لتحسين نوعية التبغ وتوسيع انتاجه، منها اقتراح بانشاء مخازن فنية، وارشاد الفلاح على كيفية طريقة الزرع والقطف والكبس، وجلب خبراء فنيين لاعجل زيادة الانتاج ومن ثم تصديره[376].

---

(373) المصدر نفسه.

(374) المصدر نفسه، الجلسة (49) ، في 13 أيار 1951، ص 867.

(375) المصدر نفسه، ص873.

(376) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953، الجلسة(15) في 2 نيسان 1953، ص 252 – 253.

وبما ان محصول التبغ أهم محصول زراعي تجاري لسكان لواء السليمانية، فان اهتمام نواب اللواء المذكور لم يقتصر في إثارة، موضوعات تحسين نوعية التبوغ، وزيادة مناطق زراعتها، والدفاع عن حقوق مالكي التبغ، بل تعد إلى معالجة زيادة اسعار التبوغ، وهذا ما فعله النائب علي كمال في الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في 9 نيسان عام 1953، حين دخل في نقاش مباشر مع ضياء جعفر وزير الاقتصاد حول رفض مجلس الوزراء الزيادة التي قررها مجلس ادارة انحصار التبغ في رفع اسعار بعض انواع التبوغ، وقد رد وزير الاقتصاد بأن مجلس ادارة الانحصار غير مخول بتحديد اسعار التبوغ، وادعى بأنه استعجل في قراره بزيادة الاسعار، وان مجلس الوزراء هو الذي يقرر ذلك، ولم يجد مبرراً لزيادة الاسعار لذلك رفضت الزيادة المذكورة[377].

لم يقتنع علي كمال بجواب وزير الاقتصاد، وأكد على احقية مجلس ادارة الانحصار في تحديد الاسعار واعلانها، وانه من حق الاهالي الاعتراض على الاسعار، ولكي يبين النائب الحيف الذي الحق بمزارعي التبوغ. استعرض اسعار التبوغ للسنوات 1946–1949، مبيناً بان الكيلو الواحد منه كان بسعر (600) فلس، وبأن الحكومة كانت تزود المعامل حينذاك بالتبوغ بالسعر المذكور، وبان 70 – 80 ٪ من التبوغ كانت من الدرجة الأولى. وأشار إلى هبوط سعر الكيلو من التبغ إلى النصف في الوقت الحاضر (300) فلس، وبأن الأوامر صدرت من الحكومة بعدم تزويد المعامل بتبوغ الدرجة الأولى في حدود 10٪ ، والباقي من الدرجة الثانية والثالثة، وهذه التبوغ تباع إلى المعامل بقيمتها مع فرق بسيط، وبان اصحاب المعامل هم المستفيدون من الفرق الذي وقع على كاهل الطبقات الفقيرة، وطالب الحكومة برفع اسعار التبوغ ليستفيد منه الفقراء[378]. رد وزير الاقتصاد مبيناً بان الفرق في الاسعار كان يدفع من خزينة الدولة، وبأن سعر البيع لا علاقة له بالشراء، لان الحكومة تدفع سعر التبوغ، والبيع سعر ثان تعينه الحكومة مع اللجنة، وان الفرق لا يتحمله اصحاب المعامل بل خزينة الدولة، مع ذلك، لم يقتنع علي كمال، وأصر على ان المزارعين هم المتضررون الوحيدون لصالح حساب اصحاب المعامل بقوله: "أنا أقدم قوائم

(377) المصدر نفسه، الجلسة (17) في 9 نيسان 1953، ص 264.
(378) المصدر نفسه، ص 264 – 265.

عن أسعار السنتين الماضيتين لتعلم الحكومة كم هو الحيف الذي يلحق الفلاحين على حساب اصحاب المعامل" [379].

اما حسن الجاف فقد آثار موضوعا اخر يتعلق بالتبوغ وهو مطالبة الحكومة المزارعين باسعار أكياس التبوغ (الكوتي)، والذي وزعته ادارة الانحصار قبل عامين على المزارعين لتغليف التبوغ، وبين النائب بأن ذلك لا يتفق مع العدالة، ولاسيما وان المزارعين منعوا من زراعة التبغ وبيعه، بموجب قانون انحصار التبغ [380].

وأثناء مناقشة المجلس لائحة[381] قانون التصديق على اتفاقية تسهيل التبادل التجاري وتنظيم تجارة الترانست بين بلاد الجامعة العربية في الجلسة الثانية من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في الرابع من كانون الأول عام 1954، طالب النائب علي كمال بأن يكون التبغ من المواد المشمولة باللائحة، وبرر اقتراحه بانه:"نظراً لسهولة المواصلات بين البلاد العربية وبين العراق، ولصعوبة الاتصالات بين الاقسام الجبلية أي شمال العراق وبين جنوبه سوف يتعذر علينا تحسين الفواكه في الشمال ونقلها إلى اسواق الجنوب، وبعد هذه الخطوة سوف لا تكون المنافسة بين الفواكه العراقية في الشمال وبين فواكه البلاد العربية نظراً لتقدم البلاد العربية في تحسين الفواكه. ولذا كان بودي ان لا يستثني التبغ الذي هو من المنتوج الرئيسي للبلاد" [382]، وحين وضعت اللائحة للتصويت حصلت على موافقة (88) نائباً، وكان من ضمنهم خمسة نواب من السليمانية. اما علي كمال فقد خرج من القاعدة، ويبدو انه لم يرغب في التصويت لصالح اللائحة[383].

اما النائب رسول حسن فقد طالب ببناء مخازن عصرية في منطقة بشدر لخزن تبوغ المزارعين لحين أجراء الفحص عليها من قبل مديرية الانحصار، مبيناً بأن التبوغ تخزن في دور مبنية من الطين، مما ينجم عنه

---

(379) المصدر نفسه، ص 265.

(380) المصدر نفسه ،الجلسة (32) في 23 أيار 1953، ص637.

(381) قدمت اللائحة المذكورة من قبل وزارة نوري السعيد الثانية (3 آب 1954 – 17 كانون الاول 1955) .

(382) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954 – 1955، الجلسة (2) في 4كانون الأول 1954، ص 9.

(383) المصدر نفسه، ص 9 – 10.

تلف التبوغ والاضرار بمصلحة المزارعين[384]. وكان ذلك اثناء المذاكرة على لائحة قانون ميزانية وزارة الاعمار ومجلس الاعمار. وقد كرر النائب علي كمال الطلب ذاته في الجلسة ذاتها[385].

استمرت مشاكل المناطق المشمولة بقانون انحصار التبغ دون حلول مرضية بالنسبة لنواب السليمانية، مما دفعهم إلى اثارتها مجدداً في مجلس النواب، فاثناء الجلسة المنعقدة في 18 كانون الثاني عام 1956، والتي خصصت للاستمرار في المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1956 المالية، تطرق النائب علي كمال إلى موضوع عدم المساواة في توزيع الأراضي على الفلاحين لزراعتها بالتبغ، موضحاً بأن الدونمات الموزعة لا يحصل عليها الفلاح الفقير، انما توزع على الاغنياء وكبار الملاكين، وان الكثير منهم لا يزرعون الدونمات التي تعطي لهم بل يبيعون إجازات تلك الأراضي، وبين وبأسف بأن قيمة الدونم الواحد وصلت بين عشر أو خمسة عشر ديناراً، فيما لا يتجاوز محصول الفلاح من الدونم الواحد أربعة أو خمسة دنانير، واقترح تأسيس دائرة مراقبة لهذا الغرض واجبها تفتيش الامور الزراعية بمختلف أدوارها لمعاقبة المخالفين وسحب إجازاتهم[386].

كما كان موضوع إعفاء التبوغ من الرسوم الكمركية عند تصديرها إلى خارج العراق، محل اهتمام النائب ذاته، عندما بين حصوله على وعد من نديم الباچه چي[387] وزير الاقتصاد باعفاء التبوغ من الرسوم الكمركية عند

---

(384) المصدر نفسه، الجلسة (27) في 23 شباط ، 1955، ص 558.

(385) المصدر نفسه، ص 574.

(386) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخلمسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 – 1956، الجلسة (13) في 18 كانون الثاني 1956، ص 222.

(387) نديم الباچه چي: مواليد بغداد (1914 – 1976) نال شهادة الدكتوراه في لندن في هندسة لنفط عام 1939. تولى وزارة الاقتصاد لأول مرة في (12 تموز 1952 – 23 تشرن الثاني 1953) ثم مرة ثانية في (21 كانون الأول 1952 – 29 كانون الثاني 1953)، ثم نائباً عن بغداد في كانون الثاني 1953، فوزيراً للاقتصاد للمرة الثالثة 1954، واحتفظ بمنصبه في الوزارة لتالية (17 كانون الاول 1955) فوزيراً للاقتصاد ووكيل وزير للاعمار 1957، فوزيراً المالية (15 كانون الأول 1957 – 3 آذار 1958) فوزيراً للمالية للمرة الثانية (19 أيار 1058 – 14 تموز 1958). اعتقل أثر لثورة ثم افرج عنه، وانصرف بعدها خبيراً في شؤون= =النفط ، فكان

تصديرها إلى خارج العراق، وانتقد سياسة العراق التجارية فيما يتعلق بتصدير المنتجات العراقية إلى الخارج، موضحاً محدودية الصادرات العراقية إلى الخارج في مقابل تصاعد مستمر للاستيرادات، والتي أخذت تشمل الفواكه والخضر، وبلا رسم كمركي، معترفاً وبأسف بأن التبغ أصبح من الممنوعات رغم أنه المحصول الوحيد الذي يمكن تصديره إلى البلاد المجاورة[388]. ورد نديم الباچه چي وزير الاقتصاد بان ادخال التبوغ ضمن القائمة المعفاة من الرسوم الكمركية قد تم بحثها من قبل لجان الجامعة العربية، والتي وجدت بأن التبوغ والسكاير تشكل لحتكاراً حكومياً، وإنها تؤلف فقرة من إيرادات الميزانية، وانه لم يتمكن من إعفائها من الرسوم الكمركية عند تصديرها إلى الدول العربية، ونفى بان تشكل التبوغ فقرة مهمة من صادرات العراق[389].

د- الآفات الزراعية

1- الجراد

واجهت الزراعة في العراق مشاكل رئيسية تمثلت بالآفات الزراعية، كمشكلة أسراب الجراد، وذبابة فاكهة البحر الابيض المتوسط، في بعض المواسم، والتي تركت آثارا سلبية على الحياة الاقتصادية في البلاد، وعانى منها المزارعون الأمرين، الأمر الذي دفع بنواب السليمانية، وفي عدة دورات إلى مناقشة وبحث سبل مكافحة الجراد والحشرات الضارة الأخرى، لأضرارها البالغة على الزراعة والمزارعين، فضلاً عن التكاليف الباهضة التي يتحملها كل من الحكومة والفلاحين في وقت واحد لمكافحتها.

ومن المفيد الاشارة في هذا الصدد إلى ان جهود نواب السليمانية لا تقتصر على كونهم نواباً داخل المجلس، بل تعدى ذلك إلى كونهم وزراء أيضاً. وفي هذا الصدد طالب النواب خلال الجلسة الثالثة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة

مستشاراً للحكومة الليبية لشؤون النفط (1960 – 1964)، ثم مستشاراً غير مقيم لشؤون النفط لحكومة الكويت (1966 – 1968). انتخب رئيساً للمنظمة لدولية لمصدري النفط في تموز 1969، فمستشاراً لرئيس الامارات العربية المتحدة لشؤون النفط. مير بصري، أعلام السياسة في العراق... ، ج2، ص 162 – 163.

(388) "محاضر مجلس النواب" الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 – 1956، الجلسة (38) في 19 أيار 1956، ص 609.

(389) المصدر نفسه.

بتاريخ 24 نيسان 1945، بايجاد حل لمشكلة الجراد، فوعدهم توفيق وهبي[390] وزير الاقتصاد باتخاذ التدابير اللازمة لمكافحة هذه الآفة، وأوضح بأنها تنتشر في القسم الجنوبي والغربي من العراق حتى مدينة عانة، وبين بأن مكافحة الجراد النجدي المنتشرة في المناطق المذكورة أصعب من مكافحة الجراد المراكشي الذي ينتشر في كركوك وشمال الدليم[391].

ويبدو ان الجهود الموعودة لم تكن محل رضا النواب وقناعتهم، مما دفعهم إلى تكرار طلبهم السابق على وزير الاقتصاد بابا علي[392]. لبذل المزيد من الجهد للقضاء على الجراد، وخاصة من ناحية المواد المستخدمة وطريقة مكافحته. رد الوزير موضحاً بأن طريقة مكافحة الجراد من اختصاص مديرية الزراعة، وهي الجهة الفنية التي تقرر استخدام السم، أو النفط، أو مخلوط السمسم مع النخالة[393] قبيل ارساله إلى المزارع للقضاء عليه [394]. أي انه اراد ان يعلن عدم مسؤوليته، وعدم تدخله في الشؤون الفنية للمديرية المختصة.

وحين وجه النائب جاسم مخلص – بغداد – أصابع الاتهام إلى العمال القائمين بمكافحة الجراد واتهمهم بالتقصير بالواجب، وطالب الادارة بالتدخل في المكافحة، رد عليه بابا علي وزير الاقتصاد مبيناً ان التهم الموجه إلى الموظفين والعمال لا أساس لها من الصحة، وطلب بأن يتعاون المزارعون مع مديرية الزراعة لانها الطريقة الأنجح للمكافحة[395]. ويلاحظ انه دعى إلى التعاون والتنسيق بين المزارعين والعمال الحكوميين في سبيل القضاء على الجراد، وعدم ترك الحكومة وحدها تتحمل المسؤولية تجاه مكافحة هذه الآفة الخطيرة.

---

(390) تولى توفيق وهبي وزارة الاقتصاد في وزارة حمدي الباچه چي الثانية (29 آب 1944 – 30 كانون الثاني 1946).

(391) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، الجلسة (33) في 24 نيسان 1945، ص 412.

(392) تولى بابا علي الشيخ محمود وزارة الاقتصاد في وزارة نوري السعيد التاسعة (21 تشرين الثاني 1946 – 29 أذار 1947).

(393) النخالة هي حبوب الحنطة، والتي توضع عليها مادة سمية، وتنثر في مناطق تواجد لجراد فتقضي عليها.

(394) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (3) في 26 أذار 1947، ص 21.

(395) المصدر نفسه.

وعندما اعترض النائب متي سرسم[396] – الموصل – في الجلسة الثامنة من الاجتماع غير الاعتيادي المنعقدة في 14 نيسان 1947، على الاهمال في مكافحة الجراد في لواء الموصل بشكل أصبح يهدد المنطقة بحدوث مجاعة نتيجة تلف المزروعات. رد النائب جمال بابان، وبصفته وزيراً للعدلية ووكيل وزارة الاقتصاد في وزارة صالح جبر، مبيناً اهتمامه الجدي بمكافحة الجراد منذ لحظة استيزاره، وانه من أجل ذلك خالف العادة الجارية في قبول تهاني الاستيزار، وغادر إلى الموصل للاجتماع باعضاء غرفة التجارة، لاتخاذ كل ما من شأنه القضاء على هذه الحشرة، واوضح بأن المكافحة جارية، والحكومة جادة في هذا الصدد[397].

وعندما أصر متي سرسم على ان مكافحة الجراد جاءت متأخرة، وبأن الخطر لا يزال مستمراً، اجابه جمال بابان أجابة نستدل منهاعلى إلمامه بكافة أمور وتفاصيل وزارته، عندما أشار بأن المكافحة لم تأت متأخرة، بل ان فقس الجراد جاء مبكراً في هذه السنة وقبل أوانه بـ (25) يوماً، وذلك نتيجة ارتفاع درجة الحرارة، وهذا ما جعل المكافحة متأخرة خلال هذه المدة عن اتخاذ التدابير، وان التقصير ليس ناشئاً من الحكومة[398].

استمر جمال بابان بالرد على اسئلة النواب الخاصة بآفة الجراد، فاثناء مناقشة منهاج وزارة صالح جبر في الجلسة الثالثة عشرة من الاجتماع غير الاعتيادي والمنعقدة في 19 نيسان عام 1947، رد على النواب الذين أثاروا الموضوع المذكور، وأبدى أسفه لانتشار الجراد في تلك السنة بشكل لم يسبق له مثيل ومنذ قرن من الزمن، وأوضح بان اسباب انتشار الجراد، والتي أرجعها إلى إهمال الدائرة المختصة بمكافحة الجراد في السنة الماضية، واحجام المزارعين، وأصحاب الأراضي عن اخبار الجهات المختصة بالاراضي الموبوئة بأكياس بيض الجراد، وذلك خوفاً على تسمم مواشيهم، كما بين بأن التقييس المبكر للجراد في تلك السنة (1947) بسبب اعتدال درجة الحرارة في فصل الصيف في الشمال بدرجة

---

(396) متي سرسم: من مواليد الموصل، انتخب نائباً عن لواء الموصل في مجلس النواب عام 1948، جدد انتخابه في كانون الثاني 1953 وحزيران 1954 وأيار 1958. عدنان سامي نذير،المصدر السابق، ص 94 – 95، 100.

(397) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (8) في 14 نيسان 1947، ص 93.

(398) المصدر نفسه.

محسوسة. علاوة على ذلك أتهم سوريا وايران بإهمال أمر المكافحة في نطاق حدودهما الدولية. لم يكتفي جمال بابان بذلك بل أكد على عزم الحكومة القيام باجراءات كافية للقضاء على هذه الآفة، مبيناً بان الحكومة وضعت مخصصات في الميزانية لجلب حوالي (500) طن من السموم الحديثة من انكلترا، والتي تمتاز بالقضاء على الحشرات ذات الدم البارد فقط (الجراد والحشرات)، كما بين بأن الحكومة ستقوم بجلب (100) ماكنة ناثرة و (60) سيارة جيب، وطائرتين من نوع (هلي كراكترز) التي تطير وتهبط في المكان المطلوب، وتنثر السموم لمسافات شاسعة، وأكد بانه في السنة المقبلة سوف لن يكون هناك اثر للجراد المراكشي في العراق[399].

2- ذبابة فاكهة البحر الابيض المتوسط

ظهرت هذه الحشرة أول مرة في الجزيرة الايبرية (اسبانيا والبرتغال)، ومنها انتقلت إلى مصر وفلسطين، وقد جاءت إلى العراق عن طريق القوات البريطانية المرابطة في فلسطين خلال الحرب العالمية الثانية وألحقت أضراراً فادحة بكثير من البساتين، وخاصة البرتقال، الأمر الذي دع الحكومة العراقية (وزارة صالح جبر) إلى تقديم لائحة قانونية لمكافحة تلك الآفة، وأثناء المذاكرة عليها في الجلسة الثامنة والثلاثين من الاجتماع غير الاعتيادي المنعقدة في5 تموز 1947، أوضح النائب جمال بابان بصفته وكيلاً لوزارة الاقتصاد، بأن مديرية الزراعة العامة قد وقفت وقفة حازمة لتحول دون تسرب هذه الحشرة إلى العراق، وأنه ونتيجة لذلك ارتفع سعر البرتقالة الواحدة من (4) فلوس إلى (50) فلساً. وافترض النائب انتشار الحشرة اما من فلسطين أو من الموصل حيث كانت الحكومة البريطانية وفي غضون الحرب العالمية الثانية تجهز قواتها المرابطة في العراق بالفاكهة من فلسطين، رغم ان الحكومة العراقية اتفقت مع القوات البريطانية على تعقيم الفاكهة المستوردة، ولاسيما البرتقال، أو افترض انتشارها من بساتين الهويدر، لقيام السواق بعمليات التهريب منها[400]. ورد جمال بابان على النائب عبد الهادي البجاري- البصرة - ، والذي ذكر بانه أول من بحث في امر هذه الحشرة، وان الحكومة متاخرة في تقديم اللائحة، رد عليه موضحاً بأن مديرية الزراعة العامة اكتشفت أمر

---

(399) المصدر نفسه، الجلسة (12) في 19 نيسان 1947، ص 194.

(400) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (38) في 5 تموز 1947، ص 697.

هذه الحشرة في أواخر شهر نيسان إلا انها لم تتأكد منها إلا بعد ان عقبتها، وتأكدت من نوعها، فكل من الضروري ان تمر هذه المدة[401]. وعليه يظهر بان المديرية لم تكن مقصرة بواجباتها لان لكتشاف هذه الحشرة للمرة الأولى يحتاج إلى زمن لدرس الادوار التي تمر بها.

هـ- المكائن الزراعية وبناء السايلوات

1- المكائن الزراعية

سارت عملية مكننة الزراعة في العراق ببطء شديد، إذ لم تتاهز نسبة استخدام المكائن والآلات الحديثة في الزراعة لغلية أوائل الخمسينات سوى 1٪ في المزارع القائمة، كما وترك استخدام الآلات القديمة والبدائية أثراً سيئاً على الانتاج الزراعي نظراً لتخلفها وضعف كفاءتها. وبالرغم من تأكيدات الخبراء والمختصين منذ اعوام مضت على ضرورة بذل عناية اكبر بالزراعة كونها تمثل المورد الاساسي الثاني بعد النفط، إلا ان الخدمات الحكومية لم تكن بالمستوى المطلوب[402].

لم يفوت علي كمال فرصة الحديث عن هذا الجانب الحيوي دون ان يدلو فيها باراء ومقترحات بناءة بهدف تطوير الزراعة على اسس علمية وفنية، ومساعدة المزارعين. فخلال المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1951 المالية في الجلسة التاسعة والاربعين من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، المنعقدة في 13 أيار عام 1951، عدّ سياسة الحكومة في حصر الجرارات الزراعية في بغداد (تراكتورات) واطرافها "بغير الناجحة" وبأنها "تتنافى والمصلحة العامة" [403] لكونها اجحاف بحق المزارعين في ألوية الأخرى، كما عد طريقة تأجير الجرارات إلى المزارعين من قبل مديرية الزراعة العامة بأنها "طريقة فاشلة" لان المزارع عند تسليمه الجرار، وحدوث عطل فيها يضطر إلى البحث عن الادوات الاحتياطية عدة أيام، مما يعني تعطيل العمل في غضون تلك الأيام، لذلك دعا النائب إلى تأسيس شركة تعاونية لتوفير الادوات الاحتياطية، كما وطالب بوجود وحدات زراعية في كل قضاء لانها الطريقة الصحيحة للاستفادة من الزراعة الحديثة. رد عبد

---

(401) المصدر نفسه.

(402) شاكر خصباك، لعراق الشمالي، ص 344 – 351.

(403) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (49) في 13 أيار 1951، ص 867 – 868.

المجيد محمود وزير الاقتصاد في وزارة نوري السعيد الحادية عشرة، على تلك المدخلة مبرراً ذلك بقلة العوائد المالية المخصصة للوزارة، واعلن بأن مجلس الاعمار في طريقه إلى الموافقة على اعتماد خاص لشراء بعض المكائن والآلات لها[404].

وتطرق النائب ذاته لمقترحات مهمة اخرى في الجلسة السادسة عشرة من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في 23 كانون الثاني 1956، وذلك أثناء المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1956 المالية، المقدمة من قبل وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة، منها تأكيده على وسيلة اخرى من وسائل تطوير الزراعة الحديثة وهي "الحاصودات" ، مبيناً بأنها لا تقل أهمية عن الجرارات الزراعية، لان الاخيرة وحدها لا تكفي لتحديث الزراعة بدون حاصودات زراعية، ولفت النائب نظر زملائه إلى امكانية صنع الحاصودات محلياً بعدما تقوم الحكومة باستيراد بعض الآلات الكافية لصنعها. وفضلاً عن ذلك ناشد الحكومة بصرف مبالغ لا تتجاوز (50) الف دينار لتعليم الفلاحين سياقة الجرارات، وذلك لتفادي صرف مبالغ لا تقل عن (10) ملايين لصرفها على تصليح وادامة الجرارات، نتيجة جهل الفلاحين والسواق سياقتها[405].

2- السايلوات

خيمت قضية إنشاء مخازن للحبوب على تفكير النواب العراقيين، ومن ضمنهم نواب السليمانية، وذلك لما لهذه المخازن (السيلوات) من اهمية استراتيجية في حياة الشعوب، ولكون العراق بلد زراعي فانه بحاجة إلى مثل هذه المخازن.

في الجلسة الرابعة والثلاثين من الاجتماع غير الاعتيادي والمنعقدة في 25 حزيران 1947، تطرق النائب موحان خير الله[406] – المنتفك – إلى موضوع السيلوات، ومتسائلاً عن مصيرها، ولاسيما انه تم سن قانون تجارة الحبوب التي تفرض ضريبة 10٪ على الاستهلاك، وذلك لبناء السايلوات. وقد اجابه النائب

---

(404) المصدر نفسه، ص 876.

(405) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955، الجلسة (16) في 23 كانون الثاني 1956، ص 305 – 306.

(406) مثّل لواء المنتفق (الناصرية) في المجلس لنيابي في الدورات الانتخابية (الاولى، السادسة، السابعة، التاسعة، العاشرة، الحادية عشرة، الثانية عشرة، الثالثة عشرة، الرابعة عشرة والخامسة عشرة) .

جمال بابان وزير العدلية ووكيل وزير الاقتصاد في وزارة صالح جبر، بان اللجنة المذكورة قد باشرت فعلاً في بناء سايلو لخزن الحبوب في بغداد، وبكلفة لا تقل عن (200) الف دينار، وان في نية الحكومة بناء سايلو اخر في البصرة خلال السنة الحالية (1947)، وبكلفة لا تقل عن مليون دينار تؤخذ من الميزانية[407]. اشترك علي كمال في المناقشة مبدياً اقتراحاً جوهرياً مهماً هو بناء سايلو في كل لواء حتى لا يضطر الفلاح إلى بيع غلاته "بسعر التراب" حسب وصفه وألتمس أخذ الموضوع بالجدية وعدم تركها إلى المستقبل البعيد[408].

وفي السياق ذاته أبدى علي كمال اعتراضه على لائحة قانون التعديل الثاني لقانون لجنة تنظيم تجارة الحبوب رقم (32) لسنة 1939، وقانون رقم (57) لسنة 1950، المقدمة من قبل لجنة الشؤون الاقتصادية في الجلسة التاسعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في 31 كانون الثاني 1955، ونددَ باعضاء اللجنة المذكورة لافتقارهم إلى وجود العمق وبعد الرؤية عند اختيارهم موقعاً لبناء السايلو قرب باب المعظم، ووصفهم بـأن "تفكيرهم بدائي" ، ولاجل ذلك إعترض على تسليمهم النفقات المالية للمشروع، واقتراح في مقابل ذلك اقتراحاً في غاية الذكاء، هو "تقديم الاهم على المهم" وبين بأن صادرات العراق من الشعير هي اكثر من الحنطة، و لان الفرات والكوت وحدهما يصدران نصف حاصلات العراق، وعلى ضوء تلك الحقيقة رشح (الكوت) الموقع الانسب لبناء السايلو[409].

بقيت قضية بناء المخزن (السايلو) معلقة أو دون حل عملي، مما دفع النائب المتابع علي كمال مجدداً إلى اثارة الموضوع في الجلسة الثالثة عشرة من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة بتاريخ 18 كانون الثاني 1956، والمخصصة للمذاكرة حول لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1956، منتقداً الحكومة لعدم شروعها بأنشاء سايلوات في كل مكان، ولاسيما ان المزارعين، وكما بين النائب، يدفعون ومنذ عشرة أعوام ونيف، ضريبة قدرها دينارا واحداً إلى لجنة تجارة الحبوب على أمل تأسيس سايلوات في مناطقهم، وأشار في حديثه إلى أهمية مدينة الكوت بالنسبة لمنتوجاتها الزراعية،

---

(407) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، لجلسة (34) في 25 حزيران 1947، ص 632.

(408) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (49) في 13 أيار 1951، ص 867.

(409) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954 – 1955، لجلسة (19) في 31 كانون الثاني 1955، ص 387.

وأولويتها لتشييد سايلو فيها، لاسيما وانها تصدر ما يقارب ربع صادرات العراق من الشعير[410].

رد نديم الباچه چي وزير الاقتصاد في وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة مكرراً المسوغات ذاتها بمحدودية موارد لجنة تجارة الحبوب مما يضطرها إلى إدراج المشاريع حسب أهميتها، وفي مقابل اقتراح علي كمال حول ترشيح الكوت لبناء سايلو فيها، اشار وزير الاقتصاد إلى أهمية مشروع سايلو البصرة، الذي سيقوم بتصريف وتنظيم الحبوب العراقية المعدة للتصدير، وبين بان سعته (75000) طنا وسيكون لهذا المشروع أثر بليغ على انتاج الشعير في الكوت.

لم يقتنع علي كمال بجواب الوزير، وأعرب عن أسفه لكون جواب وزير الاقتصاد غير مطمئن لحاجات لواء الكوت، وأوضح بأن نقل الحبوب من الألوية الجنوبية إلى سايلو البصرة قد سبب خسائر جسيمة للزراع، لاسيما ان الكثير منهم استلموا قوائم تدل على وجود أوساخ لا تقل عن 20٪، وان السايلو لا يشتري المحصول من الزراع الأ على أساس الـ (20٪)، وان كان الانتاج نظيفاً، وأضاف أيضاً بأنه أصيب بخيبة أمل من وزير الاقتصاد، ومن لجنة تنظيم الحبوب، لعدم ترجيحهم "الكوت" على غيرها من الألوية لانشاء السايلو فيها[411].

و- الغابات والمصائف

تمتاز غابات السليمانية بكثافتها لتوفر الظروف المناخية الملائمة لنموها (الامطار)، وهي منتشرة بين المصائف مما يعطي منظراً خلاباً، ويرتادها الصيادون لكثرة طيورها واسراب حيواناتها ذات الفراء الثمينة[412].

---

(410) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955، الجلسة (13) في 18 كانون الثاني 1956، ص 222.

(411) المصدر نفسه، الجلسة (23) في 3 أذار 1956، ص 444.

(412) محمود فهمي درويش وآخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد، 1961، ص 696.

ورغم تشكيل شعبة الغابات التابعة لمديرية الزراعة عام 1934، ثم تحولها إلى مديرية عام 1952، أثر تشكيل وزارة الزراعة[413]، ومع ذلك ظلت شؤون الغابات شبه مهملة ولم تمتد اليها جوانب التطوير.

وعندما عرض صالح جبر منهاج وزارته على مجلس النواب. انتقد النائب بابا علي المنهاج مشيراً إلى خلوه من ذكر موضوع الغابات، والمحافظة عليها، وما هي الاجراءات التي تعتزم الحكومة اتخاذها لتوسيعها، مؤكداً ان الغابات تشكل ثروة وطنية كبيرة، فضلاً عن كونها عاملاً من عوامل المحافظة على التربة وتلطيف المناخ. وأبدى النائب حرصاً شديداً عندما حث الحكومة على عدم اخذ رأي الفنيين فيما يخص قطع الأشجار وتحويلها إلى فحم لاجل التجارة، لما ينجم عنه من امحاء الغابات[414].

وفي المداخلة نفسها تطرق بابا علي إلى موضوع اغفله المنهاج وهو موضوع "المصائف"، وأكد بان "توسيعها" أو "تنظيمها"، لها مردود اقتصادي، وفوائد وطنية، لان الاهتمام بالمصائف يؤدي إلى "تعزيز الرابطة الاخوية الموجودة بين الشمال (كردستان) والجنوب، تعزيزياً قويا". كما اكد على الجانب الاقتصادي للمصائف بما توفره من أموال عراقية تتسرب إلى الخارج من قبل المصطافين العراقيين، وبخلاف ذلك فان الاهتمام بالمصائف العراقية سيؤدي إلى صرف قسم كبير من هذه المبالغ داخل البلاد[415].

ثانياً: قضايا الصناعة والنفط

أ- الصناعة

تميزت الصناعة في العراق بالتخلف، ورغم وجود مقوماتها، إلا أنه ومنذ قيام الحكم الوطني في عام 1921 أخذت بالتطور شيئاً فشيئاً[416]. حيث

---

(413) صادق المجلس النيابي في آذار 1952 على قانون احداث وزارة للزراعة، فصدرت الارادة الملكية بلسناد منصب وزير الزراعة إلى وزير الاقتصاد عبد لمجيد محمود في الثاني والعشرين من نيسان 1952، عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج2، ص 246.

(414) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (11) في 17 نيسان 1947، ص 178.

(415) المصدر نفسه.

(416) كاتلين. ام. لانكلي، تصنيع العراق، ترجمة د. محمد حامد الطائي و د. خطاب صكار العلي، مراجعة د. محمد عزيز وعدنان القصير، مطبعة التضامن، بغداد، 1963، ص 75.

قدم الملك فيصل الأول مذكرة إلى الجمعية الزراعية الملكية[417]، أكد فيها على ضرورة الاهتمام بتنمية الصناعات التي تعتمد على المواد الأولية المحلية وتشجيع الصناعات الوطنية[418].

انعكس هذا الواقع الصناعي المتخلف على طروحات نواب السليمانية، إذ ركزوا في طروحاتهم على ضرورة استثمار المواد الأولية في مجال الصناعة، مطالبين بإنشاء عدد من المعامل تشجيعاً للصناعات الوطنية، لما توفره للبلاد من ثروة.

في الجلسة الحادية عشرة من الاجتماع غير الاعتيادي في 17 نيسان 1947، انتقد النائب بابا علي وزارة صالح جبر لخلو منهاجها المقدم إلى مجلس النواب من مشروع السكر، ولاسيما وان الوزارات السابقة قد بذلت جهوداً لا بأس بها في هذا المضمار. وحفز الحكومة على الاهتمام بالصناعة الوطنية وتشجيعها لانها وسيلة الرخاء الاقتصادي للبلد، ولأنها توفر اموالاً طائلة له تتسرب إلى الخارج، ولانها تقضي على البطالة، وفي الوقت نفسه جذب نظر المجلس إلى نقطة مهمة، وهي ان تشجيع الصناعة الوطنية لا يؤثر على موارد الخزينة من الأموال التي ترد اليها من الضرائب المفروضة على الصناعات المستوردة، لان العراق مهما توسعت مشاريعه الصناعية لا يمكنه مجاراة الدول الصناعية، ويبقى يستورد احتياجاته الصناعية من الخارج[419].

لم يفوت على كمال فرصة طرح هذا الموضوع الحيوي دون ان يتداخل فيه بافكاره واقتراحاته المتنورة، وفي هذا المجال دعى الحكومة في الجلسة السادسة عشرة من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948، المنعقدة في 5 تشرين الأول 1948 إلى تأسيس البنوك للنهوض بالمشاريع الاقتصادية، ومنها الصناعية، وفي رأيه ان المشاريع الفردية وحدها لا يمكن ان تحقق

---

(417) تشكلت هذه الجمعية في عام 1927 في بغداد، وبتوجيه الملك فيصل الأول، هدفها تحسين الزراعة في العراق وترفيه حالة الفلاح ، ودعم الصناعات التي تعتمد على الزراعة. "دليل المملكة العراقية لسنة 1936"،ص798 .

(418) جوني يوسف حنا، تأريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي في العراق 1929 – 1958، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية الادب ، جامعة الموصل، 1989، ص 19 – 20.

(419) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (11) في 17 نيسان 1947، ص 177.

نجاحاً في هذا المضمار، لذا حث الحكومة على تقوية البنك الصناعي لكي يلتف حوله اصحاب الصناعة[420].

وفي اطار الموضوع ذاته حث علي كمال في الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في 9 نيسان 1953، على ضرورة توفر عنصر المنافسة في السوق للقضاء على الاحتكار، ولكن ندّد في الوقت نفسه بالشركات الفردية الاقتصادية عندما قال ما نصه: " ان هناك شركات ليس لها منافسين في السوق وهي تحتكر السوق إلى حد الجشع على حساب المكلف العراقي". وبخلاف ذلك كان موقف النائب من الشركات المنافسة في السوق، والتي يجب ان تنال مساعدة حكومية إلى ان تقف على قدميها، ولاسيما الشركات الصناعية[421].

ومن المفيد الاشارة إلى ان علي كمال قد وصل في غضون هذه المرحلة إلى القناعة الكاملة بفشل المصرف الصناعي من القيام بدوره بالنهوض بالصناعة، لذا دعا إلى ان يطرح المصرف المذكور كل ما لديه من اسهم الى السوق بصورة تدريجية[422].

ب- النفط

بدأ انتاج النفط في العراق عام 1927[423]، في شركة خانقين، وتطور انتاجه تجارياً عام 1934[424]. وكان المفروض ان ينجم عن ايراداته المالية طفرة هائلة في تطوير البلاد اقتصاديا، وتطويره حضارياً، ولاسيما وان وارداته وحدها تكفي بأن تضع العراق في مصاف الدول الصناعية الكبرى[425]، لولا سيطرة شركات النفط الاجنبية الاحتكارية على كافة

---

(420) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948، الجلسة (16) في 5 تشرين الأول 1948، ص 214.

(421) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953، لجلسة (17) في9 نيسان 1953، ص 279 – 280.

(422) المصدر نفسه.

(423) تدفق النفط لاول مرة في كركوك في حقل بابا كركر في تشرين الأول عام 1927.

(424) سعيد عبود لسامرائي ، المصدر السابق، ص 192.

(425) جوني يوسف حنا ، المصدر السابق، ص 268.

عمليات انتاجه بدءاً باستخراجه وختاماً بتصديره، ووصلت الحالة حداً ان حجم الارباح التي جنتها "شركة نفط العراق المحدودة" [426] من احتكارها للنفط لم يتناسب ابداً مع الفوائد التي جناها العراق[427]. والانكى من ذلك ان دورها لم يقتصر على استغلال البترول وتوجيه السياسة العراقية، وانما امتد ليشمل توجيه الاقتصاد العراقي، وبرمجة خططه ومشاريعه الصناعية، وباتجاه يخدم مصالحها الاستعمارية بالدرجة الأولى، والحيلولة دون تقدم العراق صناعياً ليبقى سوقاً لتصريف بضائع الدول الاستعمارية.

حمل هذا الوضع غير الطبيعي نواب العراق، ومن ضمنهم نواب السليمانية على المطالبة بتعديل الامتيازات الممنوحة لشركات النفط. وهنا بز علي كمال معظم زملائه النواب في هذا الصدد، وابدى حرصاً لا مثيل له على حقوق العراق النفطية. ففي الجلسة السادسة من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة بتاريخ 20 شباط عام 1950، دعى النائب علي كمال في مداخلته إلى زيادة واردات العراق المأخوذة من شركات النفط العاملة في العراق، وقارن بين ما يحصل عليه العراق من الشركات الموجودة في البلاد، وبين مثيلاتها في السعودية والكويت، مبيناً ان العراق يحصل على أقل الاسعار والحصص من تلك الشركات. كما أشار إلى تلاعب الشركات بأسعار

---

(426) شركة نفط لعراق المحدودة : وهي لكبر الشركات لعاملة في لعراق. يرجع تأريخ امتيازها إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى، حين حصلت عليه من الحكومة العثمانية لاستثمارها لنفط في ولايتي الموصل وبغداد، وسجلت باسم (شركة الامتيازات الافريقية لشرقية المحدودة) ثم اصبحت تعرف باسم شركة النفط التركية المحدودة. وفي سنة 1923 اعترفت الحكومة العراقية بحق الشركة المكتسب من الحكومة العثمانية فعقد سنة 1925 اتفاق بين الحكومة العراقية والشركة، اصبح للشركة بموجبه حق لتنقيب ولستثمار النفط في لعراق باستثناء ولاية البصرة والاراضي المحولة في منطقة خانقين. وفي عام 1929 عدلت اتفاقية عام 1925 وبموجب هذا التعديل منحت الشركة امتيازا لاستثمار النفط في المنطقة، واتفاقية 1932 التي تستغلها بواسطة لحدى شركاتها الفرعية المسماة شركة نفط الموصل المحدودة، واتفاقية 1938 التي تستغلها بواسطة شركة فرعية اخرى هي شركة نفط البصرة المحدودة. محمد فهمي درويش وآخرون، المصدر السابق، ص 766؛ د. قلسم لحمد العباس، وثائق امتيازات لنفط في لعراق، ج1، بغداد، 1972، ص 1.

(427) د. فاضل حسين وآخرون، تأريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد، 1980، ص 117.

البترول ذاكراً ما نصه: "انا درست كافة مقاولات النفط فلم اجد فيها مادة تبيح للشركات الانكليزية ان تصر على دفع دينارين لقاء(ليرة) من الذهب حيث لا توجد فقرة في المقاولة تنص على ذلك" وقارن بين اسعار النفط في العراق والسعودية، موضحاً بان الحكومة السعودية تأخذ نحو (12) دولاراً من الشركة لقاء ليرة ذهبية واحدة، ومع ذلك فهي غير مقتنعة بما تحصل عليه، فيما لا تحصل الحكومة العراقية سوى على أقل من دينارين من الشركات العاملة فيها، واسترسل موضحاً بان الحكومة السعودية تحصل من الشركات العاملة في اراضيها على خمسة عشر مليون دينار سنوياً، رغم انها منحت امتيازها للشركات من خمسة عشر عاماً، وكذلك تحصل امارة الكويت على ستة ملايين دينار سنويا، رغم انها منحت امتيازها إلى شركة امريكية منذ مدة وجيزة، فيما لا تحصل الحكومة العراقية سوى على مليوني دينار، ومن أربع شركات مجتمعة. ولفت انتباه زملائه إلى نقطة مهمة، وهي ان الشركات الاحتكارية حصلت على امتياز التنقيب في كافة انحاء العراق[428]، ومع ذلك بقيت بعض المناطق في الكوت والسليمانية واربيل خارج دائرة اهتماماتها، لذلك ناشد النائب الحكومة الايعاز إلى هذه الشركات بالتحري في كافة انحاء العراق، وفي خلاف ذلك فعلى الحكومة تعديل الامتياز بسحب المناطق المذكورة منها، وعرضها على غيرها من الشركات، وذكر قائلاً: "إذا لم تكن هي بحاجة اليها لماذا نعطيها كافة المناطق ونترك كنوزنا مطمورة تحت الارض" [429].

وحمل الحكومة البريطانية مسؤولية ما يحصل عليه العراق من نسبة ضئيلة من واردات النفط بقوله: "... نحن اعطينا الامتياز لاربع شركات[430]

---

(428) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (6) في 20 شباط 1950، ص 91؛ للتفاصيل عن اتفاقيات النفط ينظر: نوري عبد الحميد خليل، التأريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق (1925 – 1952) ، بغداد ، 1980؛ عبد الرزاق محمد اسود؛ موسوعة العراق السياسية، المجلد السابع ، ص 171 وما يليها.

(429) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (6) في 20 شباط 1950، ص 91.

(430) تتألف شركة النفط العراقية المحدودة من اربعة مجموعات هي 1- شركة النفط البريطانية (شركة النفط الانكليزية الفارسية) سابقا، 2- شركة النفط الفرنسية،=

منذ 25 سنة ولازلنا لا نحصل الا على مبالغ بسيطة جداً لا تغني ولا تسمن من جوع من هذه الشركات الاربع مجتمعة"[431]، وتطرق إلى دور شركة النفط الانكليزية الفارسية التي كانت الحكومة الانكليزية تملك 25٪ من الحصص فيها بما نصه: "... سادتي ان هذه الشركة شريكة في كافة الشركات التي لها امتياز في العراق وهي نفسها تأتمر بأمر الحكومة الانكليزية لان الحكومة الانكليزية لها في هذه الشركة من الاسهم اكثر من النصف وبمقتضى هذه الحقوق للحكومة الانكليزية حق السيطرة على وارداتها وسياستها الداخلية، وهذا ما يبين لنا سبب التلكؤ بالاهتمام في استخراج النفط... خوفاً من المنافسة بين الشركات"، وبين بأن واجب الحكومة العراقية يتمثل في منع الشركة من مد انابيب النفط إلى سوريا، لحين موافقة الشركات على منح الحكومة العراقية حصة تكون موازياً لحصة دول الجوار، وبأن تكون كميات النفط المستخرج من آبارنا لا تقل عن مثيلتها لتلك الدول[432].

أثار علي كمال مرةً اخرى موضوع حصة العراق من عائدات النفط في الجلسة الاربعين من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في الأول من أيار عام 1950، وشدد على ضرورة مطالبة حكومة نوري السعيد شركات النفط بأن تكون حصة العراق من عائدات النفط (85) سنتاً للبرميل الواحد، أي مساوياً "لحكومات جنوب امريكا" على حد قوله، وبين بان العراق بحاجة إلى الاعمار، وان اعتماده في هذا المضمار على النفط بالدرجة الأولى. وأتهم بريطانيا بانها: "مازلت تنظر إلى العالم نظرة عام 1851 لا نظرة 1951"[433].

وفي غضون ذلك تمكنت حكومة نوري السعيد (وزارة نوري السعيد الحادية عشرة) من عقد اتفاقية مع شركات النفط في 3 شباط 1952، كانت نتيجتها موافقة الشركات على دفع ستة شلنات ذهب للطن الواحد، بدلا من

=3- شركة نفط رويال دتس – شل، 4- شركة انماء نفط الشرق الاوسط ، وهي شركة امريكية.

(431) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1949، الجلسة (31) في 11 أيار 1950، ص 432.

(432) المصدر نفسه.

(433) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1950، الجلسة (40) في 1 أيار 1951، ص 678 – 679.

اربعة شلنات ذهب، بحيث قدرت ايرادات النفط بموجبها بما لا يقل عن خمسين مليون دينار في كل عام[434].

أثنى علي كمال على جهود حكومة نوري السعيد لعقدها الاتفاقية المذكورة، وطالب النواب بضرورة التصديق عليها، لان فيها "العديد من المزايا والحقوق للعراق مقابل عدم التنازل عن أي شيء للشركات". وعندما وضعت الاتفاقية المذكورة في التصويت، كان نواب السليمانية الستة ضمن المصوتين لصالحها، والبالغ عددهم (89) من أصل (96) نائباً. وكان نواب السليمانية الستة هم: (ابراهيم رشيد، احمد برزنجي، حسن الجاف، عبد الحميد الجاف، علي كمال، محمود قادر)[435].

وكان لإعلان الدكتور مصدق[436] رئيس وزراء ايران تاميم النفط في في ايار عام 1951 صداه الواسع في العراق، على أثره طلب عدة نواب القيام بتأميم النفط العراقي على غرار التأميم الايراني. إلا ان الملاحظ ان علي كمال لم يتحمس لذلك القرار، ووصف المطالبة به في الوقت الحاضر بانها "مضرة بالمصلحة العامة"[437].

---

(434) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج8، ص 259.

(435) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1951، الجلسة (10) في 14 شباط 1952، ص103، 134 – 136.

(436) الدكتور مصدق: مواليد 1879. تلقى ثقافته الاولية في يزد، وحين بلغ السابعة عشرة عين مأموراً لمالية خراسان، وبقي في هذا المنصب لمدة عشرة اعوام، وحصل على شهادة الدكتوراه في الحقوق من سويسرا قبيل نشوب الحرب العالمية الأولى، وفي عام 1917 عين معاوناً لوزارة المالية، وفي أوائل عام 1920 عين متصرفاً للواء فارس، فوزيراً للمالية، ثم وزير للخارجية عام 1924، وفي العام نفسه انتخب ولأول مرة نائباً في لدورة البرلمانية الخامسة، وأعيد انتخابه في الدورة السادسة من قبل سكان طهران. ولعل اهم حدث انيط باسمه، هو تأميم النفط الايراني في عهده عندما كان رئيساً للوزراء عام 1951، إلا ان الجهات المتضررة من جراء لتأميم وقفت ضد اجراء التأميم، واطيح بحكومة مصدق في صيف عام1953، وعاد الشاه إلى ايران ليضع نظاماً لترضية الشركات المستغلة، وبنفس الوقت حاول تهيئة الرأي العام وذلك بحفظ مبدأ التأميم بشكل صوري واعطاء التسهيلات لتلك الشركات لاستغلال النفط. ينظر: د. عبد المنعم عبد الوهاب وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، مطبعة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة لموصل، 1981، ص 340–341؛ محاكمة مصدق، دار منشورات البصري، بغداد، 1954.

(437) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة1951، الجلسة (10) في 14 شباط 1952، ص 104.

ج- مصافي النفط

كانت فكرة تشييد مصفى حكومي لسد حاجات الاستهلاك المحلي من منتوجات النفط قد استقرت في الاذهان منذ فترة طويلة، وكان الملك فيصل الأول في طليعة الداعين إلى هذا المشروع،وفي أعقاب الحرب العالمية الثانية بعثت هذه الفكرة من مرقدها، وبذلت بعض الجهود لتحقيقها، لكن الضائقة الاقتصادية كانت لا تزال آخذة بالخناق[438]، ولما قدم صالح جبر منهاج وزارته تضمن عزم حكومته على انشاء مصفى في بيجي، مما دعى النائب بابا علي إلى الترحيب بذلك ومشيراً إلى أهمية هذا المشروع الحيوي بالنسبة للعراق[439].

وأكد جمال بابان وزير العدلية ووكيل وزير الاقتصاد في وزارة صالح جبر بدوره نية الحكومة على المضي في المشروع موضحاً بأنه قد تم دراسته بشكل واف، وان لائحة المشروع ستعرض خلال اسبوعين على مجلس الوزراء. وطمأن النائب جعفر حمندي -بغداد -من ان الحكومة لم تضع مشروع المصفى ضمن منهاجها لاغراض الدعلية، بل وضعتها لجلب الشركات الاجنبية، وبين بأن هذا المشروع لا يتم إلا بواسطة الشركات الاجنبية العالمية، ولاسيما الاميركية منها[440].

وفي غضون ذلك كانت هناك فكرة لإنشاء مصفى لإنتاج دهون للكمائن الزراعية منذ عام 1951، ثم تطورت الفكرة ليشمل المصفى مختلف انواع الدهون للاغراض الزراعية والصناعية ووسائل النقل وغيرها، وتقرر إلحاقه بمصفى الدورة، لقربه من المناطق التي تستهلك اكبر كمية من الدهون، وعهد إلى احدى الشركات الاجنبية بانجازه[441]. تأخر انجاز المشروع إلى 31 تشرين الأول عام 1957، عندما تم افتتاحه من لدن الملك فيصل الثاني في 31 تشرين الأول عام 1957[442]. وهذا ما حدا بالنائب علي كمال إلى

---

(438) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج9، ص 179 – 180.

(439) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (11) في 17 نيسان 1947، ص 177.

(440) المصدر نفسه، الجلسة (12) في 12 نيسان، 1947، ص 193.

(441) انجزت شركة فوستر ويلر المشروع المذكور بطاقة انتاجية تصل إلى 25000 طن في السنة، وبكلفة اربعة و 150 الف دينار، واستخدم فيه نحو الف عامل وكان ينتج 78 نوعاً من الدهون، عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج10، ص 182.

(442) المصدر نفسه.

إثارة موضوع مصفى الدهون في الجلسة التاسعة والعشرين المنعقدة في 20 نيسان عام 1954، ولاسيما الاتفاق الذي عقدته مصلحة مصافي النفط مع شركة دي لوكس العالمية، وانتقد الحكومة لتأخيرها في انجاز مشروع المصفى الذي كان مقرراً انجازه في منتصف عام 1955، مبيناً انه يوفر لخزينة الدولة مليون دينار[443]. إلا ان عبد الكريم الازري[444] وزير الاعمار في وزارة محمد فاضل الجمالي الثانية (8 أذار 1954 – 19 نيسان 1954) استطاع ان يلتف على الموضوع ويحول رأي المجلس عن المشروع بحجة تقديم مواصفات جديدة لعرضها على شركات عالمية جديدة[445].

ثالثاً: القضايا المالية

لم تغب القضايا المالية ومنها أمور الميزانيات للحكومات العراقية المتعاقبة عن متابعات واهتمامات نواب السليمانية، فكان لهم دورا مهما في هذا الصدد من خلال الاراء والاقتراحات التي قدموها إلى مجلس النواب، أو من خلال الانتقادات التي وجهوها إلى تلك الميزانيات، ولم يقتصر دورهم على ذلك فحسب، بل كان لهم حضورٌ ملحوظٌ من خلال الرد على مداخلات النواب، أو بصفتهم وزراء.

ففي الجلسة الثانية والعشرين من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944 في الأول من نيسان عام 1945، رد احمد مختار بابان بصفته وزيراً للعدلية، ووكيلاً لوزارة المالية في وزارة حمدي الباچه چي الثانية (29 آب 1944 – 30 كانون الثاني 1946) على استفسار النائب جواد جعفر – العمارة– حول

---

(443) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953–1954 ، الجلسة (29) في 20 نيسان 1954، ص 637.

(444) عبد الكريم الازري : من مواليد الكاظمية عام 1909، حصل على بكالوريوس علوم في الاقتصاد من مدرسة لندن عام 1930. تقلد مناصب منها، وزارة المالية مرتين الأولى عام 1950، والثانية عام 1953، فوزارة الاعمار عام 1954، ونائباً في المجلس النيابي لعدة دورات انتخابية، فوزيراً للمالية عام 1958، وكان اخر منصب تولها هو وزير مالية الاتحاد العربي الهاشمي 19 أيار 1958، إلى 14 تموز 1958، واعتقل على أثر قيام الثورة. مير بصري، أعلام السياسة في العراق...،ج2، ص 149.

(445) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954، الجلسة (29) في 20 نيسان 1954، ص 637.

سندات القرض الوطني، وماهية الاسباب الموجبة لصدورها، والفائدة المرجوة منها، رد الوزير على ذلك بوجود أهداف عدة هي القيام ببعض الاعمال العمرانية الرئيسية المهمة مثل توسيع وتنظيم السكك الحديدية، ومشاريع الري الكبرى، والتي لا يمكن تدارك نفقاتها من الايرادات الاعتيادية. إما الهدف الاخر هو سحب قسم من العملة التي زاد مقدار تداولها في السنوات الاخيرة زيادة كبيرة لا تتناسب مع وضع البلاد الاقتصادي، واستثمارها بصورة مناسبة. وأكد الوكيل بانه تم جمع مبالغ مناسبة بتلك الطريقة، وانه سيجري صرفها على الاغراض التي خصصت لها[446].

وفي الجلسة التاسعة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في 28 أيار عام 1945، انتقد ماجد مصطفى وزارة حمدي الباچه چي الثانية لتأخيرها في تقديم ميزانيتها، واشار بمرارة إلى ان العراقيين كانوا قد عقدوا الآمال على تحسين اوضاعهم الاقتصادية مع انتهاء الحرب الكونية الثانية، ولكنهم اصيبوا بخيبة أمل في اعقاب الحرب، لانه وكما ذكر: "لم نر تبدلا في اوضاعنا بالنظر إلى ما كانت عليه اثار الحرب، فالقوانين الاستثنائية موجودة والمعتقلات لازالت موجودة والتموين وان كان قد خفت شدته ولكن سيئاته لازالت باقية"، ومع ذلك بين بان العراقيين "لايزالون يؤملون ان يروا تغيراً جوهرياً في اوضاع الحكومة السياسية والاجتماعية... والظاهر ان تلك الآمال خابت أو كادت" [447].

وحينما قدمت لجنة الشؤون الاقتصادية في الجلسة السادسة عشرة من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948، والمنعقدة في 5 تشرين الأول عام 1948، تقريرها حول لائحة قانون المصرف العقاري، رحب علي كمال باللائحة المذكورة وعدها من حسنات حكومة مزاحم الباچه چي (26 حزيران 1948 – 6 كانون الثاني 1949)، لان وجود مثل تلك اللائحة برأيه سيؤدي إلى "التقليل من ضرر الربا والأخذ بيد المعوزين الذين هم في

---

(446) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، الجلسة (22) في 1 نيسان 1945، ص 360 – 361.

(447) المصدر نفسه، الجلسة (39) في 28 أيار 1945، ص 486.

حالة اقتصادية سيئة"، وفي السياق نفسه دعا أيضاً إلى تأسيس البنوك لمعاونة الفئات الفقيرة، وتأسيس المشاريع الاقتصادية لضرورتها[448].

وينحو علي كمال ذات المنحى، حينما رحب بلائحة قانون مراقبة التحويل الخارجي، التي قدمتها اللجنة المشتركة المنبثقة من لجنتي الشؤون المالية والاقتصادية في الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، والتي عقدت في 5 نيسان عام 1950، اذ وصفها بانها من اللوائح المهمة لانها تستهدف حفظ الأموال، وعدم تسربها إلى الخارج. وبين عدم امكانية تنفيذ ذلك إلا بالمراقبة وطرق معينة أخرى. وأوضح أهمية اللائحة لتطوير العراق حضارياً واقتصاديا، لاسيما ولن أغلب الدول المتقدمة تمتلك مثل هذا القانون. ولأجل نجاح هذه الخطوة طالب علي كمال المجلس بالانتباه إلى امرين هامين، أولهما قبول أي مبلغ من الخارج في العراق لاستثماره، ومن أي جهة كانت لأجل "تنمية ثروة بلادنا" لان معظم الدول، ومنها العراق تمنع تسرب رؤوس الأموال إلى الخارج، وان الشركات التي تريد أدخال رؤوس أموالها إلى العراق محدودة، والثاني تقديم ضمانات كافية للشركات، ولأصحاب رؤوس الأموال تسمح لهم بسحب رؤوس أموالهم متى شاءوا. ولأجل تنفيذ النقطة الثانية المتعلقة بتقديم ضمانات لاصحاب رؤوس الأموال، ولغيابها في اللائحة، اقترح علي كمال على وزير المالية الموافقة على ادخال مادة جديدة تكفل هذه الناحية، وتعود بالفوائد على الاقتصاد العراقي[449].

رد عبد الكريم الازري معترضاً على اقتراح علي كمال، ومبرراً بأن القانون الحالي تضمن الصلاحيات المذكورة، وبين بأن شركة التأمين، وغيرها من الشركات التجارية، تسمح نقل أرباحها ورؤوس أموالها بدون أية صعوبة. لذلك رفض التعديل الدقيق، الذي اقترحه نائب السليمانية.

وتطرق النائب بهاء الدين نوري في مداخلته في الجلسة الثالثة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949 في 14 أيار 1950 لمرسوم المصارف الذي أصدره وزير المالية عبد الكريم الازري، مبيناً بأن المرسوم أحدث ارتباكاً في الأسواق التجارية والمعاملات. وبَين حالة الأسواق العراقية قبل

---

(448) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948، الجلسة (16) في 5 تشرين الأول 1948، ص 214.

(449) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (17) في 5 نيسان 1950، ص 244.

إعلان قانون المصارف بأنها كانت مشلولة طيلة ثلاثة أيام متتالية في معاملاتها التجارية، لان المسلم عطلته الجمعة، واليهودي السبت، والمسيحي الأحد. إما مرسوم المصارف فقد أوجب أن تكون المعاملات أيام الجمع محظورة، لذلك رحب النائب بالمرسوم، وعدّه خطوة مهمة[450]. واقترح النائب تقليد الجارة ايران أو تركيا في هذا الصدد، فايران فرضت الجمعة عطلة لجميع المؤسسات التجارية، علاوة على الدوائر الحكومية، أما تركيا فجعلت الأحد عطلة لتكون معاملاتها التجارية مع الخارج مستمرة طيلة أيام الأسبوع باستثناء يوم العطلة، وبين النائب ان تحديد وفرض يوم واحد عطلة سيقلص من شلل الأسواق التجارية، وبالتالي يعود بالمنافع المالية والاقتصادية على البلد.

جاء رد وزير المالية عبد الكريم الازري متذرعاً بان الأزمة النقدية حصلت في الأسواق العراقية ليس من جراء تطبيق قانون المصارف، وإنما لأسباب أخرى دون ان يتطرق إليها. إما بخصوص التعطيل في يوم الجمعة لمختلف الطوائف فادعى الوزير بان ذلك يحتاج إلى سن قانون خاص بذلك[451].

كما أدان بهاء الدين نوري، وخلال الجلسة التاسعة من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، المنعقدة في 22 كانون الثاني عام 1951، وأثناء المذاكرة على قانون صندوق الاحتياط للمؤسسات البلدية، أدان عبد الوهاب مرجان وزير المواصلات والأشغال، ووكيل وزارة المالية، لعدم معرفته بالمبالغ الواجب تخصيصها لتطبيق القانون المذكور. وفي السياق ذاته أدان الحكومة لإصدارها المراسيم المالية، إذ عد ذلك مخالفة لنصوص القانون الأساسي. فضلاً عن ذلك جذب النائب نظر المجلس إلى مخالفات، ونقاط ضعف اخرى، منها ان الميزانية التي تقدمت بها الحكومة تحتوي على أرقام كبيرة وغير مستندة على أرقام تفصيلية، ومنها ان الدائرة المختصة بتنظيم الميزانيات غير مستكملة التشكيل، وأنها لم تتلق الإحصاءات الكاملة من مختلف الدوائر الحكومية ليتسنى لها تنظيم الميزانية على أرقام صحيحة،

---

(450) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (33) في 14 أيار 1950، ص 464 – 465.

(451) المصدر نفسه ، ص 465.

ولئلا تضطر الحكومة إلى إصدار مراسيم خلال السنة المالية، إلا في الحالات التي أجازها القانون الأساسي[452].

وعندما تم عرض تقرير لجنة الشؤون المالية بخصوص لائحة قانون منهاج العام لمجلس الأعمار في 6 أيار عام 1951، لفت النائب ذاته نظر المجلس إلى وجود مخالفة دستورية تستوجب سحب التقرير المذكور لعدم اكتمال النصاب القانوني للمجلس النيابي، بحضور (20) نائباً فقط، ولعدم حضور وزير المالية أو ممثل عن مجلس الأعمار[453].

وأستمر دور نواب السليمانية في التطرق إلى مختلف المواضيع ذات العلاقة بالقضايا المالية، وتقويم الجوانب السلبية، منها في الجلسة الثامنة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، التي عقدت بتاريخ 25 أيار 1952، والتي خصصت للمذاكرة في لائحة قانون تعديل قانون ضريبة الدخل رقم (36) لسنة 1939، طلب ضياء جعفر وكيل وزير المالية سحب تلك اللائحة للنظر فيها مجدداً لأهميتها، فأوضح له النائب علي كمال بأن الأمر لا يستوجب سحب اللائحة لان ذلك يعد بادرة خطيرة، وطلب من وزير المالية إحالتها على اللجنة الاقتصادية للمجلس للنظر فيها لا بسحبها[454].

وفي مداخلة اخرى تطرق علي كمال في الجلسة الخامسة من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في 31 كانون الأول عام 1955، إلى موضوع حيوي وخطير وهي قضية التهريب، التي ألحقت أضراراً فادحة ومدمرة بالاقتصاد الوطني العراقي. فعند تقديم لائحة قانون التعريفة الكمركية لسنة 1955، وجه الاتهام إلى كل من الكويت وسوريا لقيامهما بأعمال التهريب، إذ اتهم الأخيرة بتصدير بضائعها إلى العراق عن طريق التهريب، مما يسبب أضراراً مالية للعراق، وأوضح بأنه وحسب تقرير رئيس غرفة تجارة حلب المرفوع إلى حكومته، والذي أعترف فيه بأن 80٪ من صادرات سوريا تذهب إلى العراق عن طريق التهريب، وقدر التقرير المبلغ الذي تحصل

---

(452) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (9) في 22 كانون لثاني 1951، ص 127.

(453) المصدر نفسه، الجلسة (50) في 16 أيار 1951، ص 899.

(454) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة (38) في 25 أيار 1952، ص 514.

عليه سوريا بـــ (80) مليون ليرة سورية، وطلب من خليل كتة[455]، وزير المالية في وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة اتخاذ إجراءات صارمة للحيلولة دون انتشار هذه الظاهرة والتي تضر بالاقتصاد العراقي[456].

وفي السياق ذاته أبدى علي كمال ملاحظة مهمة ودقيقة بخصوص، الميزانية حينما تمت المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1956 المالية، فقد أوضح بأنه :"كلما كانت ميزانية الدولة مستقرة وثابتة ومبنية على أسس علمية صحيحة كلما كانت الفائدة أعم"، وأضاف متهكماً وبسخرية: "ولكن مع الأسف ان ميزانية الدولة عندنا تشبه إلى حد بعيد بالقسامات الشرعية فلكل وزارة حصة معلومة وكلما كان الوزير شاطراً أستطاع ان يقنع زميله وزير المالية ليوسع من رقعة ميزانية وزارته على حساب الغير". كما وطالب بأن تستعين وزارة الماليـــة بخبراء اقتصـــاديين من الـــدول العـــربية المجاورة بدلاً من الأجانب لأنهم أدرى بميول وعادات وطريقة معيشة العراقيين[457].

وامتدت متابعات واهتمامات علي كمال في مداخلاته للجوانب المالية إلى أدق تفاصيل اليومية لحياة الناس الاقتصادية والاجتماعية، ففي الجلسة الأولى من الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1956، التي عقدت بتاريخ 5 حزيران عام 1956، وأثناء المذاكرة على لائحة تعديل قانون وسائط النقل البرية، أبدى النائب عدم ممانعته على زيادة الرسوم على سيارات الديزل ، فيما اعلن معارضته لزيادة الرسوم على السيارات التي تسير بالبنـــزين، وخاصة

---

(455) خليل كتة: من مواليد بغداد عام 1909، تخرج من كلية الحقوق عام 1932. مـــن مؤسسي حزب الاتحاد الدستوري، عـــين وزيـــراً بـــلا وزارة عـــام 1950، فـــوزير للمعارف 16 أيلول 1950 – 10 تموز 1952، انتخب نائباً في عدة دورات انتخابيـــة، فوزيراً للمعارف مرة أخرى في عـــام 1953 وعـــام 1954، فـــوزيراً للماليـــة عـــام 1955، وانتخب رئيساً لمجلس النواب في 17 آذار 1958. اعتقـــل بعـــد ثـــورة 14 تموز 1958 وحكم عليه بالأشغال الشاقة المؤبدة، ثم أطلـــق ســـراحه فـــي 14 تمـــوز 1961، مير بصري، أعلام السياسة في العـــراق...، ج2، ص 153 – 154؛ حميـــد المطبعي، موسوعة أعلام العراق في القرن العـــشرين، دار لـــشؤون لثقافيـــة العامـــة، بغداد، 1995.

(456) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتمـــاع الاعتيـــادي لسنة 1955 – 1956، الجلسة (5) في 31 كانون الأول 1955، ص 47.

(457) المصدر نفسه، الجلسة (12) في 17 كانون الثاني 1956، ص 196.

اللوريات القديمة، مبيناً بان سعر بعضها لا تساوي الرسم الذي سيدفعه أصحابها سنوياً إلى الحكومة، الأمر الذي سيترتب عليه بقاء قسم من الرسوم في ذمة السواق، وهذا الأمر سيجبر النواب إلى ان يأتوا إلى المجلس بلائحة لشطب تلك المبالغ في المستقبل[458].

ومن خلال ما عرضناه لمواقف نواب السليمانية بالنسبة للقضايا الاقتصادية يتضح لنا بأنهم كانوا من أنشط النواب في المجلس النيابي في هذا المجال، حيث تسنم عدد منهم مناصب وزارية أو كانوا وكلاء للوزراء، ولاسيما وزارتي المالية والاقتصادية، لذلك لا نستغرب حين نراهم يبدون بآرائهم ويعرضون مطاليبهم الاقتصادية والزراعية، ولم يكونوا ضيقي التفكير وإقليمي الانتماء، حيث لم يقتصروا على إثارة المواضيع والقضايا التي تخص لوائهم أو قوميتهم فحسب، بل تعد ذلك إلى وجود حس وطني عراقي مرهف لديهم، كما بدى واضحاً من ثنايا مداخلاتهم.

وصحيح ان اهتمامهم بالتبغ وانحصاره قد شغل مساحة كبيرة من مناقشاتهم في مجلس النواب، إلا ان ذلك راجع إلى ان لواء السليمانية كان يأتي في مقدمة ألوية العراق في زراعة وإنتاج التبغ، إضافة إلى انتمائهم إلى واقع اجتماعي معين حتم عليهم ان ينقلوا ما يجري في منطقتهم الانتخابية إلى المجلس لإيجاد حلول مرضية لسكان منطقتهم الانتخابية، وتطويرها وهذا ما يدعونا الى أن لا نستعجل في توجيه أي تهمة إقليمية إليهم.

(458) المصدر نفسه، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1956، الجلسة (1) في 5 حزيران 1956، ص 757.

الفصل الثالث

نواب السليمانية

و القضايا الاجتماعية

www.findi.info

اولاً: المواصلات والخدمات العامة

أ- المواصلات

1- لطرق

فرضت قضايا المجتمع العراقي المختلفة، وتطويره على أسس سليمة اهتمام النواب عموماً ومنهم نواب السليمانية. فالكل كان يرنو إلى تطوير الخدمات الاجتماعية سواء في الجانب التعليمي أو الصحي أو الخدمات العامة مثل الماء والكهرباء... الخ.

وحظيت قضايا الطرق والمواصلات، وتطويرها، باهتمام خاص من نواب السليمانية، كما يظهر ذلك في مداخلاتهم المسهبة بهذا الصدد، وهم كانوا يتوخون من ذلك ضرورة ربط أجزاء العراق كافة بشبكة من طرق المواصلات لأهمية ذلك في دعم اقتصاد البلاد، وتحسين الطرق الداخلية والخارجية القديمة، وفتح طرق جديدة. ويستشف من مداخلاتهم بأن الطرق كانت مهملة منذ السيطرة العثمانية، واستمر الإهمال خلال العهد الملكي، وبشكل خاص في كردستان ومنها السليمانية، التي كانت تعد منطقة متخلفة في هذا المضمار مقارنة بألوية العراق الأخرى، ورغم اعترافهم بأن بناء الطرق في المناطق الجبلية يستلزم تكاليف باهضة، إلا انهم أكدوا بان ذلك لا

يبرر التقاعس في بناء شبكة حديثة من المواصلات في المناطق المذكورة، وفي حدود إلامكانيات المتواضعة للدولة.

ففي الجلسة الرابعة عشرة من الاجتماع غير الاعتيادي في الثالث من مايس 1947، طالب النائب حامد الجاف وبالحاح وزارة الأشغال والمواصلات، بإعادة فتح الطريق الحيوي الذي يربط بين الموصل و قرغان (السعدية) ومصيف بنجوين، بعد ان توقف العمل فيه بدون أي مبرر معقول، واهملت تشكيلات الصيانة الضرورية فيه، على خلاف الاصول الجارية في الطرق الرئيسية المماثلة له. وشددّ على أهمية الطريق المذكور، موضحاً بأنه اقصر الطرق التي توصل العاصمة بالمصيف الواقعة في لواء السليمانية، مقارنة بالطريق الحالي سليمانية – كركوك – بغداد بنسبة الثلث، فضلاً على ان الطريق المذكور يمر بأقضية خانقين – كفري – حلبجة، و بعشائر بعيدة عن المدن والحضارة، الأمر الذي يدل على ان النائب ربط بين أهمية فتح طرق في المناطق الشمالية، وبين نشر المدنية والحضارة. كما لم يغفل أهمية الطرق وانتشار طرق المواصلات في استتباب الأمن في تلك الربوع. وللتأثير على اعضاء المجلس أشار النائب إلى ان الملك فيصل الأول قد لاحظ أهمية الطريق المذكور، ودرس الموضوع وإخراجه إلى حيز التنفيذ، وإن الحكومة الحالية باشرت بتعبيده، وصرفت مبالغ طائلة في ذلك السبيل قبل إهماله[459].

وبسبب غياب الوزير المختص في الجلسة المذكورة، فقد تم تلاوة الاستفسار ذاته في الجلسة المنعقدة في السابع عشر من مايس 1947، فأجاب ضياء جعفر واعداً النائب بأنه سوف يتولى تنفيذ المشروع المذكور، وبين بأن توقفه كان بسبب عدم وجود مبالغ كافية لتنفيذه. كرر حامد الجاف رجائه للوزير المختص بالإسراع بتنفيذ هذا المشروع الحيوي، حتى ولن اقتضى الأمر إلى وضع مخصصات له في الميزانية لأكثر من سنة واحدة، وكرر تأكيده على أهمية المشروع العمراني الذي يتوقف عليه أعمار ألاف من الدونمات، واسكان الآلاف من العشائر الرحل في تلك الأراضي[460].

---

(459) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (14) في 3 أيار 1947، ص 231.

(460) المصدر نفسه، الجلسة (18) في 17 أيار 1947، ص 307.

وأدلى النائب بهاء الدين نوري بدلوه في الموضوع، فقد أكد على رداءة طرق المواصلات في العراق عموماً وكردستان خصوصاً، ذاكراً "ان الطرق التي شيدت حتى الان في العراق حالتها معلومة لدى الجميع، ولذلك يمكن لنا ان نقول ان ما صرف على الطرق الى اليوم إنما ذهب هباءً" [461]. وشخص أسباب ذلك بالضعف الفني في تشييد الطرق، وإهمال الإدامة. داعياً وزارة المواصلات والأشغال إلى زيادة الاهتمام بهاتين النقطتين "الضعف الفني والإدامة". ولأجل إصلاح الطرق والجسور، أبدى النائب شكوكه من كفاية المبلغ الذي خصصته الوزارة والبالغ ربع مليون دينار [462]. ثم انتقل النائب بعدها إلى رداءة وصعوبات الطرق في المنطقة الشمالية، ومنها السليمانية، وذكر معاناة سكانها في هذا الصدد، والمتمثل بعدم وجود طريق مباشر من السليمانية إلى بشدر [463]، وكما طالب بربط مركز اللواء بشبكة واحدة من الطرق أي بين مركز اللواء، وبين أقضيته ونواحيه، لما في ذلك من اثر ايجابي في سرعة الاتصال بين الأجزاء المذكورة.

وبز النائب علي كمال زملائه الآخرين في مداخلاته المسهبة في هذا المضمار، فلم يترك جانباً من جوانب الطرق إلا أشبعها بحثاً ومناقشة، الأمر الذي نستدل منه على إلمام النائب بدقق تفاصيل الطرق ومشاكلها، ولاسيما طرق ومناطق كردستان. ففي الجلسة الخمسين المنعقدة في 16 أيار 1951، وخلال المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1951 المالية، أثار موضوع الطرق موضحاً بان الألوية العراقية كافة، باستثناء بغداد وبعض أماكن والتي سماها "الأماكن المحظوظة"، تعاني مشاكل جمة تتراوح بين قلة الطرق، ورداءة القديمة منها، وعجز وارداتها للصرف على مشاريع من هذا القبيل، الأمر الذي دفع علي كمال إلى مطالبة الحكومة برصد المبالغ الكافية لهذا الغرض، وزيادة واردات البلديات منه [464].

ويبدو ان وضع الطرق في الألوية العراقية عموماً، وفي المناطق الشمالية (كردستان) خصوصاً،لم يطرأ عليه تحسن، مما حدا بالنائب ذاته إلى

---

(461) المصدر نفسه، الجلسة (35) في 26 حزيران 1947، ص 641.
(462) المصدر نفسه، ص 642.
(463) المصدر نفسه.
(464) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (50) في 16 أيار 1951، ص 899.

توجيه عدة أسئلة إلى نوري السعيد رئيس الوزراء، وقد تم تلاوة أسئلته من قبل ديوان رئاسة المجلس النيابي في الجلسة المنعقدة في 4 شباط 1952، وكان سؤاله حول فتح طريق ماوت –چوارته، إما سؤاله الثاني فكان حول فتح طرق عديدة في قضاء شهرباژار، وبين أهمية القضاء المذكور بأنه يشكل مصدراً لثروة عظيمة، لوجود معادن مختلفة في تربته، فضلاً عن زراعة أجود أنواع الفلكهة فيه. إلا انه وبسبب رداءة طرق المواصلات فان القضاء المذكور بقي منعزلاً عن بقية أجزاء لواء السليمانية، وتساءل عن الاجراءات التي ستقوم بها الحكومة بهذا الخصوص[465]، لم يحصل علي كمال على جواب من رئيس الوزراء لانه لم يكن موجوداً في تلك الجلسة وتم احالة الأسئلة إليه، ولكن لم يتم الإجابة عليه لاحقاً ايضاً.

وبعد مرور عام، وفي التاريخ ذاته طالب علي كمال هذه المرة، وفي الجلسة السابعة من الاجتماع الاعتيادي للمجلس والمنعقدة في 9 شباط 1952، بفتح طريق آخر لا يقل أهمية عن سابقه، وهو الطريق بين كركوك و صلاحية، وكركوك و السليمانية، وقد أوضح النائب في معرض سؤاله بأن المنطقة الواسعة المحصورة بين مجرى نهر ديالى، ومجرى وادي تانجرو، وبالرغم من أنها تحتوي على ألاف القرى، وفيها إمكانيات واسعة للعمران، إلا أنها بقيت خالية من الطرق، وتساءل عن خطة الحكومة في فتح طرق للتقريب بين تلك القرى فيما بينها و إلى الأسواق المجاورة لبيع منتجاتها[466].

لم يكتف النائب المتابع علي كمال في جلب اهتمام الحكومة إلى ضرورة فتح الطرق في المناطق الزراعية، ولاسيما في المنطقة الشمالية (كردستان) فحسب، بل تطرق إلى جانب آخر لا يقل أهمية، وهو المطالبة بتبليط الطرق الموجودة، وهذا ما دعى إليه في الجلسة الثامنة من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951 المنعقدة في 12 شباط 1952، عندما وجه سؤالاً إلى رئيس الوزراء بأن الطريق الموجود بين كويسنجق واربيل لا يزال مهملاً دون تبليط رغم أهمية الطريق الاقتصادية، وذلك لوجود عدد كبير من القرى حوله[467]. وكالمعتاد بقي سؤاله دون جواب لعدم حضور رئيس الوزراء في تلك الجلسة.

---

(465) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة (6) في 4 شباط 1952، ص 41.

(466) المصدر نفسه ، لجلسة (7) في 9 شباط 1952، ص 59.

(467) المصدر نفسه ، الجلسة (8) في 12 شباط 1952، ص 78.

وعلى الصعيد ذاته بين بأن الطريق بين مركز السليمانية وبنجوين، وعلى الرغم من أهميته، لا يزال في حالة يرثى لها، وان الطريق المبلط بين مركز السليمانية وقرية سيد صادق قد أصبح السير عليه من الأمور الصعبة للغاية، لعدم تخصيص مبالغ لصيانته منذ تبليطه ولحد الان. كما ان الطريق بين سيد صادق ومركز بنجوين لا يزال دون تبليط، وان سقوط الأمطار يؤدي إلى انقطاع الطريق بين المركزين[468].

كما لم ينس النائب ربط المصايف الحديثة، وأهمية ذلك في الاقتصاد الوطني، وأشار في سؤاله الموجه إلى رئيس الوزراء، بأن قصبة كويسنجق من أجمل القصبات في الشمال، وأهمها اقتصادياً، إلا أنها تفتقد الى وجود شارع يؤدي اليها، كما ان شوارعها الداخلية ما تزال كما كانت عليه في الوقت العثماني، وأشار أيضاً إلى تجمع الأوساخ والقاذورات داخل البلدة، مما سبب انتشار مختلف الأوبئة والإمراض، ودعى الحكومة إلى التفكير بفتح شوارع واسعة داخل البلدة أسوة ببقية الحواضر، وأحيل سؤاله إلى رئيس الوزراء الذي لم يكن موجوداً في الجلسة[469].

وفي حومة مداخلات علي كمال الحيوية، يلاحظ بأنه كان يوجه أسئلته إلى رئيس الوزراء، وخاصة إثناء المذاكرة على الميزانية العامة، ويمكن تفسير ذلك بأن النائب كان ينتمي إلى حزب الاتحاد الدستوري، وهو الحزب الذي يرأسه رئيس الوزراء، فكان النائب يريد ان يحصل على وعد بتنفيذ مطالبه من لدن رئيس الوزراء بذاته، وبذلك يسجل موقفاً طيباً له، وثانياً لاحتمال ان النائب قد فقد الثقة بوعود الوزراء، ولذلك فهو يرى الأصل في شخص رئيس الوزراء في تنفيذ مطالبه.

وفي سياق فتح الطرق الجبلية في الألوية الشمالية، أثار علي كمال، وبعد مرور عام، موضوع المبالغ الطائلة في ميزانية مجلس الاعمار والمخصصة لفتح الطرق الجبلية، وبين بأن وزارة الداخلية قدمت قوائم بأسماء الطرق الضرورية لفتحها، والتي تتوقف عليها الحالة المعاشية والأمنية لمعظم الألوية الشمالية وتسلل عن الأسباب الداعية إلى هذا التأخير[470].

---

(468) المصدر نفسه ، لجلسة (9) في 13 شباط 1952، ص 88.

(469) المصدر نفسه.

(470) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الثلثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953، الجلسة (8) في 23 شباط 1953، ص 109.

رد عبد الوهاب موجان وزير المواصلات والأشغال مبيناً ان الطرق الجبلية، والتي قرر مجلس الاعمار فتحها، لحيل تنفيذ قسم منها إلى دائرة الأشغال والقسم الاخر الى المجالس الادارية. واما الطرق التي يجري العمل فيها حالياً في الألوية كوكوك، السليمانية، اربيل، والموصل فهي الطرق المؤدية إلى مواقع السدود[471] في دربندخان، ودوكان، وبخمة[472].

يظهر مما تقدم ان الحكومة قد ركزت على الطرق الرئيسية، والتي تربط مراكز الألوية فيما بينها، وكذلك الطرق التي توصل إلى المشاريع المهمة كالسدود، إما الطرق الثانوية فقد تم تأجيل تنفيذها أو إهمالها. وقد يكون هذا السبب الذي دفع النائب المذكور على ان يعقب على إجابة الوزير المختص، مبيناً بأن الطبيعة القاسية للمنطقة ساعدت على صعوبة الاتصال فيما بين المدن والقرى في الشمال، وأضاف قائلاً: "ان الطرق هي بمثابة الشرايين للقلب على الأخص في المناطق الشمالية إذ لا يوجد الاستقرار إلا حيث توجد الطرق العامة" [473].

وفي الجلسة ذاتها بلغ الانفعال بالنائب علي كمال أوجه متجاوزاً الخط الأحمر يومذاك عندما ندَّد بسياسة الحكومة في صرف مبالغ طائلة في القضاء على الحركات العسكرية التي اجتاحت المنطقة مبيناً: "بان تلك المبالغ التي صرفتها الحكومات على استتباب الأمن في الشمال كانت كافية لتبليط طرق المناطق الشمالية وتعميرها لو صرفت حقاً على الطرق" [474]. لا يخفي ان الموقف الأخير الذي يسجل للنائب ينطوي على اتهام مبطن وتنديد واضح لسياسة الدولة العسكرية في كردستان. وفي السياق ذاته انتقد سياسة مجلس الاعمار في فتح طرق في الشمال، وحمله مسؤولية عدم الاستقرار عندما وجه كلامه إلى المجلس صارخاً:

"فنرجو ان يخفف مجلس الاعمار من ديكتاتوريته...
لانه إذا كنتم تريدون الاستقرار في الشمال

---

(471) استخدم النواب والوزراء خلال مناقشات مجلس النواب كلمة (خزان) بدلاً من كلمة (السد).
(472) المصدر السابق.
(473) المصدر نفسه.
(474) المصدر نفسه.

فيجب الاهتمام قبل كل شيء بتنظيم الطرق فيه" [475].

لا يخفي ان ربط النائب بين الاستقرار السياسي، وفتح الطرق، كان في محله لما ينجم عن الأخير، فتح الطرق، من الاتصال بوسائل الحضارة والتطوير والمدنية، فيما أبدى وزير المواصلات والأشغال عبد الوهاب مرجان موافقته على فتح الطرق وتبليطها من منطلق اقتصادي بحت، هو أهمية الطرق في نقل المحصولات الزراعية إلى الأسواق، ولم يبدي اهتمامه بأهميته السياسية.

لم يقتنع علي كمال في هذه المرة أيضاً بإجابة الوزير، وأكد مرة أخرى على خلو المنطقة من أعمال فتح الطرق، وبأن الطرق مهملة، وبحاجة إلى الصرف عليها وتعميرها.

إما بخصوص الطرق المؤدية إلى السدود، فشدد النائب على عدم جواز صرف أي مبلغ من المبالغ المخصصة لفتح الطرق الجبلية للسدود، لان هذه الطرق إنما تفتح لمصلحة السدود أو الخزانات، وليس لمصلحة سكان الشمال. وبذلك ميز النائب بين الطرق التي تفتح للمصلحة العامة "الطرق الجبلية"، والأخرى التي تفتح لأغراض خاصة ومعينة "طرق السدود"، كما أوضح بان الطرق الأخيرة تفتحها الحكومة مضطرة مادامت قائمة بأمر إنشاء السدود، ولذلك من المفروض الصرف عليها من المبالغ المرصدة للسدود لا للطرق المحلية[476].

وعليه يمكن استقراء موقف الحكومة في الموضوع بالأتي: أنها فعلاً شرعت بفتح الطرق في المنطقة الشمالية (كوردستان)، بدليل الطرق المؤدية إلى السدود (دوكان وغيره)، وأهملت بالتالي الطرق الأخرى، والتي هي من المستلزمات الضرورية لحياة سكان الشمال، من خلال استحواذها على المبالغ المخصص لها، وإضافتها إلى المبالغ المخصص للسدود، لذلك يمكن القول بان انتقادات ومداخلات النائب علي كمال كانت في محلها.

وادراكاً من النائب المذكور بان طرق الاتصال لا تقتصر على الطرق فقط، وبان العلم طور وسائل الاتصال، وان الهاتف أصبح احد أهم تلك الوسائل، لذلك لفت نظر الحكومة إلى إهمال ربط نواحي السليمانية بالهاتف، وأنها بقيت بمعزل عن العالم الخارجي. وتساءل عن التدابير التي تفكر فيها

---

(475) المصدر نفسه.

(476) المصدر نفسه ، ص 110.

الوزارة لتلافي ذلك[477]. كما لفت نظر الحكومة إلى ضرورة تبليط طريق السليمانية – قره داغ، وايصال الخط الهاتفي إلى الأخيرة، لأنها تعد من أهم نواحي مدينة السليمانية نفوساً وعمراناً[478].

وفي الجلسة الخامسة والعشرون من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في 14 شباط 1955، والتي خصصت للمذاكرة على لائحة قانون المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار ووزارة الاعمار، تكلم علي كمال مرة اخرى عن حالة الطرق، وأهميتها في حياة الشمال، وتمنى عدم اتهامه بإثارة "الطبقية البغيضة"، وإنما قصده من ذلك هو الوحدة والتضامن، وشرح الأوضاع الصحية التي يعانيها سكان القرى في كردستان ذاكراً: "ان الطبيعة قد قست على سكان المناطق الجبلية، وان الحياة في الجبال قاسية جداً، فالأهالي هناك يبذلون من الجهد إضعاف ما يبذله إخوانهم في السهول ليعيشوا ويجدوا لقمة الخبز، فإنهم احياناً يحفرون الصخور ويضعون فوقها الأتربة ليزيدوا إلى أراضيهم شبراً أو أشبار، وحتى ان الينابيع والعيون التي يسقون منها أراضيهم بحاجة إلى التطهير والتنظيف، ومع هذا العيش المضني وقلة الوارد لا يستطيع أيضاً إيصال المورد [المحاصيل] إلى محل الصرف [الأسواق] لعدم تيسر الطرق، واستطرد النائب مفصلاً: "الطريق كل شيء في حياة أبناء الشمال شأنهم في ذلك شأن حاجة رجال الجنوب للري، فالأمن يكون مشوشاً، والطبيب والحاكم وحتى المأمور لا يمكن ان يذهب إلى الأماكن النائية التي تبقى منعزلة لعدم وجود طرق للوصول إليها رغم وجود المناظر الخلابة فيها تأخذ في القلوب والألباب..." كما لفت نظر الحكومة إلى الاهمية السياحية للشمال بقوله: "وان قضاء واحداً يمكن ان يكون لبناناً ثانياً بمناظره الخلابة وهوائه العليل لو وجد التنظيم والرعاية ولكن هل كان هذا كله موقع تفكير مجلس الاعمار أقول كلا..." وفي السياق ذاته بين وبأسف بأن الهضبة الواقعة بين ديالى وكركوك والسليمانية وحلبجة وجلولاء وكفري وكركوك، والتي تقارب مساحتها مساحة لبنان، هي مهجورة تماماً، ولم يحظ العمران من مخصصات ميزانية مجلس الاعمار[479]. ومن خلال هذه المداخلة يمكن

---

(477) المصدر نفسه ، لجلسة (13) في 22 آذار، 1953، ص 192.
(478) المصدر نفسه ، ص 193.
(479) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954 – 1955، الجلسة(25) في 14 شباط 1955، ص 514.

تصور الوضع المعاشي المزري لسكان الشمال، رغم ما تتمتع به المنطقة من مزايا اقتصادية، وسياحية، وعليه ربط النائب بين فتح الطرق وبين انتعاشها اقتصادياً وزراعياً وسياحياً، وحتى سياسياً، كما ربط بين رداءة الطرق، وأثرها السلبي على أداء الموظفين الحكوميين.

أما في الجلسة التالية والتي عقدت في 21 شباط 1955، وحين تطرق بعض النواب إلى موضوع إنشاء الطرق وتعبيدها في العراق، والجهات المسؤولة عنها، والطرق التي لم ترصد لها الاعتمادات اللازمة في منهج مجلس الاعمار، أوضح لهم النائب سعيد قزاز بصفته وزيراً للداخلية، بأن هناك جهاتان تعملان لإنشاء الطرق: وزارة الاعمار ومديرية الاشغال العامة، وبين بأن لكل جهة من الجهات ميزانياتها الخاصة. وأضاف ايفاً بأن هناك منهاجاً خاصاً بالأعمال العمرانية الرئيسة للسنوات الخمس القادمة، ويتضمن المنهاج اعتماد حوالي مليوني دينار تصرف على الطرق الفرعية بين مراكز الأقضية والنواحي والقرى مما هو خارج اختصاص كل من منهاجي الاعمار والأشغال العامة[480].

انتقلت حمى المطالبة بفتح الطرق إلى نواب السليمانية الآخرين، فحينما تمت المذاكرة على لائحة قانون ميزانية مجلس الاعمار في الجلسة السابعة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في 23 شباط 1955 انبرى النائب حسن الجاف للرد على ما جاء به خطاب وزير الاعمار ولاسيما فيما يتعلق بالمباشرة بفتح الطرق في أنحاء العراق المختلفة، فلفت أنظار الوزير إلى ان فتح طريق السليمانية –دربندخان، حسب الخطة الموضوعة ستجعل مدينة حلبجة منعزلة تقريباً عن بقية أنحاء العراق، ودعا وزير الاعمار إلى ان يأخذ ذلك بنظر الاعتبار، كما وأشار إلى ان المسافة بين عربد وحلبجة لا تزيد عن 45 كيلو مترا إلا ان الطريق بينهما غير مبلط فطالب بأن تدرج نفقات تبليطه في منهج السنوات الخمس[481].

وضمن السياق ذاته أثار النائب رسول حسن موضوع الطرق في لواء السليمانية ولاسيما في قضاء بشدر، وبين بأن السبب الرئيسي لتأخر القضاء المذكور يعود إلى عدم وجود طريق مبلط وصالح للسير، رغم ما يتمتع به القضاء من امتيازات اقتصادية، وزراعية.

---

(480) المصدر نفسه، الجلسة (26) في 21 شباط 1955، ص 532 – 533.
(481) المصدر نفسه، الجلسة (27) في 23 شباط 1955، ص 557.

ورغم كون وزارة الداخلية ليست المسؤولة المباشرة عن حالة الطرق وفتحها وتبليطها، إلا انه وبسبب كون البلديات تابعة لوزارة الداخلية فأصبحت ذات علاقة بالموضوع، مما دفع ببعض النواب إلى ان يوجه في أكثر مناسبة أسئلة واقتراحات لوزير الداخلية حول حالة الطرق في العراق عموماً، وكردستان خصوصاً، وهذا ما فعله علي كمال عندما وجه انتقاداً إلى وزير الداخلية سعيد قزاز لانه حذف من قائمته بعض المطالب المتعلقة بفتح الطرق، ومنها طريق چوارتا، والسليمانية بنجوين عن طريق شهرباژار، رغم الاهمية الاقتصادية والأمنية لها، على حد تعبير النائب المذكور. وكان الأخير قد ناقش الموضوع مع رئيس الوزراء نوري السعيد، واستحصل منه على وعد بأن يدرج الطلبات المذكورة في ميزانية مجلس الاعمار. ومن الملاحظ، وفي صدد الحديث عن الميزانية، ان بعض مواقف علي كمال داخل المجلس النيابي كان ذات صلة بانتمائه الحزبي، وعلى سبيل المثال أعلن في الجلسة المذكورة بأن موافقته على الميزانية يكون مرهوناً ببقاء نوري السعيد في سدة الحكم، وبخلاف ذلك يعلن معارضته عليها، وبرر موقفه بعدم ثقته بوعود المسؤولين بقوله: "لدينا سوابق بهذا الموضوع فبالأمس القريب وضعنا مبالغ لطريق حلبجة–السليمانية أي منهاج مجلس الاعمار السابق فصرف إلى غير ما هو مرصود له فكيف الان أومن بوعود غامضة مبهمة"[482]. رد وزير الاعمار عبد المجيد محمود في الجلسة اللاحقة، متذرعاً بأن مجلس الاعمار يأخذ بنظر الاعتبار المشاريع ذات الأسبقية، ثم المشاريع الأخرى الأقل أهمية.

لم يقتصر اهتمامات نواب السليمانية على بحث مشاريع الطرق في مناطقهم فحسب، بل شملت اهتماماتهم مناطق العراق ايضاً. ففي الجلسة الحادية والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في 28 آذار 1955 وجه النائب توفيق المختار سؤالاً إلى وزير الداخلية سعيد قزاز حول فتح وتبليط شوارع في جانب الكرخ، وقد وصف المنطقة بـ(المنكودة الحظ)، لحرمانها من الحدائق ورياض الأطفال والمرافق العامة الضرورية، على حد قول

(482) المصدر نفسه، ص 565.

النائب، فضلاً عن ذلك طالب بضرورة تبليط شارع الإمام موسى الكاظم، لان وجود الكثير من الحفر فيه نجم عن عرقلة حركة المرور[483].

رد سعيد قزاز موضحاً بأن تبليط شارع الإمام موسى الكاظم يتطلب استملاك وتعويض عدد كبير من الدور والأملاك، وان التبليط لا يمكن المباشرة به قبل الانتهاء من معاملات الاستملاك، وان أمانة العاصمة مهتمة بأجراء هذه المعاملات بأسرع ما يمكن. كما وضح بان أمانة العاصمة قد شرعت بالقيام بعدة إعمال إنشائية، وان شارع الإمام الكاظم سيكون أول شارع يتم تبليطه[484].

وحول الموضوع ذاته، وفي الجلسة الثامنة من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في السابع من كانون الثاني 1956، وخلال المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1956 المالية، دعا علي كمال الحكومة إلى التفكير في إيجاد مشروع السنوات الخمس ، لربط الأقضية والنواحي في العراق بشبكة مواصلات صالحة للمرور صيفاً وشتاء، حتى لو لم تكن مبلطة[485].

لم يفتأ علي كمال بتوجيه الأسئلة والاقتراحات حول فتح الطرق، وفي هذه المرة لجأ إلى استخدام ورقة أخرى لإقناع المسؤولين هي الورقة الأمنية. ففي الجلسة الثانية والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في السابع عشر من نيسان 1956، وجه سؤالاً إلى رئيس الوزراء حول فتح الطريق بين بنجوين والسليمانية، ولفت نظر الحكومة إلى ضرورات هذا الطريق الذي سيخرج مئات القرى عن عزلتها، فضلاً عن تأكيده على الاهمية الأمنية للطريق بقوله: "تلك الربوع النائية التي طالما أصبحت مسرحاً لحوادث دامية، أحدثها بعض الأشرار[486] تجاه قوات الأمن"[487]. ويظهر من خلال طرح النائب أنه لجأ إلى العزف على العامل الأمني لتحقيق هدفه، وهو إنجاز

---

(483) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954 – 1955، الجلسة(31) في 28 أذار 1955، ص 642.

(484) المصدر نفسه.

(485) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 – 1956، الجلسة(8) في 7 كانون الثاني 1956، ص 92.

(486) يقصد المناضلين لكرد.

(487) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة،الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 – 1956، الجلسة(32) في 17 نيسان 1956، ص 523.

فتح الطريق المذكور، بعد ان يأس من جلب انتباه الحكومة إلى مزايا المنطقة الاقتصادية والسياسية. ولم يتلق النائب إجابة عن سؤاله لغياب رئيس الوزراء في الجلسة المذكورة، وأهمل الاقتراح لاحقاً. وفي السياق ذاته طالب علي كمال بفتح طريق كركوك – السليمانية، موضحاً رداءة الطريق المذكور[488].

بلغ التأثر بعلي كمال حداً كبيراً لعدم ظهور بوادر يستدل منها حدوث تحسن في أوضاع العراق وفي كردستان ،رغم طروحاته ومراجعاته العديدة، ففي الجلسة التاسعة والثلاثين من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة بتاريخ العشرين من أيار 1956، وحين عرض لائحة قانون تعديل قانون المنهاج العام لمشاريع مجلس الاعمار ووزارة الاعمار رقم 43 لسنة 1955، وجه دعوة إلى النواب لزيارة لواء السليمانية، وعلى نفقته، للإطلاع عن كثب على الواقع المزري والظروف العصيبة للأهالي، والذي صورها قائلاً: "سادتي لواء يزيد عدد قراه على الإلف وان أكثر من خمسمائة قرية مازالت بعيدة عن الاتصال والعمران، وبقيت محرومة حتى من الطرق التي تصلح لمرور السيارات عادة" واستطرد موضحاً النتائج الوخيمة لذلك ذاكراً: "تعلمون ان القرى المحرومة من الطرق تبقى محرومة من نعمة الطب والعلم"[489]. وانتقد في المداخلة ذاتها ميزانية مجلس الاعمار لانه لم يخصص مبالغ كافية لفتح الطرق الجبلية، كما استنكر عدم إضافة مبالغ إضافية لميزانية مجلس الاعمار للهدف ذاته، رغم وعد رئيس الوزراء بذلك[490].

ان هاجس الطرق ابتداء من فتحها، ومن ثم تبليطها، وأخيراً ربط العراق بشبكة مواصلات حديثة، ظل يلازم النائب علي كمال، ويبدو انه لم يستسلم لليأس، رغم بقاء حالة الطرق دون المستوى المطلوب للنائب على الأقل، إذ كان يرى نفسه مقصراً بواجبه كنائب فيما لو توقف عن حث الحكومة للاهتمام بمد الطرق، وربط المدن والقرى المعزولة عن العالم الخارجي، ويبدو ذلك الشعور واضحاً في الجلسة المنعقدة في 27 شباط 1957 عندما انتقد الحالة في المناطق الشمالية آنذاك قائلاً: "وانه من غير الإنصاف أيفاَ ان يستفيد عراقي من الإمكانيات والفعاليات الصحية وتبقى

---

(488) المصدر نفسه.
(489) المصدر نفسه، الجلسة (39) في 20 أيار 1956، ص 644 – 645. .
(490) المصدر نفسه.

منطقة كبيرة منعزلة يموت فيها الألوف من الأطفال ولا تعرف الحكومة بهم لعدم وجود الطرق التي يستطيع الطبيب الذهاب إليها"، وكان يقصد في كلامه المنطقة الشمالية ثم أضاف: "والطرق في الشمال وعرة وجبلية، الأمر الذي سبب انطواء سكانها على أنفسهم بمعزل عن العالم. لن على الحكومة واجباً اكبر بربط هذه القرى ولو بطرق بدائية كي ترتفع منزلة سكانها كبشر، وحتى يستطيعوا الاتصال بالحكومة أو القصبة التي يحتاجوها". وتكلم علي كمال وطالب كثيراً بالاهتمام بالطرق، ولاسيما الطرق الجبلية، وفي أكثر من خمسين مداخلة، ولم يجد اذناً صاغية من المسؤولين، مما دفعه هذه المرة إلى استعمال ورقة جديدة هي التهديد بعدم الموافقة على الميزانية في حالة عدم الاستجابة لمطاليبه قائلاً: "فإذا لم أجد في الوقت الحاضر أو اسمع من المسؤولين ما يطمئني {كذا} فأنني أكون مضطراً لان احجب ثقتي عن الميزانية" (491).

وفي الجلسة التاسعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي،المنعقدة في 5 شباط 1958 وإثناء المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1958، تكلم النائب علي كمال مجدداً عن اهمية الطرق الثانوية التي تربط النواحي بالأقضية والقرى في المناطق الجبلية، وأهميتها في اقتصاد البلاد بقوله: "أما آن لوزارة المواصلات... بان تأخذ على عاتقها الاهتمام بالطرق التي تربط الاقضية بالألوية والاقضية بالنواحي. اعتقد ان لهذه الطرق أهمية بالغة في اقتصاد المملكة وفي عدم الاهتمام بها نكون قد تركنا الأمر إلى يد القدر. ان الإدارات المحلية لا تملك المبالغ الكافية لفتح هذه الطرق وليس لديها الوسائل الفنية"(492).

كما أثار النائب حسن الجاف، وفي الجلسة نفسها، الحالة السيئة للطريق الذي يربط السليمانية بقضاء حلبجة، مبيناً ان تبليطه في حالة يرثى لها، وان موضوعه أثير في دوائر الأشغال وعلى مدى عشرين عاماً، ودون جدوى،

---

(491) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956 – 1957، الجلسة(12) في 27 شباط 1957، ص 247.

(492) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957 – 1958، الجلسة (19) في 5 شباط 1958، ص 356.

وعرض على وزير المالية عبد الأمير علاوي[493] القيام بسفرة تجوالية للإطلاع عن كثب على معاناة المنطقة لعدم وجود طرق مواصلات، ورداءة الطريق. أبدى وزير المواصلات استغرابه من طروحات النائب، ووعد بزيارة المنطقة في الربيع القادم[494]. وبدون تنفيذ.

2- لسكك الحديد

شهد العراق إنشاء خطوط السكك الحديد في ظل الاحتلال الأجنبي، عندما منح السلطان عبد الحميد الثاني ألمان امتياز خط حديدي بين العراق وألمانيا وتسمى بسكك حديد الباءات (B.B.B)، وهي الحروف الأولى من برلين، بيزنطة، بغداد[495]. المدن التي كان من المؤمل ان تمر السكة فيها. وقد تمت الموافقة رسمياً على هذا المشروع في الخامس من آذار عام 1902، ورغم ان بريطانيا أبدت في بداية الأمر تصوراً طيباً حيال المشروع[496]، إلا أنها حاولت الدخول في سلسلة من المفاوضات مع الألمان، وتوصل أثرها الطرفان الألماني والبريطاني إلى اتفاق في الخامس عشر من حزيران عام 1914، تعهد بموجبها كل طرف باحترام مصالح الطرف الأخر. ولكن هذا الاتفاق لم يكن سوى "هدنة قلقة"[497]، لم يكتب لها الاستمرار وذلك لاندلاع الحرب العالمية الأولى، والتي وضعت حدا للمنافسة الألمانية البريطانية، حول بناء مشاريع السكك الحديد، عندما تمكنت بريطانيا

---

(493) عبد الأمير علاوي (1911 – 1998): انتمى إلى كلية الطب (1928) وتخرج طبيباً سنة 1933. عين في أيار 1947 مديراً لمستشفى الأطفال، تقلد وزارة الصحة في 17 أيلول 1953 إلى 8 آذار 1954، وعين استاذاً في الكلية لطبية (آب 1954)، وانتخب نائباً عن الشطرة (أيلول 1954 إلى 1958)، فنائباً عن لكوت (نيسان 1958)، عين وزيراً للصحة للمرة لثانية في 17 كانون الأول 1955 إلى= =20 حزيران 1957، ونقل وزيراً للمواصلات والاتصالات في 15 كانون الأول 1957، وعاد وزيراً للصحة في 3 آذار 1958 إلى 14 تموز 1958. مير بصري، أعلام السياسة في العراق...، ج2، ص 170.

(494) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957 – 1958، الجلسة(19) في 5 شباط 1958، ص 358.

(495) محمود النائب، السكك الحديدية في العراق، ط1، مطبعة المعارف، بغداد، 1958، ص 65.

(496) علي ناصر حسين، تأريخ السكك الحديد في لعراق 1914 – 1945، دراسة – اقتصادية – عسكرية – رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، 1990، ص 25.

(497) فيليب ويلارد ايرلاند، المصدر السابق، ص 33.

من دخول العراق واحتلال مدنه بعد إعلان الحرب مباشرة، وشرعت بإنشاء خطين حديدين لأغراض عسكرية من البصرة إلى بغداد يمر أحدها بطريق دجلة، والأخر بطريق الفرات، وقد رفعوا الخط المار بدجلة بعد احتلالهم بغداد في 11 آذار 1917، وبقي الخط المار بالفرات[498].

إما من حيث إدارتها، فقد قامت القوات البريطانية بتسليم الخطوط والمنشآت المختلفة، والتي أطلقت عليها اسم (سكك حديد ما بين النهرين) إلى الإدارة المدنية البريطانية عام 1920 وغير اسمها إلى (سكك حديد العراق)، وقد وضعت خطوطها البالغة أطوالها 944 ميل لأغراض النقل العام سواء كان ذلك لنقل البضائع، أو المسافرين، بعد ان كانت مقتصرة على الإغراض العسكرية، استمرت الحالة على هذا النحو ما بين السيطرة البريطانية المباشرة و غير المباشرة حتى قيام ثورة 14 تموز 1958[499].

ورغم توقيع اتفاقية السكك الحديدية في 31 آذار 1936 بين الحكومة العراقية والحكومة البريطانية[500]، والتي تضمنت نقل ملكية السكك الحديدية إلى الحكومة العراقية، وموافقة مجلس الوزراء العراقي على تشكيل أول مجلس لإدارة السكك الحديدية العراقية في 14 تموز من العام ذاته[501]، إلا ان النفوذ والدور البريطاني بقي المهيمن فيه، ولاسيما وان الاتفاقية تضمنت ان يكون لاحد الرعايا البريطانيين عضوا في مجلس إدارة السكك، بالإضافة إلى توليهم إدارة الفروع الرئيسية للسكك الحديدية[502]، بشروط خدمة ملائمة ولمدة عشرين عاماً[503].

---

(498) عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج4، ص 156.

(499) ثامر ياسر لبكري، إدارة منشآت النقل والاتصالات، مطبعة دار القادسية، بغداد، 1985، ص 108 – 109.

(500) ابرم البرلمان العراقي الاتفاقية المذكورة في التاسع من نيسان 1936.

(501) تألف المجلس، من وزير الاقتصاد والمواصلات محمد أمين زكي وعضوية كل من رئيس أركان الجيش طه الهاشمي، ومدير البلديات العامة أرشد العمري، ومدير الميناء والملاحة والسكك الحديد جون وارد، ومستشار وزارة المالية هول ومدير الحركات الزعيم أمين العمري ومدير التجارة عبد الاله حافظ ، علي ناصر حسين، المصدر السابق، ص 176.

(502) تمثلت بالمناصب التالية: 1- المدير العام 2- مفتش النظيات العام 3- رئيس المهندسين 4- معاون رئيس المهندسين 5- رئيس المهندسين الميكانيكيين 6- معاون رئيس المهندسين لميكانيكيين. عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج4، ص 159.

(503) المصدر نفسه.

وقد دفع هذا الوضع غير الطبيعي النائب علي كمال في الجلسة التاسعة ولعشرين من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في 9 مايس 1950، وإثناء المذاكرة على تقرير لجنة الشؤون المالية في قانون تعديل إدارة السكك الحديدية رقم (38) لسنة 1949، إلى الاستكار والسؤال عن الخطوات التي أقدمت عليها الحكومات العراقية المتعاقبة لتهيئة كوادر فنية ووطنية تتسلم مهام إدارة السكك الحديدية، بدلاً من أدارتها الحالية، والتي كانت بريطانية. واسترسل قائلاً: "ان إدارة السكك الحديدية أجنبية مع الأسف وإذا كان هناك مسؤول عن هذا العمل فان بريطانيا هي المسؤولة عنه لأنها قيدتنا ببقاء الإدارة الخاصة تحت رئاسة انكليزي لمدة (20) سنة". كما هل علي كمال الحكومة، وإدارة لسكك بدورها مسؤولية بقاء الوضع على حاله، وطيلة الأربع عشرة سنة التي أعقبت الاتفاقية المذكورة لتقصير إدارة السكك، والتي وصفها بـ "بخيلة"، في إرسال بعثات سنوية إلى خارج لعراق لتهيئة المهندسين والفنيين اللازمين لإحلالهم محل البريطانيين في تسلم الإدارة[504].

ودعا النائب ذاته في السابع عشر من أيار 1950، وخلال المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1950 المالية، دعا وزير المالية عبد الكريم الارزي، إلى تغير العادة الجارية من قبل إدارة السكك في شراء مشتريات من خارج العراق، وذلك بواسطة وكلاء التاج، لان الوكالة الأخيرة كانت تحصر مشترياتها من المعامل البريطانية وحدها، فضلاً عن أنها كانت تأخذ مبالغ كبيرة لقاء هذه الوساطة. داعياً إلى إبطالها. ويبدو ان دعوته لاقت استحسان وزير المالية، ووعد بان يأخذها بنظر الاعتبار[505].

كما تعرضت اتفاقية 1936 إلى انتقاد النائب بهاء الدين نوري في الجلسة نفسها، وكذلك انتقد الحكومة لاستخدامها العاملين غير العراقيين في

---

(504) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (29) في 9 أيار 1950، ص 390.

(505) المصدر نفسه، لجلسة (36) في 17 أيار 1950، ص 544.

إدارة السكك، وتقاعسها في تعيين العراقيين في المناصب المهمة في السكك الحديدية، داعياً إلى إبدالهم بالعراقيين، واستشهد بمدة من اتفاقية 1936، والتي تسمح للحكومة العراقية بان تتولى إدارة بعض المناصب، وتعين العراقيين فيها، أو تهيئتهم لاستلامها. وقد أجاب وزير المالية عبد الكريم الازري محاولاً القاء التقصير في ذلك على الحكومات السابقة، التي يفترض بها وضع منهاج بخصوص ذلك الموضوع[506].

وبالنظر لأهمية السكك الحديدية في ربط أجزاء الدولة الواحدة بعضها ببعض، ولكونها احدى طرق المواصلات المهمة التي لم يتم استخدامها لأغراض تجارية بصورة صحيحة، ولكون المنطقة الشمالية كانت تفتقر إليها، وخاصة لواء السليمانية، فقد دعى النائب علي كمال الى مد سكة حديد من كركوك إلى السليمانية، ومنها إلى الحدود الإيرانية، لان ذلك، وحسب وجهة نظر النائب تؤدي إلى تحويل قسم كبير من الصادرات الإيرانية، وخاصة غربها ووسطها إلى العراق بواسطة هذه السكة الحديدية[507].

3- المطارات

عرف العراق الطيران في بداية القرن المشرين وعلى وجه التحديد أبان الاحتلال البريطاني للعراق، عندما استخدمه لغرض اجهاض ثورة العشرين. وعلى هذا الأساس كان الغرض العسكري هو بداية تشين العراقيين لهذا النوع من وسائل النقل[508]. هذا الأمر حدا بالنائب احمد الجليلي ـ الموصل ـ في الجلسة التاسعة و العشرين من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في 29 آذار

---

(506) المصدر نفسه، ص 545 – 546.

(507) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953، الجلسة(17) في 9 نيسان 1953، ص 265.

(508) ثامر ياسر البكري، المصدر السابق، ص 180.

1951 إلى إثارة قضية مطار الموصل، بناءً على اقتراح اشراف الموصل، لكونه قريب من المدينة، واحتمال تعرض المدينة للغارات الجوية في حالة اندلاع الحرب. وعليه طالب حكومة نوري السعيد بنقل المطار إلى مكان بعيد عن المدينة بدلاً من توسيعه[509].

إما النائب بهاء الدين نوري فقد كان له رأي مخالف عندما أكد بأن المدن في حالة اندلاع الحرب لا تكون في مأمن، سواء كان هناك مطار قريب منها، أو بعيد عنها، وأشار إلى ان مسألة نقل المطار سيكون مكلفاً أكثر، من مسألة توسيعه، وخاصة بعد تطور الطائرات، ولاسيما وان مطار الموصل كان قد صمم للطائرات القديمة، لذلك أكد انه مع توسيع المطار، وتعويض الأهالي بالمال مقابل استملاك دورهم وأملاكهم[510].

ب- الخدمات العامة

1- الكهرباء

أدرك نواب السليمانية أهمية الكهرباء ودورها في تسهيل الحياة اليومية للسكان، لذلك فقد أثاروا موضوع الكهرباء خلال جلسات المجلس النيابي، وكلما دعت الحاجة إلى ذلك. فقد أثار النائب علي كمال في الجلسة الرابعة عشرة المنعقدة في 23 شباط 1952، هذا الموضوع، عندما بين بأن إدارة مشروع الكهرباء في السليمانية مرهقة بمئات الطلبات للسكان لتجهيز دورهم والأمكنة العامة بالكهرباء، إلا ان طلباتهم بقيت دون إجابة، وذلك لعدم تحمل المكائن الموجودة فوق طاقتها، بعد ان أصبحت قديمة. واستوسل النائب موضحاً وجود ماكنة واحدة في الشمال من النوع السويع الدوران، وقد جلبت في أعقاب الحرب العالمية الثانية، ولكنها لا تصلح لظروف العراق لأنها تستهلك بسرعة متناهية، كما أشار إلى عدم وجود عمال قادرين على إدارة

---

(509) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة (29) في 29 آذار 1951، ص 471.

(510) المصدر نفسه، ص 472.

وصيانة مثل هذه المكائن السريعة الحركة، فضلاً وان الماكنة لا تستطيع وحدها القيام بقسط كامل من الخدمات المرجوة منها. ثم تساءل عن دعم الحكومة مالياً وفنياً، بجلب ماكنتين مع أجهزتها الكهربائية الكاملة تمشياً مع حاجة البلدة وتوسعاتها المستقبلية[511]. ولكن طلبه بقي دون رد، مما دفعه إلى توجيه سؤال أخر إلى وزير الداخلية حول مشروع الماء والكهرباء في قضاء قلعة دزة في الجلسة الثانية والعشرين المنعقدة في 19 نيسان 1952، وقد أوضح في سؤاله ان القضاء المذكور يكاد يكون القضاء الوحيد في العراق الذي يفتقر الى مشروعي الكهرباء والماء. وتساءل عن الاجراءات التي ستقوم بها الحكومة لتنفيذ هذين المشروعين الحيويين في القضاء. وقد رد عليه عمر نظمي وزير الداخلية، إلا ان جوابه جاء خالياً من الإشارة إلى المشروعين المذكورين، مما حدى بالنائب الى ان يعقب على جوابه مرة اخرى، ويترجى منه التوسط للحصول على بعض القروض لتحقيق مشروع الكهرباء للقضاء المذكور، بعد أن غدا من الوسائل الضرورية، وليس من الكماليات، حسب قول النائب[512].

كما وجه النائب ذاته سؤالاً ثانياً إلى وزير الداخلية حول إصلاح مشروع كهرباء حلبجة، فأجابه وزير الداخلية بأن الحكومة قد لاحظت هذه الحاجة الملحة للقضاء، وبأن المشروع الحالي بحاجة إلى التقوية والتحسين، ولكنه تعذر لعدم كفاية الموارد المالية المخصصة لذلك لا يمكن القيام بالاصلاحات، ولكي يسكت النائب وعد بمنح سلفة خاصة قدرها (150) دينار إلى قضاء حلبجة لهذا الغرض[513].

إلا انه يبدو من خلال سياق المناقشات والأسئلة التي طرحها نواب السليمانية، ولاسيما حول إصلاح وضع الكهرباء في حلبجة ان الوضع لم يتغير، وهذا واضح من خلال مداخلة النائب حسن الجاف الذي أكد بأنه رغم حاجة بلدة حلبجة القصوى إلى مشروع كهرباء فانه قد تأخر تنفيذه، داعياً وزير الداخلية ان يتوسط في مجلس

---

(511) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة (14) في 23 شباط 1952، ص 194.
(512) المصدر نفسه ، لجلسة (28) في 19 نيسان 1952، ص 416.
(513) المصدر نفسه.

الأعمار لإنجازه بأقرب فرصة ممكنة[514].

ويبدو انه وبعد مرور عدة سنوات على إثارة موضوع إيصال قلعة دزة بالقوة الكهربائية في المجلس النيابي، بقي القضاء بدون كهرباء، وهو الأمر الذي أكده النائب رسول حسن عندما استفسر من وزير الداخلية حول تنوير قلعة دزة بالقوة الكهربائية.

فأوضح سعيد قزاز وزير الداخلية بأنه قد تم منذ علم إحالة مشروع كهرباء كامل، بما في ذلك بناء محطة لتوليد القوة الكهربائية، في قلعة دزة إلى أحدى الشركات، واضاف بأن المكائن قد شحنت، وهي في طريقها إلى العراق، مؤملاً وصولها في أوائل شهر أيار القادم[515]. ولذلك فانه أكد تنفيذ المشروع وتنوير قلعة دزة قريباً.

وقد وجه النائب عبد المحسن الجريان بدوره سؤالا لوزير الداخلية حول إعادة النظر في تخفيض منسوب أجور الوحدة الكهربائية في مدينة الحلة، ليكون تشجيعاً للأهالي على الاشتراك في ذلك المشروع.

رد سعيد قزاز مبرراً بأن نجاح مشروع كهرباء الحلة يرجع إلى الطواقم الكهربائية الجديدة التي تم نصبها، وأنها كلفت الحكومة مبالغ جسيمة، وأضاف بان العمل مستمر حالياً في نصب طاقم كبير أخر يبلغ انتاجه ألف كيلو واط وعندمايتم تشغيله قريباً ستنظر الحكومة في مدى التخفيض الذي يمكن في أجور الكهرباء، وذلك حسب مصروفات المشروع، ونسبة وارداته. وطمأن النائب بأنه شخصياً سيبذل الجهد اللازم لتحقيق رغبته في تخفيض أجور الكهرباء[516].

كما وجه النائب محمد فخري الجميل من ديالى السؤال ذاته إلى وزير الداخلية، حول تخفيض سعر الوحدة الكهربائية في المقدادية. فأوضح له سعيد قزاز بان ذلك من اختصاص اللجان المشرفة على مشاريع الكهرباء، وبالاشتراك مع الإدارة المحلية، وليس من صلاحيات وزارة الداخلية[517].

---

(514) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953، الجلسة(17) في 9 نيسان 1953، ص 265.

(515) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956 – 1957، الجلسة (16) في 17 نيسان 1957، ص 312.

(516) المصدر نفسه .

(517) المصدر نفسه، الجلسة (17) في 21 أيار 1957، ص 322.

2- الماء

بما ان الماء هو عنصر أساسي في الحياة، وان توفيره وتوصيله يعتبر من متطلبات الأساسية للسكان، فان قضايا الماء هي الأخرى شغلت حيزاً لا بأس به من مداخلات واهتمامات نواب السليمانية، ومنهم النائب سليم محمد، الذي وجه سؤالاً إلى وزير الداخلية، في الجلسة الثالثة والعشرين من الاجتماع غير الاعتيادي المنعقدة في 4 حزيران 1947، حول شحة الماء في قضاء قلعة دزة مما يؤثر في عمران المركز، ويزيد في تدهوره الصحي، علاوة على ماهو عليه من التأخر. وبين النائب بأن بلدية القضاء فقيرة لا يسعها ان تصرف على مشاريع من هذه القبيل، ويمكن للحكومة مساعدة المركز بإسالة الماء إليه من الأراضي المجاورة[518]. إلا ان طلبه لم يلق جواباً وذلك لغياب الوزير المختص في تلك الجلسة.

وفي الجلسة الثلاثين من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في 10 أيار 1950. واثناء مناقشة تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون قروض البلديات، تطرق خلالها، النائب بهاء الدين نوري إلى الوضع المزري لمشروع الماء في السليمانية، وموضحاً بان بلدية السليمانية أرادت إتمام مشروع الماء لحاجة المدينة الضرورية اليه، وذلك بجلبه من مسافة 10 كيلو متر إلى المدينة، وذلك لان أنابيب المياه والمجاري تمر متوازية مع بعضها البعض. ولمح إلى ان 95٪ من أهالي السليمانية مصابون بالديدان، لان مياه المجاري القذرة ترشح جراثيمها إلى أنابيب الطين والتي تنقل المياه إلى البلدة. وبين ان إصلاح مشروع المياه في السليمانية يكلف حوالي 50 ألف دينار، حسب تقديرات المختصين في مديرية البلديات العامة. ولما كانت بلدية السليمانية تفتقر إلى المبلغ المذكور، قررت إكماله بمبلغ 10 ألاف دينار، بعد ان أخذت موافقة وزارة الداخلية على ذلك، والتي بدورها أكدت لبلدية السليمانية بأنها سوف تأخذ المبلغ المذكور من وزارة المالية. وبين النائب بأن المشكلة الأساسية التي تواجها بلدية السليمانية هو امتناع الوزارة عن الدفع، رغم موافقتها الأولية، لذا طالب وزير الداخلية ان يعير الموضوع أهمية

(518) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (23) في 4 حزيران 1947، ص 376.

خاصة لإكمال المشروع[519]. رد صالح جبر وزير الداخلية مطمئناً النائب بتقديم المساعدة اللازمة لبلدية السليمانية لإتمام المشروع[520].

مرة أخرى، أثار علي كمال، وبأسلوب ساخر، موضوع شحة الماء إثناء المذاكرة على تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون المنهاج العام لمجلس الأعمار في 16 أيار 1951، عندما أكد في مداخلته بان نواب كركوك واربيل يشكون "العطش الشديد"، وإنهم لا ينالون كفايتهم من الماء في الصيف مع اشتداد الحرارة، ولفت انتباه النواب الى ان رئيس الوزراء نوري السعيد كان قد وعد نواب كركوك واربيل بمشروعين لسحب الماء من الزاب إلى هذين المدينتين، ولكنه لم يعثر على اثر في اللائحة لهذين المشروعين، لذا طلب بان يعاد النظر في اللائحة على ضوء الحاجة[521].

أيد النائب بهاء الدين نوري ما تقدم به زميله علي كمال، وطلب سحب اللائحة، وإدخال الطلبات الجديدة فيها، وانتقد النواب في مداخلته لغياب الأغلبية منهم عن المجلس، إذ توجه لهم وبانفعال قائلاً "فأين المجلس وأين النواب الذين يوافقون على السحب... لنطالب الحكومة بإدخال بعض الطلبات في مناهج أساسية عمرانية تتعلق بحياة البلد لمدة خمس سنوات ولكن مخاطباً عشرين نائباً من (140) نائباً فإذا أرادت الحكومة ان تهمل هذه الطلبات فلها كل الحق فأين القوة التشريعة في هذا المجلس" [522].

تعدت اهتمامات نواب السليمانية مشاكل شحة المياه وتوفيرها إلى قضية أخرى، إلا وهي مشكلة تصريف المياه القذرة وإسالتها. ففي 22 كانون الأول 1954، وأثناء تقديم تقرير لجنة الشؤون الداخلية في لائحة قانون تصريف المياه القذرة، أوضح سعيد قزاز بصفته وزيراً للداخلية بان فكرة إنشاء مشروع تصريف المياه القذرة في العاصمة، هي فكرة قديمة ترجع إلى عام 1934، عندما جرت مخابرات ومداولات عديدة لإخراج المشروع إلى حيز الوجود، وآخرها كانت عام 1947، حينما تم استقدام الخبير العالمي في

---

(519) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (30) في 10 أيار 1950، ص 403.

(520) المصدر نفسه، ص 405.

(521) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (50) في 16 أيار 1951، ص 899.

(522) المصدر نفسه.

هندسة مجاري المياه القذرة المستر جون تايلو. ولان كلفة تأسيس المشروع وحسب التقديرات كانت حوالي (9) ملايين دينار، وبالنظر إلى صعوبة الحصول على المال اللازم لسد نفقاته، فقد أهمل المشروع في حينه. وبين سعيد قزاز بأنه نظراً إلى القروض الأخيرة التي أعطيت لأمانة العاصمة، فقد أصبح بالإمكان آلان تخصيص الاعتماد اللازم في الميزانية لإعادة النظر في تكليف الخبير المذكور لإجراء الأعمال التمهيدية للمشروع، والتي خمن كلفتها مجدداً بمبلغ (7.25.500) دينار أي اقل من التقدير الأول، وقدر ايضاً المدة لإكماله بحوالي خمس سنوات. وعلى هذا النحو بين سعيد قزاز بأنه تم الاتفاق نهائيا مع الخبير للمباشرة بالإعمال اللازمة[523].

وفي سياق المشروع المطروح، دخل النائب صادق البصام[524] ـ بغداد ـ في نقاش دستوري مع سعيد قزاز وزير الداخلية، عندما علم بان الحكومة تستوفي كلفة المشروع من سكان بغداد، وعلى هذا النحو اعترض قائلاً: "فإذا سلكت الحكومة هذا المسلك بأن تفرض مشروع عمراني رئيسي على سكان العاصمة وتأخذ منهم كلفة هذا المشروع فاني أخشى ان تكون سنة بالمستقبل". وعدّ هذا العمل مخالفا للدستور بقوله: "أحببت ان ألفت نظر المسؤولين إلى ما تطرق إليه قانون الأساسي وهو لا يجوز ان تفرض ضرائب أو رسوم على مبدأ يخالف العدالة" [525].

فرد سعيد قزاز بأنه لا يتفق مع النائب المذكور، مبيناً بان اللائحة لا تخالف إحكام القانون الأساسي، لأنها موضوعة على أسس قانونية صحيحة، وان الرسم التأسيسي يستوفي من كل صاحب ملك مرة واحدة وفي خلال عشرين سنة، وقد وضح ذلك بالأرقام ذاكراً: "... ان نفوس بغداد في الوقت الحاضر (800) ألف نسمة. وفي أواخر المدة المنصوص عليها في هذا

---

(523) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة (7) في 22 كانون الاول 1954، ص 96 – 97.

(524) صادق البصام (1897 – 1960) من مواليد بغداد، حصل على شهادة الحقوق عام 1925، مارس مهنة المحاماة، تولى وظائف عدة، شغل عضوية مجلس لنواب لاكثر من مرة، عرف بمواقفه الوطنية وتوجهه القومي. حيدر طالب الهاشمي، صادق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، 2000، المقدمة.

(525) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة (7) في 22 كانون الأول 1954، ص 102.

القانون ستبلغ نفوسها أكثر من مليون نسمة، فالشخص الذي يدفع أجاره من (200) إلى (1000) دينار فإننا نقسط هذا المبلغ إلى عشرين سنة فيدفع من 10 دنانير إلى 50 دينار"، وأستوسل مستغرباً: "ما هو الغبن الذي يصيب الشخص إذا دفع مبلغ يعادل (1/20) من إيجاره الذي يأخذه من شاغل الدار؟ النفع العام يشمل الكل ولا يفرق بين الكل ولا يفرق بين ساكن الحانوت أو الدار لان المجرى يمر تحت دكانه أو داره وكلاهما يستفيد منه حيث ان ساكن الحانوت تتراكم أمام حانوته القاذورات وهذا بالطبع تضر بصحته لذلك فالمشروع هذا مفيد للجميع" [526]. وبذلك يتضح للباحث بأن رؤية سعيد قزاز للائحة، بأنها تصب في المصلحة العامة، وصحة المجتمع، فالجميع إذن مشتركون ومستفيدون منه، وعليه فان الجميع ملتزمون بدفع ما عليهم، لان القانون لا يفرق بين الغني والفقير.

وفي الجلسة ذاتها أثار النائب احمد العامر [527] – البصرة – مشروع تصريف المياه القذرة في البصرة، وتوجه بالانتقاد إلى وزارة الداخلية لعدم إيفائها بوعودها حول إنشاء المشروع المذكور. فرد وزير الداخلية مبيناً بأن الوزارة مهتمة بتأسيس مشروع المجاري، لا في بغداد وحدها فحسب، وإنما في المدن الرئيسية كالبصرة والموصل، ولاثبات صحة كلامه بين الوزير بأن لدى الوزارة عروضاً من ثلاث شركات لتخطيط مدينة البصرة [528].

وحين طالب بعض النواب بلائحة قانون مصلحة إسالة الماء لمنطقة بغداد، في الجلسة التاسعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي، والتي عقدت في 31 كانون الثاني 1955، وأثناء تقديم تقرير لجنة الشؤون الداخلية، أوضح لهم سعيد قزاز، بان أعمال لجان الماء والكهرباء، باستثناء لجنة إسالة الماء في بغداد، ليست كثيرة بدرجة تستوجب سن قانون لها، وإدماج أعمالها في لجنة أعمال إسالة الماء لمنطقة بغداد، والتي هي كثيرة ومتشعبة بدرجة

---

(526) المصدر نفسه.

(527) احمد عبد الرزاق العلمر ولد في البصرة سنة 1913، ودرس في كلية الحقوق ببغداد. عين قائمقاماً لقضاء عفك في 1943 ثم لقضاء الهاشمية في 1944 فلهندية 1945 فالفلوجة 1946، فمعاون متصرف البصرة في أيار 1947، انتخب نائبا عن البصرة في حزيران 1948 وجدد انتخابه في الدورات النيابية للاحقة إلى ثورة 14 تموز 1958. مير بصري، أعلام لسيلسة في العراق...، ج2، ص 451.

(528) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة (7) في 22 كانون الأول 1954، ص 103 – 104.

تستلزم قانوناً خاصاً بهـا، وان أعمـال اللجـان فـي الألويـة كلهـا منوطـة بالبلديات[529].

كما رد سعيد قزاز في الجلسة التي عقدت في 28 آذار 1955 حول استفسار النائب راغب عبد الله –ديالى– بخصوص تأسيس مشروع إسالة الماء في السعيدية، وعن الاجراءات التي اتخذتها الوزارة المذكورة، موضحاً بأنه تم تخصيص مبلغ خمسين ألف دينار لهذا الغرض، وبان الأعمال التمهيدية لتهيئة المواصفات الفنية جارية لاعلان تأسيس المشروع بالمناقصة قريباً.

وأجاب سعيد قزاز على استفسار النائب عبد المنعم الرشيد[530] ـ الحلة ـ حول تزويد الاسكندرية بالماء النقي والكهرباء، موضحاً بأن تأسيس مشروعي الماء والكهرباء في أية قصبة يعد من واجبات بلديتها، وبين بأنه، وبالنظر لضيق موارد البلديات، وعدم استطاعتها تأمين المبالغ اللازمة لتنفيذ المشاريع المذكورة، فأنه بذل جهوداً كبيرة للحصول على قروض من المصرف الوطني العراقي، الذي لم يكن كافياً لجميع مشاريع الماء والكهرباء في الألوية العراقية كافة. لذا كانت الخطة الموضوعة هي "تقديم الأهم على المهم" ولذلك لم يكن بالوسع تخصيص شيء لمشاريع الاسكندرية، ووعد بأنه سوف ينظر في ذلك عند فرصة أخرى في المستقبل[531].وهكذا استمر النواب في توجيه الأسئلة بخصوص مشاريع اسالة الماء في مختلف أنحاء العراق إلى وزير الداخلية وتصدى للرد والتوضيح مما يستشف من اجاباته المامه بدقائق أمور وزارته.

3– السدود

---

(529) المصدر نفسه، الجلسة (19) في 31 كانون الثاني 1955، ص 391.

(530) عبد المنعم الرشيد: انتخب نائباً عن لواء الحلة وعلى التوالي للدورات الانتخابية الثالثة عشرة (كانون الثاني 1953 – نيسان 1954) ، والرابعة عشرة (حزيران 1954) ، والخامسة عشرة (أيلول 1954 – آذار 1958)، والسادسة عشرة (1958). عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات... ، ج10، ص 9 –10، 312، 314.

(531) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة (31) في 28 أذار 1955، ص 644– 645.

العراق بلد الرافدين: دجلة والفرات، لذلك فكر المسؤولون باستغلال مياهه في إنشاء عدد من السدود على روافد دجلة مثل سدي دوكان ودربندخان. شيد الأول على نهر الزاب الصغير، والذي ينبع من سلاسل جبال قنديل غرب ايران، وعند الحافة الغربية لسهل رانية على بعد (60) كم شمال غرب السليمانية، حيث يمر النهر من مضيق بين الجبال يسمى مضيق دوكان ويبلغ طوله 325م وارتفاعه 108م. والغرض الأساسي من هذا المشروع هو خزن المياه تكفي لارواء اراضي تبلغ مساحتها 1.300.000 دونماً على ضفتي نهري الزاب الصغير، والعظيم والحويجة ومخمور على الضفة اليمنى من الزاب الصغير. فيما يقع سد دربندخان على نهر سيروان (ديالى) على بعد حوالي عشرة كيلو مترات أسفل ملتقى سيروان وتانجرو[532].

وعليه يظهر من هذا العرض بأن المشروعين لا يخدمان أهالي السليمانية، من هنا انبرى نواب السليمانية، الناطقين الحقيقيين بلسان منطقتهم، للتنديد بهذين المشروعين العظيمين، فالنائب رسول حسن كانت له وجهة نظر مخالف للحكومة، ففي الجلسة السابعة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في 23 شباط 1955، أعلن عن معارضة الأهالي في منطقته الانتخابية لهذا المشروع الاستراتيجي، وذلك بسبب غمر المياه لأراضيهم الزراعية، وتحول المشروع إلى عامل حزن ويأس لهم، بدلاً من جلب الفرح والسعادة، واسترسل النائب ذاكراً، وبتشاؤم وحزن: "ان مشروع سدة دوكان يؤدي إلى هلاك ألاف النفوس من المواطنين وتلف أراضيهم كما يؤدي إلى إحياء اراضٍ أخرى غنية من أراضي الوطن، في الحقيقة ان هذا العمل قد ولد قلقاً وضجراً لدى الاف النفوس من الآهلين الذين تغمر أراضيهم تحت مياه الزاب الأسفل بواسطة هذا السد الثمين الغالي نرى ان مسيرتنا تتبدل وتتغير إلى أحزان"، وأسهب في وصف معاناة وتأثر الأهالي ذاكرا: "عند رجوعي لمنطقتي بشدر في سفرتي الأخيرة حيث التف الأهالي حولي يكون ويتضرعون منذ الان

---

(532) يقع سد دربنديخان، ولذي انجز العمل فيه عام 1961، على ارتفاع (2000) م فوق مستوى سطح لبحر، ارتفاعه(535) م ، وعرضه (128) م . ينظر: شكر خصباك، الاكراد: دراسة جغرافية اثنوغرافية، مطبعة شفيق، بغداد، 1972، ص238-239؛ مياه كوردستان وآفاق المستقبل، منشورات مكتب الدراسات والبحوث المركزي، دراسة رقم 9، ط1، مطبعة هاوار، دهوك 1996، ص20.

لأراضيهم ... إننا أفهمناهم بان الحكومة العراقية العادلة لا ترضى ظلماً أو غدراً وتعطي لكل ذي حق حقه"، وختم مداخلته مستعطفاً ومسترحماً الحكومة بالنظر بعين العطف لهذه الشريحة قائلاً: " ... وها نحن نلفت ونستعطف أنظار حكومتنا المحبوبة المشفقة والجهات المختصة لاتخاذ التدابير اللازمة ... لإقناع واطمئنان هؤلاء المخلصين" (533).

لا يخفي ان هذه المداخلة طغت عليها العاطفة، وبسبب النظرة الواقعية في طرح مطاليب محددة لأهالي المنطقة، فان الواقع الذي رآه النائب قد جعله يتاثر به، خاصة، وإن النائب المذكور كان يعتبر بالنسبة لأهالي تلك المنطقة رمزاً كبيراً في نظرهم، وبامكانه تغيير أوضاعهم السيئة. والواقع ان هذين الخزانين لا يخدمان أغراض الري في لواء السليمانية نظراً للصعوبات الطوبوغرافية التي لا تسمح بالري السيحي من الخزانين، كما إنهما قد أديا إلى ترحيل وتهجير عدد كبير من الزراع المحلين، ولاسيما وان مشروع دوكان أدى إلى غمر حوالي 40 قرية، فيما أدى مشروع دربندخان إلى غمر حوالي 70 قرية(534).

وأبدى علي كمال في الجلسة ذاتها، وفي مداخلة لا تختلف في مضمونها عن مداخلة رسول حسن، أبدى عدم ثقته بوعود بعض المسؤولين، ومنهم مجلس الأعمار، وعقب على كلام رسول حسن قائلاً: "سادتي لو دققتم بيانات بشدر لوجدتم بين طياتها احزاناً وآلاماً وأنا أراهن على ان مشروع دوكان سوف ينتهي قبل ان تنتهي اللجنة المنبثقة من مجلس الاعمار من تدقيقاتها لاسكان المنكوبين الذي بحث عنهم نائب بشدر". فضلاً عن ذلك أعرب عن شكوكه بمصداقية مجلس الاعمار ذاكراً: "واني كذلك أراهن على ان مجلس الاعمار سوف لا يقوم بتنفيذ أي طلب من الطلبات التي تقدمت بها"(535). كرر النائب الطلب ذاته في الجلسة التي عقدت في 7 كانون الثاني 1956، ودعى الحكومة إلى ان تنظر إلى هؤلاء المتضررين من سد دوكان بعين العطف(536).

---

(533) "محاضر مجلس النواب"، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة (27) في23 شباط 1955، ص 558-559.

(534) د. شاكر الخصباك، الأكراد، ص 240.

(535) "محاضر مجلس لنواب"، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954 – 1955، الجلسة (27) في 23 شباط 1955، ص565.

(536) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 – 1956، الجلسة (8) في 7 كانون الثاني 1956، ص 92.

ويظهر ان الحكومة لم يبدر منها عملاً ايجابيا لاسكان المتضررين، مما دفع النائب حسن الجاف، وبعد مرور عامين إلى استئناف الطلب في 29 كانون الثاني 1958، وآثار هذه المرة موضوع الأراضي التي سوف تغمر بمياه دربندخان. موضحاً بان حوالي (52) قرية مأهولة بالسكان، وما يقارب ألف عائلة زراعية سيبقون بدون مأوى، وتساءل في الوقت نفسه، عن خطة الحكومة بخصوص سكان هؤلاء المواطنين، لاسيما وان معظم الأراضي في قضاء حلبجة قد تم توزيعها نتيجة مشروع شهرزور على صغار الفلاحين، ورغم وجود وزير المالية نديم الباچه چي في الجلسة المذكورة، إلا انه لم يرد على استفسار النائب، إثناء أجابته على أسئلة النواب[537].

4- البلديات

أولى النواب الكرد، جنباً إلى جنب مع النواب الآخرين اهتمامهم للعديد من الموضوعات ذات العلاقة بأدق تفاصيل البلديات من قبيل لائحة قانون البلديات، وإردتها، وروواتب مستخدميها.

في الجلسة الثلاثين من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في العاشر من أيار 1950، أثار النائب على كمال موضوع التداخل بين صلاحيات كل من المتصرفيات، ومديرية البلديات العامة، وطالب وزارة الداخلية بتقليص مركزيتها الشديدة على المتصرفيات، وتوسيع صلاحياتها على حساب صلاحيات البلديات، وناطة الخدمات العامة بها مثل الماء والكهرباء، لأنها، وحسب تقدير النائب، ادرى بحاجات السكان وخدماتهم من البلديات، والتي يجب ان تنحصر اعمالها وصلاحياتها في المسائل الفنية فقط[538].

إما في الجلسة الثامنة من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، والجلسة التي تلتها، وضمن الدورة الثانية عشرة للمجلس النيابي، والتي عقدت في 16 كانون الثاني 1951، وعند عرض تقرير اللجنة، والمؤلفة من لجنتي الشؤون الداخلية والمالية حول لائحة قانون صندوق الاحتياط للمؤسسات البلدية لسنة 1950، فقد دخل النائب بهاء الدين نوري في نقاش مطول مع وزير المالية بخصوص اللائحة المطروحة، إذ كان من وجهة نظر الأخير تطبيق القانون،

---

(537) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957 – 1958، الجلسة(14) في 29 كانون الثاني 1958، ص 241– 247.

(538) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (30) في 10 أيار 1950، ص 406.

وبإرادات ملكية على الجميع بصورة منفردة، مما يعني استقلال بلديات دون أخرى، فيما كانت وجهة النائب هي تطبيق القانون على الجميع سواسية[539].

واستمرت اهتمامات نواب السليمانية بفعاليات البلديات في عموم العراق وليس المنطقة الانتخابية التي يمثلونها، ففي جلسة أخرى تحدث النائب علي كمال، وبأسلوبه الأنتقادي المعروف مؤكداً ان مضبطة وردت إليه من أهالي بلد يشكون فيها من أنهم لم ينالوا أي مبلغ من المبالغ المخصصة لهم في الميزانية، مما يعطي دليلاً ثابتاً بأن توزيع المبالغ ليس عادلاً، الأمر الذي يوجب إعادة النظر على ضوء احتياجات المناطق كافة. كما عرض على المجلس طلباً موقعاً عليه من قبل أكثر من مائتي شخص من أهالي السليمانية، يطلبون فيه توسيع بدالة السليمانية، وأبدى أسفه لعدم ورود أي ذكر لمثل هذا الطلب في تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون المنهاج العام لمجلس الأعمار، والتي كانت محل نقاش النواب في الجلسة ذاتها[540].

كما دعا علي كمال إلى التوسع في المنح، والمساعدات الحكومية إلى البلديات عن طريق تخصيص حصة لها من واردات النفط، ومن ميزانية مجلس الأعمار. وفي هذا الصدد اقترح أمرين هما أولاً إنشاء بنك برأسمال ضخم ليقوم بإقراض البلديات لغرض الاعمار، وإيجاد موارد ثابتة للبلديات، وثانياً تخصيص مبالغ معينة في ميزانية مجلس الاعمار لغرض توزيعها على البلديات"، لان المنح المذكورة، وحسب وجهة نظر النائب لها مردوداتها الايجابية، إذ تساعد البلديات في تقديم أفضل الخدمات للمواطنين[541]. وعليه يتضح للباحث ان النائب طالب بتخصيص مورداً ثابتاً للبلديات في كل سنة، لتتمكن الأخيرة في ضوء هذا المبلغ الثابت ان تطور البلدية، وتحسين حالة مواطنيها، إما ان تعتمد البلدية على المنح الممنوحة لها، أو على وارداتها الخاصة بها فان عملية التطوير، ورفع مستوى الخدمات المقدمة للمواطنين لن تسير بصورة مرضية.

---

(539) ينظر: "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (8) في 16 كانون الثاني 1951؛ ولجلسة (9) في 22 كانون الثاني 1951، ص 102 – 103، 123، 127.

(540) المصدر نفسه، الجلسة (50) في 16 أيار 1951، ص 899.

(541) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955 – 1956، الجلسة(35) في 29 نيسان 1956، ص 563.

وكشف سعيد قزاز عن واردات البلديات، في الجلسة العاشرة من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في 25 شباط 1957، وأثناء المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1957 المالية، فأوضح بأن واردات البلديات لا تشكل إلا 15٪ من نفقاتها، وإما 85٪ الباقية فتتزود بها من منابع عدة، فيحصل على قسم منها بواسطة الوزارات، والقسم الأخر من موارد عدة منها البنزين، فضلاً عن حقها من الضريبة التي تفرضها دوائر الكمارك على المشروبات الروحية والسكائر. وفي نهاية حديثه وعد الوزير بمنح البلديات قروضاً للشروع بمشاريعها حين يتحسن الوضع المالي للحكومة[542].

ثانياً: الخدمات الصحية والتعليم

أ- الصحة

وفي سياق البحث عن قضايا المجتمع، تعد الخدمات الصحية واحدة من القضايا المهمة التي أثيرت أمام المجلس النيابي، بسبب الواقع الصحي المزري للواء، وافتقاره إلى المؤسسات الصحية، وما تقدمه من خدمات للمواطنين. دفع هذا الواقع نواب السليمانية، إلى جانب النواب الآخرين في المجلس، ان يبدو اهتماماً خاصاً بهذه الناحية، فازدادت دعوتهم إلى الاهتمام بالمستشفيات، وزيادة عددها في كل العراق عموماً، والسليمانية خصوصاً، وهو الأمر الذي أكده النائب سليم محمد عندما وجه سؤالاً إلى وزير الشؤون الاجتماعية، جميل عبد الوهاب[543]،حول عدم وجود طبيب في

---

(542) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخلمسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956 - 1957، الجلسة(10) في 25 شباط 1957، ص174 - 175.

(543) جميل عبدالوهاب (1907 - 1973) : من مواليد بغداد، تخرج من مدرسة الحقوق سنة 1931. وعرف عنه خلال دراسته بنزعته الوطنية، فحكم عليه في ايلول 1930 بالسجن ستة أشهر لنشاطه السياسي. عين حاكماً للصلح في بغداد في 13 كانون الاول 1933، ثم ترك القضاء ليمارس لمحاماة، وابعد الى علي الغربي في حوادث كانون الأول 1938. وانتخب نائباً في المجلس النيابي لعدة دورات انتخابية. واسندت اليه حقية الشؤون الاجتماعية لاول مرة في(21 تشرين الثاني 1946-29 اذار 1947) وللمرة الثانية في وزارة صاح جبر (29 آذار 1947-27 كانون الثاني 1948)، كما تولى حقيبة العدلية. واحتفظ بمنصبه الوزاري في وزارة احمد مختار بابان (19 أيار 1958)

قضاء بشدر التابع للواء السليمانية، وأشار في سؤاله انه، وبالرغم من إنشاء مستوصف في مركز اللواء إلا ان القضاء لا يزال بدون طبيب[544]. وقد رد جميل عبد الوهاب في جلسة لاحقة على سؤاله متذرعاً بان الوزارة تعاني في الوقت الحاضر من عدم وجود عدد كاف من الاطباء ووعد في الوقت نفسه بانه سيرسل طبيبا للقضاء في اقرب فرصة ممكنة[545].

ودعى النائب بهاء الدين نوري بدوره إلى السعي لتوسيع المؤسسات الصحية في جميع أنحاء العراق، وزيادة عدد الأطباء والطبيبات، وتعزيز إرسال الطبيبات خارج حدود بغداد، والوقوف ضد الاتجاه الذي لا يشجع ذلك[546].

وبانتشار وباء الملاريا في قضاء حلبجة وسهل شهرزور بشكل واسع، دعى النائب حسن الجاف الحكومة إلى ضرورة توفير الوسائل الضرورية لمكافحة هذا المرض، ولاسيما وانه "لم يبق أسرة إلا ولديها مصاب بهذا المرض" على حد قول النائب، كما دعا الحكومة إلى تزويد مستشفى السليمانية بجهاز للأشعة، ووسائل المعالجة، لان اغلبية سكان اللواء من المعوزين، ويضطرون للسفر إلى بغداد، أو كركوك من اجل المعالجة[547].

وتطرق النائب بهاء الدين نوري في 28 آذار 1950 إلى موضوع حيوي، هو شحة عدد الممرضات والقابلات، وشدد على ان البناء الصحي لمستقبل البلاد يتطلب الاهتمام الصحي بالطفل والأم، وبين بأن المؤسسات الحكومية منذ استقلال العراق وحتى اليوم لم تخرج إلا (56) قابلة، كما لم تخرج إلا (343) ممرضة، وحمّل النائب سبب هذا التأخير إلى عدم حصول هذه الشريحة الرعاية والدعم اللازم وعلى حد قوله: "إننا اعتبرنا هن مستخدمات لا موظفات وفي ذلك لا مستقبل لهن.. فأننا لم نعتبر الممرضة

الى ثورة 14 تموز 1958 توفي في لندن. مير بصري، أعلام لسياسة في العراق...، ج2، ص138-139.

(544) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (23) في 4 حزيران 1947، ص 376.

(545) "محاضر مجلس النواب "، المصدر السابق، الجلسة (26) في 14 حزيران 1947، ص 443.

(546) المصدر نفسه ، لجلسة (28) في 16 حزيران 1947، ص 497.

(547) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1948، لجلسة (22) في3 تشرين الثاني 1948، ص281.

والقابلة في نهضتنا هذه موظفة يؤمن مستقبلها بالتقاعد وبعض المخصصات عندما تستخدمها في محلات نائية عن بلدتها"[548].

ولتلافي النقص في عدد الأطباء والمهندسين في العراق، ومردوداته السلبية على المسيرة الصحية والعمرانية للبلد، قدم علي كمال وفي الجلسة ذاتهااقتراحاً بناءً على بساط البحث إلى رئيس الوزراء نوري السعيد، حول استخدام الأطباء والمهندسين من المانيا، مبرراً ذلك بوجود عدد من الاطباء والمهندسين الالمان العاطلين عن العمل،وكانوا قد أبدوا استعدادهم للعمل في القرى والاماكن النائية في مصر، لاسيما وان شروط استخدامهم أسهل من غيرهم من الأجانب [549]. ولم يقع توفيق السويدي[550]، نائب رئيس الوزراء، ومن منطلق سياسي باقتراح علي كمال المذكور، ورد متذرعاً بوجود مؤسسة دولية تشكلت بعد الحرب العالمية الثانية تعرف بـ "مؤسسة المهاجرين واللاجئين"، مهمتها الاتصال بدول الأعضاء في هيئة الأمم المتحدة لمعرفة إحتياجاتهم في مجال الطب والكهرباء، ووضح بأن العراق من بين الدول التي اتصلت المؤسسة بها بواسطة وزارة الشؤون الاجتماعية[551].

وخرج علي كمال عن المألوف والرسميات في طرح مطاليب أبناء جلدته، عندما طلب من ماجد مصطفى ان يهتم ببلدته، ومسقط رأسه

---

(548) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (16) في 28 آذار 1950، ص 215.

(549) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (16) في 19 شباط 1951، ص 235.

(550) توفيق السويدي (1891 – 1968)، من مواليد بغداد، أتم دراسته العالية بمدرسة الحقوق في اسطنبول، وجامعة السوربون في باريس، تقلد رئاسة لوزارة لثلاث مرات، الأولى في 28 نيسان 1929، والثانية في 23 شباط 1949 (مع وكالة الخارجية)، والثالثة في 5 شباط 1950. عين وزيراً للخارجية في الوزارة المدفعية السابعة في 7 مايس 1953، ثم نائباً لرئيس الوزراء في الوزارة السعيدية الرابعة عشرة في آذار 1958، باقر أمين ورد، أعلام العراق الحديث، قاموس تراجم 1869 – 1969، راجعه وقدم له د. ناجي معروف، ج1 ، وزارة الثقافة والفنون، 1978م، ص 186.

(551) "محاضر مجلس النواب"، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (16) في 19 شباط 1951، ص 235.

السليمانية واصفاً اياها بـــ "البلدة المنكوبة الحظ" لأنها تعـــاني الفقـــر والمـــرض، وبخاصة لمراض العيون: "لان هذه البلدة اشتهرت بكثـــرة العميـــان وضـــربت رقماً قياسياً". وأكد بان أهالي السليمانية قد طالبوا، ومنذ أكثر مـــن عـــام بطبيـــب للعيون، إلا ان الوزارة لم تلتفت إلى طلبهم. كما لفت نظر الحكومـــة إلـــى انـــه يوجد في السليمانية مركز للأشعة، ولكنه يفتقر إلى مختـــصين لادارتـــه، وأبـــدى استغرابه قائلاً: "... ولا اعرف كيف جاز ان تقـــوم الحكومـــة بـــشراء المكـــائن والآلات اللازمة قبل ان تهيئ الشخص المخـــتص لإدارتهـــا" [552]. إلا ان مـــا طلبه النائب المذكور لم يحصل على جـــواب شـــافي كالعـــادة، وذلـــك لغيـــاب الوزير المختص في تلك الجلسة.

كما دعا النائب ذاته، في الجلسة الرابعة عشرة مـــن الاجتمـــاع الاعتيـــادي، المنعقدة في 5 كـــانون الثـــاني 1955، وأثنـــاء المـــذاكرة علـــى لائحـــة قـــانون الميزانية العامة لـــسنة 1955 الماليـــة، دعـــى وزيـــر الـــصحة محمـــد حـــسن سلمان[553]. إلى إتباع سياسة التوسع في بناء المستشفيات، مبيناً وجـــود تفـــاوت كبير بين عدد نفوس العراق وعـــدد المستـــشفيات المتـــوفرة، واستـــشهد ببلدتـــه مشيراً إلى وجود مستشفى واحدة صـــغيرة فيهـــا لا يمكـــن ان يـــؤمن حاجـــات اللواء من الخدمات الصحية. واقترح على وزيـــر الـــصحة تحويـــل المستـــشفى الحالي فيها إلى مستوصف، وتـــشييد مستـــشفى جديـــد، مـــن منطلـــق ان لـــواء السليمانية يتبعه قضاءا شهرزور وبشدر اللذين يفتقران إلـــى وجـــود مـــستوصف، مما يضطر سكان هذه الاقضية الى مراجعة مستشفى الـــسليمانية الـــذي لا يفـــي بإحتياجات المرضى. كمـــا تطـــرق النائـــب إلـــى ضـــرورة بنـــاء مستـــشفيات

---

(552) المصدر نفسه ، لجلسة (46) في 9 أيار 1951، ص 812.

(553) محمد حسن سلمان : مواليد بغداد (1908 – 1985) تخرج من كلية لطـــب فـــي بغداد عام 1933، وحصل على اختصاص بالأمراض السارية والصدرية مـــن لنـــدن عام 1934. عين طبيباً في المستشفى الملكـــي، فرئيـــساً لـــصحة المعـــارف 1935، فوزيراً للمعارف في حكومة لدفاع الوطني 1941، انتقل إلـــى رومـــا عـــام 1943، ولما انتهت الحرب العالمية الثانية انتقل إلى دمشق، بعدها قـــرر العـــودة إلـــى بغـــداد ليقضي مدة الحبس لتي حكم بها في كانون الثاني 1942 (سنة واحـــدة)، ثـــم عـــين مديراً لمستشفى الأمراض الصدرية 1951، فنائباً عن العمارة 1953، وجدد انتخابـــه إلى آذار 1958، وعين وزيراً للصحة 1953، وتم اختيـــاره عـــضواً فـــي مجلـــس الاتحاد العربي إلى ثورة 14 تموز 1958. مير بصري، أعلام السياسة فـــي العـــراق ...، ج2، ص 102.

تخصصية مثل مستشفى امراض السل على غرار مستشفى التويثة، وذلك لكي لايكون هناك ضغط وارباك في قبول بعض الحالات المستعصية في مستشفى السليمانية[554].

أما النائب رسول حسن فقد طلب الاهتمام بتوفير الخدمات الصحية في قضاء بشدر، ولاسيما أنه من المناطق الموبوءة بمرض (الملاريا)، وقدم اقتراحاً للحكومة بإقامة مستوصفات سيارة تجوب القرى لمعالجة المرض وبث الوعي والارشاد الصحي فيه[555]. ومع ان اقتراحه كان واقعياً وغير مكلف، إلا انه دعوته لم تلق اذناً صاغية من الجهات المختصة.

ب – التعليم

أولى نواب السليمانية اهتماماً ملحوظاً داخل أروقة المجلس النيابي بقضايا التعليم المختلفة، وانتشار الامية، والتعليم بلغة الأم، لاسيما وان التعليم لم ينل الاهتمام الكافي في عهد الاحتلال البريطاني، ورغم بوادر الاهتمام به في العهد الوطني، وبالتحديد في عهد وزارة ناجي شوكت (3 تشرين الثاني 1932 – 9 آذار 1933)، والذي تضمن برنامج وزارته العناية بالمعارف على أساس "توسيع التعليم الأولي وجعله أكثر انطباقاً مع الحاجات المحلية"[556]، إلا ان واقع التعليم في عموم العراق، وفي كردستان خاصة، كان دون مستوى الطموح. لذلك أغنى نواب السليمانية بمداخلاتهم وتوصياتهم موضوع التعليم، ولم يتركوا جانباً من جوانب استكمال مرافقه إلا أشبعوها بحثاً ونقاشاً.

فالنائب محمد صالح علي نقل في مداخلته وفي الجلسة العاشرة من الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944 للدورة الانتخابية العاشرة بتاريخ الحادي عشر من كانون الثاني 1945، صورة صادقة لمعاناة وتذمر الاكراد من سياسية وزارة المعارف في المناطق الكردية، وبين وبأسف بأنه عرض على المجلس الشكاوى ذاتها منذ عامين، دون ان يظهر اية بوادر ايجابية تدل على اهتمام الحكومة بمعارف الاكراد. وشدد على ان المنطقة الشمالية "غير

---

(554) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954 – 1955، الجلسة(14) في 5 كانون الثاني 1955، ص282 – 283.

(555) المصدر نفسه، الجلسة (27) في 23 شباط 1955، ص 558.

(556) عبدالرزاق لحسني، تأريخ الوزارات...، ج3، ص213؛ جمال اسد مزعل، نظام التعليم في العراق، مطبعة جامعة الموصل، 1990، ص 64.

راضية عن خطة المعارف" و "يشعرون بالاجحاف"، واتهم الحكومة: "بأنها عالمة تمام العلم بتذمر الاكراد من الخطة"، وطالب رئيس الوزراء بتعديل نظام المعارف، وبشكل يضمن ويصون حقوق الاكراد[557]. وفي الحقيقة انه لم يحدد المواضيع التي يشتكي منها الكرد، ولكن يفهم من كلامه انه اشتكى من عدم توزيع البعثات الدراسية بشكل عادل على العراقيين، وان الوزارة تفتقر إلى المساواة لحرمان الكرد من حقهم من البعثات الدراسية.

وقدم النائب بهاء الدين نوري تقريرا مفصلاً إلى المجلس في الجلسة الثامنة والعشرين في 16 حزيران 1947، عن واقع التعليم المتدهور في العراق، مبيناً حدوث تراجع واضح في المسيرة التعليمية مقارنة بالسنوات الماضية، مما أدى إلى انتشار الامية في العراق سواء في شمال العراق، أو جنوبه. وفي هذا الصدد أجرى مقارنة بين نسبة الامية في العراق ودول الجوار، موضحاً بان نسبة الامية في العراق وصلت إلى 92.5٪، فيما لا تتجاوز هذه النسبة 23٪ في سوريا، و 1.5٪ في لبنان. وأضاف بهذا الخصوص ما نصه:

"هذه الأرقام يا سادتي ذكرها لا للتبكيت وإنما للتشجيع كما أني لا اقصد بها ان أشجع الوزارة فقط، وإنما اقصد بها تشجيع كل عراقي بغية ان يتظافر الجميع على مكافحة هذا المرض"[558].

يظهر مما تقدم ان النائب تصدى لظاهرة تفشي الامية في عموم البلاد دون استثناء، وأبدى حرصه على معالجتها بدافع الحرص على الوحدة الوطنية، كما انه لم يقصر مسؤولية معالجتها على الوزارة وحدها، وإنما حمل كلا من الوزارة والمواطنين المسؤولية المشتركة في مكافحتها.

ولفت النائب في التقرير ذاته، إلى انخفاض عدد التلاميذ الموجودين في المدارس إلى اقل من الحد الأدنى المتفق عليه دولياً، وهو 10٪ من نفوس البلاد، مقترحاً إذا كان نفوس العراق 5.4 ملايين فانه يجب ان يكون عدد التلاميذ هو (540) ألف تلميذ، فيما لا يتجاوز عدد التلاميذ حالياً سوى (113) ألف تلميذ. وفي تقدير النائب فان الوزارة الحالية (وزارة صالح جبر)

---

(557) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، الجلسة (10) في 11 كانون الثاني 1945، ص151.

(558) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، لجلسة (28) في 16 حزيران 1947، ص496 – 497.

غير مسؤولة عن نتائج الحالة المذكورة، بل القى باللائمة على الحكومات السابقة، متهماً اياها بعدم توجيه سياستها إلى الغاية المنشودة ألا وهي توسيع المعارف[559].

كما تطرق إلى موضوع التعليم باللغة الكردية، مبيناً بان له أهمية كبيرة في تأهيل موظفي الكرد ليتبوأوا مناصب إدارية في المنطقة الشمالية، فضلاً عن أهميته في وحدة البلاد، ولأجل التفاهم. واستشهد بتصريح صالح جبر بهذا الخصوص في المجلس النيابي في السادس من حزيران 1947، والذي ربط بين عدم وجود موظفين من الكرد والإحداث المؤلمة[560]. التي جرت هناك عندما ذكر ما نصه: "ان النتائج المحزنة والمؤلمة التي نراها اليوم في الشمال من بلادنا هي أمور ناتجة عن عدم وجود موظفين من الأكراد يستطيعون القيام بواجباتهم في تلك المنطقة"، وقد أيد بهاء الدين نوري التصريح، وحث على ضرورة تنشئة موظفين وفق ما تقتضيه المصلحة العامة، داعياً إلى تفعيل قانون اللغات المحلية، لان الطلبة الأكراد لا يفهمون اللغة العربية ويرسبون فيها. وأورد مثال على ذلك موضحاً بأنه عندما كان وكيلاً لمتصرف السليمانية، جاءت نسبة النجاح 1٪ في مادة اللغة العربية للمرحلة الابتدائية. وبين ان سبب ذلك يعود إلى عدم تعليم الأطفال في السادسة من عمرهم لدروس اللغة العربية. ومن أجل التوضيح والمقارنة أشار بهاء الدين إلى ان العراق ليس البلد الوحيد المتعدد القوميات واللغات، بل هنالك الكثير من الدول، ومنها بريطانيا. وعليه دعى المسؤولين في الحكومة إلى الاهتمام باللغة الكردية قائلاً ما نصه: "والان أتريدون ان تخلقوا شعباً متحداً من هذه المملكة إذا علموهم ودرسوهم بلغتهم يا اولي الأمر ثم اجبرهم على تعليم اللغة العربية". وقدم اقتراحاً لتعليم الطلاب اللغة العربية، بان تكون صفوف المدارس الابتدائية سبعة صفوف في الشمال بدلاً من ستة

---

(559) المصدر نفسه.

(560) المقصود بهذه الإحداث تجدد الحركات البارزانية في اعقاب عودة الملا مصطفى البارزاني وشقيقه احمد البارزاني من ايران إلى العراق، بعد تقويض (جمهورية مهاباد) من قبل قوام السلطنة رئيس وزراء إيران. للتفاصيل ينظر: عبد الرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج7، ص 171.

صفوف، ويتم توزيع ساعاتها على أيام السنة لتضيف في زيادة تعليم اللغة العربية[561].

وتحدث النائب توفيق وهبي عن شؤون التعليم ومشاكله بصفته وزيراً للمعارف في الجلسة الثالثة والثلاثين المنعقدة في 24 حزيران 1947، واثناء المذاكرة على لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1947 المالية، فالقى باللائمة على محدودية ميزانية المعارف للسنة المالية (1947) والتي تبلغ (2.284.600) دينار أي حوالي 10٪ من ميزانية الدولة، وبين بأن ميزانية الوزارة لا تتضمن المشاريع العمرانية الرئيسية، والتي ستخصص لها مبالغ للمباني المدرسية والجامعة العراقية. بعدها استعرض الوزير جملة من المشاكل التي تعانيها وزارة المعارف واصفاً بعضها (بالمزمنة)، وأنها لم تعالج لحد اليوم، وان مشكلة المباني أحدى هذه المشاكل المزمنة، وادعى، مضمناً كلامه رداً ونقداً مبطناً لاتهامات بهاء الدين في الجلسة السابقة بخصوص تفشي ظاهرة الامية، ادعى بأنه حصل إقبال كثير على المدارس بشكل أوسع مما تتحمله القابلية المالية للحكومة، مما وضعت الوزارة امام أمرين لا ثالث لهما فأما ان ترفض قبول عدد كبير من الطلاب، ريثما تنشئ المباني، أو تؤجل قبول الأعداد الفائضة من الطلاب. وحدد الوزير وبالأرقام الحسابية الزيادة الحاصلة في عدد الطلاب في السنتين الأخيرتين بـ (40000) طالب، مما يستوجب على وزارة المعارف ان تنشئ ما لا يقل عن (300) مدرسة، تتطلب نفقاتها ما يزيد على المليون دينار، وبين بأن الميزانية لا تتحمل المبلغ المطلوب لإنشاء العدد المذكور من المدارس، فضلاً عن صعوبة الحصول على الأيادي الفنية الكافية للقيام بمثل هذه المشاريع الضخمة[562]. أما بخصوص تحسين حالة التعليم فأكد بان إصلاح الحال لا يتم بسهولة، وبمدة قصيرة، بل يتطلب منهاجاً محكماً مشيداً على خطة قويمة، ووعد بأن الحكومة مشغولة بوضع منهاجٍ من هذا القبيل، وعند إتمامه فان الوزارة ستتقدم به إلى مجلس النواب.

وفي معرض حديثه عن التعليم الريفي في العراق، ادعى توفيق وهبي بان الوزارة الحالية مهتمة بنشر التعليم الريفي بقدر مساو لإهتمامها بنشره

---

(561) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، لجلسة (28) في 16حزيران 1947، ص 497.

(562) المصدر نفسه ، لجلسة (33) في 24 حزيران 1947، ص 611.

في المدن. وبرر تخلف التعليم الريفي إلى عاملين معوقلين، اولهما الفقر المدقع الذي يضطر الفلاح إلى مزاولة العمل مع صغر سنه، وثانيهما عدم رغبة بعض المتنفذين في تشجيع المدارس في مناطق نفوذهم.

إما بخصوص التعليم باللغة الكردية، وهي النقطة الأخرى المهمة والتي أشار إليها النائب بهاء الدين نوري في جلسة سابقة، ولكونها عامل قوي للوحدة الوطنية العراقية، فأكد توفيق وهبي ان الكتب المنهجية للمرحلة الابتدائية تترجم فوراً إلى اللغة الكردية، بعد أقرارها باللغة العربية، وتوزع مجاناً، على غرار الكتب العربية[563].

وفي مداخلة أخرى لفت بهاء الدين نوري وفي الجلسة السادسة المنعقدة في الأول من كانون الثاني عام 1948، والمخصصة للمذاكرة على تقرير لجنة تحرير العريضة الجوابية على خطاب العرش، لفت النائب المذكور انتباه وزير المعارف –توفيق وهبي – إلى جانب تعليمي مهم، هو ان كتاب القراءة للصفوف الثانية للمرحلة الابتدائية مملوء بالأخطاء اللغوية، الأمر الذي يجعل التدريس لا فائدة منه[564]. رد توفيق وهبي مستعرضاً مرة أخرى أعمال الوزارة ومنها أنجاز لائحة قانون الخدمة التعليمية لرفع المستوى الثقافي والمهني للمعلمين، وتشجيعهم على الاستمرار في الخدمة التعليمية، ولم يجب على مداخلة النائب بهاء الدين نوري[565].

وادراكاً من النائب بهاء الدين نوري للأهمية الاستثنائية لتعليم اللغات كوسيلة للاتصال والتفاهم بين الشعوب، دعا، وفي الجلسة الرابعة والثلاثين المنعقدة في 15 أيلر 1950، إلى فتح مدارس لتعليم اللغات الأجنبية، وعدم الاقتصار على اللغة الانكليزية، رغم أهميتها العالمية. وكانت وجهة نظره بهذا الخصوص تتمثل بأن الاهتمام بلغة واحدة وهي الانكليزية في المراحل الدراسية الابتدائية والمتوسطة والثانوية لا يجدي نفعاً، رغم انتشارها دولياً،

---

(563) المصدر نفسه.

(564) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (6) في 1 كانون الثاني 1948، ص 85 .

(565) المصدر نفسه ، ص 96.

ما لم يتم الاهتمام بتعليم اللغات الأجنبية، على غرار ما هو متبع في كافة الدول الأوربية[566].

وفي الجلسة نفسها أتهم النائب علي كمال وزارة المعارف بعدم المساواة في سياستها التعليمية لإهمالها بناء المدارس، ونشر الثقافة والتعليم في القرى والقصبات، على خلاف موقفها من المدن الكبيرة، وأكد: "بأنه في حالة الاهتمام بالقصبات والقرى بشكل عادل ومنصف، لامكن على الأقل تنشئة جيل شبه مثقف من الفلاحين، وبالتالي تسهل عليهم فهم الأمور الزراعية والصحية على الأقل"، كما جلب النظر إلى جانب مهم، هو ضرورة إنشاء دار للمعلمين في كل لواء من ألوية العراق، ليبقى، وحسب وجهة نظره، المتخرجون من تلك الدور معلمين في مناطقهم. وبين، وبأسف بأن خريجي دور المعلمين في بغداد سرعان ما يألفون حياة المدينة بعد ان يقضوا فيها عاماً أو عامين، مما يصعب إعادتهم إلى مناطقهم. إما إذا تلقوا التعليم في مناطقهم لامكن التغلب على هذه المشكلة، بتعيينهم أينما شاءت الحكومة[567]. ورغم وجود وزير المعارف سعد عمر[568]، في الجلسة المذكورة، ورغم انه أجاب على أسئلة النواب واستفساراتهم، إلا انه لم يتطرق خلال أجوبته إلى ما أشار إليه النائبان المذكوران[569].

وبما ان المدارس المهنية كانت تعاني الإهمال الشديد، فقد انتقد علي كمال، في الجلسة الثامنة والأربعين المنعقدة في 13 أيلر 1951، وزارة المعارف لعدم اهتمامها بها. وبين بان اللجان المالية ورغم توصياتها، ومنذ ربع قرن، بتوسيع الدراسة المهنية في المدارس، إلا ان عدد المدارس الصناعية لازال لا يتجاوز الثلاثة، وهي: "ناقصة ومشلولة في تشكيلاتها

---

(566) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (34) في 15 أيار 1950، ص 508.

(567) المصدر نفسه.

(568) سعد عمر: (1919 – 1971) مواليد كربلاء ، تخرج من كلية الحقوق في بغداد عام 1941، زاول لمحاماة، انتخب نائباً عن لواء كربلاء (آذار 1947 –شباط 1948)، وتشرين الأول 1948، وعين وزير للشؤون الاجتماعية في 10 كانون الأول 1949، فوزير للمعارف علم 1950، ثم أعيد انتخابه نائباً عام 1950، مير بصري، أعلام السيلسة في العراق...، ج2، ص 147.

(569) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (34) في 15 أيار 1950، ص 511 – 514.

وأعمالها"، ودعا وزارة المعارف إلى إنشاء مدارس صناعية في كل لواء، إلى جانب المدارس الزراعية، ودور المعلمين[570]. كما ناشد دعم الطلاب المعوزين مادياً، أو عن طريق اطعامهم، وتوفير المأوى لهم.

وتطرق النائب في مداخلته إلى آفة خطيرة أخرى في المجتمع وهي الامية. وبهذا الخصوص اقترح على وزارة المعارف اعداد منهج ثابت للقضاء على الامية خلال مدة معينة لا تتجاوز 10 –15 عاماً. وعوج النائب على جوانب سلبية أخرى في سياسة المعارف، منها عدم المساواة بين المدن في توزيع المدارس. كما دعى الى القضاء على الكتاتيب (المدارس الدينية التقليدية) والتي وصفها "بأنها لا تنشر إلا الجهل في ربوع المملكة"[571].

لم يقف اهتمام نواب السليمانية بأمور التعليم على الجوانب الأنفة الذكر، بل تعدى ذلك إلى الاهتمام بشؤون طلاب البعثات في الخارج، وحث على دعمهم مالياً، ولاسيما الالتفاف إلى استغاثة طلاب البعثة العراقية في تكساس (الولايات المتحدة)، وهم يشكون غلاء المعيشة هناك، رد خليل كنة وزير المعارف، مؤكداً بأنه وقع على مخصصات البعثات العراقية في كافة الدول، ومن بينها طلاب البعثة العراقية في تكساس. كما أوضح بأن وزارة المعارف على اتصال بالملحق الثقافي للتداول معه حول المخصصات، وللوقوف على الأسعار والحاجيات، وبين بأن الوزارة لا تقوم برفع المخصصات ما لم يرد لها تقرير من الجهات المختصة حول هذه الزيادة[572]. ويبدو ان علي كمال، ومن خلال طرحه السؤال المذكور لم يستطيع ان يتخلص من عواطفه الانسانية، وخاصة إن نجله كان احد طلاب البعثة، وان هذا الأمر قد دعا النائب إلى طرح السؤال المذكور، ومع ذلك لم يقتنع بجواب وزير المعارف حيث وصفه: "بالاقتضاب"، وبانه لم يعلن المبلغ المخصص لكل طالب في جامعته، وأشار بأنه يصرف من نفقته الشخصية على نجله، وبأنه حصل من ابنه على معلومات حول غلاء المعيشة، تؤكد صعوبة المعيشة بأقل من (200) دولار. رد خليل كنة وزير المعارف مبيناً: "بان وزارة المعارف لا تستطيع ان تقدم كل شيء كما يقدم الإباء لأولادهم"، منتقداً النائب، وأوضح ايضاً بأن الوزارة تدفع

---

(570) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (48) في 13 أيار 1951، ص 847.

(571) المصدر نفسه ، ص 848.

(572) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة (38) في 25 أيار 1952، ص 513.

لكل طالب بعثة في الولايات المتحدة (180) دولار شهرياً، فيما لا تدفع سوى (160) دولار لطالب البعثة في المناطق الأخرى، لمراعاة الوزارة غلاء المعيشة في المنطقة الأولى، مقارنة بغيرها من المناطق. كما ذكر بان الوزارة لم تتقاعس في إعادة النظر في المقياس، عندما يتأكد لها ان هذه المخصصات قليلة، ومن الضروري زيادتها[573]. أي ان المبالغ التي خصصتها الوزارة، والمبلغ الذي ذكره النائب ليس بينهما فرق كبير سوى (20) دولارا، لذا فان ما ذكره النائب كان صحيحاً، وبدوره لم تكن الوزارة مقصرة في تخصيص المبالغ للطلاب.

وهكذا استمر نواب السليمانية في طروحاتهم ومداخلاتهم بمطالبة الحكومة بفتح مدارس جديدة، وتلافي النقص في مضمار التعليم، ولاسيما وانهم لم يحصلوا سوى وعود بدون تنفيذ، مما كان يدفعهم إلى تكرار طلباتهم السابقة. فقد دعى النائب رسول حسن وزارة المعارف إلى فتح مدرسة متوسطة في قضاء بشدر، وذلك لزيادة خريجي المرحلة الابتدائية، ورغبتهم في الالتحاق بالمتوسطة، مبيناً سوء الأوضاع المعاشية لأغلب أولياء الطلاب، وعدم امكانهم إرسال أولادهم إلى مركز اللواء، وكرر رجاءه للشروع بذلك[574]. وللدوافع نفسها، طالب علي كمال في الجلسة السابعة عشرة من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في 2 شباط 1958، بفتح مدرسة في مركز شهربذار، وإعادة فتح ثانوية كويسنجق، ومتوسطة بشدر[575].

وعلى السياق ذاته، طالب النائب حسن الجاف في الجلسة التالية، وفي اليوم التالي، بفتح ثانوية في قضاء حلبجة موضحاً حاجتها الى ذلك بعد ان أصبحت نفوسها تناهز تسعين ألف نسمة بموجب الاحصاء الاخير، كما بين بان خريجي المدارس الابتدائية في القضاء المذكور يتجاوزن مائتين طالب إلى المرحلة المتوسطة، ومثلها إلى المرحلة الثانوية[576].

ثالثاً: قضايا الموظفين والعمال والتقاعد والأوقاف

أ– قضايا الموظفين

---

(573) المصدر نفسه.

(574) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956 – 1957، الجلسة(16) في 17 نيسان 1957، ص 311 – 312.

(575) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957 – 1958، الجلسة (17) في2 شباط 1958، ص 308.

(576) المصدر نفسه، الجلسة (18) في 3 شباط 1958، ص 315.

حظيت قضايا الموظفين والعمال باهتمام نواب السليمانية، وعلى كافة الصعد، وذلك من خلال مطالبتهم مختلف الحكومات بدعم الموظفين والعمال، سواء بالدعم المادي، أو بتوفير مسكن لهم، أو إيجاد تقاعد مناسب لهم، وكان لنواب السليمانية دور بارز في هذا المجال سواء كانوا نواباً أم وزراءً.

فعندما ورد إلى مجلس النواب في السابع عشر من كانون الأول 1947 المرسوم رقم (7) لسنة 1947 المتضمن منح الموظفين نصف راتب لشهر تشرين الأول سنة 1947، أحيل المرسوم إلى لجنة الشؤون المالية، وقد نظرت اللجنة فيه، وطبعته ووزعته على النواب الذين ناقشوه. وقف النائب بهاء الدين نوري ضد اللائحة، ودعا إلى الاهتمام بهذه الشريحة، وتخفيف الضائقة المحيطة بهم، وانتقد بشدة النواب أثناء المذاكرة على هذا المرسوم "لأنهم مروا عليه مرور الكرام مكتفين بما خصص لهم من مخصصات غلاء المعيشة"، وأضاف ذاكراً: "... أما كان الأجدر بالذين يعتقدون ان الضائقة كائنة منذ سنين ولم تزال تحيط بالموظفين ان يعالجوا قضاياهم حينذاك، وإذا كانت الحكومة غافلة أو غفلت عنها، أن ينيروا الطريق لها، لكنهم تناسوا ذلك أو غفلوا عنه كما غفلت الحكومة عنه"(577).

تصدى بهاء الدين نوري، وفي مداخلة أخرى له للمطالبة بحقوق شريحة مهمة لها دورها الأساسي في نهضة المجتمع العراقي، وهي شريحة المعلمين، فعندما عرض في مجلس النواب تقرير اللجنة المشتركة المؤلفة من لجنتي الشؤون المالية والمعارف في لائحة قانون الخدمة التعليمية في الثامن من آذار 1951، رحب النائب باللائحة المذكورة لتعزيزها دور الشريحة المذكورة، ولكنه وجه انتقاده إلى وزير المعارف خليل كنة الذي ذكر "بان هذه اللائحة جاءت انصافاً للمعلم"، وأكد على خلاف ذلك: "بان هذا الانصاف جاء مبتوراً"، لان اللائحة ركزت أضواءها على فئة مهمة من المعلمين المتقدمين في السن، وفي درجات التعليم، وأهملت مواد اللائحة إنصاف المعلمين في الريف، وحسب قوله لأنها "أغمضت العين عن معلم الريف" وخلاصة انتقاد النائب يدور حول عدم إنصاف المعلمين العاملين في الأرياف، بزيادة مخصصاتهم، لاسيما وانهم محرومون من شتى الجوانب الترفيهية والحضارية والاتصالات التي تفتقر إليها الأرياف. كما وجه النائب، وفي مداخلته انتقاده إلى وزير المالية الذي أبدى تحفظاً على بعض المواد

---

(577) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (4) في 23 كانون الأول 1947، ص 21.

الموجودة في اللائحة، ولاسيما المتعلقة بصرف بعض المبالغ الموجودة في بعض بنود اللائحة[578]. وبسبب حماس النائب، ونزولا عند إرادته، وافق عبد الوهاب موجان وزير المالية على إقرار الأسس والمبادئ التي جاءت بها اللائحة في زيادة المصروفات، أما بقدر تعلق الموضوع بمخصصات المعلم الريفي، فادعى وزير المالية بأنهم يتقاضون في الوقت الحاضر مخصصات 15٪ عملاً بقانون الخدمة المدنية، مقارنة بغيرهم من الموظفين الذين لا تزيد مخصصاتهم عن 10٪، ورفض وزير المالية طلبات وزارة المعارف بزيادة المخصصات إلى 25٪، وطالب مجلس النواب بالموافقة على اللائحة[579].

واستمر منادة نواب السليمانية بالاهتمام بقضايا الموظفين في طروحاتهم، وتشجيع كل طلب يدعو إلى ذلك. ففي الجلسة الخامسة والخمسين المنعقدة في 27 أيلر 1951، وحينما تم تقديم لائحة قانون التعديل الثالث لقانون الخدمة، ناقش النائب علي كمال مزايا اللائحة المذكورة، مؤكداً بأن الغاية هي الترفيه عن طبقة معينة من المواطنين (الموظفين والمستخدمين)، وخاصة بعد احتدام حالة الغلاء، ورفع الغبن عنهم للاستفادة من مواهبهم. ولكنه في الوقت نفسه انتقد اللائحة لاستثنائها فئة معينة من خريجي كلية الهندسة، الذين لا تتجاوز دراستهم السنتين بعد الثانوية، وبين بان معظم الفنيين العاملين في مديرية الأشغال هم من الفئة المذكورة، ومن الغبن استثنائهم من مزايا قانون الخدمة المدنية في ظل تلك الظروف القاسية[580].

وفي السياق نفسه أبدى النائب علي كمال، عند عرض لائحة قانون التعديل الثالث لقانون الخدمة المدنية رقم (64) لسنة 1939 في الرابع من شباط 1952، أبدى ترحيبه باهتمام الحكومة بشريحة الموظفين، وحث في الوقت نفسه على زيادة رواتبهم، مبيناً ان الراتب الذي يتقاضاه الموظف لا يعد كافياً في الوقت الحاضر مع حالة الغلاء للترفيه عنهم، ليعيشوا في مستوى لائق. وفي رأي النائب ان الحد الأدنى التي يفترض ان يتقاضاه أدنى موظف في الدولة يجب ان لا يقل عن خمسة عشر دينارا، لإعالة عائلة

---

(578) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (24) في 18 آذار 1951، ص 374.

(579) المصدر نفسه.

(580) المصدر نفسه ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، لجلسة (55) في 27 أذار 1951، ص 964- 965.

واحدة، وسد رمقها من الفقر والعوز[581]. وجلب النائب أنظار المجلس إلى اقتراح مهم لتحسين رواتب الموظفين، هو التحسن المتوقع في ميزانية الحكومة نتيجة زيادة واردات النفط، مما يستوجب على الحكومة تحسين الوضع المعاشي لموظفيها وبشكل موازي لتحسن ميزانيتها. وللتأكيد على اقتراحاته ودفع الحكومة إلى الأخذ به، ذكر بان تقديرات الخبراء لحساب عائلة متوسطة المستوى لتعيش حياة كريمة، ودون اقتناء سيارة أو ترف، هي بحدود (140) دينار في السنة[582]. كما لفت النائب أنظار المجلس إلى استثناء اللائحة لموظفي وزارة الخارجية، وتساءل عن أسباب ذلك، داعياً وزير المالية إلى شملهم باللائحة، لاسيما وان رئيس الوزراء وعد بذلك[583]، على حد قول النائب المتابع لحقوق الشعب.

كما أثار النائب ذاته، وخلال الجلسة السابعة من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في 29 كانون الأول 1953، موضوعاً مهماً أخر يتعلق بالموظفين خاصة العاملين في الاقضية والنواحي التابعة للواء السليمانية، مشيرا الى ان هؤلاء يعانون من عدم وجود مأوى لهم، وقد وجه سؤالاً إلى وزير الداخلية عن عدم توفر مساكن لايواء موظفي الادارة والشركات في معظم نواحي وأقضية لواء السليمانية، الأمر الذي يؤدي إلى عزوف هؤلاء عن قبول الوظائف في المناطق المذكورة، وتساءل عن التدابير التي اتخذتها الوزارة لمعالجة الحالة المذكورة[584]. رد سعيد قزاز وزير الداخلية[585]، مدعياً بأن لواء السليمانية يحتوي على أربعة أقضية، واثنا عشرة ناحية، وان الحكومة سبق وان قامت بإنشاء دور للموظفين في نصف هذه الوحدات، وادعى بأن لدى وزارة الداخلية مشروع لإنشاء دور في أماكن أخرى بالاشتراك مع

(581) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة (6) في 4 شباط 1952، ص 42.
(582) المصدر نفسه.
(583) المصدر نفسه.
(584) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954، الجلسة (7) في 29 كانون الأول 1953، ص 80.
(585) مثّل سعيد قزاز لواء كركوك في هذه الدورة الانتخابية، وليس السليمانية.

وزارة المواصلات والاشغال، متمنياً تحقيق رغبة النائب المذكور في السنة القادمة[586].

ويكشف علي كمال وفي مداخلة أخرى مهمة له في العشرين من كانون الأول 1954، عن ظاهرة سلبية وخطيرة، هي ضعف المؤسسة البرلمانية في مقابل تعاظم دور السلطة التنفيذية، ودورها الرئيسي في إصدار المراسيم والقوانين، وعلى خلاف إرادة المجلس النيابي. ففي معرض حديثه عن تقرير لجنة الشؤون المالية في المرسوم رقم (2) لسنة 1954 الصادر بتعديل قانون مخصصات غلاء المعيشة للمتقاعدين رقم (10) لسنة 1948، والذي كان النائب عضواً في اللجنة المالية للائحة، بين النائب بأنه رغم موافقته من حيث المبدأ على المرسوم لكي لا يحرم شريحة واسعة من الموظفين من مزاياه، إلا انه اختلف في حينه مع الحكومة حولها على أساس التوزيع والزيادة، لان اللجنة ارتأت زيادة رواتب صغار المتقاعدين من الموظفين، وعلى خلاف تقدير الحكومة التي سعت لان تخص موظفيها الكبار بالزيادة المذكورة، فضلاً عن مخصصات غلاء المعيشة. والأمر الذي أثار النائب هو إصدار الحكومة المرسوم المذكور خلال عطلة المجلس، بدلاً من إصداره من المجلس على شكل لائحة قانونية، فوجه النائب انتقاداً لاذعاً للحكومة قائلاً بما نصه:

"أصدرت الحكومة لائحتها بشكل مرسوم والقيود الموجودة في المادة (26) من القانون الأساسي ذابت كلها في التغير الذي أصدرته المحكمة العليا، لأنها جعلت إصدار المراسيم مرتبطة بالنظام العام، والنظام كلمة غامضة تشمل كل شيء، وعندما تفكر الحكومة في إصدار أي مرسوم تنتهز غياب المجلس وتصدر المرسوم بالشكل الذي تريده"[587].

لا يخفي ان سياسة المراسيم كانت تلجأ إليها مختلف الوزارات أثناء تعطيل المجلس النيابي، وقد عرف نوري السعيد باصداره مثل هذه المراسيم بحق المعارضة، الأمر الذي جعل من هذه المراسيم محل انتقادات الشعب والمعارضة.

---

(586) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1953 – 1954، لجلسة (7) في 29 كانون الأول 1953، ص 82.

(587) المصدر نفسه ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954، الجلسة (6) في 20 كانون الأول 1954، ص 66.

رد ضياء جعفر وزير المالية في الجلسة نفسها متذرعاً بان المرسوم الذي تطرق إليه النائب علي كمال قد نفذ، وان وزارة المالية خصصت المبالغ اللازمة لذلك وصرفتها، وأضاف مدعياً بأن الموضوع قانوني بحت، وهو من اختصاص القانونيين، وبأنه شكلت محكمة عليا وكان قرارها ان النظام العام تابع لرأي الحكومة، وان الأخيرة وجدت ان النظام يتطلب ويحتاج لهذا المرسوم فأصدرته[588]. لم يقنع علي كمال بما ذكره الوزير، وانتقد تفسير المحكمة العليا للدستور مبيناً ان المحكمة ألغت جميع القيود. ومرة اخرى وجه انتقاداته الى الحكومة وبكل جرأة وصراحة ذاكراً ما نصه: "فيجب ان يتوقع المجلس كل مخالفة يعطل المجلس سبعة أيام فتاتي الحكومة بمرسوم أي ان بمقدور الحكومة في كل وقت ان تعطل المجلس لأجل ان تصدر المراسيم"[589]. وتساءل مرة ثالثة ما هو القصد من تقديم الحكومة المرسوم إلى المجلس النيابي: "فإذا كانت الغاية هي التزفيه عن الطبقة الفقيرة من المتقاعدين فانا من المرحبين والموافقين على القلب (المرسوم) إلى لائحة. إما إذا كان لمجرد قلب المرسوم إلى لائحة فلا فائدة منه"[590]. وهذا الأمر أكده احمد مختار بابان نائب رئيس الوزراء في الجلسة نفسها، موضحاً "بأنه حين يطلب قلب المراسيم إلى لوائح فان الغرض منه هو تغير أو تعديل في مواد المراسيم، إما إذا كان القصد من قلب هذا المراسيم بدون تعديل فلا فائدة من هذا القلب، وأكد بأن هذا المرسوم موافق للدستور، وان أمر تقدير النظام العام يعود للحكومة، وأنها رأت ذلك ولهذا أصدرت هذا المرسوم[591]".

وهنا يظهر لنا مدى ضعف المؤسسة البرلمانية في مواجهة السلطة التنفيذية، إذ كانت الوزارات تلجأ إلى إصدار المراسيم متى تشاء، ومن ثم يطلب من المجلس النيابي الموافقة عليها، ليصبح المرسوم لائحة قانونية،مما يتنافى مع ابسط قواعد الممارسات الديمقراطية.

إما في الجلسة السابعة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي للدورة الانتخابية السادسة عشرة، والتي عقدت في السابع والعشرين من آذار 1958، وحينما قدمت لائحة قانون تعديل قانون الخدمة المدنية رقم (55) لسنة 1956. أبدى النائب علي كمال عدم اتفاقه مع وجهة نظر الحكومة في

---

(588) المصدر نفسه ، ص 67.
(589) المصدر نفسه ، ص 68.
(590) المصدر نفسه ، ص 69.
(591) المصدر نفسه ، ص 70.

الحصول على الوظيفة شريطة ان يكون المتقدم حاملا لشهادة المتوسطة، مبيناً وجود العديد من الحائزين على شروط التوظيف في النواحي، رغم عدم حصولهم على شهادة متوسطة. وكانت وجهة نظر النائب بهذا الخصوص تتمثل بخشيته ان تقع الحكومة في مشكلة في المستقبل لعدم عثورها على موظفين حائزين على شهادة متوسطة، في حالة وجود وظائف عليا شاغرة، مما يضطر الحكومة ازائها إلى نقل موظف حاملا للشهادة المذكورة الى وظيفة قد لا يرغب فيها[592].

ب – العمال

شارك نواب السليمانية زملائهم النواب في طروحاتهم بخصوص قضايا العمال وشؤونهم ومشكلاتهم. ففي الجلسة الثالثة والثلاثين المنعقدة في الرابع عشر من أيار 1950، انتقد النائب متي سترسم – الموصل – وزارة الشؤون الاجتماعية، مبيناً ان الغرض من استحداثها، في سنة 1939، كان للاهتمام بأمور الصحة وحماية النسل والنفوس والسجون والعمال، وتنظيم القرى لمراقبة النوادي والجمعيات، ولكنها لم تقم بتحقيق الأهداف التي أسست من اجلها، ومنها مراعاة شؤون العمال وتوفير عمل لهم، مما أدى إلى زيادة عدد العمال العاطلين في العراق. ووصف الوزارة بأنها "كسيحة لأنها ولدت كسيحة وستظل كسيحة" [593]. وقد تصدى النائب بهاء الدين نوري للرد على انتقاد النائب المذكور موضحا بان مهمة وزارة الشؤون الاجتماعية، وحسب القوانين الموضوعة، ينحصر بتنظيم شؤون العمال، أما إيجاد الأعمال لهم فهي قضية تتعلق بالحالة الاقتصادية والعمرانية، وبالمشاريع التي تقوم بها الوزارات الأخرى، فإذا ما علمت الوزارة عدد العاطلين من العمال تيسر لها المفاوضة مع الوزارات الأخرى، أو مع الشركات الأجنبية، أو غيرها لنجد لهم مجالا لتشغليهم، وليس من مهمات الوزارة ان تخلق لهم الأعمال[594].

---

(592) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957 – 1958، الجلسة(27) في 27 آذار 1958، ص 439.

(593) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (33) في 14 أيار 1950، ص 494.

(594) المصدر نفسه، ص 495.

وخلال الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في الثاني والعشرين من آذار 1953، تطرق عبد الكريم كنه[595] – بغداد – إلى المشكلات التي يعاني منها العمال الصناعيون والزراعيون في حياتهم اليومية، ومنها حمايتهم من مزاحمة العمال الأجانب، وخاصة في شركة باتا للأحذية. فرد عليه النائب ماجد مصطفى بصفته وزير الشؤون الاجتماعية، موضحاً بأنه يوجد في العراق قانون للعمال معمول به، وقد ارتأت الحكومة أخيرا تعديله بإدخال بعض المواد فيه لصالح العمال. أي انه اعترف بصورة غير مباشرة بوجود نقص في القانون الحالي، وبأنه غير منصف لحقوق العمال. أما بخصوص شركة باتا فأوضح بان هذه الشركة تستخدم (319) عاملاً وموظفاً، ومن ضمنهم (300) موظف ومستخدم من العراقيين، وان أغلبية المواد والجلود التي تصنع منها الأحذية هي من العراق[596]، مؤكداً بذلك عدم صحة ما ذكره النائب عن مزاحمة العمال الاجانب في شركة باتا للعمال العراقيين في رزقهم.

وأبدى النائب علي كمال كعادته حرصه على الشريحة الدنيا من موظفي الدولة. المتمثلين بالمستخدمين وعمال البلديات، عندما اعترض في الجلسة العشرين المنعقدة في الثاني والعشرين من شباط 1953، على تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون صندوق احتياط ومستخدمي الحكومة، لان الحكومة، وحسب رأيه، لم تكن سخية في عطائها للمستخدمين أسوة بالموظفين، واسترسل مبيناً ان المستخدم الذي يبلغ من العمر عتياً، ويحال على التقاعد من خدمة الدولة، يعاد له المبلغ المستقطع منه دون إضافة، فلو كانت الحكومة قبلت إعطاء المبلغ المستقطع للمستخدم مثله للاحتياط لأحسنت عملاً. وطالب النائب بمثل ذلك لمستخدمي البلديات، مبيناً ان الحكومة لم تقدم شيئاً ملموساً لهم، وكل ما فعلته انها تأخذ مبلغاً من رواتبهم السابقة وتعيده لهم بعد انتهاء خدماتهم[597].

---

(595) عبد الكريم كنة: مواليد بغداد (1920) درس في كلية الحقوق، ومارس المحاماة، انتخب نائباً عن بغداد في كانون الثاني 1953، وحزيران 1954، ونيسان 1958، إلى اندلاع ثورة 14 تموز 1958، مير بصري، أعلام السياسة في العراق...، ج2، ص 156.

(596) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953، الجلسة(13) في 22 آذار 1953، ص 212 – 213.

(597) المصدر نفسه، الجلسة (20) في 22 نيسان 1953، ص 341.

ج- التقاعد

لم يحظ أمر التقاعد والمتقاعدين بتلك الدرجة من اهتمام نواب السليمانية، كغيره من الأمور، ولعل جل اهتمامهم قد صب على القضايا والخدمات الاجتماعية الأنفة الذكر.

في الجلسة الثالثة والعشرين من الاجتماع الاعتيادي، والمنعقدة في العشرين من نيسان 1950. وإثناء المذاكرة على لائحة قانون التعديل الرابع للقانون المدني رقم (34) لسنة 1940، رحب النائب بهاء الدين بمزايا القانون، لأنها شملت الكثير من المستخدمين في الدوائر الحكومية، والذين حرموا من التقاعد في السابق[598].

واستمر النائب المذكور في الدعوة إلى ضرورة شمول المستخدمين بالقانون المذكور، ففي الجلسة الحادية والأربعين، المنعقدة في الخامس من حزيران 1950، تطرق إلى جانب انساني مهم هو : " الانصاف فيها يتعلق بالتقاعد"، "وضرورة اعتبار المستخدمين من المتقاعدين الذين يجب أنصافهم" [599].

وفي السياق ذاته طالب النائب علي كمال بتحقيق المساواة في توزيع رواتب المتقاعدين، وذلك تحقيقاً للعدالة الاجتماعية، فأثناء المناقشة لتقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون التعديل الخامس لقانون التقاعد المدني الانف الذكر في التاسع والعشرين من نيسان 1952، أبدى علي كمال اعتراضه على ما ورد في اللائحة فيما يتعلق بالفروق بين رواتب المتقاعدين الاقدمين وبين الذين أحيلوا على التقاعد بعد تاريخ 1950، مبينا انه من الاجحاف ان تعطي الحكومة راتبين مختلفين لشخصين كانا متماثلين في دفع استقطاعات التقاعد لخزانة الحكومة، وتمنى ان تصدر الحكومة لائحة أخرى قريباً لتزيل الفروقات نهائياً[600]. رد ضياء جعفر وكيل وزير المالية، وفي الجلسة نفسها، معترفاً أمام المجلس بصحة اعتراضات علي كمال بخصوص اللائحة، وبأنها تفتقر إلى المساواة في توزيع رواتب المتقاعدين، لاسيما وان اللائحة لم تشمل رواتب المتقاعدين الاقدمين، أو تجري تغيراً إزائها[601].

---

(598) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1949، الجلسة (23) في 20 نيسان 1950، ص 312.

(599) المصدر نفسه، الجلسة (41) في 5 حزيران 1950، ص 635.

(600) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة (31) في 29 نيسان 1952، ص 438.

(601) المصدر نفسه.

د- الأوقاف

أهتم نواب السليمانية بأمور الأوقاف، اهتماماً خاصاً، وذلك لأن عدداً من نواب السليمانية ينحدرون من أسر دينية، لها نفوذها الديني في منطقتهم، مثل أسرة الحفيد، مما ترك أثره الايجابي لدى أبنائها، وانعكس بشكل جلي على نوابهم، فكان لهم مداخلات وأسئلة حول جوانب عدة تتعلق بأمور الدين والجوامع وأوقافها.

فحينما استفسر النائب احمد الجليلي[602] – الموصل – من جمال بابان، بصفته وكيلاً لرئيس الوزراء في الجلسة الثامنة المنعقدة في 10 كانون الثاني 1948، فيما يخص عدم أكمال نواقص الجامع الكبير في الموصل، واهمال بناء المكتبة الوقفية العلمية، رغم ان مخصصاتها كانت قد أدخلت في الميزانية، ومرت شهور عدة على تصديق الميزانية. رد جمال بابان بصفته وكيلاً لرئيس الوزراء، مبيناً بأن الاجابة من صلاحيات رئيس الوزراء صالح جبر الذي لم يكن موجوداً في الجلسة المذكورة، الا انه رد بان بناء الجامع الكبير قد تم، وان الصلاة قائمة فيه، باستثناء ساحة صغيرة، وان العمل جار لإكمالها. أما بخصوص بناية المكتبة، فبين بأن أمر الشروع بإنشائها يتوقف على استملاك الدور الثلاثة المجاورة، والذي هو في مرحلته الأخيرة، ومتى تم ذلك فانه سيبدأ بإنشاء المكتبة[603].

وتطرق النائب بهاء الدين نوري إلى جوانب عدة تخص شؤون الأوقاف، فإثناء المذاكرة على تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون ميزانية الأوقاف لسنة 1951 المالية، ناقش ميزانية الأوقاف وأوضح بأنها تتقلص من سنة لأخرى، وبين بان دوائر الأوقاف، والمنفرعة عنها تتطلب

---

(602) احمد الجليلي: (1898 – 1968)، هو احمد بن أيوب بك الجليلي، ولد في الموصل في 12 أيلول 1898، وكان احد مؤسسي الحزب الوطني العراقي في الموصل في حزيران 1925. انتخب نائباً عن الموصل في تشرين الثاني 1930، ثم عين رئيساً لبلديتها من تشرين الأول 1931 إلى تشرين الثاني 1932. وأعيد= =انتخابه عن لواء الموصل في سنوات 1937 – 1939، و 1939 – 1943و 1943 – 1946و 1947 – 1948 و حزيران 1950 – 1952. مير بصري، أعلام السياسة في العراق...، ج2، ص 295.

(603) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (8) في 10 كانون الثاني 1948، ص 117.

أصلاحا، وان مدراء الأوقاف في الألوية يدركون ذلك. كما أشار إلى حاجة دوائر الأوقاف ليس للمساعدة المالية وحدها فحسب، بل هي في حاجة إلى ذوي الكفاءة لإدارة دوائر الأوقاف، ولاسيما الدوائر التي ترفدها بالمال ، واستطرد ذاكراً بأن هناك مبالغ متبقية في ذمة الناس منذ عامين ويجب دفعها للأوقاف، مقترحاً في الوقت نفسه جمع المبالغ، أو شطبها لتتمكن وزارة المالية من تدوير الأمور الحسابية بدقة أكثر. وركز أيضاً على الاهتمام بالمعلم في المدارس الدينية، لان نجاح العملية التعليمية والتربوية يعتمد على الاهتمام بالمعلم، وتطوير أدائه نوعاً، ولاسيما المعلمين في المتوسطات والمراكز الدينية مثل كلية الإمام الأعظم، وطالب بأن يشملهم قانون الخدمة التعليمية، أسوة بزملائهم المعلمين في وزارة المعارف، ولفت نظر الحكومة بأن تعديل الاخير لقانون الخدمة التعليمية شمل المعلمين التابعين لوزارة المعارف، والوزارات الأخرى، ولم يشمل مديرية الاوقاف العامة لانها ليست وزارة، وليست تابعة لوزارة معينة. ولذلك الأمر طالب بأنصاف هذه الشريحة من المعلمين. كما دعا النائب إلى تشجيع رجال الدين ودعمهم لترصين قيم المجتمع وبنائه على أسس أخلاقية سليمة، و للقضاء على الآراء الهدامة وتقوية النفوس[604]، في إشارة واضحة لأثر الدين البالغ على الفرد والمجتمع، ولما للدين من دور فعال في محاربة الأفكار الغريبة على المجتمع العراقي، وخاصة الشيوعية. وحين تم التصويت على اللائحة كان الموافقون (87) من بينهم ثلاثة من لواء السليمانية وهم: (احمد البرزنجي وبهاء الدين نوري، وعبد الحميد الجاف)، أما الاعضاء الثلاثة الاخرون من لواء السليمانية فكانوا ضمن الغائبين، وهم (ابراهيم رشيد، حسن الجاف، علي كمال)[605].

لم يفوت علي كمال الفرصة ليدلي بدلوه في المداخلة، لاسيما وان مجرى الحديث كان عن المؤسسات الدينية حيث عرض النائب اهتمامه بها، ففي الجلسة الخامسة والخمسين المنعقدة في السابع والعشرين من أيار 1951، لفت النائب نظر الحكومة إلى ان لائحة قانون التعديل الثالث لقانون الخدمة المدنية لا تشمل أئمة المساجد، وأشار الى مضبطة طويلة من بعض الائمة يشكون فيها من تقليل رواتبهم من (12) دينار إلى (6) دنانير، رغم

(604) المصدر نفسه، الجلسة (25) في 20 آذار 1951، ص 399 – 400.
(605) المصدر نفسه، ص 407 – 408.

الظروف الصعبة التي تمر بها البلاد، ودعا الحكومة ان تشمل الجميع بعنايتها[606].

وفي السياق نفسه أثار علي كمال جملة من قضايا الاوقاف وأمورها،منها حالة المسجد الكبير في السليمانية، موضحاً بأنه المسجد الوحيد في السليمانية، ويؤمه ألوف المصلين في أيام الجمع. وبين بأنه بحاجة إلى تعمير أساسي، وانه وبسبب تأخير الأوقاف عن القيام بواجباتها اضطر المسؤولون فيها إلى الاستعانة بالأهالي للقيام بتعميرها. وترجى مدير الأوقاف العام ليولي المسجد عنايته، وان يخصص له المال الكافي. ولم يكتف النائب المذكور بطرح قضايا تخص بلدته، بل أثار موضوع الطلاب العراقيين الذين درسوا في معاهد الجامع الأزهر، وعادوا إلى العراق، حيث طالب بتعينهم في مديرية الأوقاف العامة. وتطرق ثانية إلى ما سماه بـ "استغاثة علماء الدين في السليمانية"، والذين رفعوا مضبطة إلى الجهات العليا يطلبون فيها زيادة رواتبهم، بعد تخفيضها في الاعوام الماضية الى (10-12) دينارا، في مقابل ارتفاع الأسعار، ورفع الحكومة مخصصات غلاء المعيشة للموظفين[607].

واستمر النائب علي كمال على نهجه في اغتنام الفرص للتطرق إلى مشاكل الأوقاف

في المجلس النيابي، فخلال عرض تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون ميزانية الأوقاف لسنة 1957 المالية، على المجلس النيابي في الجلسة الثالثة عشرة من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة بتاريخ الثامن والعشرين من شباط 1957، أبدى أسفه حول البنايات والعقارات الوقفية التي غدت خربة ومتهدمة، وان قسماً منها لا يمكن الاستفادة منه موضحاً بأن السبب في ذلك يرجع إلى شروط الواقف التي جعلت الاستفادة معدومة بالمرة. وتطرق في مداخلته، ومرة اخرى إلى ضرورة الاهتمام بعلماء الدين، مبيناً بأنهم بحاجة ماسة إلى المعاونة، وهو أمر يقتضي الانصاف والمساعدة من الخزينة العامة. وعرج مرة أخرى على موضوع خريجي الأزهر ، حيث بين بأنه

---

(606) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (55) في 27 أيار 1951، ص 965.

(607) "محاضر مجلس لنوب"، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1952 – 1953، الجلسة (13) في 22 آذار 1953، ص 204.

أرسل على نفقته الشخصية بعض الطلاب للدراسة في الأزهر، وبعد تخرجهم وعودتهم لم يجدوا وظيفة في مديرية الأوقاف، مما اضطرهم للعمل خارج الأوقاف في وزارة المعارف. وللتأثير في المجلس ودفع الحكومة إلى الاهتمام بهذه الشريحة، شدد علي كمال على حاجة المجتمع إلى علماء دين عصريين يعرفون معنى الدين حتى يتصدوا لمقاومة الشيوعية(608).

ويبدو أن دعوات علي كمال للاهتمام بالجامع الكبير لم تلق الاهتمام الكافي من لدن الحكومة، مما دعا النائب وبعد مرور أربع سنوات إلى تكرار طلبه السابق، مع اقتراح بناء مسجد آخر ليتمكن من استيعاب العدد الكبير من المصلين، لاسيما بعد ان توسعت المدينة، وزاد عدد نفوسها. فدعى الحكومة إلى الاهتمام بهذا الجانب، وذلك عن طريق التبرع بالمال لبناء مسجد أخر. وشهدت الجلسة المذكورة تقديم لجنة الشؤون المالية لائحة قانون تعديل أعمار الأوقاف رقم (15) لسنة 1952، مما دفع لحمد زكي المدرس، مدير الأوقاف العام الى التوضيح بان الغرض من اللائحة المقدمة هو تحديد مدة إعمار الوقف، وبهذا يمكن توسيع الجوامع. وأشار الى وجود جامعين في السليمانية: الأول جامع التكية، والثاني الجامع الكبير، وادعى بأنه قد تم الصرف عليهما، وان الأعمال لازالت جارية بتوسيعهما. (609).

وفي الجلسة الحادية والعشرين المنعقدة في 8 شباط 1958، وخلال تقديم لائحة قانون تعديل قانون إدارة الأوقاف من قبل رئاسة المجلس، كور النائب علي كمال حديثه الانف الذكر حول دور ومهمة رجال الدين في مكافحة الشيوعية ذاكراً: "... ان إدارة الأوقاف يجب ان تستهدف عوناً اجتماعياً، وان تكون خير مساعد لإدارة الشؤون الاجتماعية وتنشئ جيلاً دينياً مثقفاً ثقافة عصرية" لكي "يقف هؤلاء أمام تيار الشيوعية الملحدة". كما تطرق وللمرة الثالثة إلى موضوع الطلاب العراقيين خريجي الأزهر الذين لم يحصلوا على وظيفة في مديرية الأوقاف، مبيناً بأنه أصيب بخيبة أمل من سياسة الحكومة. وكرر مطالبته بزيادة رواتب أئمة الجوامع، والاهتمام

(608) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956 – 1957، الجلسة (13) في28 شباط 1957، ص 267.

(609) المصدر نفسه، الجلسة (14) في 10 آذار 1957، ص 290 – 291.

بمسجد السليمانية، الذي لم يعد يستوعب عدد المصلين، والذي يربو عددهم على العشرين ألف مصلي، ولاسيما أيام الجمع[610].

وهكذا أثار نواب السليمانية العديد من القضايا الاجتماعية ذات الصلة الوثيقة بالحياة المعاشية لشريحة واسعة من المجتمع، لا في مناطقهم وحدها فحسب، بل في عموم العراق، ورغم ان العديد من مقترحاتهم لم تحظ بالموافقة من الجهات الرسمية ومع ذلك اثبتوا من خلال طروحاتهم ومداخلاتهم جدارتهم في تمثيل مناطقهم في داخل المجلس.

www.findi.info

(610) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957 – 1958، الجلسة(21) في 8 شباط 1958، ص 374.

الفصل الرابع

موقف نواب السليمانية

من الاحداث السياسية الداخلية والخارجية

www.findi.info

اولاً: موقف نواب السليمانية من القضايا لداخلية

قضايا الجيش والشرطة والقضاء

1- الجيش

لستأثرت قضايا الجيش وتطويره،[611] وتحسين الحالة المعاشية لافراده، حيزاً واسعاً من اهتمامات نواب السليمانية، لضمان الاستقرار السياسي للبلاد، و لاسيما النائب بهاء الدين نوري، الذي بز زملائه في خبرته العسكرية، لكون النائب كان ضابطاً سابقاً في الجيش. لذلك اتسمت طروحاته في هذا المضمار بالرواية الموضوعية، والتقدير الصائب. لذلك نراه ينـدد بالمنتقدين للجيش، والمعارضين لتطويره، واداء مهامه.

قي مداخلة له في الجلسة المنعقدة في السادس عشر من حزيران 1947، اشار بأن الجيش يمثل"رمز الاستقلال" و "بأنه ركن من أركان الدولة، وان أي دولة ليس لها جيش، لا يعترف باستقلالها"، و "ان الجيش هو

(611) للتفاصيل عن هذه المؤسسة العسكرية ينظر: رجاء حسين حسيني الخطاب، تأسيس الجيش لعراقي وتطور دوره السياسي من 1921 -1941، بغداد، 1979.

الداعم لاستقلالها"[612].

وجاء طرحه واقعياً بخصوص الكمية (العدد) والكيف (النوعية) في الجيش العراقي، مبيناً ان حجم الجيش الحالي في العراق لا يتناسب واحتياجات البلاد، لذا دعا الى رفع تعداد الجيش، فيما أكد أن النوعية أمر يتوقف على مالية العراق. واضاف أن اصلاح الجيش يكون من خلال اصلاح القوانين. وانتقد المتشائمين موضحاً بأن التشاؤم "يثبط العزائم ويميت فينا روح الوثوب الى الامام"[613]. كما تطرق الى موضوع اصدار قانون اعفاء المتخلفين، وابدى تحفظاً من القانون، مبيناً سلبياته، استناداً الى تجارب وقوانين عدة صدرت بهذا الصدد، ودون جدوى.

وشارك النائب ذاته في مناقشة (لائحة قانون الميزانية العامة لسنة 1947 المالية)، في الجلسة المنعقدة في الثالث والعشرين من حزيران 1947، متطرقاً الى جوانب حيوية عدة تخص المؤسسة العسكرية، منها انتقاده كشف ميزانية الجيش، لحداثتها، و كانت وجهة نظره بهذا الخصوص، تتمثل بعدم جواز كشف الميزانية المتعلقة بالجيش "إلا إذا كان له تاريخ قديم يستند عليه في وقائعها وحودثها" ، وبعبارة اخرى فانه يرى بأنه يجوز كشف ميزانية الجيش في حالة كونه مؤسسة عريقة ولها خبرة حربية، وخاصة فيما يتعلق بالحروب التي تقع بين الدول[614]، واشاد بالجيش العراقي، واصفاً اياه بأنه كان موفقاً في العمليات العسكرية التي كلف بها، الا انه، وفي نقد مبطن، همز الى جانب خطير، هو " ان الجندي العراقي يحارب أخاه"، في اشارة الى استخدامه في قمع التمردات الداخلية. كما ناقش تعديل قانون خدمة العلم، المتعلقة بمدة تدريب الجنود، مبيناً بأن مدة 3–6 أشهر، لا تكفي لتدريب الجندي على استعمال السلاح، بمقدرة وكفاءة في الحروب. علاوة على ذلك بين بأن الاسلحة الحديثة مختلفة عن الاسلحة السابقة، في إشارة واضحة الى طول فترة التدريب التي تحتاجها مستلزمات الاسلحة الحديثة، مقارنة بسابقتها. كما نبه الى عدم كفاية مدة التدريب لدافعي البدل لجعله في مستوى مماثل للجندي المحارب، معللاً ذلك بأنه في حالة اندلاع حرب، فأن الأخير بامكانه القتال

---

(612) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة(28) في16 حزيران 1947، ص497.

(613) المصدر نفسه.

(614) المصدر نفسه، الجلسة (32)، في 23 حزيران 1947، ص579–580.

في الصفوف الأمامية، فيما يتطلب الامر تدريب دافعي البدل للمرة الثانية، قبيل الحاقهم بالمحارب في الصفوف الأمامية[615].

وكان موضوع مدة الخدمة الالزامية، والمحددة قانوناً باحدى وعشرين شهراً، موضوعاً آخر أدلى فيه بهاء الدين نوري بدلوه في ذات الجلسة، مشدداً على عدم جواز التساهل بهذا الأمر مهما كانت الدوافع والمبررات لذلك. فعندما أثار النائب نجيب الراوي – الدليم – موضوع تقليل مدة الخدمة الالزامية الى أقل من المدة المحددة قانوناً، مبرراً دعوته بأنها "ليست وليدة اليوم، وليست حديث العهد، انما هو تعبير عن رأي ناخبيه"، وبأن صعوبة الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية والمعاشية تحتم ذلك. وعزز النائب دعوته، بالإشارة الى ان موقف الخبراء والفنيين في وزارة الدفاع متطابق مع موقفه من موضوع تقصير المدة[616].

رد بهاء الدين نوري موضحاً، بأن تحديد فترة الخدمة الالزامية، هي من صلاحيات القانون، وان تقدير الخبراء في وزارة الدفاع للموضوع، لا يعد وافياً إذا لم يقابله تقدير النواب في المجلس. وشدد على أن "التدريب يجب أن يكون لمدة كافية، لا لمدة قليلة ولا محددة"[617].

وفي مناقشة اخرى، وبنفس الحرص دخل بهاء الدين نوري في نقاش مباشر مع أحد النواب في المجلس، بخصوص دعم الجيش. فعندما طرحت وزارة صالح جبر (لائحة قانون تعديل قانون خدمة ضباط الجيش رقم (31) لسنة 1937) في الجلسة المنعقدة في 9 تموز 1947، حصلت الموافقة عليها من لدن النواب، إلا أن النائب ذيبان الغبان[618] – بغداد – أورد جملة انتقادات للائحة، منها ضرورة احالتها الى لجنة مشتركة من الشؤون المالية والعسكرية، لانها لائحة مالية تتضمن صرف مبالغ مالية، ومنها اعتراضه على زيادة الرواتب الموجودة في اللائحة، ولا سيما رواتب الضباط، على خلاف رواتب الجنود الذين بقيت رواتبهم ثابتة، ومحددة، ومنها زيادة رواتب

---

(615) المصدر نفسه.

(616) المصدر نفسه.

(617) المصدر نفسه.

(618) ذيبان الغبان: مواليد بغداد(1900–1957)، حصل على شهادة الحقوق عام 1927، انتخب نائباً عن لواء بغداد في مجلس لنواب عام 1937، ولعدد من الدورات الانتخابية اللاحقة. حميد المطبعي، المصدر السابق، ج3،ص78.

العمداء من 90–120 دينار، وإضافة (25) دينار علاوة الى راتب وزير الدفاع. كما اعترض على جوانب لخرى وردت في اللائحة، ومنها تقليص مدة الترفيع للضباط، وبشكل خاص الاداريين من 6-4 سنوات، ومنها ظاهرة عدم المساواة بين طلبة الكليات، بمنح طلبة الكلية العسكرية راتب في سنوات الدراسة، على خلاف طلبة الكليات الاخرى، الذين لا يتمتعون بالامتياز المذكور، فضلاً عن منحهم راتباً قدره (18) ديناراً بعد تخرجهم، أي بمقدار أعلى من بقية الخريجين[619].

تصدى بهاء الدين نوري للرد على انتقادات الغبان للائحة، مشدداً على خصوصيتها، لأن الخدمة العسكرية، وحسب تقدير النائب، تختلف عن غيرها من الخدمات الاخرى، من حيث "التهيؤ والاستعداد لها ونتائجها" [620].

وبخصوص المتخرج من الكلية العسكرية، فانه رأى عدم امكانية مساواته مع غيره من خريجي الكليات الاخرى، من حيث الخدمة التي يؤديها خريج الكلية العسكرية، لأنه يفدي بحياته من أجل الوطن. وبقدر تعلق الأمر برواتب الضباط، دعى النائب نيبان الغبان الى الانصاف، وعدم التحامل على الجيش، او استكثار الزيادة بحقه. وأوضح بان رتبة الفريق اعلى منصب في الجيش، وانه، أي الفريق مضطر للاجتماع والالتقاء مع ذوي المناصب الكبرى في الدولة، ومع الهيئات الدبلوماسية بحكم منصبه. وبخصوص الرواتب المخصصة للضباط من ذوي الرتب العليا، تسائل قائلاً: "الا يجدر بنا تساوي رواتب هؤلاء الضباط برواتب المدراء العامين في جميع الوزارات وان عددهم لا يتجاوز التسعة"[621]. ولان الجيش يعتبر المؤسسة العسكرية والتي هي جزء مهم، ومكمل لباقي مؤسسات الدولة العراقية، من الوزارات والمديريات التابعة لها، والتشكيلات الاخرى، فان بهاء الدين نوري دعا النواب الى عدم التقصير في صرف المبالغ عليها. وبذلك يتراءى للباحث أن النائب بهاء الدين نوري، كان من المؤمنين بدعم الجيش مادياً ومعنوياً، لأهمية ذلك في تنشئة قوات ذات امكانيات كبيرة للذود عن كيان الوطن. ويبدو ان كلاً من وزير الدفاع، ورئيس الوزراء، قد اقتنعا برد بهاء الدين، الذي وفر عليهم الرد، واكتفى صالح جبر بتأكيد كلامه مردداً،

---

(619) المصدر نفسه.
(620) المصدر نفسه.
(621) المصدر نفسه.

بان"عدد الضباط من أهل الرواتب الكبيرة الذين يستفيدون من هذه اللائحة عددهم محدود، ولا يزيد على عدد اصابع اليد وان الحكومة معتزمة على العناية بالجيش مادياً ومعنوياً"[622].

لم يكتف بهاءالدين نوري بالمطالبة بدعم المؤسسة العسكرية مادياً ومعنوياً فحسب، بل تعد ذلك الى اهتمامه بتفاصيل دقيقة عنهم منها امورهم اليومية، اهتمامه بالقوانين العسكرية المطبقة، وتشكيل المحاكم العسكرية الخاصة بالجيش.

فبصدد المحاكم العسكرية لسنة 1941، أبدى بهاء الدين نوري ملاحظة جديرة بالذكر تخص المحكمة الوقتية [623] في الجلسة المنعقدة في 2 كانون الثاني 1951، و عند تلاوة المادة الخامسة من اللائحة، لفت انتباه المجلس الى ان المادة المذكورة حصرت تاليف المحكمة العسكرية الوقتية في المفارز من آمر برتبة مقدم، سواء في السلم أو في الحرب، مع العلم ان الكثير من المفارز لا يوجد فيها ضابط برتبة مقدم، مما ينجم عنه حدوث ارتباك في الكثير من الحالات عندما يتم تشكيل محكمة في الموقع الذي أفرزت به تلك المفرزة، فيتم تأجيل المحكمة، لعدم وجود ضابط بالرتبة المذكورة. ونبه النائب الى النتائج السلبية لتأجيل المحكمة لضررها بالجوهر الأساسي في محاكمة الضباط على الجرائم والجنح التي ارتكبوها، فضلاً عن الأضرار

---

(622) المصدر نفسه.

(623) المحكمة الوقتية: لآمر أية وحدة عسكرية مفرزة لا يكون دون المقدم رتبة في حالة لسلم، او في منطقة الحركات عند الضرورة. وعند عدم وجود محكمة عسكرية دائمة في محل قريب من موقعها، يأمر بتأليف محكمة عسكرية وقتية من ثلاثة ضباط لا تقل خدمة كل منهم في الجيش عن ثلاث سنوات. وتنظر في وقت السلم في الجرائم الانضباطية والمخالفات والجنح، وفي الحرب، أو الحركات الفعلية في جميع الجرائم المسندة الى الضباط دون الرئيس رتبة، وكافة الأشخاص الذين هم تحت أمرة الآمر المذكور، وله تبديل اعضائها بعضهم او كلهم حسب اللزوم، وعلى المحكمة عند البت في كل قضية ان ترسل فوراً اوراق تلك القضية الى الآمر الذي طلب تأليفها، وعلى هذا الآمر تقديمها مباشرة الى قائد الفرقة التابع لها، وبعد اكتساب الحكم الصادر الدرجة القطعية تحفظ الأوراق في المحكمة العسكرية لدائمة للفرقة او المنطقة التي تنتسب اليها. " محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (5) في 2 كانون الثاني 1951، ص80.

التي تنجم عن التأجيل في حالة الحركات الفعلية وقت الحرب. من هنا طالب بهاء الدين نوري من وزير الدفاع ضرورة تشكيل المحكمة في حالة الحرب من أقدم ضابط مفوزة في تلك المنطقة. كما بين بأن المادة حددت بأن يكون الأعضاء من الضباط الذين لا تقل خدمتهم عن ثلاث سنوات، وهنا توصل النائب الى حل بديل: "فاذا كان أقدم ضابط رئيس أول واقتضى الامر تشكيل محكمة فمن البديهي ان خدمة هذا الرئيس لا تقل عن ثلاث سنوات"[624]. لا يخفي ان ما طرحه النائب المذكور يحمل في طياته اوجهاً للحقيقة والمنطق، حيث ليس من الضروري وجود ضباط من رتبة مقدم في جميع المفارز العسكرية، او في كل منطقة تقع فيها حركات عسكرية فعلية، ويبدو ان ذلك الواقع دفع بوزير الدفاع شاكر الوادي[625] الى عدم الممانعة في تبديل بعض المواد الموجودة في اللائحة المطروحة امام المجلس، اذا ما حظي بموافقة النواب على ذلك[626].

وبنفس الهمة، سعى علي كمال لتعديل رواتب المتقاعدين العسكريين، فحينما تقدمت وزارة نوري السعيد الحادية عشرة، بلائحة قانون تعديل التقاعد العسكري رقم(32) لسنة 1937، في الجلسة (42) المنعقدة في 28 حزيران 1952، ابدى علي كمال اسفه للنص الوارد في لائحة القانون المذكور، المتضمن تحديد رواتب المتقاعد بثلث الراتب الذي كان يتقاضاه قبل التقاعد. وأكد النائب بأنه بذل محاولات عدة مع زملائه لرفع القيد المذكور، أثناء وجوده كعضو في اللجنة المالية للمجلس، وبسبب ذلك خرجت اللائحة من اللجنة خالية من القيد، والقي باللائمة على مجلس الأعيان، لأنه قيد المادة المخصصة بالراتب المخصص للمتقاعدين مما لا يستفيد منه الكثير من الضباط، لاسيما وان اللائحة سببت هبوط رواتبهم الى أدنى حد، على عكس الضباط الكبار الذين استفادوا منها. وأبدى اسفه واضطراره للموافقة على اللائحة حرصاً على المصلحة العامة، ذاكراً:" ... وانا وان كنت اوافق عليها فان موافقتي اضطرارية كي لا يحرم هؤلاء مما جاء في اللائحة من

---

(624) المصدر نفسه.

(625) تولى حقيبة وزارة الدفاع، ووكالة وزارة الخارجية في وزارة نوري السعيد الحادية عشرة.

(626) "محاضر مجلس النواب" الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (5) في 2 كانون الثاني 1951، ص80.

فائدة"[627].

يظهر مما تقدم، ومن خلال الاراء او الطروحات التي تقدم بها نواب السليمانية، وبهدف تعزيز المؤسسة العسكرية العراقية، بان اهتمامهم المذكورة نابعة من شعورهم الوطني الصادق، وايمانهم بوحدة الصف الوطني.

2- الشرطة

على خلاف حالة الجيش، فان الشرطة قد صرفت عليها مبالغ طائلة، كما زاد عددها زيادة مطردة، فأصبح عددها في عام 1945 يناهز (19) الف شرطي، أي مقدار ضعف ما كانت عليه عام 1939. كما تم تجنيد حوالي (5) الاف شخص للعمل في الشرطة السرية التي كان واجبها مراقبة الوضع الأمني الداخلي[628]. ممايعكس الاهتمام المذكور، ولاسيما الإجراء الأخير لتعزيز السيطرة على الوضع الأمني، وتتبع العناصر المخلة بالأمن ومضايقتهم.

بز النائب علي كمال زملائه في هذا الصدد، ومثلما كان لبهاء الدين نوري دورٌ ملموس بين نواب السليمانية في اهتماته وطروحاته العسكرية، كان لزميله علي كمال دور مماثل في اهتماماته المتعلقة بامور وقضايا الشرطة. وكلاهما، وبسبب عملهما وخبرتهما السابقة في الجيش والشرطة، جعلهما يطرحان آراء ومقترحات بناءة.

تجسد اهتمام علي كمال بالشرطة في نواحي عدة، منها مطالبته بتحقيق المساواة في توزيع الرواتب التقاعدية على جميع أفراد الشرطة المسرحين، وبدون تميز. وأشار الى امكانية تحقيق ذلك بعد تحسن الميزانية وتوسعها، أثر زيادة واردات النفط[629]. وفي هذا الصدد شكك في ادعاءات وزير المالية عبدالوهاب مرجان، في الجلسة المنعقدة في 8 نيسان 1951، وأثناء

---

(627) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951، الجلسة (42) في 28 حزيران 1952، ص517.

(628) جعفر عباس حميدي، التطورات و الاتجاهات السياسية الداخلية...، ص108-109.

(629) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950 ، الجلسة (32) في 8 نيسان 1951، ص 534.

مناقشة (تقرير لجنة الشؤون المالية في لائحة قانون اضافة مبلغ الى ميزانية سنة 1950 المالية) ، حول ادعائه بـ"التوفيه عن الشرطة" بتوزيع الأراضي الأميرية عليهم، وخاصة المسرحين منهم. ودارت أوجه اعتراض النائب حول الأراضي الأميرية التي تم توزيعها على شريحة واسعة شملت: العشائر، الجيش، المستخدمين، والمتقاعدين، وبين النائب، وعلى خلاف ادعاءات الوزير، ان التوزيع الحقيقي قد تم لفئة محدودة من أفراد الشرطة والجيش، ولم يشملهم جميعا. وأشار في هذا الصدد الى مبررات دعوته للاهتمام بهذه الشريحة، الى الظروف المعاشية المتردية للمتقاعدين، الأمر الذي دفع بالكثيرين منهم الى العمل في الحقول مع أبنائهم بأجور يومية[630].

وبنفس المنطق والصراحة، انتقد أثناء المذاكرة على تقرير لجنة الشؤون الداخلية ((لائحة قانون التعديل الثاني لقانون خدمة الشرطة، وانضباطها رقم (40) لسنة 1943)) في الجلسة المنعقدة في 20 أيار 1951، وذلك لأن "هذه اللائحة جاءت خالية من مبدأ أساسي حيث انها لم تشر الى مبدأ التقاعد لأفراد الشرطة القدماء حيث انهم يقضون زهرة شبابهم في هذا المسلك"[631]. ولفت انتباه النواب "بأنهم في الوقت الذي يقبلون فيه مبدأ الضمان الاجتماعي للمعوزين والعاجزين فكان من الأحرى ان يفكروا في اعطاء التقاعد لهؤلاء[632].

وفي ذات المداخلة، ركز علي كمال على جانبين هما: الخبرة، والجانب النفسي، داعياً الى الاستفادة من خبرة عرفاء الشرطة الذين قضوا فترة طويلة في سلك الشرطة، وأصبحت لهم خبرة واسعة في مجال عملهم، فضلا عن تعلمهم للقراءة والكتابة. لذلك دعا الى عدم وضع العراقيل أمامهم للدخول في الدورات الخاصة لاغراض الترقية والترفيع الى رتبة مفوض، ومنها ربط إدخالهم في تلك الدورات بحصولهم على الشهادة الابتدائية وبين سلبيات ذلك على مستقبل العرفاء، فضلا عن آثاره النفسية، لما يسوي اليهم من حزن ويأس. وعلى خلاف ذلك اقترح علي كمال افساح المجال أمامهم للتقدم، خدمة للمصلحة العامة[633].

---

(630) المصدر نفسه.
(631) المصدر نفسه.
(632) المصدر نفسه، الجلسة (52) في 20 ايار 1951، ص 929-930.
(633) المصدر نفسه.

وفي الجلسة ذاتها، دعا نائب ديالى -حسام الدين جمعة -، الى المصادقة على اللائحة، لما تتضمنه من منح قدم ثلاث سنوات للضباط، ونوابهم، الذين يعملون في البادية والجزيرة، وذلك، لتشجيعهم للعمل في "هذه الأماكن الغير المربحة" على حد قول النائب. فيما اتسم موقف علي كمال من اللائحة بالدعوة الى المساواة، والوحدة الوطنية، حينما دعا ان تشمل اللائحة جميع المناطق النائية في العراق، وعدم حصرها في البادية، مبيناً وجود مناطق عديدة في العراق لا تتوفر فيها الشروط الحياتية، وهي أصعب من ظروف الحياة في البادية. ولمعرفة علي كمال الدقيقة بمناطق كردستان، ضرب مثلا على ذلك قضاء (بيره كبره)، وتوجه الى المجلس قائلاً : " ما هي الشروط الحياتية الموجودة في قضاء (بيره كبره) اني اؤكد للمجلس ان ضابط الشرطة أو المفوض الذي يخدم في هذه النواحي محروم وحرمانه من يخدم في البادية"[634]. ويترآى للباحث، ان مطالبة علي كمال بشمول جميع مناطق العراق النائية بامتياز القدم الوارد في اللائحة، هي مطالبة في مكانها. إذ لا يجوز ، وتحقيقاً للعدالة الاجتماعية، تمييز منطقة نائية عن أخرى، علاوة على أن الشمول لا يكلف الحكومة أموالا طائلة، وهو الموضوع الذي تطرق اليه النائب بهاء الدين نوري حينما تساءل عن عدد الموظفين والضباط الذين يعملون في قضاء بيره كبره؟ وعن تأثير ترفيعهم بالنسبة للعدد والمدة على الميزانية العامة؟ مؤكداً في مداخلته بعدم وجود تأثير سلبي جزئي، أو كلي على الميزانية، لأنه لا يكلف الميزانية إلا بحدود لا تتجاوز (50) دينارا سنوياً[635] ، وعليه شارك رأي زميله علي كمال بضرورة ان تشمل المدة جميع منتسبي الشرطة بصورة عادلة.

وللهدف نفسه، وهو دعم الشرطة مادياً ومعنوياً، فان قرار الحكومة بمنح عائلة الشرطي الذي يقتل أثناء الواجب الرسمي، راتباً لمدة سنة واحدة، عدَّه علي كمال دون مستوى الطموح في مقابل ما يقدمه الشرطي، داعياً الحكومة الى شمول الشرطة بالمخصصات التقاعدية أسوة بافراد الجيش ، والحقيقة ان دعوة النائب، اتسمت بالعدالة، إذ لا فرق بين الشرطي الذي يؤدي واجبه ويقتل، لأنه ضحى بنفسه في سبيل وطنه وواقع الحال نفسه

(634) المصدر نفسه931.
(635) المصدر نفسه، ص934.

بالنسبة للجندي الذي يستشهد في ساحات الـوغى[636]. وبـذلك فانـه شـخص مواطن الضعف في اللائحة.

وطالب علي كمال بحقـوق الـشرطة ، والاهتمـام بحـالتهم المعاشـية، ولاسيما بعد احتدام حالة الغلاء، وارتفاع الأسعار في الـبلاد، فعنـدما تـم تقـديم تقرير لجنة الشؤون العسكرية، بتعديل قـانون خدمـة الـضباط رقـم (3) لـسنة 1937 في الجلسة المنعقدة في 19 شـباط 1953، ناشـد بـأن يكـون المرسـوم أعم ليشمل ضباط الشرطة، والموظفين[637].

www.findi.info

(636) المصدر نفسه، ص937.

(637) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عـشرة، الاجتمـاع الاعتيـادي لسنة 1952-1953، الجلسة (7) في 19 شباط 953، ص101.

واستمر علي كمال بمناداته بدعم الشرطة في الدورات اللاحقة ، ففي الجلسة الثالثة من الاجتماع الاعتيادي، المنعقدة في 18 كانون الثاني 1956، عاد النائب للحديث عن حالة الشرطة، وأبدى اسفه لعدم انصافهم بصدد الرواتب من لدن الجهات المسؤولة في مقابل دورهم في تعزيز كيان المملكة العراقية، ومنه حملية الأمن والعرش، فضلا عن طبيعة، وظروف عملهم الصعبة، مقارنة بالوظائف الحكومية الاخرى، مما يتطلب تغيبهم عن بيوتهم وعائلاتهم لعدة أيام، أو أشهر. وفي الوقت الذي أشاد بالتقدم الذي حققه جهاز الشرطة في جوانب عدة منها الإدارة، والتدريب، والتنظيم، والتسليح، ومكافحة الجرائم، ودور الشرطة السيارة، ندَّد بجهاز الشرطة لعدم مواكبتها تطور العصر من الناحية التعليمية، مما نجم عنه انتشار الأمية بين أفرادها، ووجود نسبة ضئيلة ممن يجيدون القراءة والكتابة. واقترح علي كمال لمعالجة تلك الظاهرة، ضرورة اتخاذ الحكومة خطوات سريعة لهذه المشكلة ومنها بذل الجهود لاختيار خريجي المدارس الابتدائية، ودمجهم في السلك المذكور، وذلك بإضافة مبلغ دينارين على راتب الشرطي، ليكون حافزاً لانخراط خريجي المرحلة الابتدائية فيه[638]. وفي كل الاحوال لا يعد اقتراحه الجديد في ضم خريجي المرحلة الابتدائية الى الشرطة تراجعا لموقفه السابق في تفضيله الخبرة على الشهادة، وانما يشير الى الواقع العراقي الجديد وفق متطلبات الحياة العصرية.

واستحوذ موضوع تثقيف أفراد الشرطة، وأثر التثقيف على شخصية الشرطي، واسلوب تعامله مع المواطنين، حيزا واسعا من اهتمامات علي كمال في المجلس، ففي الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في 30 كانون الثاني 1958 تحدث عن جانب حيوي هو ضرورة انتقاء الأشخاص المناسبين لهذه الوظيفة، مشيراً الى وجود نسبة عالية من الأميين بين أفراد الشرطة في الوقت التي تصاعدت فيه نسبة المتعلمين في العراق[639].

وضمن دعوته الى تثقيف الشرطة، وانتقاء افرادها، يسجل إلى علي كمال اقتراحُ بناءُ هو توقيف تسجيل المتطوعين من أفراد الشرطة، إملاء

---

(638) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955–1956، الجلسة (13) في 18 كانون الثاني 1956، ص231.

(639) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957–1958، الجلسة (15) في 30 كانون الثاني 1958، ص263.

حاجة الشرطة من الجنود المكلفين لخدمة العلم ممن يتوفر فيهم شرطان: قبلية بدنية سليمة. وان يحمل شهادة المتوسطة، ليكون شرطياً متميزاً وبأسم "الشرطي الممتاز"، ويتميز بأنه لا يحمل بندقية وإنما يحمل مسدساً فقط، ويتدرب على القوانين والأعمال المسلكية لمدة ستة أشهر [640]. وأوضح بأن الهدف من الاقتراح هو لجعل المستوى التعليمي بين أفراد الشرطة متناسباً ومتناسقاً مع المستوى الثقافي لأفراد الشعب على خلاف ما هو عليه واقع الحال بين أفراد الشرطة. رد وزير الداخلية سامي فتاح على الاقتراح مؤيدا دعم الشرطة، وإعادة تنظيم تشكيلاتها، وتطعيمها بالعناصر المثقفة من حملة الشهادة الابتدائية والمتوسطة، للعمل في المناطق الحساسة في المدن والدوائر العدلية والإجرائية، وحدد الاصلاح، بأن يشمل التجهيزات، والتسليح، ووسائل النقل، بالاضافة الى إيفاد الشرطة الى الدول المتقدمة لرفع مستوى كفاءتهم. وبذلك يظهر موقف وزير الداخلية متوافقاً ومنسجماً مع اقتراح علي كمال، لاسيما موقفه من تثقيف الشرطة ودعمهم[641].

مما سبق يمكن القول بأن علي كمال اهتم من خلال طروحاته العديدة بحقوق الشرطة وقضاياها، مقدماً العديد من الاقتراحات البناءة، والتي أخذ بالكثير منها في الوقت الحاضر، لتطوير جهازها وفق الأسس الحديثة.

3- القضاء

أبدى نواب السليمانية الى جانب زملائهم الاخرين في المجلس، اهتماماً ملحوظا بالقضاء، وأغنوا المجلس بالكثير من الملاحظات والآراء السديدة. و تراوح دورهم بين توضيح اللوائح القانونية ومناقشتها، وتعديلها، وحتى المساهمة في وضعها، لاسيما النائبين أحمد مختار بابان، وجمال بابان، اللذين تولا حقيبة العدلية لمرات عدة.

كان نواب السليمانية يرمون في مناقشاتهم، سيادة القانون و تحقيق العدالة بين الشعب. ومن أجل ذلك، أولوا الجهاز القضائي اهتمامهم، وشددوا على ان يتسم "بالعدالة"، "الاستقلالية"، "والنزاهة". فبصدد الصفة الأخيرة، استنكر النائب بهاءالدين نوري قرار جواز اشتغال الوزير بالتجارة، في سؤاله الموجه الى وزير العدلية حسن سامي تتار في الجلسة المنعقدة في 3

(640) المصدر نفسه.
(641) المصدر نفسه، ص272.

نيسان 1951. وجاء جواب الوزير بعدم وجود نص مانع يمنع الأخير من ذلك[642]، ليؤكد صحة استفسار النائب، مما دفعه الى التعقيب بشدة على جواب الوزير، مشيرا الى وجود ممانعة أدبية تمنع الوزير، ومنذ لحظة تولية المسؤولية، عن الانصراف الى الاعمال التجارية، لانعكاساتها السلبية على مسؤولياته الإدارية. وبذلك يظهر بأن النائب، كان يدعو الى فصل المسؤولية عن أمور وقضايا التجارة، لأن الخلط بينهما يعني بالنتيجة خلط المصلحة العامة بالمصلحة الخاصة، والتي يجب أن تأتي في الدرجة الثانية، بعد المصلحة العامة، مما يعني ان الخلط بينهما يؤدي الى تسخير مؤسسات الدولة في خدمة المصلحة الخاصة.

وبهدف سيادة القانون، وتحقيق العدالة، تقدم علي كمال بجملة ملاحظات وانتقادات لوزارة العدلية، مبدياً خيبة أمله بدائرة التدوين القانوني "لضعفها" و "خلوها من وجود ذوي الاختصاص فيها"، و "لأنها دائرة استشارية محظ"، "لفردية الوزير في قراراته، ولعدم تقيده برأي الأكثرية"[643]، وعليه طالب بتعزيز دوائر التفتيش والمراقبة، ومنحها صلاحيات واسعة للاضطلاع بواجباتها في سيادة القانون والعدالة. واشترط بان يتم اختيار الحكام من العناصر الكفوءة، ومن خريجي كلية الحقوق، مؤكداً على ضرورة توفير وسائل الراحة والرفاهية لهم لأجل التفرغ للمهمات الملقاة على عاتقهم. وعرج علي كمال في مداخلته على محاكم التمييز "مرجع المحاكم"، وعدَّ قلة الحكام فيها السبب في تنبذب قراراتها، مما دفع وزير العدلية محمد علي محمود في وزارة نوري السعيد الثانية عشرة الى الرد على انتقادات علي كمال، نافيا سمة الضعف عن دائرة التدوين القانوني، ومدعياً بأنها تمارس مهماتها على أتم مايرام. وبقدر تعلق الأمر بمحكمة التمييز أشار الوزير الى ان المحاكم الاستئنافية تصدر الأحكام من هيئة مؤلفة من حكام، ويتم تدقيق الأحكام من حكام واحد في محكمة التمييز، وبين بأن حكام التمييز أرفع من ان يوقعوا على قرارات لا يعلمون عنها

---

(642) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950،الجلسة (31) في3 نيسان1951، ص522.

(643) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954 – 1955، الجلسة (15) في 8 كانون لثاني 1955، ص290 – 291.

شيئاً[644].

ثانياً: موقف نواب السليمانية من الأحداث السياسية الداخلية

أ. سياسة الحكومات

كان لنواب السليمانية موقفهم الملموس من العديد من القضايا والاحداث السياسية الداخلية، التي فرضت نفسها داخل المجلس، حيث أنهم ناقشوها نقاشاً مسهبا في مناسبات عدة، لاسيما ما يتعلق منها بموقفهم من سياسة الوزارات العراقية، ومناهجها، أو من الحياة الديمقراطية عموماً، والحريات الشخصية، والسياسية خصوصاً، اوعند إجابات الوزراء على أسئلة النواب.

اتسم مواقف نواب السليمانية من الحكومات التي تشكلت خلال فترة (1943–1958) بين مؤيد لها تارة، ومعارض منتقد لمناهجها، واجراءاتها السياسية تارة اخرى. ويبدو الموقف الأخير جلياً في مداخلة النائب ماجد مصطفى في الجلسة الرابعة، والتي عقدت في الأول من كانون الثاني 1945 والذي سلط أضواءً ساطعة على سلبيات الحكم في العراق، واصفاً اياه بأنه حكم دكتاتوري، وكان يقصد بذلك وزارة الباچه چي الثانية. كما كشف بأن للعلاقات الشخصية دور مهم في الحصول على المناصب الوزارية، وحتى مقاعد في مجلس النواب. وأشار بان الحكومات العراقية تدير البلاد بأساليب متخلفة عن العصر، وأهملت دور العناصر الشابة في الحكم[645]. وأكد على ان معالجة الوضع يتطلب الاعتراف بأن شكل الحكم الذي نسير عليه غير صحيح وغير صالح لبناء أركان المملكة العراقية[646].

وبعمق اكبر ناقش النائب ذاته، جانبا حيوياً في الحياة السياسية متمثلة بموقف السلطة التنفيذية من النظام الديمقراطي، موضحاً خروقاتها، وممارساتها اللاديمقراطية. ففي الجلسة التاسعة والثلاثين المنعقدة في 28 أيار 1945، تساءل: "هل ان وجود المعارضة في البلاد أمر ضروري أم لا وكيف يجب أن يكون شكل المعارضة؟" وأجاب بنفسه على السؤال، موضحاً رأيه الشخصي بهذا الخصوص، قائلاً:

---

(644) المصدر نفسه ، ص302 – 303.

(645) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، الجلسة (4) في 1 كانون الثاني 1945، ص50–51.

(646) المصدر نفسه ، ص51.

"في اعتقادي أن المعارضة جزء متمم لاية حكومة تعتبر نفسها ديمقراطية. فالحكومة لا تكون ديمقراطية بدون معارضة، و المعارضة معناها الارشاد، واشتراك ممثلي الامة في سياسة الدولة، واذا لا توجد معارضة لا لزوم للمجالس النيابية"(647).

وفي السياق ذاته، أشار الى ان النائب في المجلس النيابي ليس حراً في ابداء رأيه بصراحة، وأكد على عدم تمتع المواطن بحرية التعبير بقوله:

"أن الكلمة متفقة في هذا البلد على ان الحريات مغصوبة، ولا وجود لمؤسسات ومنظمات حزبية وشعبية ولا تمثيل نيابي حر يستدل منه ان نظامنا هو نظام ديمقراطي، واذن فلا فائدة من المعارضة، ولا قيمة لها، ولا وجود لحكومة ديمقراطية"(648).

واقترح ماجد مصطفى حلولاً واقعية لمعالجتها لم تخل من رؤية صائبة، وتقدير مناسب، وملم بالامور عندما اشار:

"في حالة إذا أردنا ان ننهج منهجا جديداً والنهوض بالبلاد فيجب البدء باصلاح الحكومة أولا، وجعلها تستند على قوة الشعب وعندها يمكن تأمين يدها في الميزانية وكافة مرافق الحياة وان تستمر في الحكم بكل جرأة وقوة، وتعالج امورها الداخلية والخارجية"(649).

وكما هو متوقع في ظل تلك الأجواء اللا ديمقراطية، لم يسكت وزير الداخلية مصطفى العمري على تنديد النائب بسياسة وزارته، بل رد وبتهكم على النائب مفندا ملاحظاته خلال الجلسة التالية والمنعقدة في 29 أيار 1945 مشيراً بأنه يعرف ماجد مصطفى "كضابط قديم وثائر وموظف إداري"، وأبدى سروره لرؤية النائب "يتبع العلوم الاجتماعية والنظريات الاجتماعية في العالم ويقرر ما هو الأنفع لإدارة البلاد". وأبدى استنكاره لحديث النائب حول انعدام حرية النائب، مشيرا بأنه " لا توجد أي سلطة في البلاد تريد أن تسأل أو تتخذ إجراءات ضد أي نائب يريد ان يدلي بآرائه في المسائل العامة

(647) المصدر نفسه ، لجلسة (39) في 28 أيار 1945، ص486.
(648) المصدر نفسه ، ص487.
(649) المصدر نفسه ، ص488

في المجلس النيابي"[650].

انبرى بهاء الدين نوري للرد، وبجرأة و بصراحة تلمة، على ما فاه به وزير الداخلية كاشفاً الغطاء عن الواقع السياسي المرير، ذاكراً ما نصه:

"انني انما أعربت فيما قلته في خطابي عن الرغبة الصادقة التي تجيش في قلب كل عراقي، الا وهي تأمين حاكمية الامة وتخليص الشعب من هذا النوع المشوه من الحكم الاوتوقراطي، او باصرح عبارة، القضاء على حاكمية طبقة استغلالية معينة لا تبغي بحكمها سوى المصالح والعلاقات الشخصية ... لا اقصد في كل انتقادي الوزارة الحاضرة، الا، لانها آخر موديل للوزارات و لا اعلم هل هناك سبب للتهكم على مثل هذه الآراء اذا صدرت عن نائب استخرجها من دروس ومن ضوء وقائع وحوادث"[651].

واستمر بهاء الدين نوري في رده، معلناً اعتزازه لكونه كان ضابطاً عثمانياً قديماً، منوهاً الى ان الكثير من رجال السياسة وأصحاب المناصب الحاليين، هم من نفس الثقافة والمصدر. ورد على كلام مصطفى العمري بقوله:

"فهل لمعالي الوزير ان يخبرنا عما اذا كانت لنظريته{كذا} القانونية تبرر التهكم بآراء من كان هذا ماضيه وثقافته، وهل يرضى الوزير بضابط قديم وثائر سياسي وموظف نال أعلى الدرجات واشغل أكبر المناصب أن لا تكون له فكرة ولو بسيطة عن حقوق الشعب وفي الأخير هل هناك وجه للاستغراب من ان يبدي نائب –حتى اذا كان امياً –وجهة نظره في المبادئ والأحوال لسياسية الاجتماعية عن شعبه"[652].

رد العموي، مبرراً، بأنه لم يكن يقصد في رده التهكم على حديث النائب المذكور، او على الآراء التي ابدها بخصوص الأنظمة السياسية التي تسود العالم، وأكد بأنه قال "سررت جدا ان أرى السيد ماجد يبحث هذه المواضيع"، وتساءل "أين هذه العبارات من التهكم حتى يعاتبني"[653].اي بهاء الدين نوري.

---

(650) المصدر نفسه ، لجلسة (40) في 29 أيار 1945، ص508.
(651) المصدر نفسه ، الجلسة (41) في 30 ايار 1945، ص524.
(652) المصدر نفسه .
(653) المصدر نفسه ، ص524–525.

وفي جلسة مجلس النواب لمناقشة خطاب العرش في الأول من كانون الأول 1945، ندد ماجد مصطفى بمفاسد الحكم، وبكلام جارح، عده الحسني "أعنف" كلام القي في البرلمان العراقي حتى ذلك الحين ذكر ما نصه :

"وفي اعتقادي ان نظام الحكم الموجود لديها هو فاسد من أساسه، فالماكنة نفسها فاسدة، ولا يمكن ان نتغلب على الصعاب ما لم نغير الملكنة، ولكن كيف نغيرها ؟ ومن هو الذي سيغيرها؟ سادتي لقد تكونت لدينا طبقة معينة سميت بالطبقة الحاكمة، وأصبحت معلومة، ولها نفسية خاصة، وطابع خاص، وتعتبر نفسها بعيدة عن طبقة الشعب، والحقيقة ان الهوة سحيقة بينها وبين الشعب، وبالنظر الى الأساليب والطرق التي عالجت هذه الطبقة أمور البلاد بها، وباستمرارها في هذا الحكم الفاسد ، فانه قد أثر على نفسية الشعب فأصبح باستمرار الزمن، وباستمرار وجود الحكم الفاسد يرخص بكل شيء"[654].

واستمر النائب بهاء الدين نوري في مهاجمة وزارة الباچه چي، واستأنف ذلك الهجوم في الجلسة الخامسة عشرة المنعقدة في 19 كانون الثاني 1946، وأثناء المذاكرة على تقرير لجنة تمرير العريضة الجوابية على خطاب العرش، حينما ذكر:

"ان الناس في حيرة من أمرهم والسبب في ذلك هو الحكم الأهوج وان الشعب لا يثق بالحكومة الأخيرة، لأنها أصبحت غير مسؤولة أمام الشعب، ولا تهتم بطبيعتها لعدم شعورها بالمسؤولية. وكلما زاد سكوت الرقيب[655]. زاد هؤلاء (الوزراء) في عتوهم وقسوتهم. لا فائدة من الكلام ما لم نجد من يسمع وما لم نجد من ينتبه ويعتبر مسؤولاً أمامنا، وان الوزارة الحاضرة عاجزة عن تمشية أمور الدولة"[656].

تباينت مواقف نواب السليمانية من سياسة الوزارات، تبعاً لمواقعهم الوظيفية، فحينما يحتل النائب حقيبة وزارة، فمن الطبيعي ان يكون موقفه ايجابياً من سياسة الوزارة، ومغايرا في حالة وجوده خارجها، فهو في هذه الحالة يكون من المدافعين عنها. يبدو ذلك جليا، عندما تم تقديم منهاج وزارة صالح جبر الى مجلس النواب للمذاكرة عليه في الجلسة الثانية عشرة المنعقدة

---

(654) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج6، ص308.

(655) في اشارة الى مجلس لنواب.

(656) " محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية العاشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945، الجلسة (15) في 19 كانون الثاني 1946، ص142.

في 19 نيسان 1947، فحينما أبدى بعض النواب شكوكهم بقدرة الوزارة على تنفيذ منهاجها على غرار سابقتها، تصدى جمال بابان للرد، ومن منطلق واقعي مبيناً ما نصه: بأنه " لا يتصور بان هناك اية حكومة جاءت الى الحكم، وهي تحجب عن القيام بما تعهدت به من خدمات للبلاد قصدا منها، او تكاسلاً، بل أرجعها للظروف والعوامل القاهرة التي استنفدت أوقات هذه الوزارات كلها، وأنهكت قواها عقلاً وجسماً، ولهذا فلم تجد فسحة في المجال للعمل"(657)، واستطرد قائلاً: "ان العراق يا سادتي منذ ان تشكلت فيه الحكومة الوطنية حتى يومنا هذا وهو يجابه نكسات متعددة ويجاري مشكلات كثيرة كانت تحول دون القيام بما تعهدت به هذه الوزارات من أعمال نحو البلاد". وأبدى خشيته من ان بعض النواب بدأوا بالضرب على وتر، وهو وجود هوة واسعة بين الحكومة والشعب. وفي حالة وجود هذا الامر حقيقة، فانه ينبغي على الجميع نوابا ووزراء، وصحافة ، العمل متحدين لتقليص هذه الهوة، وافهام الشعب ان الحكومة منه واليه تعود"[658].

وحينما طلب صالح جبر من المجلس النيابي منح وزارته الثقة، مما جاء متوافقاً لكلام وزير العدلية جمال بابان، بين النائب الثاني لرئيس المجلس النيابي عزالدين النقيب، بأن هذه البدرة غير موجودة، ويكتفي بوضع خطاب العرش، والميزانية العامة في التصويت. فعقب جمال بابان، بانه يتفق مع ديوان الرئاسة، ومع ذلك، بين عدم وجود قيد يمنع الوزارة من طلب هذه الثقة[659].

وناقش نواب السليمانية في المجلس، مشكلات المجتمع الاجتماعية والاخلاقية، ومنها الرشاوي، وفساد الجهاز الإداري، بآلية وطرح جديدين، ومن منطلق تقويم القيمة الاخلاقية والروحية، واقامة مجتمع مثالي تسود فيه القيم الرصينة. فدعا النائب بهاء الدين نوري في الجلسة المنعقدة في 16 حزيران 1947 الى معالجة واقعية وموضوعية للآفة المذكورة وعدم حصر توجيه التهمة بصغار الموظفين، واستثناء الكبار منهم، وانما يتحتم توجيه أصابع الاتهام الى الجميع سواسية وتساءل عن المسؤول عن هذا الفساد، "هل

---

(657) المصدر نفسه ، لدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (12) في 19 نيسان 1947، ص192.

(658) المصدر نفسه ، ص193.

(659) المصدر نفسه ، ص202.

هي الوزارة الحالية(وزارة صالح جبر)، والتي لم يمر عليها أكثر من شهرين ونصف شهر؟ أم الوزارات السابقة بمجموعها، وأفرادها مهما توالوا على كرسي الحكم". ورد بنفسه قائلاً:

"المسؤولون أيضاً نحن (النواب) وكبار الموظفين الذين كنا نساند ونساعد الوزراء في أعمالهم التنفيذية نحن المسؤولون ، ولنتحمل هذه المسؤولية، ونعترف بها، وعندما أقول نحن اقصد بذلك الموظفين الكبار، والهيئات التشريعية، والتنفيذية، نحن نخلق او نضع القوانين بانفسنا، وعند تطبيقها، نبحث عن المزالق فيها، والمخارج منها لكي نستفيد منها، فنطمس الحق على الفقير، ونظهر الحق للغني...كلها حدثت وكلها نحن الذي خلقناها، وكلها نحن الذين نريد ان نتملص منها، ونتبرأ منها، ونقول ان الفساد قد دب الى ماكنة هذه الدولة، والسبب هم الموظفون الصغار، فيجب ان ننصف انفسنا، واذا انصفنا انفسنا انصفنا الوضع"(660).

ومن المنطلق ذاته، وقف نواب السليمانية ضد الظواهر السلبية الاخرى، من قبيل الاختلاسات والمحاباة، واستغلال المنصب مطالبين بايجاد السبل اللازمة لمعالجة هذه الأمراض الاجتماعية الخطيرة على كيان المجتمع. وللاستشهاد، نضرب على ذلك مثالاً واحداً، في الجلسة الثامنة، المنعقدة في 23 شباط 1957، أشار علي كمال الى تذمر الشعب من الحكومة، وذلك لاستخدام بعض المسؤولين السلطة لأغراضهم الخاصة، داعياً الى إيجاد لجنة تنسيق للتحقيق في أعمال وممارسات النواب والأعيان في هذا الصدد، والذي كثيراً ما تلوكه الألسن بقوله: "ضرورة ايجاد جهاز شبيه بجهاز لجنة التنسيق... على أن تقوم هذه اللجنة بالتحقيق بوسائلها الخاصة عن استغلال النفوذ، وتقديم تقاريرها الى المجلس الذي ينتمي اليه الشخص، أما اذا كان نائباً او عينا او وزيراً ... فاني اعتقد بان إيجاد مثل هذا الجهاز وحده كفيل بمنع كثير من الامور التي يشكونها الناس"(661).

---

(660) المصدر نفسه، الجلسة (28) في 16 حزيران 1947، ص495.

(661) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956، الجلسة (8) في 23 شباط 1957، ص107.

ب- موقف نواب السليمانية من الانتفاضات الوطنية 1948 -1956

لا يخفى ان الهدف من وزارة نوري السعيد التاسعة في تشرين الثاني 1946، هو تهيئة الاجواء المناسبة لعقد معاهدة جديدة مع بريطانيا، وفقا لميثاق الامم المتحدة، تحل محل معاهدة 1930، مع الحفاظ على جوهرها. وعهدت مهمة تنفيذ مراحلها الأخيرة "لاعتبارات خاصة الى الوزارة" التي ألفها صالح جبر في 29 آذار 1947[662]، والتي كان من الطبيعي ان يتضمن منهاج وزارته، الاشارة الى الهدف المذكور عند التطرق الى السياسة الخارجية[663].

وعلى هذا النحو انتهت المباحثات بالتوصل الى صيغة معاهدة جديدة، عرفت باسم معاهدة بورتسموث، والتي ما ان تم الاعلان عنها رسمياً، حتى جوبهت بمظاهرات جماهيرية صاخبة، واضطرابات طلابية وعمالية في بغداد، ومعظم المدن العراقية، لتتحول بعدئذ الى انتفاضة عامة عرفت بانتفاضة كانون، أو الوثبة[664].

لذا كان من الطبيعي ان تنعكس أحداث الوثبة الجماهيرية المذكورة على أروقة المجلس النيابي، التي شهدت جلساته أصداء الانتفاضة الوطنية، مستنكرة المعاهدة، ومنددة بها، مما دفع جمال بابان وكيل رئيس الوزراء، ووزير العدلية، للرد على أسئلة واستفسارات النواب في موضوع الانتفاضة، وباتجاه متوافق مع السلطات الحاكمة[665]. وبسبب دوره المتوافق مع حكومة صالح جبر في التعامل مع أحداث الوثبة، طالبت القوى الوطنية في بيانها ومن ضمنها الحزب الديمقراطي الكردي، بمعاقبة المسؤولين عن دماء الشهداء، و درج أسمائهم الى جانب اسم صالح جبر، ونوري السعيد وحملتهم المسؤولية ذاتها[666]. مع ذلك قدم جمال بابان استقالته في غضون مرور

---

(662) د. كمال مظهر أحمد، صفحات من تأريخ العراق المعاصر، بغداد ، 1987، ص138.

(663) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947.

(664) للتفاصيل ينظر : جعفر عباس حميدي،التطورات السيلسية في العراق 1941- 1953، ص519-549

(665) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع الاعتيادي 1947، الجلسة (9) في 18 كانون الثاني 1948، ص144.

(666) غانم محمد الحفو وعبدالفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص91

ثمانية ايام على اندلاع الانتفاضة، في السادس والعشرين من كانون الثاني 1948، بعد ان تأزمت الحالة الى حد خطير وظهور الخلاف بينه وبين رئيس الوزراء[667].

وعلى الرغم من أن نواب السليمانية لم يتداخلوا في المناقشات التي أثارها زملاؤهم في المجلس النيابي حول الانتفاضة إلا ان استقالة نائبين من المجلس النيابي هما : بابا علي الشيخ محمود، وأنور جميل[668]، الى جانب نائبين كرديين آخرين أحدهما عن اربيل[669]، والآخر عن الموصل[670]، من مجموع النواب المستقيلين، والبالغ (20) نائباً مع رئيس مجلس النواب، فضلاً عن استقالة وزيري المالية[671]، والشؤون الاجتماعية[672]، يعد مؤشراً ايجابياً مهما لصدى الانتفاضة في المجلس، ونصراً كبيراً اضطرت الوزارة القائمة الى التراجع.

ولم تمض أربع سنوات على أحداث الوثبة، وانتصار الجماهير في الإطاحة بمعاهدة بورتسموث ، والحكومة التي أبرمتها، التي سجلت صفحة أخرى من صفحات النضال ضد الاستعمار وأعوانه، لتحقيق أهدافها في الحرية والاستقلال في انتفاضة عام 1952[673].

بدأت الانتفاضة بإضراب كلية الصيدلة والكيمياء في السادس والعشرين من تشرين الأول 1952، احتجاجاً على اجراءات وزارة الصحة في تعديل نظام الامتحانات للكلية، وسرعان ما شمل الإضراب: كليات الحقوق والطب والتجارة والاقتصاد ودار المعلمين العالية التي أضرب طلبتها تضامناً مع زملائهم في كلية الصيدلة والكيمياء، حتى يتم إلغاء التعديل المذكور[674]. ورغم ان ادارة الكلية استجابت لمطاليب الطلبة في إلغاء تعديل

---

(667) للتفاصيل ينظر: عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج7، ص266-267.
(668) المصدر نفسه ، ص272-273.
(669) وهو محمد النقيب.
(670) وهو مصلح النقشبندي.
(671) وهو يوسف غنيمة.
(672) وهو جميل عبدالوهاب
(673) للتفاصيل ينظر : مها عبداللطيف محسن، انتفاضة تشرين لثاني في العراق 1952، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسيلسة ، جامعة بغداد، 1984.
(674) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج8، ص320-321.

النظام الداخلي، ولكن الإضراب اندلع ثانية بسبب الاعتداء على أربعة طلاب من قادة الإضراب، ومن الكلية ذاتها، في حادثة وجهت أصابع الاتهام فيها الى عميد الكلية.

وبفعل دور الأحزاب السياسية، دخلت الانتفاضة مرحلة جديدة بسريانها الى جميع شرائح الشعب العراقي، وتحول مطاليب المتظاهرين من مطاليب علمية الى سياسية، واصطدموا مع الشرطة في أكثر من مكان، مما أسفر عن مقتل (33) قتيلاً ، الى جانب عدد كبير من الجرحى[675]، مما دفع الوصي الى تبديل الوزارة القائمة وتكليف رئيس أركان الجيش الفريق نورالدين محمود بتشكيل الوزارة في 23 تشرين الثاني 1952، لمعالجة الوضع المتدهور. وبالفعل تمكن الأخير من احتواء الازمة ، بعد استخدام اجراءات مشددة، منها : الجيش وإعلان الأحكام العرفية وغلق الاحزاب السياسية وتعطيل الصحف.

شغلت أحداث الانتفاضة ووقائعها، أصداء واسعة في الصحافة العربية، وخاصة المصرية[676]، ومع ذلك لم نعثر على دور أو مساهمة لنواب السليمانية في المداخلات التي ثيرت في أروقة المجلس النيابي، ما يدل على مسايرتهم لسياسة الحكومة وارتباطهم بها.

وعندما شكل نوري السعيد وزارته الثالثة عشرة في 17 كانون الأول 1955، واجهت معارضة سياسية عنيفة من القوى السياسية التي كانت تطالبها بالاصلاح، وضرورة الانسحاب من حلف بغداد، وفي عهدها تم تأميم قناة السويس، وما أعقبه من ازمة سياسية، هي أزمة السويس، ووقوع العدوان الثلاثي على مصر في 29 تشرين الأول 1956 ، مما أثار حفيظة الشعب العراقي، وقواه الوطنية، وأحرج موقف نوري السعيد كثيراً فتوالت التظاهرات والاضطرابات في بغداد، ومعظم المدن العراقية، إلا ان الوزارة واجهت تلك المظاهرات بالقوة والضرب على أيدي المتظاهرين ، واعلان الأحكام العرفية.

---

(675) جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941 – 1953، ص712–713.

(676) للتفاصيل ينظر: علاء جلسم محمد الحربي، فصول من تأريخ العراق المعاصر، دار الحوراء للطباعة والنشر، بغداد ، 2006، ص104–113.

وقد كانت الاجراءات المتخذة من لدن وزارة نوري السعيد[677] محل تقدير النائب علي كمال، حينما أشاد بذلك في الجلسة الثامنة المنعقدة في23 شباط 1957اذاكراً:

"انني اشيد بقوة أعصاب فخامة رئيس الوزراء في الحوادث الأخيرة. فان فخامته استطاع مع معاونة معالي وزير الداخلية ان يهيمن على جميع خطوط السياسة الداخلية بثبات وعزم، ولو صدر منه أي تراخ لأدى ذلك الى انتشار الفوضى في المملكة، والى إثارة حوادث خطيرة ليست في مصلحة هذه المملكة. وعلى ذلك فاننا نشكره على حزمه الذي به استطاع أن يعيد الاستقرار للمملكة، بعد كاد أن يفلت زمام الأمور، بالنظر للازمات التي تعرض لها العراق بصورة ليس لها مثيل"[678].

ونلاحظ للمرة الثالثة، عدم تطرق نواب السليمانية الى الأحداث التي وقعت باستثناء موقف النائب علي كمال، والذي لم يخرج عن رأي الحكومة في الإحداث، والاشادة بالاجراءات التي اتخذتها ضد المتظاهرين، وهذا يدل على مسايرة نواب السليمانية لسياسة الحكومة.

ج- موقف نواب السليمانية من الانتخابات

يعد قانون انتخاب النواب الموروث عن العصر العثماني أحد أسباب تلكؤ المجالس النيابية في العراق، لأنها تقوم على أسلوب الانتخابات على درجتين الامر الذي مكن الحكومات العراقية المتعاقبة في العهد الملكي من إيصال نوابها الى المجلس النيابي، وإبعاد غير المرغوب فيهم، ومن هنا شغلت الدعوة الى الانتخابات المباشرة حيزاً واسعاً من مطالح القوى الوطنية، الجماهير، ونواب المعارضة.

وعلى هذا النحو قدم (28) نائباً تقريراً الى المجلس في الجلسة السابعة عشرة المنعقدة في 26 شباط 1951، للمطالبة بحق الانتخاب المباشر[679]،

---

(677) للتفاصيل ينظر: جعفر عباس حميدي، لتطورات والاتجاهات السياسية الداخلية...، ص173-174.

(678) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1956-1957، الجلسة(8) في 23 شباط 1957، ص107.

(679) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج8 ، ص 198-200.

كمظهر من مظاهر الديمقراطية. وتجدر الاشارة الى أن نواب السليمانية لم يكونوا ضمن النواب المطالبين بتغيير القانون الانتخابي لجعله على درجة واحدة، مما يبدو بأن الاقتراح المذكور لم يرق لنواب الحكومة، وقد أكد هذه الحقيقة النائب بهاء الدين نوري في الجلسة المنعقدة في 29 آذار 1951، واصفاً المناقشات التي جرت داخل المجلس حول الانتخاب المباشر "باللذيذة والممتعة"، وأشار، وبصراحة، ان بعض النواب يتخوفون من الانتخاب المباشر" لأنهم من أصحاب المصالح، وقد لا يفوزون بمقاعد مجلس النواب ومن المؤكد انه يقصد بهم نواب الحكومة ثم بين "بأنه ليس هناك مصلحة داخل هذا المجلس سوى مصلحة الأمة"[680].

وبالروحية نفسها تحدث النائب عن المستوى الثقافي الذي يجب ان يتصف به النواب، وخاصة أبناء العشائر، فقد لفت انتباه النواب إلى "ان للثقافة محاسن في جميع الاتجاهات، ولكن لا يجب ان نبخس حق من كان له الخبرة والكفاءة في إدارة الأمور، ولا يجوز سلب حرية الانتخاب من الذي لا يملك مستوى معيناً من الثقافة، فقد يكون ذلك الشخص في كثير من الأحيان أحسن وأفضل من المثقفين الذين لا يعرفون كيف يستغلون ثقافتهم، وانه يجب اختيار من هو الأكفأ والأصلح". ومما يجلب الملاحظة، ان النائب المذكور، ورغم تحمسه لقانون الانتخاب المباشر، لم يكن من ضمن الموقعين على التقرير المذكور، أسوة بغيره من نواب السليمانية.

وفي مقابل التقرير المرفوع[681]، طرح في المجلس في 13 آذار 1951، وبإيعاز من نوري السعيد، تقرير آخر[682]، تقدم به (28) نائباً من

---

(680) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (29) في 29 آذار 1951، ص473.

(681) لما طرح التقرير للتصويت، كان عدد الموافقين عليه (32) نائباً، مقابل (52) من المخالفين، و(56) من المتغيبين. عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج8، ص 200.

(682) تم تقديم الاقتراح في عهد وزارة نوري السعيد لحادية عشرة، من قبل (28) نائبا، وكان ضمنهم (24) نائبا من حزب الاتحاد لدستوري الذي يرأسه نوري السعيد. وقد ذكر عبدالرزاق الحسني بأن عدد لنواب الذين قدموا التقرير المذكور= هو =(24) نائبا، الا انه وبالرجوع الى محاضر مجلس النواب يتبين لنا بأن عدد لنواب الذين قدموا الاقتراح هو (28)نائبا. "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (22) في 31 اذار 1951،

نواب الحكومة، بينهم نائبان من نواب السليمانية، وهما: أحمد البرزنجي، وعلي كمال، لتعديل قانون انتخاب النواب رقم (6) لسنة 1946، جاء فيه:

"لاشك في أن توطيد دعائم النظام الديمقراطي في البلاد يستلزم توافر الاسس السليمة التي تكفل تحقيق الأهداف التي يصبوا اليها الشعب لتأمين سيادته بواسطة ممثليه النواب{كذا}مجلس الامة تحقيقاً تاماً. وحيث قد ظهر من تطبيق قانون الانتخابات الحالي ان فيه ما يحول دون تأمين هذه الرغبة على أحسن وجه، مضافاً الى ذلك تطور الوضع السياسي العام في المملكة نتيجة نمو الوعي الشعبي، كل هذا يستدعي إعادة النظر في قانون الانتخاب الحالي على ضوء التجارب الماضية والحاجات المستجدة. لهذا نطلب إيداع اقتراحنا هذا الى مجلس الوزراء لإجراء ما يلزم على ضوء ما تقدم"[(683)].

وفي الحقيقة، جاء الاقتراح مبهماً، فضلاً عن خلوه من الإشارة الى الأخذ بطريقة الانتخاب المباشر، وكل ما جاء فيه هو المطالبة باعادة النظر في القانون الحالي.

عارضت القوى الوطنية اجراء الانتخابات على درجتين، وطالبت بتعديلها، لذلك فعندما أرادت وزارة مصطفى العمري، أجراء الانتخابات المباشرة، وشكلت لجنة لدراسة قانون الانتخاب المباشر المقترح، لم يلق الاقتراح قبولاً، لعدم صفاء نية الحكومة، فبقي الأمر على حاله الى أن جاءت حكومة نور الدين محمود العسكرية، وأصدرت مرسوماً للانتخابات متضمناً طريقة الانتخاب المباشر، وصودق عليه في 16 كانون الأول 1952[(684)].

وحينما أثير في المجلس النيابي موقف وزارة نوري السعيد الثالثة عشرة من مرسوم الانتخابات لسنة1952، وخلال الجلسة الثالثة عشرة المنعقدة في 18 كانون الثاني 1956، أوضح سعيد قزاز، بصفته وزيراً للداخلية، بأنه اتصل برئيس الوزراء نوري السعيد لبيان رأي حكومته في

ص 305-306 ؛ تقرير مدير مجلس النواب العام عن اعمال للجان الدائمة خلال الاجتماع الاعتيادي لسنة 1951،ص6؛ عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج8، ص201.

(683) "محاضر مجلس النواب"، المصدر السبق،ص305-306.

(684) "الوقائع العراقية"، العدد(3198) في 18 كانون الاول 1952.

المرسوم، فقال له : "أمر المرسوم يعود الى المجلس، وليس للحكومة، فإقراره، او تبديله عائد الى المجلس وعند تقديم لائحة قانون انتخاب النواب رقم (53) لسنة 1956 ، أكد سعيد قزاز، مكرراً بأن تعديل مواد المرسوم أمرٌ متروكٍ الى مجلس الأمة. وعليه يظهر لنا بان دور نواب السليمانية إنما كان دوراً مسايراً للحكومة، ليس إلا.

د- موقف نواب السليمانية من القضية الكردية

ظهرت الحركة القومية الكردية في أواخر القرن التاسع عشر، لتحقيق الكيان الذاتي للكرد في إطار الدولة العثمانية، شأنها في ذلك شأن جميع القوميات غير التركية الرازخة تحت الحكم العثماني. وتحولت الحركة الى طابع سياسي أصبح هدفها الحصول على حق تقرير المصير، وتأكيد هويتها القومية الكردية التي سعت الهيمنة البريطانية، والحكومات العراقية المرتبطة بها إلى تهميشها وعدم الاعتراف بها، وعدته بريطانيا أكثر من ورقة ضاغطة على تركيا والحكومة العراقية لـ "تمكين هويتها القومية الكردية"(685).

وارتبطت الحركة الكردية بقيادات كردية، لعبت دوراً كبيراً للحصول على الحقوق القومية المشروعة للكرد، كان من أبرزهم محمود الحفيد وأحمد البارزاني، ومصطفى البارزاني.

وقد شغلت قضية البارزانيين، أو بالاحرى القضية الكردية مساحة واسعة من مناقشات مجلس النواب، ولاسيما مداخلات نواب السليمانية. ففي الجلسة الرابعة من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في الاول من كانون الثاني 1945، تحدث النائب ماجد مصطفى في مداخلته عن هذه القضية محاولاً تشخيص أسبابها. فحسب وجهة نظره يجب تقسيم القضية الكردية الى قسمين، قسم يخص حركة الملا مصطفى، والقسم الآخر يخص القضية الكردية بذاتها، أي إنه يفصل الانتفاضة البارزانية عن قضية الشعب الكردي، وفي هذا تجنى على البارزاني، لأن قضيته لم تكن منفصلة عن القضية الكردية حيث لم يكن للبارزاني مطالب شخصية او قبلية بقدر ما كان يهدف الى تطوير وتحسين واقع الشعب الكردي من مختلف الوجوه. مرة اخرى، حاول النائب وفي صدد حديثه عن دوافع حركة بارزان الاولى (1931-

(685) غانم محمد الحفو وعبدالفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص13.

1932) [686]، إبراز الدوافع الشخصية للانتفاضة، مشيراً إلى سوء الحالة الاقتصادية للأكراد عموما والبارزانيين خصوصاً، ولتأكيد كلامه، ضرب مثلاً على ذلك وضع الشيوخ البارزانيين، وظروفهم القاسية، ذاكرا:

"وكانت التقارير الرسمية، والمعلومات غير الرسمية تدل على أنهم كانوا محتاجين، وفي حالة يرثى لها، حيث أبدى بهم الاحتياج الى –حسب ما علمناه – الى درجة ان الشيخ منهم يرضى بأن يكون من حراس البلدية براتب قدره ستة دنانير شهرياً ليعيش بها ولكن حرموا منها أيضاً"[687].

واستطرد في وصف معاناة الأهالي، والحالة في كردستان ذاكرا:

"مرت عليها ثلاث سنوات مجدبات لم ينل أهلها أي محصول... والحكومة فرضت قيوداً منعت وصول الغلال الى الشمال فاشتدت الحاجة الى الطعام، وأما الخام فكانوا أحوج اليه من الطعام، ولم يكن لهم في مثل هذه الحالة سوى معونة الحكومة، وكانت هذه المعونة مقتصرة على توزيع السكر، وقد ثبت انه لم توزع هذه المادة على الناس هناك خلال أشهر، ولا أعلم الى أين ذهبت، يقول البعض بأنه هرب الى ايران... والمفهوم إن قضية السكر اخذت دوراً مهما في السليمانية"[688].

وفضلاً عن الدافع الاقتصادي أورد النائب عاملا آخر للحركة، هو سوء تصرف الموظفين الإداريين الحكوميين والشرطة، وسوء معاملتهم للأكراد، مما نجم عنه نفورهم من الحكومة التي ظل نفوذها متزعزعاً في الشمال[689].

وفي سياق الحديث عن الحركة البارزانية، ندَّد ماجد مصطفى ببعض السياسيين العراقيين لترويجهم لدعايات مشوهة ضده، وضد الخطة التي

---

(686) للتفاصيل ينظر: معروف جياووك، مأساة بارزان المظلومة، بغداد، 1954، ص 150–151؛ مسعود البارزاني، البارزاني ولحركة لتحررية الكردية، انتفاضة برزان الاولى 1931–1932، كردستان ،1986، ص48.

(687) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، الجلسة (4) في الاول من كانون الثاني 1945، ص52؛ عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج3، ص188.

(688) المصدر نفسه.

(689) المصدر نفسه.

وضعها مع وزارة نوري السعيد الثامنة، لحل مشكلة البارزانيين، وهمز الى ان الوزارة الحالية[690]، اتبعت خطة اخرى مغايرة للتي رسمتها الوزارة السابقة، وأعلنت عدم التزامها بالاتفاقية، لأنها وقعت مع وزارة نوري السعيد السابقة.

أما بخصوص القضية الكردية، والتي فصلها ماجد مصطفى عن القضية البارزانية، فقد أوضح بأن للقضية الكردية ماضياً وحاضراً، وقد أشار النائب الى عدة فرص تاريخية، وبالإستناد على أدلة تاريخية، اثبت فيها الكرد حرصهم الشديد على الوحدة العراقية، مشيراً الى أن الثورة العراقية الكبرى (ثورة العشرين) كانت أول فرصة أثبتت فيها بدايات النضال المشترك، مبيناً وجود المشاركة الكردية مع غياب الحكومة العراقية، وحدود غير معلومة. أما الفرصة الثانية، فحينما قدمت لجنة الاستفتاء الدولية، وطلبت آراء الكرد، وكانت النتيجة تفضيلهم الالتحاق بالدولة العراقية، والاندماج فيها، والقبول بسيادة العائلة الهاشمية. وأما الفرصة الثالثة، وهي انتفاضة عام 1941 التحررية[691]، مبيناً بأن الاكراد لم ينتهزوا الظروف التي مر بها العراق، ومنها الفوضى وعدم الاستقرار السياسي، لإعلان انفصالهم عن كيان العراق، في إشارة الى حركة رشيد عالي الكيلاني. وأشار الى ان الاكراد راعوا في مختلف "الظروف مصالح الوطن العراقي والطائفة العراقية أثناء وقوع مختلف الحوادث"[692].واستمر، مبيناً سروره بعطف العرب على الكرد، على خلاف وضع الاكراد في الدول المجاورة، ومنها تركيا وايران.

وانتقل بعدها الى عوامل الحركة الكردية، موضحاً ان الاكراد غير راضين على سياسة الحكومة، ويشعرون بالغبن، لإهمالهم وإهمال مناطقهم، وأشار ماجد مصطفى الى ان المطالب الكردية تخص المعارف والإدارة والمشاريع العلمة، واستطرد موضحاً:

---

(690) وزارة حمدي البلچه چي الاولى (2 حزيران 1944 – 28 آب 1944).

(691) للتفاصيل: محمود الدرة ، الحرب العراقية البريطانية 1941، بيروت ، 1969؛ عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941، صيدا، بلا؛ اسماعيل أحمد ياغي، حركة رشيد عالي الكيلاني: دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، بيروت ، 1974.

(692) "محاضر مجلس لنوب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1944، الجلسة (4) في الاول من كانون الثاني 1945، ص53.

"فاذا علمتم بأن نصيب الأكراد من البعثات لا يتجاوز 1% لأعطيتموهم حقاً في تذمرهم ... واذا علمتم بأن الموظفين في الشمال ... هم من أرذل الناس لأعطيتموهم الحق في ان يطالبوا بتحسين الادارة "[693].

ويظهر مما تقدم بأن النائب ماجد مصطفى، كان موفقاً في طروحاته وفي عرضه لدوافع الحركة الكردية، رغم وجود بعض الثغرات السلبية في تحليله لدوافع الانتفاضة الكردية، الموضوع الذي فنده صالح جبر وزير المالية في وزارة حمدي الباچه چي الثانية، في حديثه عن البارزاني والحركة الكردية في الجلسة المنعقدة في 10 كانون الثاني 1945 نافياً بأن يكون الدافع الشخصي، والحاجة للمال من وراء هروب الملا مصطفى، مؤكداً وجود أسباب اخرى، ودون أن ينكرها[694]. وبقدر تعلق الأمر بإهمال المنطقة من جانب الاعمار والتطوير، ادعى بأن ذلك لم يحصل تعمدا، وإنما "منشؤه الغفلة"[695].

في غضون ذلك، لم تتخذ السلطات الحكومية سوى إجراءات فوقية لمعالجة القضية الكردية، مما كان متوقعاً أن يؤدي الى توتر الأوضاع في المنطقة الكردية مجدداً، ولاسيما في عهد وزارة حمدي الباچه چي الثانية، عندما أصدرت الحكومة في الثامن آب 1945، قراراً باحتلال لمنطقة عسكرياً، لتقويض الحركة البارزانية، كما تضمن القرار إعلان الأحكام العرفية في قضاء زيبار، والمناطق المجاورة له ثم وسعت منطقة الاحكام العرفية لتشمل أقضية راوندوز والعمادية ودهوك وعقرة ومركز لواء اربيل[696]. وعلى هذا النحو سيطرت الحكومة على الموقف في بارزان، بعد مرور شهرين معلنة انتهاء الحركات العسكرية، اثر التجاء البارزانيين الى ايران[697]، واسدل الستار على الحركة،

---

(693) المصدر نفسه، ص53-54.

(694) المصدر نفسه، الجلسة (9) في 10 كانون الثاني 1945، ص126.

(695) المصدر نفسه، ص127.

(696) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج6، ص295.

(697) التحق البارزاني في ايران بجمهورية كردستان الديمقراطية الشعبية في مهاباد، والتي ترأسها القاضي محمد، وأصبح لحد قادة القوات المسلحة الاربعة فيها برتبة الجنرال، وقد تمكنت القوات الايرانية، وبمساندة الحلفاء من تقويض هذه الجمهورية الفتية في السابع عشر من كانون الاول 1946، ينظر: وليم أيغلتن الأبن،جمهورية= =مهاباد -جمهورية 1946 الكردية-،ترجمة وتحقيق جرجيس فتح الله ، ط2،اربيل 1999.ص145 ومايلها.

باعلان المجلس العرفي العسكري، أحكام متباينة بحق البارزانيين، كان من بينها حكم الاعدام غيابياً بحق (35) شخص منهم[698].

وعندما اثيرت القضية الكردية في الجلسة الخامسة عشرة لمجلس النواب المنعقدة في 19 كانون الثاني 1946، عقب ماجد مصطفى على مداخلات النواب حول الموضوع، مستهلاً مداخلته بمقدمة عن العلاقات التاريخية بين الكرد والعرب ذاكراً:

"بأن الكرد يعترفون بأن العرب أمة لها فضل كبير على الامم الشرقية لهدايتها هذه الامم الى الاسلام، وان الكرد يعرفون ان هناك علاقات بينهم وبين العرب أكبر من العلاقات الاقتصادية حيث هناك دم ووطن وجهاد طويل الى آخر ذلك في الماضي"[699].

واستطرد، وبحرارة، محملاً السلطات الحاكمة مسؤولية المشكلة الكردية، عندما قال:

"واذا كنا نشكو نحن الاكراد، فلا نشكو من العرب... اننا نشكو رجال {كذا} يحتاجون في حكمهم الى الاضطرابات العنصرية والطائفية ليستروا عيوبهم، وليرتكزوا عليها، وليظهروا بمظهر البطولة امام الناس ... نخشى هؤلاء الناس"[700].

وبانفعال شديد، ندَّد ماجد مصطفى بإجراءات الحكومة الأخيرة تجاه البارزانيين، مؤكداً فشل سياستها في هذا الصدد. فرد على تصريح وزير الدفاع: " كنا نخشى أن تتصل حركة بارزان بحركة أذربيجان"[701]، فأوضح

---

(698) معروف جيلوك، المصدر السابق، ص184-186.

(699) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945، الجلسة (15) في 19 كانون الثاني 1946، ص142-143.

(700) المصدر نفسه، ص143.

(701) كان يقصد بتلك دولة اذربيجان لمستقلة في ايران، والتي تأسست عام 1945، بعد انسحاب الجيش السوفياتي منها، وبدعم من الاخيرة لمواجهة الوجود لبريطاني في العراق. قامت فيها حكومة ديمقراطية برئاسة (جعفر بيشيفاري)، وقد قاد لشاه رضا البهلوي حملة عسكرية ضدها، وتمكن من تقويضها، واعادة ضمها لى= =ايران. د. عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، ج1، ط3، المؤسسة العربية للدراسات

بأن السياسة الحكومية لم تمنع الاتصال المذكور فحسب، وإنما حققت ذلك، فضلاً عن نتائج سلبية أخرى هي خسائر في الأرواح، والنفوس، وحرق (150) قرية، وتساءل فيما اذا ألقت الحكومة القبض على الهاربين، وهل أسرت البارزاني؟ ثم أضاف، وبمرارة: "كنتم تخشون إتصال الحركة (بارزان) بالحركة الانربيجانية، ولكن بالعكس اوصلتموها بتلك الحركة ... وبعد هذا كله تتهموننا بأننا انفصاليون، لا ياسادتي ان الشماليين وغيرهم كلهم مطيعون، ولكن هناك مغرضون مفسدون في الحكم يتهمون الناس بالنازية والشيوعية والانفصالية"[702]. وتجدر الإشارة الى أن البارزاني وقواته دخلت الى كوردستان ايران في 11 تشرين الاول 1945عن طريق كيله شين- مه رگه ڤه ر، (دالامپر)، في الوقت الذي كانت الطائرات العراقية تلاحق العوائل حتى آخر نقطة من الحدود. وكما هو معلوم فأن البارزانيين أصبحو القوة الرئيسية لجمهورية مهاباد.

ويبدو ان هذه الجلسة، أصبحت مخصصة للسجال والنقاش بين النائب ماجد مصطفى، ووزير الداخلية مصطفى العمري. اذ رد الأخير، موجها بدوره انتقادات عدة لماجد مصطفى متهماً إياه بالتعاطف مع البارزانيين عندما كان وزيراً في الوزارة السابقة، مشيراً الى تجاوزات عدة منها إفساحه المجال لعدد من الضباط الشباب للعمل كضباط ارتباط[703]، أصبحوا حاليا خارج الحدود العراقية، في إشارة ضمنية لالتحاقهم بحركة البارزاني في ايران، ومنها اتهامه ماجد مصطفى بالتهاون مع البارزانيين، لعدم نزعه السلاح منهم، فيما جمع بنفسه(ماجد مصطفى) أسلحة كثيرة منهم عندما كان متصرفاً للمنطقة، وانتقد ماجد مصطفى بأنه لم يقم بنفس الدور مع البارزانيين، رغم وجود قرار لمجلس الوزراء بذلك ورغم كونه وزيراً في تلك الوزارة (نوري السعيد الثامنة)، والمسؤول عن جمع اسلحة البارزانيين.

ولنشر، عمان، 1990،ص20 ؛ د. علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية- البريطانية 1945-1958، ص48-ص49.

(702) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945، الجلسة (15) في 19 كانون الثاني 1946، ص144.

(703) هم كل من الرئيس الاول عزت عزيز ، والرئيس الاول مصطفى خوشناو، والرئيس خيرالدين عبدالكريم، والملازم محمد محمود قدسي، وقد تم اعدامهم في 19 حزيران 1947 ، بعدما كان قد صدر الحكم عليهم غيابيا. حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان 1932-1947، ط2، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد ، 1984، ص180.

وفي الأخير، أبدى العمري استغرابه من حديث ماجد مصطفى بأنه قدم استقالته من الوزارة، وبعد ستة أشهر، لكونه مهدداً بالاعتقال من لدن الوزارة نفسها[704].

واستمر السجال، وتبادل الاتهامات بين الوزيرين، السابق، والحالي، خلال الجلسات اللاحقة، ففي الجلسة المنعقدة في 23 كانون الثاني 1946، تحدث ماجد مصطفى، كاشفاً دوره في قضية إسترجاع السلاح من البارزانيين، ومبيناً بأنه بعدما جمع أول وجبة من السلاح، أصبحت الأجواء غير مناسبة للاستمرار بذلك الاجراء، ولاسيما بعدما تعرضت الوزارة الى معارضة شديدة لقرارها المذكور. كما كشف ماجد مصطفى عن تعرضه لسوء الظن من الجانبين، في بغداد وفي الشمال، عند شروعه بالعمل المذكور، فاتهم من قبل البعض بنيته في توسيع الحركة والعمل على تنظيم حركات انفصالية، فيما كان الأكراد في الشمال يتوجسون الخيفة منه، ويعدوه رجل الحكومة لجمع السلاح وأعتقالهم، مما اضطره الى الاستقالة في ظل تلك الأجواء القلقة[705].

كما رد ماجد مصطفى على اتهامات العمري الاخرى، فبقدر تعلق الامر بضباط الارتباط، أوضح بأنه رشحهم مستهدفاً من ذلك الخدمة العامة. وأما إتهامه بعدم التصريح بالمطاليب الكردية، فأكد عدم قناعته بمطالبة الحكومة بالصرف على منطقة دون غيرها، اما فيما لو حددت الحكومة المنطقة الكردية للصرف، فانه في هذه الحالة يطلب المزيد. وجدد طلبه في إصلاح ماكنة الدولة، منوهاً: "ان ذلك مطلب كل عراقي سواء كان كردياً ام عربياً"[706]. ويتراءى لنا بأن الطلب الأخير، إصلاح ماكنة الدولة، ما هو الا جزء من لعبة سياسية، القصد منها الضغط على الوزارة وإسقاطها، ويعتقد عبد الرزاق الحسني، بأنه كان توجهاً بوحي من الوصي، لإبعاد حمدي الباضة عن الحكم[707].

يعد سقوط جمهورية مهاباد إنعطافة قاسية في نضال الحركة الكردية، اضطر البارزانيون في أعقابها الى مغادرة كردستان ايران، والعودة الى

---

(704) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945، الجلسة (15) في 19 كانون الثاني 1946، ص146.
(705) المصدر نفسه، الجلسة (17) ، في 23 كانون لثاني 1946، ص175.
(706) المصدر نفسه.
(707) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج6، ص316-317.

كردستان العراق في التاسع عشر من نيسان 1947، ليتعرضوا الى حملة شعواء من أعمال الشدة والقسوة والاعتقال من الحكومة العراقية. إذ اعتقل أحمد البارزاني، وحجر عليه في سجن البصرة، رغم انه عرض دخالته على الحكومة، كما استخدمت سياسة الفصل والعزل في المخيمات مع البارزانيين العائدين[708].

أما مصطفى البارزاني، ورفاقه ، فقد تمكنوا من الإفلات من تطويق القوات التركية والإيرانية والعراقية لهم بعد دخولهم كردستان العراق، والتجأوا ثانية الى كردستان ايران، ليستعدوا اثرها الى اللجوء الى الاتحاد السوفيتي.

ماأنفك نواب السليمانية في البحث والتفكير عن أفضل الصيغ لمعالجة القضية الكردية، وفي هذا السياق دعا بهاء الدين نوري في الجلسة المنعقدة في 21 حزيران 1947 الى معالجة قضية البارزانيين معالجة جدية وجذرية، وفي تقديره لدوافع الحركة ذكر: "وان السبب الذي يجعل أبناء هذه المنطقة يتذمرون إنما يرجع الى روح الاقطاع، وسوء الإدارة، حيث ان تزاهة الموظفين كانت مفقودة بدرجة أنها كانت تستفز هؤلاء المساكين للقيام بكل تمرد وعصيان، والتي أدت الى الكثير من التوتر بين تلك العشيرة والحكومة[709].

ان التطورات الآنفة الذكر في الحركة الكردية دفعت الحكومة العراقية الى التطرق الى ذلك في خطاب العرش، الذي أعدته الوزارة القائمة(وزارة صالح جبر) وألقاه الوصي في الجلسة المنعقدة في الأول من كانون الأول 1947[710]. وقد استغل النائب أنور جميل الفرصة المذكورة للتطرق الى قضية البارزانيين، داعياً الحكومة الى إيجاد حل دائم لمشكلتهم، مبيناً ان مبلغ (100) الف دينار الذي رصدته الحكومة العراقية لاسعاف اللاجئين البارزانيين، لا يعد حلا وافياً لمشكلة اللاجئين، مالم تقدم الحكومة مشروعاً

---

(708) للتفاصيل: غانم محمد الحفو وعبدالفتاح علي البوتاني، المصدر السابق، ص87.

(709) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غيرالاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (31) في21 حزيران 1947، ص561-562.

(710) ينظر نص خطاب العرش: المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (1) في الاول من كانون الاول 1947، ص2؛ عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج7، ص200.

عملياً لحل مشكلتهم حلا تاماً وسريعاً. وقد شاطره بهاء الدين نوري الرأي. وانتقد في الوقت نفسه طريقة تعامل الحكومة معهم، ولاسيما وانه كان من المكلفين بالأشراف عليهم الى جانب زميله النائب عزالدين ملا ـ اربيل ـ مشيراً الى ان المشروع لم يشمل جميع اللاجئين.

واستغل النواب الكرد فرصة تقديم لجنة الشؤون الحقوقية في المجلس النيابي تقريرها في لائحة قانون إعادة الأموال غير المنقولة في لوائي الموصل واربيل في الجلسة المنعقدة في 20 كانون الاول 1954، فطالبوا بأن يشمل العفو جميع المحكومين من البارزانيين الموجودين في السجون العراقية، لتستفيد عوائلهم ونووهم من اللائحة المذكورة[711].

وقد شارك علي كمال زملائه الكرد في وصف اللائحة بأنها تدل عل "روح التسامح وروح المغفرة تجاه المواطنين"، وترجى من الحكومة إعادة الأموال غير المنقولة لهم، وان يشمل العفو البارزانيين الموجودين في شقلاوة، وكويسنجق، ومخمور، وكركوك[712].

وتطرق علي كمال إلى صفحة مهمة من صفحات القضية الكردية، هي دور بريطانيا في دفع الحكومة العراقية الى استخدام القوة ضد البارزانيين. فنقلاً عن وزير الداخلية في تلك الفترة مصطفى العمري، بين بأن القائد العام للقوات البريطانية، وفي حضور رئيس الوزراء نوري السعيد، قد استعلم منه عن رغبة الحكومة العراقية في تأديب البارزانيين قبيل دخول العراق عصبة الامم، وأبدى القائد العام للقوات البريطانية استعداد بريطانيا لتسليم طائراتها لاستخدامها ضد البارزانيين، أما اذا دخل العراق عصبة الامم فلا يمكن لبريطانيا القيام بتلك الصفقة. واستمر علي كمال في توضيح ملابسات الموضوع، فبين بأن مصطفى العمري وزير الداخلية قد اتخذ قرار مهاجمة البارزانيين، ودون أخذ رأي بقية الوزراء، وأصدر أمراً الى فوج (بله) بمهاجمة البارزانيين، وبالتالي إعطاء الأوامر الى القوات البريطانية (لإسناد) القوات العراقية وتقويض البارزانيين . كما أوضح السبب الذي دفع بريطانيا لإسناد القوات العراقية بقوله: "... وظهر فيما بعد مما قرأنا عن حوادث الحرب العالمية الثانية، ان غاية بريطانية، كانت معرفة نتائج إلقاء القنابل

---

(711) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954–1955، الجلسة (6) في 20 كانون الاول 1954، ص84.

(712) المصدر نفسه، ص84.

على الجبال، والأماكن الصعبة، كانت هذه هي غاية الجيش البريطاني بعيدة المدى، وحمل الجيش العراقي على القيام بمباشرة تبعيدهم من أماكنهم"[713].

أما النائب سعيد قزاز، فتحدث في الجلسة ذاتها، وبصفته وزيرا للداخلية، مبيناً الموقف الرسمي للحكومة بخصوص اللائحة، موضحاً بأن المحاكم العسكرية قد أصدرت بعض (الأحكام) ضد الذين ثبت اشتغالهم بالحركات ضد الحكومة، ولن الأحكام شملت قضاءي راوندوز والعمادية، وحدد الأملاك التي صادرتها الحكومة في راوندوز، والعمادية، بأنها عبارة عن عدد من البساتين، والطولحين والعوصلت، والدور، وادعى بأن القسم الأكبر منها اجرها أصحابها بعد اصدار العفو عن بقية مدد محكومياتهم، ولم يتم بيعها من جانب الحكومة[714]. اما بخصوص شمول العفو البارزانيين، فاعترف بأن الجميع شملهم ذلك، باستثناء الشيخ احمد البارزاني، واخوته، وبعض اقاربه المقربين، وانه لخطورة جرائمهم، والظروف السائدة في بارزان، فانه لم يأت الوقت لاعادة النظر في قضيتهم، ومساواتهم بالآخرين الذين شملهم العفو. وادعى بأن الحكومة مدت يد المساعدة لكل شخص رغب بالعودة من اربيل والموصل الى منطقة بارزان وسلمت له مبلغاً، وهيأت واسطة نقل لايصاله الى المكان المطلوب[715].

يظهر مما تقدم تباين ردود أفعال نواب السليمانية من الانتفاضات الكردية، تبعاً لموقعهم الوظيفي، فعندما كان النائب في حكم المسؤولية لا يتوقع منه موقفاً متعاطفاً مع القضية الكردية، بقدر اهتمامه بتوطيد دعائم الأمن والاستقرار في المملكة، على خلاف موقفه عندما يكون خارج الحكم في النيابة.

وعلى هذا النحو تصدى نواب السليمانية لأكثر القضايا الداخلية التي كانت تطرح على بساط البحث داخل المجلس، لتستكمل دورها بالتطرق الى الشؤون الخارجية.

ثالثاً: موقف نواب السليمانية من القضايا الخارجية 1943- 1958

أ- موقف نواب السليمانية من دول الجوار

1- سوريا

وضعت سوريا ولبنان تحت سيطرة الانتداب الفرنسي، بموجب مقررات

---

(713) المصدر نفسه.
(714) المصدر نفسه.
(715) المصدر نفسه، ص85.

مؤتمر سان ريمو، الذي عقد في ايطاليا في 25 نيسان 1920[716]. مما وقع على عاتق شعبيهما نضالا مريراً في سبيل الحرية والاستقلال، والتخلص من النفوذ الفرنسي.

وقد لاحت الفرصة المناسبة لتحقيق ذلك في غضون الحرب العالمية الثانية، اثر انهيار فرنسا في بدايات الحرب، وإنقسامها، بقيام حكومة فيشي الموالية للألمان، فوجعت قوات الحلفاء إليهما، وأعلن الجنرال كاترو قائد القوات الفرنسية الحرة في الشرق، والمعادية للألمان. استقلال سوريا ولبنان في أواخر عام 1941.

ورغم ذلك، فان علاقات فرنسا بسوريا بقيت بين شد وجذب. وقد برهنت الحوادث فيما بعد ان فرنسا لم تكن جادة في قرار منحها الاستقلال للدولتين المذكورتين، وإنما كان ذلك تكتيكاً سياسياً وعسكرياً اقتضته ظروف الزمان والمكان. فعلى اثر انتهاء الحرب العالمية الثانية في الميادين الأوربية، شرعت الحكومة الفرنسية إنزال قواتها في ميناء بيروت، بحجة إدارة الحرب ضد اليابان، وحملها على الاستسلام اسوة بالمانيا من قبل، بينما أشارت الوقائع بأن هدف فرنسا هو إرغام الحكومتين السورية واللبنانية على عقد معاهدة تحالف مع كل منهما، لضمان المصالح في الجمهوريتين[717]. ولم يكن العراقيون، وبدافع وشعور قومي فياض بمنأى عما كان يتعرض له الدولتان العربيتان من اعتداءات فرنسية تمس بسيادتهما. فانعكس ذلك الواقع على أجواء المجلس النيابي، وما سلدها من مداخلات احتجاجا واستنكاراً على سياسة فرنسا العدوانية أزاء البلدين الشقيقين، والاسراع باتخاذ كل ما من شأنه تحقيق استقلالهما. وأبرق مجلس النواب مستنكرا ذلك، ومقدما احتجاجا شديد اللهجة الى رؤساء البرلمان: الانكليزي والامريكي والسوفياتي،وحذا مجلس الأعيان حذوه، بارسال برقيات احتجاج[718].

وشارك نواب السليمانية زملاءهم في المجلس بالاحاسيس والمشاعر ذاتها أزاء سوريا ولبنان، إذ أدان ماجد مصطفى، وفي مداخلة موضوعية جديرة بالذكر في الثامن والعشرين من ايار 1945، سياسة فرنسا أزاء

---

(716) ينظر: زاهية مصطفى قدوة، تأريخ العرب الحديث، مطبعة دار لنهضة العربية، بيروت ، 1975، ص258.

(717) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج6، ص243-244.

(718) المصدر نفسه، ص244-245 .

الدولتين المذكورتين، وأشار الى فقدانها الاعتبارات الأخلاقية ، لتزامن أعمالها العدائية مع وجود وفود من سوريا ولبنان، والدول العربية، جنباً الى جنب الوفد الفرنسي في مؤتمر سان فرانسيسكو[719]، وهما يعملان مع بقية وفود الامم المتحدة، لوضع القواعد الخاصة بحرية الشعوب، وضمان استقلالها، وتنظيم مؤسسة السلم الدولي[720]. كما رد النائب، منتقدا حملات بعض الصحف الفرنسية التي أبدت استغرابها على احتجاجات الدول العربية، لقيام فرنسا بانزال بضع مئات من الجنود في سوريا، فتوجه اليهم ذاكراً ما نصه :

" **... نعم ما كانت سوريا ولا البلاد العربية الأخرى تثور في وجه فرنسا لو أنها انزلت جميع قواتها في سوريا. لو كانت سوريا مطمئنة الى حسن نواياها، انما سوريا تعتقد، ونحن نعتقد ان إنزال هذه القوات الى سوريا لا يقصد منه سوى لمس بكرامة البلاد السورية واستقلالها ... هل يجب ان نفهم من هذه الحركة ان الشرق والامم الصغيرة والضعيفة مستثناة من قواعد الانسانية التي تتغنى بها الدول الكبرى المنتصرة**"[721].

وحين تم تلاوة خطاب العرش في الجلسة الاولى من الاجتماع

---

(719) مؤتمر سان فرانسيسكو (San Francisco Conferonce) مؤتمر دولي هام عقد في مدينة سان فرانسيسكو الامريكية في الفترة الواقعة ما بين 15 نيسان – 26 حزيران 1945، لاقامة اسس النظام الدولي الجديد، وهيكليته في ضوء هزيمة التحالف الالماني – الياباني في الحرب العالمية الثانية. وقد توصل مؤتمر سان فرانسيسكو الى إعلان ميثاق الامم المتحدة المتضمنة المبادئ الاساسية للعلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية، والقائمة على افتراض الضرورة الحيوية القصوى للسلام الدولي، بعد أن دخل العالم المرحلة الخطيرة لاستخدام الطاقة لذرية في الشؤون الحربية. وقد وقع مندوبو الدول لمؤسسة للامم لمتحدة في 26 حزيران 1945 على الميثاق، وتم ابرامه في 24 تشرين الاول. "موسوعة لسياسة" ، ج3، ص112 – ص113.

(720) من المفيد الاشارة الى ان مشاركة كلا من سوريا ولبنان في المؤتمر المذكور، قد تم بفضل الجهود التي بذلها الوفد لعراقي لحمل المؤتمر على توجيه الدعوة الى الدولتين المذكورتين لحضور جلساته. للتفاصيل: عبدلرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج6، ص261.

(721) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945، الجلسة (39) في 28 ايار1945، ص486

الاعتيادي المنعقدة في الأول من كانون الأول 1945، والذي جاء فيه بخصوص سوريا ولبنان: "...ولقد ظهرت ثمرة الجامعة (العربية) فعلاً في مواقفها الموفقة في الدفاع عن سوريا ولبنان"[722]، كانت هذه الفقرة، وغيرها من العبارات البراقة، محل نقد واستهزاء النائب ماجد مصطفى الذي أبدى عدم مصداقيته للمبادئ والخطوط الأساسية الواردة في السياسة الخارجية لوزارة الباچه چي الثانية فندَّد ساخراً من امكانيات الوزارة ذاكراً :

"**انا كنت اصدق بقوة سياستها الخارجية (الحكومة) فيما اذا كانت الوزارة متمكنة على {كذا} وصول الماء الى مندلي. الوزارة التي ترغم الدول على الاعتراف باستقلال سوريا ولبنان ... لا بد ان تقدر على استحصال الماء من ايران الى مندلي والى استكمال استقلالنا**"[723].

وعلى اثر الاعتداءات الاسرائيلية على منطقة الحولة، في الحدود السورية الجنوبية، في أواخر نيسان 1951، وتأزم الوضع العسكري فيها، هبت الحكومة العراقية (وزارة نوري السعيد الحادية عشرة)، وبطلب من الحكومة السورية، لتقديم معونة عسكرية لنجدة قواتها، لصد الاعتداءات المذكورة، مما كان رادعاً كافياً حال دون استئناف الاعتداءات الاسرائيلية[724].

لا مراء بأن ذلك الموقف العراقي القومي المشرف، قد حاز على ترحيب وشكر النائبين محمد مهدي كبة[725] -بغداد-، وعزالدين النقيب[726]

---

(722) المصدر نفسه، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1945، الجلسة (1) في الاول كانون الاول 1945، ص1.

(723) المصدر نفسه، الجلسة (15) في 19 كانون الثاني 1946، ص142.

(724) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (50) في16 مايس 1951، ص891؛ عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج8، ص226.

(725) محمد مهدي كبة: مواليد سامراء (1900-1984) انتقل مع اسرته الى بغداد عام 1917، اسهم في ثورة العشرين التحررية، وتأسيس نادي المثنى بن حارثة. انتخب نائباً في مجلس النواب، لعدة دورات انتخابية. محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الاحداث 1918 – 1958، بيروت، 1965، ص312-313.

(726) عزالدين النقيب: مواليد مندلي عام 1899، اصبح رئيساً لبلدية مندلي عام 1924، انتخب نائباً عن لواء ديالى في حزيران 1928، ومثّل اللواء المذكور في=

-ديالى -، وثالثهما بهاء الدين نوري، الذي أثنى على النائبين المذكورين، لأنهما "عبرا عن رأي المجلس النيابي كله" كما أشاد بالخطوة التي اتخذتها الحكومة بقوله: "...إن العراق على عادته سار قدما في شد ازر أي قطر آخر من الأقطار العربية في سبيل الوحدة العربية المنتظرة التي لابد ان تراها الشعوب العربية في يوم من الأيام[727].

وعلى الخلاف منهم، أبدى النائب ذيبان الغبان –بغداد –، تشاؤمه من الخطوة التي اقدمت عليها الحكومة العراقية تجاه سوريا. وخلاصة وجهة نظره تتمثل بضرورة مناقشة المواضيع العسكرية المذكورة بصورة سرية، وليست بصورة ارتجالية، ومبدياً شكوكه في امكانية القوات العراقية في صد العدوان الصهيوني، الذي يحظى بمساندة ودعم الدول الغربية. وقد أثار موقفه بهاء الدين نوري فتصدى للرد عليه، داعياً النائب الى رفع المعنويات والعزائم، ذاكراً: "على الأمة التي تتشد النصر أن تلاحظ قوتين: الاولى القوة الأدبية (المعنوية)، والثانية: القوة المادية، وان القوة المعنوية تأتي قبل القوة المادية"، ومذكراً اياه بالحديث النبوي الشريف: (تفاءلوا بالخير تجدوه)[728].

وثمَّن علي كمال بدوره الخطوة التي اتخذها رئيس الوزراء نوري السعيد منتقدا وصفها بالارتجالية، ومنبهاً الى جانب مهم: "ان الخطوة الجريئة التي خطاها فخامة رئيس الوزراء لا تسمى ارتجالاً، وإنما تسمى مثال الزعامة، وان الحكومات العربية لو أنجدت فلسطين بالسرعة التي أنجد بها فخامة رئيس الوزراء سوريا، لما رأينا أثرا للصهيونيين واذا ما أقدموا على عمل فانهم سيدفعون الثمن باهضاً"[729].

وعلى اثر تأميم قناة السويس، وما أعقبتها من أزمة أدت الى العدوان الثلاثي على مصر، توترت الحالة في البلاد العربية، وقامت مظاهرات صاخبة في الكثير من الدول العربية، تنديداً بالسياسات الاستعمارية، وركيزتها اسرائيل. وكرد فعل للوثبة الجماهيرية، نسف السوريون أنابيب النفط العراقي في بلادهم الى ميناء

=مجلس النواب في جميع الدورات المتعاقبة الى ثورة 14 تموز 1958 عدا دورة شباط 1937. مير بصري، أعلام السياسة في العراق ...، ج2، ص383.

(727) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1950، الجلسة (50) في 16 مايس 1951، ص891.

(728) المصدر نفسه، ص893.

(729) المصدر نفسه،ص895.

بالياس، لالحاق الضرر بالمعتدين، كما قام الأردنيون بالاجراء نفسه في اراضيهم، مما نجم عنه انقطاع النفط العراقي عن المصانع الأوربية[730].

وبسبب الظروف الآنف الذكر، تأثرت مصالح العراق الاقتصادية في الصميم، لذلك ندَّد علي كمال بسوريا في الجلسة المنعقدة في السابع من كانون الثاني 1956، وانتقد السياسة العراقية الارتجالية في اتخاذ القرارات، لمساسها بمصالح العراق وكيانه الاقتصادي، ففي الجلسة المنعقدة في السابع من كانون الثاني 1956، تطرق الى موضوع النفط العراقي عبر سوريا، كاشفاً وبالأرقام عن حجم الاضرار التي تكبدتها العراق من جراء إيقاف تصدير النفط الى حيفا، فتوجه الى المجلس ذاكراً:

"سادتي هل تعلمون كم خسر العراق جراء ايقاف النفط عن حيفا، وكم كانت خسارة اسرائيل مقابل ذلك، أود ان اوضحها الرأي العام العراقي خاصة، والعربي عامة، ليطلعوا على مبلغ تضحيات العراق من جهة، وادراك مدى سياستنا الارتجالية المبنية على العواطف من جهة اخرى. سادتي ان قابلية خط حيفا للتصدير هي حدود الثمانية الملايين (كذا) طن من النفط، وقد انقطع هذا المورد منا منذ أوائل مايس 1948. وكنا نستوفي (6) شلنات ذهبا عن كل طن قبل الانفاق الأخير أي نحو 900 فلس فتكون خسارتنا عن انقطاع النفط الى آخر سنة 1950 هي (18.900) مليون دينار، واما خسارتنا في 51 و 52 و 53 و 54 و 55 و 56 و 57 حيث لا يحتمل ان تنتهي الشركة من تحويل الخط على صيدا قبل أواسط سنة 1957 تكون (120) مليون دينار باعتبار (2.300) دينار لكل طن وهكذا تبلغ خسارتنا العامة (28.900) مليون دينار طيلة مدة انقطاع خط حيفا"[731].

علاوة على ذلك، تحدث في مداخلته عن الاضرار الذي الحقها انقطاع النفط باسرائيل مما كان يحتم بنظره اجتماع الجامعة العربية، ومطالبة كافة الحكومات العربية، والنفطية خاصة، بتحمل نصيبها، والإسهام في تلك الخسارة. واستطرد، وبألم ومرارة، في الحديث عن خسارة العراق المالية

---

(730) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج10، ص96.

(731) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955–1956، الجلسة (8) في 7 كانون الثاني 1956، ص91.

قائلاً:" إما ان تستمر بعض الدول التي كان لهـا اثرهـا فـي ضـياع فلـسطين تستوفي مبالغ خيالية من واردات الـنفط تـصرفها ذات اليمـين وذات الـشمال وينقطع عن العراق مورده الرئيسي فوالله لـيس مـن الانـصاف والمـروءة"، وختم مداخلته، وبنظرة واقعية، مـشيراً: "ان هـذا المبلـغ سـادتي كـان يكفـي لتعمير خمسة او ستة ألوية في العراق"[732].

وبسبب قلق الدوائر الاستعمارية لاستمرار انقطاع النفط العراقـي لجتمـع ممثلو ثمان شركات بترولية كبرى فـي لنـدن فـي منتـصف آذار عـام 1957 لبحث تحسين خطوط الانابيب في الشرق الأوسط، وتـم الاتفـاق علـى ربـط حقول النفط العراقي الى البحر المتوسط، عن طريق تركيا، لتجنـب مـصر، او سوريا، مما دفع بالأخيرة الى شن حملة شعواء علـى العراق متهمـة الاسـتعمار بتدبير مؤامرة جديدة لحرمان العرب من حقوقهم[733].

وبسبب المواقف السورية الأخيرة ، دعا علي كمـال الحكومـة العراقيـة نقل خط انبوب النفط المار عبر سوريا الى الجنوب، للنوايا غير الحـسنة للوفـد السوري تجاه قضايا النفط في اجتماعات القاهرة الأخيرة، فضلاً عـن توقعاتـه بمبادرة السوريين باعادة الكرة بقطع انابيب الـنفط فـي كـل فرصـة لالحـاق الأضرار بالعراق[734].

2- السعودية

وقفت السعودية الى جانب مصر في حملتها المناهـضة لحلـف بغـداد ، وسعت بكل إمكانياتها المادية والدبلوماسية للحيلولـة دون توقيـع الحلـف مـن أول الأمر، ثم محاولة تطويقه، والحيلولـة دون انتـشاره الـى الـبلاد العربيـة الاخرى، ولاسيما الأردن، وسوريا[735].

ولم يأبه نوري السعيد بحملات التنديد والاحتجـاج، واسـتمر فـي نهجـه السياسي الموالي للغرب، والذي انتهى الـى توقيـع حلـف بغـداد، ممـا دفـع

---

(732) المصدر نفسه.

(733) عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج10، ص96.

(734) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية العاشـرة، الاجتمـاع الاعتيـادي لـسنة 1957-1958، الجلسة (11) في23 كانون الثاني 1958، ص173.

(735) للتفاصيل ينظر: منسي شرموط محمد، العلاقات العراقية الـسعودية 1932-1958 دراسة في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير غير منـشورة، كليـة الآداب، جامعـة بغداد ، 1984، ص200-207.

السعودية ومصر وسوريا الى التكتل في الجانب المعاكس باسم الحلف الثلاثي المناوئ لكتلة حلف بغداد الذي يمثله العراق. وقد أظهرت الأحداث اللاحقة، بأن معاداة السعودية للحلف لم تكن بسبب الموالاة للغرب، وانما من منطلق خلافاتها الاسرية مع الهاشميين، بمعنى ان الخلاف بين الاسرتين لم يكن سياسياً، بقدر ما كان عائلياً، فضلاً عن ذلك كانت السعودية تخشى تحقيق مشروع الهلال الخصيب، وزعامة العراق له، وما يشكله من خطر على الكيان السعودي.

وقد ندَّد علي كمال في المجلس النيابي، بهذه المواقف السلبية من السعودية في الجلسة المنعقدة في 7 كانون الثاني1956، وعدها الدافع الاساس لمنع اتحاد بقية الدول العربية مع العراق" ... ويرسلون جيشاً من الرسل الى بقية البلاد العربية لشراء الاقلام المأجورة، والضمائر، وذلك لمنع اتحاد العراق مع أي قطر من الأقطار العربية، وهكذا حالوا دون وحدة العراق مع سوريا والأردن"[736]، بعدها عرج على موضوع الغرض من الدعاية السعودية، فتوجه الى المجلس متسائلاً: "سادتي نأتي الآن الى بيت القصيد ماهو الغرض من الدعاية السعودية في محاربة العراق؟ وبذل المبالغ الطائلة هنا وهناك للوقوف في وجه اتحاد الدول العربية؟ لاشك ان ذلك هو سبب خوفه على ملكه (في) الحجاز " ، وشكك بشرعية حق الملك سعود في الحجاز: " ان جلالة الملك سعود ليس له أي حق في الحجاز سوى حق السيف"، وطالبه باجراء استفتاء شعبي حر من اجل تقرير مصيرها[737].

3 – تركيا

شهدت العلاقات العراقية التركية تحسناً ملحوظاً، على اثر توقيع المعاهدة الثلاثية بين العراق وبريطانيا وتركيا عام 1926، الذي انهى مشكلة الموصل، باعتراف الأخيرة بقائها جزءاً من العراق، وما تلا ذلك من اعتراف تركيا بالعراق رسمياً عام 1927، وتعززت العلاقات بعقد ميثاق

---

(736) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955–1956، الجلسة(8) في 7 كانون الثاني 1956، ص90–91.

(737) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956–1957 ، الجلسة(8) في كانون لثاني 1956، ص90–91.

سعد آباد عام 1937[738]، الذي حظي بترحيب الحركة الوطنية باستثناء موقف الكرد السلبي منه، لأنهم عدوا الميثاق ضربة موجهة الى الحركة الوطنية الكردية[739].

وحينما عرضت لائحة معاهدة الصداقة، وحسن الجوار في المجلس النيابي في جلسته المنعقدة في 7 حزيران 1947، تفاوت موقف نواب السليمانية منه، فقد أبدى النائب بابا علي اعتراضه على المعاهدة، لما تتضمنه نصوصها، ونصوص البروتوكولات الملحقة بها من اجحاف بحقوق العراق، وبمستقبله، وحياته الاقتصادية، ولاسيما بروتوكول تنظيم مياه الدجلة والفرات وروافدهما، الذي نص على إنشاء سدود في اراضي تركيا على نفقة العراق، الأمر الذي عدَّه النائب سابقة ليس له مثيل في جميع أنحاء العالم. ومن ضمن اعتراضات النائب في هذا الصدد مانصه: "والذي نخشاه ان يكون المال الذي نصرفه من جيوبنا سيكون وبالاً علينا، وكارثة تنزل في البلاد ومن يسكن فيها اذا ما تغيرت الظروف واختلفت الاتجاهات السياسية في المستقبل، واية قوة تمنع هذا الاحتمال وتحول دونه فباستطاعة تركيا أن تمنع الماء عنا او انها تغمرنا فتغرقنا رغبة منها في تحقيق غرض من أغراضها"[740].

وفي السياق ذاته، بين بأن المشاريع المنجزة منذ سنة 1908[741]،لاستغلال المياه لري العراق من جهة، ولرفع أخطار الفيضان من الجهة الاخرى يغنينا عن الدخول بمثل هذه العهود، وان التدقيقات أثبتت ان

---

(738) للتفاصيل ينظر: نادية محمد خضير، ميثاق سعد آباد عام 1937 ودور العراق فيه. دراسة تأريخ ية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية، 1986.

(739) منى زهير عبدالرحمن عبدالجبار التكريتي، موقف الرأي العام العراقي من العلاقات العراقية التركية 1921–1939، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003، الخاتمة.

(740) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، لجلسة (24) في 7 حزيران 1947، ص404.

(741) للفاصيل عن مشاكل لري، ودور مهندس الري وليام ولكوكس، مستشار شؤون الري في العراق في حينه، ينظر: ستيفن همسلي لونكريك، العراق الحديث من سنة 1900–1950،ترجمة سليم طه التكريتي، ج1، منشورات الفجر، بغداد، 1982، ص11–112.

المشاريع الممكن انجازها في داخل العراق، هي كفيلة بانجاز ما يتطلبه العراق من مشاريع الري ودرء خطر الفيضان عنه.

وتطرق بابا علي في مداخلته الى الانعكاسات السياسية للمعاهدة على الوضع الكردي، مما يكشف، بأن الدافع السياسي المتمثل بمخاوف الأكراد من المعاهدة، كانت من الدوافع الأساسية لمعارضة المعاهدة، ويتجسد ذلك في حديثه:

"ثم أود ان المس موضوعاً حساساً بالنظر الى كيان العراق، لا يخفي على المجلس الحالي ان الحدود العراقية التركية يقطن طرفها شعب طالما قاس {كذا} من شدة الضغط من الادارة التركية، والذي نخشاه هو ابرام المعاهدة وبروتوكولها {كذا} المتعلقين بامور الامن والحدود مما يشجع الجمهورية على تجديد قوتها او التمادي عليها ازاء الشعب الكردي، ذلك الشعب الذي لا يمكن له ان يتجرد من الاحاسيس ازاء ما يلحق بالأخوة من الضيم، ذلك الشعب الذي يتمتع بحقوق وهو في العراق لا يحلم بها وهو في تركيا، ثم اننا بابرامنا هذه المعاهدة نعترف اعترافاً صريحاً بغصب تركيا لواء الاسكندرونة"[742].

وفي مداخلة اخرى له في الجلسة ذاتها، أكد بابا علي تمسك الكورد بالوحدة الوطنية العراقية، والمحافظة عليها، وان الكرد يتمتعون في العراق بحقوق لا يتمتعون بها في تركيا، وبين بأن مخاوف الاكراد من المعاهدة تدور حول خشيتهم من ان يسيء الاتراك تفسير بروتوكولاتها كما يشاؤون، مما يمكنهم من استعمال الشدة والقسوة ضد الاكراد.

وبالروحية نفسها، شارك انور جميل زميله في الاعتراض على المعاهدة، لدوافع اقتصادية، مبدياً استغرابه لبناء خزانات وسدود او محطات لمقاييس المياه في اراضي دولة اجنبية، رغم الروابط المتينة معها، ولاسيما وان الظروف العالمية ليس مستقرة، وان السياسة الخارجية لكل دولة تتغير وتتكيف بتغيير الظروف والزمن.

من جانب آخر، وبنظرة تحليلية واقعية، اظهر أنور جميل عدم ارتياحه

---

(742) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الحادية عشرة ، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (24) في 7 حزيران 1947، ص405.

لما ورد في البروتوكول الملحق رقم(3)، والذي تضمن: "التعاون في امور التربية والتعليم، والثقافة، بين تركيا والعراق" ، مبينا بانه رغم كونه من المؤمنين بالتعاون الثقافي مع جميع شعوب العالم، ولكن ثقافة تركية متجهة في الوقت الحاضر الى ثقافة عنصرية بحتة، مما لا يتوافق مع حاجات العراق الى ثقافة ديمقراطية، مما يحتم على العراق ، وحسب وجهة نظره، الارتباط ثقافياً بالدول العريقة في ثقافتها الديمقراطية، ولاسيما الديمقراطيات الغربية، كبريطانيا وفرنسا[743].

كما أبدى اعتراضه على المادة الاولى من المعاهدة والمتضمن بأن يحترم كل من الفريقين السلميين المتعاقدين ملك الاخر، والحدود الفاصلة بين بلديها، مبينا على العراق ان يحترم بحكم هذه المعاهدة تملم ملك تركيا، ومن ضمنه لواء الاسكندرونة، الذي انسلخ من سوريا، مما يجعل موقف العراق يتناقض مع ميثاق جامعة الدول العربية[744].

تصدى بهاء الدين نوري، للرد على زميله، ومن منطلق مغاير ومؤيد، للمعاهدة، داعياً النظر الى المعاهدة نظرة واقعية، وليست نظرة عاطفية. وفي معرض دفاعه عن المعاهدة، بين بأن موارد العراق وخيراته، ولاسيما ثرواته المائية، دجلة والفرات، قد جعلت منه هدفا لأطماع الدول القوية، مما يحتم على العراق الدفاع عن كيانه، والذود عنه. وأشار الى وجود طريقتان لحماية العراق: "اما ان نتوسع في حدودنا لكي ندرأ الأخطار عن بلادنا من مسافات بعيدة وهذا مما لاقبل {كذا} للعراق به، وأما ان نحسن علاقتنا بجيراننا لنستغل قواعدها للدفاع عنا"[745].

واستمر يعرض رأيه المخالف لزملائه، بخصوص اعتراف العراق بملكية الاسكندرونة الواردة في المادة الاولى من المعاهدة، مبيناً بأنه لا يتفق مع زملائه بخصوص ذلك لأن عصبة الامم لم تقرر قضية لواء الاسكندرونة، لذا تبقى القضية في رأيه معلقة في الوقت الحاضر، وان المعاهدة لا تتجزها، كما بين بأن ورود ذكر الاسكندرونة في المعاهدة لا يعني الاعتراف بملكيتها للأتراك، وضرب مثلا على ذلك، بأن ورود ذكر البصرة في المعاهدة لا يعطي الحق للاتراك بملكيتها، لأنها كانت ملكاً لهم

---

(743) المصدر نفسه ، ص416.
(744) المصدر نفسه .
(745) المصدر نفسه ، ص407.

في الماضي[746].

وبقدر تعلق الموضوع بتنظيم مياه دجلة والفرات، وروافدهما، وانشاء السدود في تركيا، نوه بهاءالدين نوري : "بأن طبيعة النهرين وتوابعهما العديدة ... لو صرفت تركيا كل ماليتها وحتى المبالغ التي اقترضتها من أمريكا لسد هذه الروافد، لما تمكنت من منع الماء عن العراق[747].

وحينما تم عرض لائحة قانون تصديق معاهدة الصداقة وحسن الجوار المنعقدة بين العراق وتركيا وملحقاتها البروتوكولات، واتفاقيتي تسليم المجرمين والتعاون القضائي (الموقع عليها في انقرة بتاريخ 29 آذار 1946) على التصويت، كان عدد المصوتين (101) وعدد المواقين (87)، من ضمنهم (4) من السليمانية، وهم (بهاء الدين نوري وجمال بابان وحامد الجاف وسليم محمد، وعدد المخالفين (14) من ضمنهم اثنان من السليمانية، وهم (انور جميل وبابا علي)[748].

ب- القضية الفلسطينية

ألف إعلان دولة اسرائيل، وقيامها على ارض فلسطين، واعتراف الدول الكبرى بها، نكبة مؤلمة للرأي العام العربي، والعراقي، الذي جاء التعبير عنه واضحاً في الوثبة عام 1948 و في رفض معاهدة بورتسموث.

واستأثرت القضية باهتمام النواب في المجلس النيابي، ومنهم نواب السليمانية، لاعتبارات دينية، وانسانية، اذ شاركوا زملاءهم في المجلس بأحاسيسهم ومشاعرهم الفياضة نحو هذا البلد المغتصب، وأثنوا على نضال الشعب الفلسطيني.

فلما أثيرت قضية فلسطين في خطاب العرش[749]، في الجلسة السادسة من الاجتماع الاعتيادي المنعقدة في الاول من كانون الثاني 1948، شارك

---

(746) المصدر نفسه .

(747) المصدر نفسه.

(748) المصدر نفسه، ص428-430.

(749) تطرق الخطاب الى المستجدات لتي طرأت على القضية الفلسطينية، ومنها قرار تقسيم فلسطين في 29 تشرين الثاني 1947، وما تلا ذلك من إعلان قيام (إعلان قيام دولة اسرائيل)، وتوجه الجيوش العربية، ومنهاالجيش لعراقي الى فلسطين في 15 مايس 1948، لإنقاذها من السيطرة اليهودية. للتفاصيل: عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات...، ج7، ص 325-326.

أنور جميل زملاءه في مشاعرهم بالتنديد بقرار التقسيم ذاكراً:

"... سادتي لا أود أن تمر هذه الفرصة، دون ان أتطرق الى بعض المواضيع التي جاءت في خطاب العرش، وعلى الأخص قضية فلسطين التي أشغلت أذهاننا، واستولت على تفكيرنا ومشاعرنا، ولا أود أن تمر هذه الفرصة دون ان اعبر عن شعور الشعب الكردي الفياض المتدفق الذي عاهد ان يموت في ساحة الجهاد والبطولة. كما مات اسلافهم دفاعاً عن تلك البقعة المقدسة"[750].

وأبدى بهاءالدين نوري في مداخلته في الجلسة ذاتها تفاؤله بشأن القضية، مناشداً الحكومة التحرك.

وأشار علي كمال في مداخلته في الجلسة التاسعة عشرة المنعقدة في 23 تشرين الأول 1948، الى صفحة مؤلمة من صفحات القضية الفلسطينية، وهي مشاركة الجيوش العربية في فلسطين، والأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها القيادات العربية في قبول الهدنة، مما أفسح المجال امام اليهود لاستيراد الأسلحة الثقيلة من دبابات وطيارات، ومن دون عوائق او مساءلة من أحد[751].

ج- موقف نواب السليمانية من المغرب العربي

1- مراكش

منذ ان خضعت أقطار المغرب العربي للاستعمار الفرنسي[752]، انطلقت حركة المقاومة العربية، وبرز معها الفكر القومي العربي والاسلامي، و تعزز في وقت مبكر، كرد فعل طبيعي للسياسة الاستعمارية الفرنسية[753].

---

(750) ربما يقصد بها النائب تحرير القدس على يد القائد الكردي الاصل صلاح الدين الايوبي.

(751) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الثانية عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (19) في 23 تشرين الأول 1948، ص258.

(752) تم الاحتلال لفرنسي لأقطار المغرب العربي في الفترات التلية: الجزائر عام 1830، تونس 1881، مراكش1912.

(753) اتبعت فرنسا العديد من الاجراءات والممارسات بحق الشعب العربي في المغرب، ومنها محاولة طمس الشخصية العربية بوسائل عدة، منها مقاومة اللغة العربية ومنعها، واحلال لفرنسية اللغة الرسمية في البلاد، محاربة الدين الاسلامي، ومحاولة لحلال الديانة المسيحية، ومنها سياسة التجنيس والاجبار، ومحاولة تفقير=

وحظيت حركات التحرر الوطني في اقطار المغرب العربي بدعم، و مساندة الأقطار العربية، ومنها العراق، إذ تقدم (20) نائباً ، من بينهم بهاء الدين نوري، ببرقية احتجاج الى رئاسة مجلس النواب في الجلسة المنعقدة في 17حزيران 1947 حول الأعمال التعسفية الغاشمة التي تمارسها فرنسا بحق الشعب العربي في المغرب، مؤيدين في الوقت نفسه "مطاليب المغرب الطبيعية التي تقرها المواثيق والاسس الانسانية[754]، وقد وافق المجلس على إرساله برقية الاحتجاج المذكورة.

وفي الجلسة ذاتها، تطرق بهاءالدين نوري الى مبدئ الثورة الفرنسية، مبيناً بأن فرنسا قد تنصلت عنها فيما يتعلق بحقوق الشعب المغربي، وموضحاً: "بأن مبدأ الحرية التي تغنى (به) الفرنسيون أثناء ثورتهم (يحمل) معنيين: أولاً في اللغة، والتي تعني، وحسب وجهة نظر الفرنسيون{كذا} قوة الاستعمار، أما اصطلاحاً فهي تتعلق بتطبيق مبدأ الحرية في فرنسا، وفي البلاد التي تتبع فرنسا". وترجى في نهاية مداخلته مؤازرة الشعب المغربي الذي يجاهد في سبيل حريته، كما ترجى من الحكومة ان تحذو حذو بقية الدول العربية في إرسال النجدات اليه[755].

وتصاعدت أصوات النواب المستنكرة للعدوان الفرنسي على مراكش(المغرب)، ولاسيما بعد ان تمادت فرنسا في سياستها العدوانية على سلطان مراكش[756]، والشعب المراكشي. فشهدت جلسة مجلس النواب الثامنة عشرة المنعقدة في الاول من آذار 1954، العديد من الطروحات التي قدمها النواب، لدعم كفاح الشعب المغربي ضد الاستعمار الفرنسي الغاشم، انصب على تقديم (61) نائباً، بينهم نائبان من السليمانية، وهما: علي كمال، وبهاء الدين نوري، ببرقية احتجاج الى رئاسة مجلس النواب، وعند التصويت عليها حصلت على موافقة الأعضاء باجماع (79) صوتا، فتم الموافقة على المقترح

=الشعب العربي في المغرب عن طريق الاستيلاء على الأراضي الزراعية. للتفاصيل: خيرية عبدالصاحب وادي، الفكر لقومي العربي في المغرب العربي. نشوؤه وتطوره من 1830 – 1962، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982، ص72–90.

(754) "محاضر مجلس النولب" ، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي لسنة 1947، الجلسة (29) في 17 حزيران ، 1947، ص530.

(755) المصدر نفسه.

(756) وهو محمد بن يوسف (محمد الخامس).

الذي كان بصيغة برقية احتجاج للتنديد بسياسة فرنسا في مراكش[757].

لم يقتصر دور النائب بهاء الدين نوري على المطالبة بتقديم الاحتجاج، بل طلب من رئاسة مجلس النواب تشكيل لجنة لوضع صيغة الاحتجاج، وحينما قدم النائب محمد مهدي كبة الصيغة المذكورة، أبدى بهاء الدين نوري اعتراضه على جملة." ... نستنكر أعمال المقيم الفرنسي، وسياسته العدوانية ... "، وطالب باستبدال كلمة المقيم الفرنسي بـــ كلمة فرنسا[758]، أي انه لا يحمل افعال فرنسا شخص المقيم الفرنسي في مراكش، بل يحمل حكومة فرنسا مسؤولية ما يجري هناك. فضلاً عن ذلك، طالب باجراء عقابي مهم ضد فرنسا في الجلسة المنعقدة في 8 آذار 1951، وذلك بمقاطعة جميع البضائع الفرنسية وذلك لكونه سلاحاً فعالاً للضغط على فرنسا[759].

فشلت فرنسا في تمرير سياستها الاستعمارية في مراكش بالقوة، فلجأت الى استخدام الوسائل الدبلوماسية، حينما سمحت للسلطان محمد بن يوسف بالعودة الى مراكش، فلتهز مجلس النواب العراقي هذه المناسبة السعيدة بارسال تهنئة اليه، وبدوره اسرع السلطان بارسال رد شكر[760].

لايخفى بأن الدعم العربي السياسي، والتحرك الدبلوماسي، ومنه العراقي، الى جانب نضال الشعب المراكشي، أعطى نتائجه في التراجع الفرنسي المذكور.

يتبين مما تقدم، مشاركة نواب السليمانية الى جانب زملائهم في المجلس، بالاستنكار، والتنديد بالممارسات العدوانية الفرنسية على مراكش، مما يؤشر حالة وحدة المشاعر والأحاسيس والنضال.

2- الجزائر

اولى النواب العراقيون الاهتمام الكافى لحركات التحرر الوطني الجزائرية، شأن مثيلاتها في بقية أقطار المغرب العربي، في اثناء مناقشاتهم داخل مجلس النواب للقضايا العربية خلال عقد الخمسينات من القرن

---

(757) للتفاصيل: عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات ... ، ج8 ، ص208.

(758) "محاضر مجلس النواب" ، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي لثالث سنة 1950، الجلسة (18) في 1 آذار 1954، ص264.

(759) المصدر نفسه.

(760) "محاضر مجلس النواب" ، لدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956، الجلسة(3) في 17 كانون الاول 1955، ص21-22.

العشرين[761].

فبسبب استمرار فرنسا في سياستها العدوانية ضد الشعب الجزائري، تعززت لدى النواب العراقيين حقيقة عدم جدوى الكلمات، والتصريحات العاطفية، وطالبوا الحكومة باتخاذ موقف فعال، وحازم، لدفع فرنسا الى تغيير سياستها تجاه المغرب العربي.

ترجم هذه القناعات النائب علي كمال في الجلسة السابعة والعشرين المنعقدة في العشرين من آذار 1956، في سؤال وجهه الى رئيس الوزراء مستنكراً، جاء فيه: "ان المجزرة الهائلة التي تجري في الجزائر على مسمع ومرأى من العالم الذي يدعى التمدن، إذا كانت تمر عليه مر الكرام أفليس من واجب العراق ان تعلن عن سخطها لهذا الحادث الفظيع"[762]. ودعا الحكومة الى اتخاذ خطوة جريئة وحازمة على قطع علاقاتها السياسية والاقتصادية مع مرتكبي هذه الجرائم الوحشية، وما يترتب على ذلك[763].

ثم استطرد ذاكراً: "فاذا كنا احراراً يجب ان نقدم على هذه الخطوة، وإلا فكل كلمة خارج هذا فارغة ولا تجدي نفعاً"[764]. وقد أيده في كلامه النائب صادق البصام.

وفي مداخلة اخرى له، شجب علي كمال في جلسة 26 نيسان 1956، السياسة الفرنسية في الجزائر، ونددَّ بالموقف الامريكي الايجابي من فرنسا، قائلاً بهذا الصدد: "تنعت أمريكا البلاد الشيوعية بالحكومات الدكتاتورية والأمريكان يسمون غير تلك الدول ببلاد العالم الحر، وطبيعي ان تكون فرنسا في طليعة دول العالم الحر لأن أول ثورة لنيل الحرية حدثت في التاريخ قامت بها الامة الفرنسية ويسمون فرنسا بلاد النور والحرية"[765]. وانتقد تصريحات رئيس وزراء فرنسا، والذي أعلن من خلالها القيام باصلاحات في الجزائر، ذاكراً، وبأسلوب لا يخلو من تهكم: "سادتي ان رئيس وزراء فرنسا يتبجح ويقول اننا سنقوم باصلاحات

---

(761) د. صبري فالح الحمدي، حركات التحرر الوطني بالمغرب العربي في مناقشات مجلس النواب العراقي (1950-1958) دراسة تأريخ ية، ط1، بغداد ، 2005. ص81.

(762) "محاضر مجلس النواب" ، لدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956، الجلسة(27) في 20 آذار 1956، ص480 .

(763) المصدر نفسه .

(764) المصدر نفسه .

(765) المصدر نفسه ، لجلسة (34) في 26 نيسان 1956 ، ص547.

شاملة في الجزائر متى ما سلم الثوار أسلحتهم، ومن جملة تلك الإصلاحات حق امتلاك الجزائريين لقسم من أراضيهم، ومعنى هذا ان التعسف والاستعمار بلغ مرحلة منع فيها الشعب الجزائر من حق شراء الأراضي في بلادهم الشاسعة"[766].

د- مصر

تعرضت محاولة العراق للانضمام للاحلاف العسكرية الغربية، ومنها الميثاق التركي- الباكستاني (ميثاق سعد آباد)، لحملات اعلامية واسعة، منها المطالبة باخراج العراق من جامعة الدول العربية.

ويبدو ان اوجه الخلاف بين الدولتين كان يدور حول محاولة مصر ابقاء العراق ضمن حضيرة الجامعة العربية، وتعزيز ميثاق الضمان الجماعي العربي، وتحويله الى حلف عسكري للدفاع عن الأقطار العربية. فيما كان نوري السعيد يرى في الانضمام الى الميثاق ضماناً لحماية العراق من الخطر الشيوعي.

وعلى هذا النحو، دارت مباحثات بين الطرفين العراقي والمصري في سرسنك والقاهرة[767]، وفشلت في التوصل الى نتيجة محددة. بعدها تفرغ نوري السعيد للمباحثات الرسمية مع الجهات التركية. فعلى اثر البيان المشترك الذي صدر في بغداد، في السادس من كانون الثاني 1955، عقب زيارة الوفد التركي الى بغداد، دعى نوري السعيد مجلس النواب الى عقد جلسة تمهيدية، والقى خطابا في السادس من شباط 1955، متوخياً منه تطمين الرأي العام العراقي من الميثاق، فضلاً عن شرح وجهة نظره حول تأزم العلاقة بين العراق ومصر.

وقد تصدى علي كمال في الجلسة المذكورة، لتبرير وجهة نظر الحكومة العراقية، موجهاً انتقادات لاذعة للسياسة المصرية لحملاتها المنددة بالعراق قائلاً: "

"اننا لا نستغرب عندما نسمع من أفواه أطفال السياسة مثل هذه التهجمات، ومثل هذه التجاوزات العنيفة التي لا يستفيد منها إلا الخصوم ولا

---

(766) المصدر نفسه.

(767) المصدر نفسه، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1954-1955، الجلسة (21) في 6 شباط 1955، ص418.

تؤدي إلا الى تفريق الكلمة أكثر من توحيدها"[768]، واستطرد متسائلاً:

"أنا لا اعرف ما هو السبب بانهم (المصريون) في الوقت الذي يريدون منا التشاور والتقارب، ووفدنا مجتمع بهم في بلادهم يناقش الأمور المختلف عليها ان يوجهوا الينا السباب والشتائم بلغة الأوباش من اذاعتهم الرسمية"، ونبه الى دوافعهم ذاكراً: "... كلما افكر في السبب الذي يحمل هؤلاء الصاغات للتجاوز على العراق لا أرى الا انهم يريدون فرض ارداتهم على بقية الدول العربية كأنهم أوصياء عليهم او لتغطية فشلهم في بلادهم مما قاموا به حتى اليوم"، وندَّد بصحيفة الأهرام ذاكراً: "ثم اني آسف جداً ان تتجرف جريدة الأهرام، وان تخرج عن طريقها وتؤيد هؤلاء (الزعاطيط) طمعاً بالمادة"[769].

وفي السياق ذاته، وهو تبرير سياسة الحكومة العراقية في الانضمام الى الأحلاف، أشاد علي كمال بالميثاق[770]، وبمنجزاته في الجلسة الثامنة المنعقدة في السابع من كانون الثاني 1956، مشيرا الى تحقيقه أمرين: أولهما رفع قيمة العراق الدولية، وثانيهما: التخلص من معاهدة ثنائية غير متكافئة، ونأمل ان يحقق الميثاق أمراً آخر، هو تسليح الجيش العراقي تسليحاً قوياً، وبأقل كلفة، مبرراً ذلك: "لان هذا الميثاق عدا كونه وسيلة فعالة لمحافظة حدودنا الخارجية فانه يضمن للعالم الحر، عدم تسرب الشيوعية الى هذه الديار"[771].

واستمر في دفاعه عن الميثاق، محاولاً شرح فكرته حول الموضوع بأن الميثاق قام بايجاد صلة قوية بين الدول العربية والاسلامية.

واستنكر، وفي المداخلة ذاتها، موقف مصر السلبي من الميثاق[772]،

---

(768) الصدر نفسه، ص461.

(769) المصدر نفسه.

(770) تم التوقيع على الميثاق بين بغداد وتركيا في الرابع والعشرون من شباط 1955.

(771) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخلسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955–1956، الجلسة (8) في 7 كانون الثاني 1956، ص88.

(772) تم توقيع ميثاق بغداد بين لعراق وتركيا في 24 شباط 1955، ثم انضمت اليه بريطانيا في 5نيسان 1955، بعد ان وقعت الاخيرة معاهدة خاصة مع العراق لتحل محل معاهدة 1930، ثم انضمت باكستان اليه في 23 ايلول 1955، وفي 25 تشرين الأول 1955 انضمت إيران اليه، وأخذ يسمى حلف بغداد كما انضمت الولايات المتحدة بصفة مراقب عن بعض اللجان لمنبثقة عن الميثاق في 21= =تشرين

مشيرا الى انها قامت بتوقيع اتفاقية مماثلة مع بريطانيا[773]، دون مشاورة الدول العربية، فتوجه الى المجلس متسائلاً، وباستنكار: "ثم اليس لنا ان نتسائل عن السر في ان ترى مصر نفسها حرة من الارتباط بقيود مع الغرب، وتجعل البلاد العربية كلها ميداناً استراتيجياً، من دون الرجوع الى آراء اولى الامر في تلك البلاد، ويكون العراق قد ارتكب ذنباً لا يغتفر بتوقيعه هذا الميثاق"، واستطرد، وبانفعال ذاكراً: "فبماذا (نصف) مد مصر يدها لمصافحة الشيوعيين والرجعيين في البلاد العربية، في حين انها تحارب هذه العناصر في بلادها بمنتهى الشدة[774].

وكما دافع عن نوري السعيد، وخاصة بعدما كانت أجهزة الإعلام المصري تتهمه بالاستفراد في التوقيع على الميثاق، ذاكراً ، بقناعة وحماس أفقده الصواب:

"سادتي أود ان يعلم زعماء مصر المحترمين ان مجلسكم العالي الذي يمثل ارادة الشعب العراقي قد صادق على ميثاق بغداد بالاجماع[775]، فضلاً عن تأييد، وموافقة كافة رجالات البلد الذين هم خارج الحكم، او خارج هذا المجلس على عقد هذا الميثاق، أي ان الشعب العراقي على اختلاف طبقاته باستثناء الفئة المعروفة بنزعاتها مدرك على ان الميثاق هو ضرورة ملحة بالنسبة للعراق"[776].

وبتحليل سياسي دقيق، كشف علي كمال واقع السياسات الغربية ذاكراً:

الثاني. عوني عبدالرحمن السبعاوي، لعلاقات العراقية التركية 1932-1958، مركز الدراسات الشرقية، جامعة الموصل، 1986، ص179-181؛ د. فاضل حسين وآخرون، المصدر السابق، ص156.

(773) وهي اتفاقية الجلاء التي عقدتها مصر مع بريطانيا في السادس والعشرين من تموز 1954، وبموجبها تسمح للقوات البريطانية بالعودة الى مصر، إذا ما تعرضت تركيا أو أية دولة عربية الى عدوان خارجي. مقتبس في: د. علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية – البريطانية 1945-1958، ص255.

(774) "محاضر مجلس النواب"، لدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956 ، الجلسة(8) في 7 كانون الثاني 1956، ص89.

(775) كان عدد النواب الذين صوتوا لصالح الميثاق (112) نائباً، ولم يعارضه سوى أربعة نواب، لم يكن من بينهم أحد من نواب السليمانية. عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات ...، ج9، ص227.

(776) "محاضر مجلس النواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1955-1956، الجلسة (8) في 7 كانون الثاني 1956، ص89.

".. اعتقد ان مصر لم تكن تنال طلقة واحدة من روسيا لو لم يكن هناك ميثاق بغداد، ولم تكن تستطيع ان تأخذ مئات الملايين من الدولارات من أمريكا، لو لم تدخل روسيا حلبة السباق، ولذي اتمناه الآن بكل جوارحي ان لا تكون هذه الدولارات ثمناً لرضاء مصر على تصفية موضوع فلسطين لغير مصلحة أهلها"(777).

واستمر علي كمال في شن الهجوم المعاكس على مصر قائلاً:

"سادتي كم من مرة سالت نفسي كم كان يرتفع بوق جمال عبد الناصر واعوانه لو كان العراق هو البلد الوحيد الذ ي امسك عن قطع العلاقات السياسية والاقتصادية، ولكن مع الاسف ان العراق كما سبق وقلت في جلسة سابقة انه كالسمك ماكول ومذموم، وهو كان ولن يزل في المقدمة، وفي الطليعة، ولكن لم يقره احد من هؤلاء على مواقفه المشرفة"(778).

ونبه الى الآثار السلبية للمقاطعة الفرنسية على الاقتصاد العراقي قائلاً:

"ان توقف الشركات الفرنسية التي أخذت مناقصات مجلس الاعمار عن العمل سوف تسبب للعراق اضراراً بالغة، باعتبار ان مشاريعنا سوف تتأخر بهذه المقاطعة، مع هذا ان العراق رغم هذه الاضرار هو السباق في ركب الدول العربية". كما كشف جانباً آخر في السياسة المصرية تجاه مراكش، مشيراً الى سبب تلكؤ حكومة جمال عبدالناصر في قطع العلاقات السياسية مع فرنسا، هو تأثير شركة قناة السويس، التي وعدت ان توفر في مصر نحو (25) مليون جنيه للمشاريع الانسانية.

ومن ذلك يتبين ان علي كمال تحول الى داعية لنوري السعيد، وغدا من اشد المؤمنين بسياسة الواقعية في التحالف مع الغرب، لما لمصلحة العراق والعرب في ذلك.

وعلى اثر تأميم قناة السويس وتعرض مصر الى العدوان الثلاثي اضطرب حبل الامن في العراق، اسوة بالبلاد العربية الاخرى، عندما خرجت الجماهير الشعبية تأييدا لمصر، فاضطرت السلطات الحكومية الى إعلان الاحكام العرفية في الأول من تشرين الثاني 1956، لاعادة الأمن والاستقرار. وفي جلسة مجلس النواب العاشرة المنعقدة في 25 شباط 1957،

---

(777) المصدر نفسه، ص90.
(778) المصدر نفسه.

تطرق النائب سعيد قزاز وزير الداخلية، وفي مداخلة مطولة له، الى بيان المعادلة التي أصبحت عليها الساحة العراقية بقوله: "... وبعد وقف القتال انتقلت المبادرة من الفريق الأول الى الجهة الشيوعية التي تتزعمها روسيا، وتركزت الدعلية الشيوعية على العراق، و لا أُبالغ اذا قلت اننا أصبحنا لا في حالة حرب باردة، بل في حرب واقعية مع الشيوعية الدولية، ومع من يسير في هذا الركب"[779]. كما وتطرق في مداخلته الى أحداث الموصل، التي تزامنت مع تأزم الوضع في بغداد، ومنها حركة الاضراب، التي عمت الموصل في ايلول 1956، مؤكداً توفر أدلة، ووثائق حكومية تدين حزبي البعث العربي الاشتراكي، والحزب الشيوعي العراقي، بالتحريض عليه، وتأييدها، كما وصف الاضراب، بأسلوب لا يخلو من سخرية :

" ان الشيطان اتفق مع ابنه على ايجاد هذا الاضراب في الموصل، والاخلال بالأمن تنفيذا لهذه الأغراض"[780].

هـ- الاتحاد العربي الهاشمي

شهدت الفترة اللاحقة لقيام حلف بغداد، فشل نوري السعيد في تعزيز حلف بغداد بضم الأقطار العربية اليه، بسبب تكون جبهة عربية مناهضة للحلف من السعودية ومصر وسوريا بقيادة مصر، عقدت حلفاً ثلاثيا بينهما، حلّ محل ميثاق الضمان الجماعي العربي، ويبدو ان منع سورية من الانضمام الى فلك السياسة العراقية، كان من بين المبررات المهمة لعقد الحلف المذكور.

ومن ضمن النجاحات التي حققتها الكتلة المناهضة لحلف بغداد هو إعلان الاتحاد بين مصر وسوريا في مطلع شباط 1958[781]، دفعت بريطانيا بواسطة وزير خارجيتها الى طرح فكرة اتحاد عربي مضاد من العراق والأردن منذ علم 1956، لتعزيز حلف بغداد، والحيلولة دون عزلة

---

(779) "محاضر مجلس لنواب"، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة ، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1956-1957، الجلسة(10) في 25 شباط 1957، ص 164.

(780) المصدر نفسه، ص165.

(781) للتفاصيل ينظر: انتصار زيدان الجنابي، موقف العراق الرسمي والشعبي من قيام الجمهورية لعربية المتحدة، رسلة ماجستير غير منشورة، كلية الادلب ، جامعة بغداد ، 1988.

العراق عربيا، وعلى هذا النحو كان إعلان" الاتحاد العربي الهاشمي"[782]، بين العراق والاردن في الرابع عشر من شباط 1958، كرد فعل سريع على قيام الوحدة بين مصر وسوريا، وقيام الجمهورية العربية المتحدة، وكخطوة لضم دول عربية لخرى منها السعودية، الكويت، كما ورد في المادة الاولى من دستور الاتحاد[783].

وحينما تمت المذاكرة على لائحة قانون التعديل الثالث للقانون الأساسي العراقي في الجلسة المعقدة في 26 آذار 1958، استغل علي كمال الفرصة لينقل الى المجلس، وفي مداخلة تارخية مطولة ومعبرة، عن مشاعر ومخاوف الكرد من الاتحاد. أشار في مستهل مداخلته الى العلاقات التاريخية التي تجمع الشعبين الكردي والعربي مما دفعهم الى أن يفضلوا العيش مع العرب، ومع العراق في الاستفتاء الذي أجرته هيئة الأمم المتحدة حول الموصل، وبين بأن تحول الحكومة التركية بعد عام 1908 الى تيار القومية الطورانية مستهزئة بحقوق القوميات الاخرى غير التركية، كانت وراء تحول الكرد عنهم. واسترسل مشيراً الى مقومات التآلف بين الشعبين، ذاكراً ما نصه: "انني اعتقد جازماً بأن هذا التآخي والتجانس في العيش إذا كان في الماضي مورده لتدين الشعب الكردي الى درجة التعصب فان في عصرنا هذا يرجع الى أسباب اعمق جذوراً، وهو الاحترام المتبادل بين الشعبين، ورعاية الشعب العربي الكريم لحقوق. أخيه الكردي"[784].

وللاستدلال على الانسجام والتالف بين الشعبين، ضرب النائب، وبذكاء مثالاعلى عدم تطبيق قانون اللغات المحلية تطبيقاً مرضياً، ولاسيما وان المخابرات ما بين مدراء النواحي والاقضية تتم باللغة العربية، ومع ذلك بين النائب، بأنهم لم يشتكوا لأنهم يعتقدون، بأن الإهمال ليس متعمداً من جانب المسؤولين، بل نتيجة الانسجام الطبيعي بين الشعبين، وعلى الخلاف من

---

(782) للتفاصيل ينظر: ليلى ياسين حسين الأمير، نوري لسعيد ودوره في حلف بغداد وأثره في لعلاقات العراقية –العربية حتى عام 1958، منشورات مكتبة ليقظة العربية، بغداد ، 2002، ص269–284.

(783) جاء في المادة الاولى في دستور الاتحاد العربي، بأن " عضويته مفتوحة لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه بالاتفاق مع حكومة الاتحاد". عبدالرزاق الحسني، تأريخ الوزارات... ج10، ص230.

(784) "محاضر مجلس لنواب" ، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي لسنة 1957–1958، الجلسة(26) في 26 آذار 1958، ص427.

ذلك، لو شعر الاكراد بأن الاهمال مدبر، فان ذلك سينجم عنه خيبة أمل كبيرة ودافعاً على الاصرار لتحقيق مطلبهم وفق القانون.

تطرق بعدها الى أن مخاوف بعض الكرد من الاتحاد الهاشمي يرجع الى: "اغفال ذكرهم في هذا المجال ويخشون ان ينتهي بهم الأمر الى أقلية عنصرية بعدما كانوا شركاء أصليين في الوطن الصغير. لذلك كان من واجب الرجال المسؤولين ان يفطنوا الى هذه الحقيقة، ويعملوا الى ان يدخلوا في أفكارهم بأنهم مازالوا شركاء في الوطن الأكبر، كما كانوا في الوطن الأصغر، وان التلويح بأسمائهم من باب المجاملة في الاتحاد كان كافياً ان يقابلوه بمزيد من الرضا والسرور"[785].

وأكد مجدداً بأنه يذكر هذا الكلام من منطلق وطني، وليس قومي متطرف، واقترح على رئيس الوزراء في هذا الصدد بأن يذكر في التعديل المقبل للدستور، "بأن العراق بشعبيه اللذين يرمز اليهما قانون الشعار العراقي، هو جزء لا يتجزأ من الوطن العربي الأكبر"[786]، وكان توفيق السويدي نائب رئيس الوزراء حاضرا الجلسة، الا انه وفي خلال مداخلته لم يعلق على كلام النائب علي كمال. وحين وضعت اللائحة للتصويت، صوت لصالحها (125) نائباً من اصل (125) نائباً، وكان نواب السليمانية من ضمنهم، وهم (ابراهيم سعيد، حسن الجاف، رسول حسن، سعيد قزاز، عبدالحميد الجاف، علي كمال"[787].

وعلى هذا النحو بين علي كمال في هذه المداخلة وغيرها اسوة بغيره من نواب السليمانية، حرصه وتفانيه ولخلاصه على الوحدة الوطنية العراقية، ليضم فئات الشعب بكل طوائفه، وقومياته، وفئاته، وتحت مظلة الدولة العراقية.

---

(785) المصدر نفسه.
(786) المصدر نفسه.
(787) المصدر نفسه ، ص433-436.

الخاتمة

توصل الباحث الى جملة من الاستنتاجات يمكن ايجازها بما يأتي :

أولا: كانت حصة لواء السليمانية من المقاعد في المجلس النيابي هي(43) مقعدا، لكن لم يمثل اللواء المذكور سوى (26) نائبا في المجلس على مدى سبع دورات انتخابية خلال السنوات (1943-1958) . وهذا يدل على تكرار الاسماء نفسها في تمثيل اللواء في المجلس النيابي، وتتجه اصابع الاتهام الى الحكومات العراقية المتعاقبة على كرسي الحكم والبلاط الملكي وهما يتحملان مسؤولية التدخل في الانتخابات باساليب ووسائل متعددة لضمان فوز مرشحيهما ومنع المعارضين من ترشيح انفسهم .

ثانيا: كان معظم نواب السليمانية، بمن فيهم نواب العشائر، ذوي ثقافة مرموقة، مقارنة بنظائرهم من نواب الكرد، اذ كانوا يجيدون اكثر من لغتين، الامر الذي جعلهم من انشط النواب الكرد في المجلس مدة نطاق البحث.

ثالثا: ولاعتبارات اجتماعية وسياسية ، كان التمثيل العشائري والاسري حاضرا وبقوة، في تمثيل نواب السليمانية ، وخاصة عشيرتي: الجاف وبشدر،واسرة الشيخ محمود الحفيد .وهولاء كانوا ينتخبون بالتزكية.

رابعا: وبلغت عدد مساهماتهم في المجلس (232) مساهمة خلال نطاق البحث، شملت شتى القضايا الاقتصادية والاجتماعية،والسياسية.وكانت نسبة مساهماتهم في الجانب الزراعي قد بلغت (52) مساهمة.واحتل موضوع زراعة التبغ حوالي نصف هذه المساهمات ، ولايبدو ذلك غريبا لان اللواء كان يأتي في مقدمة الالوية العراقية في زراعة التبغ،وان المحصول يشكل دعامة قوية لاقتصاد اللواء،فضلا عن ان الكثير من النواب كانوا ينتمون الى اسر اقطاعية ، تمتلك اراضي زراعية واسعة، مما كان يدفعهم الى موضوع التبغ. وعليه برز نواب عديدون

تناولوا موضوعه، منهم : بابا علي، سليم محمد ، انور جميل، علـــي كمال، حسن الجاف، احمد البرزنجي، رسول حسن ، بهـــاء الـــدين نوري، واغلب هؤلاء كانوا ذو علاقة، بشكل او بـــاخر بموضـــوع زراعتهٍ.

خامسا: لعل اكثر المواضيع التي تطرق اليها نواب السليمانية، كان موضوع (الطرق في المنطقة الكردية)، وشملت مطالبيهم بهذا الخصوص، فتح طرق جديدة، لربط المناطق النائية بمركز الالوية والاقضية، وصيانة الطرق الموجودة.وهذا نابع من إدراكهم بأن الطرق والمواصلات تشكلان عصب الحياة الاقتصادية،كماانها تساعد على استقرار الوضع السياسي في مناطقهم،فضلا عن اهميتها في نشر التعليم والخدمات الصحية. كما طالب نواب السليمانية بمد سكة حديد لربوع المنطقة الكردية حتى الحدود الايرانية، لما لذلك من اثر ايجابي على الاقتصاد الوطني في نقل البضائع من ايران الى العراق، وبالعكس. وبرز في هذا المجال النواب: علي كمال، بهاء الدين نوري، حسن الجاف. وبلغت مساهماٍتهم في هذا المجال (63) مداخلة.

سادسا: اتخذ نواب السليمانية موقفا سلبيا من اقامة خزاني للمياه في دوكان ودربنديخان، باعتبارهما يضران بممتلكات سكان الاراضي،وحرمانهم من اراضيهم الزراعية التي تعد المورد الرئيسي لمعيشتهم. ولاجل ذلك كان جلّ مداخلاتهم حول هذا الموضوع، ولعل ذلك يرجع الى إدراكهم بأن التجربة البرلمانية تعني ضرورة إيصال اصوات الناخبين الى أروقة المجلس، لايجاد حلول مرضية لهم،الانهم لم يدركوا بأن لاقيمة لاصوات الناخبين في ظِل نظام التركية.

سابعا: اثار نواب السليمانية موضوع التعليم باللغة الكردية في المدارس الموجودة في المناطق الكردية، وضرورة الاهتمام بكتب المناهج التعليمية المطبوعة باللغة الكردية،وكذلك طالبوا بزيادة عدد المدارس في المناطق الكردية.ورغم قلة مساهماتهم في هذا الصدد،الانها تبقى مؤشرا قويا على شعورهم القومي النابع من حرصهم على عدم حرمان ابناء جلدتهم من نعمة التعليم.وبلغت مساهماتهم حول هذا الموضع (13) مداخلة.

ثامناً: اما موقفهم من القضية الكردية ،وخاصة حركات بارزان، فأنه اتسم بموقف متوازن، ولم يخرج عن الموقف الحكومي الرسمي، الا انهم بنفس الوقت لم ينسوا واجبهم القومي في الدفاع عن ابناء قوميتهم، وخاصة اللاجئين البارزانيين، حيث حثوا الحكومة العراقية على ضرورة الاسراع في تحسين معيشتهم، وضرورة العفو عنهم، واعتبارهم مواطنين عراقين مخلصين، وكانوا في هذا المجال الابرز من بين نواب الكرد الاخرين.

تاسعا: اتسم موقف نواب السليمانية من القضايا الوطنية بالسلبية،وخاصة وثبة كانون الثاني 1948، وانتفاضة 1952، حيث لم يسجل لهم أي موقف في المجلس. الا ان الملفت للنظر ان موقفهم ايجابي من القضايا الخارجية،وخاصة ما يتعلق بعلاقات العراق مع الدول العربية، والمشاريع الوحدوية.في الوقت نفسه،لم يخفوا مخاوفهم من ضياع حقوق شعبهم،في حالة قيام تلك المشاريع الوحدوية،ولاسيما الاتحاد الهاشمي.حيث طالب علي كمال بأن يدرج اسم الكرد في دستور الاتحاد حتى يطمئنوا،وهذا يدل على وعي قومي ووطني يخدم ويحرص على الوحدة الوطنية للبلاد كما أظهروا موقفا قوميا واضحا في القضايا الخارجية،خاصة مسألة اقامة اتفاقيات مع دول الجوار،التي يتواجد الكرد فيها،حيث أبدى قسم منهم مخاوفه من عقد اتفاقية خاصة مع تركيا،مما ينعكس الامر سلبا على الكرد في العراق،لانهم يتمتعون بحقوق جيدة مقارنةٍ مع اخوانهم في تركيا الذين حرموا من حقوقهم.

عاشرا: كان موقفهم مسايراً لمختلف الحكومات العراقية، وفي نفس الوقت،كان لهم دورٌ ملحوظٌ في المجلس النيابي،وقد ظهر دورهم خلال المناقشات التي اشرنا اليها، وكان جل مداخلاتهم أثناء مناقشة الميزانيات العامة، ومن خلال توجيه الاسئلة الى الوزراء.

www.ahlulbait.info

المصادر والمراجع

أولاً: الوثائق غير المنشورة

أ. ملفات وزارة الداخلية المحفوظة في دار الكتب والوثائق

1- الملفة رقم 032050/9524 المجالس الادارية في اللواء السليمانية

2- الملفة رقم 032050/9529 المجالس النيابية

ب. ملفات مديرية التقاعد العامة

1- ملفة أحمد مختار بابان، الملفة رقم 04819000/ 031

2- ملفة جمال بابان، الملفة رقم 3/0542618

3- ملفة سعيد قزاز، الملفة رقم 3443/ 31

ثانياً: الوثائق المنشورة

أ. الحكومة العراقية، وزارة الداخلية، "مجموعة مذاكرات المجلس التأسيسي العراقي لسنة 1924"، الجزآن الاول والثاني، بغداد، 1924.

ب. محاضر جلسات مجلس النواب

1- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1943.

2- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1943.

3- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1944.

4- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع غير الاعتيادي الثاني لسنة 1945.

5- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية العاشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1945.

6- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1947.

7- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الحادية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1947.

www.firdi.info

8- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1948.
9- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1948.
10- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1949.
11- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثالث لسنة 1950.
12- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثانية عشرة، الاجتماع الاعتيادي الرابع لسنة 1951.
13- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1952-1953.
14- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الثالثة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1953-1954.
15- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الاول لسنة 1954-1955.
16- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع الاعتيادي الثاني لسنة 1955-1956.
17- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1956.
18- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية الخامسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي الثالث لسنة 1957.
19- محاضر جلسات مجلس النواب، الدورة الانتخابية السادسة عشرة، الاجتماع غير الاعتيادي الاول لسنة 1957-1958.

ج- المطبوعات الحكومية

1. الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، مديرية النفوس العامة، المجموعة الاحصائية لتسجيل عام 1957، لوائي السليمانية وكركوك، مطبعة العاني، بغداد، 1957.
2- الجمهورية العراقية، وزارة التخطيط، كتاب الجيب السنوي للاحصاءات، الجهاز المركزي للاحصاء، بغداد، 1968.

3- الحكومة العراقية، قانون انتخاب النواب رقم (11) لسنة 1946، مطبعة أم الربيعين، الموصل 1946.
4- الحكومة العراقية، قانون انتخاب النواب رقم (6) لسنة 1952، مطبعة أم الربيعين، الموصل 1952.
5- الحكومة العراقية، قانون انتخاب النواب رقم (53) لسنة 1956، مطبعة أم الربيعين، الموصل 1956.
6- محاكمات المحكمة العسكرية العليا الخاصة، منشورات وزارة الدفاع، الجزء العاشر، بغداد، 1959.
7- محمود فهمي درويش واخرون، دليل الجمهورية العراقية لسنة 1960، بغداد،1961.
8- الياهو دنكور، الدليل العراقي الرسمي لسنة 1936، دنكور للطباعة والنشر، بغداد،1937.
9- الدليل العراقي الرسمي لسنة 1956،بلا، د.م.

ثالثاً: المذكرات الشخصية

1- توفيق السويدي، مذكراتي في نصف قرن من تاريخ العراق والقضية العربية، بيروت، 1996.
2- جمال بابان، مذكرات علي كمال عبدالرحمن، بغداد، 2001.
3- حارث يوسف غنيمة، السياسي الاديب. يوسف غنيمة (1885-1950) من اركان النهضة العلمية في العراق الحديث. حياته آثاره عصره، بغداد، 1990.
4- زنار سلوبي، في سبيل كردستان (مذكرات)، ترجمة: ر. علي، الطبعة الاولى دار الكاتب، بيروت،1987.
5- سليمان فيضي، في غمرة النضال،بغداد،1952.
6- علي جودت الايوبي، ذكريات علي جودت الايوبي 1900 ـ 1958، بيروت، 1967.
7- عماد عبدالسلام رؤوف، ضياء جعفر سيرة وذكريات، بغداد، 2006.
8- محمد حديد، مذكراتي.الصراع من اجل الديمقراطية في العراق، تحقيق نجدة فتحي صفوة، دار الساقي، بيروت، 2006.
9- محمد مهدي كبة، مذكراتي في صميم الأحداث 1918-1958م، منشورات دار الطليعة، بيروت، 1965.

www.findi.info

10- "مذكرات أحمد مختار بابان آخر رئيس لوزراء في العهد الملكي في العراق" ، اعداد وتقديم د. كمال مظهر أحمد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت-عمان، 1999.
11- مذكرات سليمان فيضي، الطبعة الرابعة، بغداد، 2000.
12- مذكرات فؤاد عارف، الجزء الاول، الطبعة الثانية، دهوك، 2002.
13- ناجي شوكت، سيرة وذكريات ثمانين عاماً 1894-1974، الجزء الثاني، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1990.
14- نجيب الصائغ، من اوراق نجيب الصائغ في العهدين الملكي والجمهوري 1947- 1963، مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1990.

رابعاً: الاطاريح والرسائل الجامعية

1- انتصار زيدان الجنابي، موقف العراق الرسمي والشعبي من قيام الجمهورية العربية المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد،1988.
2- جوني يوسف حنا، تاريخ الصناعة الوطنية وعلاقتها بالتطور السياسي في العراق 1929-1958، رسالة ماجستير ، كلية الآداب، جامعة الموصل، 1989.
3- حيدر طالب الهاشمي، صدق البصام ودوره السياسي في العراق، رسالة ماجستيرغير منشورة، كلية التربية/ ابن رشد، جامعة بغداد، 2000.
4- سهيل صبحي سلمان، التطورات الاقتصادية والاجتماعية في العراق1945-1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية الاداب، 1994.
5- عبدالرحمن ادريس صالح البياتي، الشيخ محمود الحفيد(البرزنجي) والنفوذ البريطاني في كردستان العراق حتى عام 1925، اطروحة دكتوراه، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2004.
6-عبدالرزاق احمد النصيري، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق 1908-1932، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد 1990.
7- عبدالكريم ياسين رمضان، الحياة النيابية في العراق 1953-1958. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1987.

www.findi.info

8- عبدالله شاتي عبهول، مجلس الاعمار في العراق 1950-1958، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1983.
9- عبد الزهرة مكطوف يوخان الجوراني، الحياة النيابية في العراق 1939 - 1945، دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1983.
10- عبدالمجيد كامل عبداللطيف، الحياة البرلمانية في العراق 1945-1953. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1983.
11- عدنان سامي نذير، دور نواب الموصل في البرلمان العراقي خلال العهد الملكي 1925 - 1958، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب، جامعة الموصل،1993.
12- عصام كاظم عبدالرضا الفيلي، الدور السياسي للنواب الكرد في عهد الملك الفيصل الاول، (1921 - 1933)، رسالة ماجستير، معهد التاريخ العربي والتراث العلمي للدراسات العليا، بغداد، 2005.
13- علاء حسين عبدالأمير الرهيمي، المعارضة البرلمانية في العراق في عهد الملك فيصل الأول، دراسة تحليلية، اطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الاداب، جامعة الكوفة، 1966.
14- علي ناصر حسين، تاريخ السكك الحديد في العراق 1914-1945، دراسة -اقتصادية -عسكرية ، بغداد ،1990، رسالة ماجستير، كلية الاداب ، جامعة بغداد، 1990.
15- عماد أحمد الجواهري، تاريخ مشكلة الاراضي والاصلاح الزراعي في العراق 1933-1970، اطروحة دكتوراه ، كلية الاداب، جامعة بغداد، 1982.
16- محمد رشيد عباس، مجلس الأعيان العراقي 1925 - 1958، اطروحة دكتوراه غير منشورة في كلية التربية، ابن رشد، جامعة بغداد، 1995.
17- محمد عصفور سلمان الاموي، حركة الاصلاح في الدولة العثمانية وأثرها في المشرق العربي 1839 -1908، أطروحة دكتواره غير منشورة، كلية الاداب، جامعة بغداد، 2005.
18- منى زهير عبدالرحمن عبدالجبار التكريتي، موقف الرأي العام العراقي من العلاقات العراقية التركية 1921-1939، رسالة

www.iraqi.info

ماجستير غير منشورة، كلية التربية، الجامعة المستنصرية، 2003.
19- منسي شرموط محمد، العلاقات العراقية السعودية 1932-1958 دراسة في العلاقات السياسية، رسالة ماجستير غير منشورة،كلية الآداب، جامعة بغداد،1984.
20- مها بهجت يونس الصالحي، حل المجالس النيابية في العراق، رسالة ماجستير، كلية القانون، جامعة بغداد ،1995.
21- مها عبداللطيف محسن، انتفاضة تشرين الثاني في العراق 1952، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية القانون والسياسة ، جامعة بغداد، 1984.
22- نادية محمد خضير، ميثاق سعد آباد عام 1937 ودور العراق فيه. دراسة تاريخية، رسالة ماجستير غير منشورة، معهد البحوث والدراسات العربية،1986.
23- نبيل عكيد محمود المظفري، دور نواب كركوك في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي 1925-1958. دراسة تاريخية لدورهم الوطني، رسالة ماجستير، كلية الاداب، جامعة الموصل، 2000.

خامساً: المصادر العربية و المعربة

1- ابراهيم كبة، الاقطاع في العراق بين دوري السعيد وخبراء (العالم الحر) ، مطبعة المعارف، بغداد، 1957
2- أحمد فوزي، 12 رئيس وزراء : حكايات سياسية وصحفية، الطبعة الاولى، مطبعة دار الجاحظ، بغداد، 1984.
3- اديث وائي. ليف بينروز، العراق دراسة في علاقاته الخارجية وتطوراته الداخلية 1915-1975، الجزء الاول، ترجمة عبدالمجيد حسين القيسي.
4- اسماعيل أحمد ياغي، الدولة العثمانية في التاريخ الاسلامي الحديث، الطبعة الثالثة، الرياض، 2002.
5- ــــــــــــــ، حركة رشيد عالي الكيلاني: دراسة في تطور الحركة الوطنية العراقية، بيروت ، 1974.
6- أ. شاميلوف، حول مسألة الاقطاع بين الكرد، ترجمه وقدم له وعلق عليه: الدكتور كمال مظهر احمد،الطبعة الثانية، بغداد، 1984.

www.findu.info

7- ايوب بارزاني، المقاومة الكردية للاحتلال 1914-1958، دار نشر حقائق المشرق، فرنسا ، 2002.
8- باقر امين ورد، اعلام العراق الحديث. قاموس تراجم 1869-1969، راجعه وقدم له د. ناجي معروف، الجزء الاول، وزارة الثقافة والفنون، ، 1978.
9- ت. مالميسانژ، عبدالله جودت والقومية الكردية في مطلع القرن العشرين، ترجمة: شكور مصطفى، أربيل، 2000.
10- ثامر ياسر البكري، إدارة منشآت النقل والاتصالات، مطبعة دار القادسية، بغداد،1985.
11- جاسم محمد خلف، جغرافية العراق الطبيعية والاقتصادية والبشرية، دار المعرفة، القاهرة، 1959.
12- جعفر الخياط، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة، الجزء الاول، الطبعة الاولى، بغداد 1971.
13- جعفر عباس حميدي، التطورات السياسية في العراق 1941-1953، مطبعة النعمان، النجف، 1976.
14- ــــــــــــــ ، التطورات والاتجاهات السياسية الداخلية في العراق 1953- 1958، الطبعة الاولى،بغداد،1980.
15- جليلي جليل وآخرون، الحركة الكردية في العصر الحديث، دار الوازي بيروت،1992.
16- جمال اسد مزعل، نظام التعليم في العراق، مطبعة جامعة الموصل، 1990.
17- جمال بابان، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية، الجزء الاول، الطبعةالثانية، مطبعة الاجيال، بغداد، 1989.
18- جميل موسى النجار، التعليم في العراق في العهد العثماني الأخير 1869 -1918، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 2001.
19- جورج لنشوفسكي، الشرق الاوسط في شؤون العالمية، الجزء الثاني، ترجمة جعفر الخياط، بغداد، 1965.
20- حسن مصطفى، البارزانيون وحركات بارزان 1932-1947، الطبعة الثانية، دار آفاق عربية للصحافة والنشر، بغداد، 1984.
21- حسين جميل، الحياة النيابية في العراق 1925-1946. موقف جماعة الاهالي منها، مطبعة الاديب، بغداد، 1982.

www.iraq.info

22- ـــــــــــــــ ، شهادة سياسية 1908-1930،دار اللام ،لندن ،1987.
23- حميد المطبعي، موسوعة اعلام العراق في القرن العشرين، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1995.
24. حنا بطاطو، العراق. الطبقات الاجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتى قيام الجمهورية، ترجمة عفيف الرزاز، الكتاب الاول، مؤسسة الابحاث العربية، بيروت، 1990.
25- خولة طالب لفتة، سليمان فيضي ودوره السياسي والثقافي والاجتماعي في العراق 1885- 1951، بغداد، 2003.
26- خيرية عبدالصاحب وادي، الفكر القومي العربي في المغرب العربي. نشوؤه وتطوره من 1830 - 1962، منشورات وزارة الثقافة والاعلام ، دار الرشيد للنشر، بغداد، 1982.
27- رجاء حسين حسيني الخطاب، تأسيس الجيش العراقي وتطور دوره السياسي من 1921 -1941، بغداد، 1979.
28- رفيق صالح، توفيق وهبي بك. الاثار الكاملة، الجزء الاول، بنگه ى ژين،السليمانية، 2006.
29- روهات الاكوم، شريف باشا، سنوات عاصفة لدبلوماسي كوردي، ترجمة شكور مصطفى، الطبعة الاولى، دار سبيريز للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، اربيل، 2004.
30- زاهية مصطفى قدوة، تاريخ العربي الحديث، مطبعة دار النهضة العربية، بيروت،1975.
31- زنار سلوبي، مسألة كردستان 60 عاما من النضال المسلح للشعب الكردي ضد العبودية،الطبعة الثانية، بيروت،1997،ص82-83.
32- ستيفن هيمسلي لونكريك، أربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة: جعفر الخياط، بغداد، 1941، ص349.
33- ـــــــــــــــ، العراق الحديث من سنة 1900-1950،ترجمة سليم طه التكريتي، الجزءالاول، منشورات الفجر، بغداد، 1982.
34- سروة أسعد صابر، كوردستان الجنوبية 1926- 1939- دراسة تاريخية -سياسية، السليمانية، 2006.
35- سعاد رؤوف شير محمد، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية حتى عام 1945، بغداد، 1988.

www.iraq.info

36- سعيد عبود السامرائي، مقدمة في التاريخ الاقتصادي العراقي، مطبعة القضاء، النجف، 1973.
37- شاكر خصباك، الأكراد. دراسة جغرافية انثوغرافية، مطبعة شفيق، بغداد،1972.
38- ـــــــــــــــ ، العراق الشمالي. دراسة لنواحيه الطبيعية والبشرية، الطبعة الاولى، مطبعة شفيق، بغداد، 1973.
39- صادق مهدي السعيد المحامي،محاضرات في قانون الانتخابات النيابية رقم -11-لسنة 1946، مطبعة المعارف، بغداد، بلا
40- صبري فالح الحمدي، حركات التحرر الوطني بالمغرب العربي في مناقشات مجلس النواب العراقي (1950-1958) ، دراسة تاريخية، الطبعة الاولى، بغداد،2005 .
41- طارق مجيد نقي العقيلي، الدكتور ناجي الأصيل – دبلوماسياً رائداً ومفكراً حضارياً، منشورات بيت الحكمة، بغداد، 2002.
42- طلعت الشبيباني، واقع الملكية الزراعية في العراق، منشورات دار الاهالي، بغداد، 1958.
43- عادل تقي البلداوي، التكوين الاجتماعي للاحزاب والجمعيات السياسية في العراق 1908-1958، بغداد، 2003.
44- عادل غفوري خليل، أحزاب المعارضة العلنية في العراق 1946-1954، الطبعة الاولى، بغداد، 1984.
45- عباس العزاوي، عشائر العراق، الجزءان الاول والثاني، دار الصفا والمروى، لندن، بلا.
46- عبدالحميد بلال، الجغرافية الاقتصادية، الطبعة السابعة، المطبعة الاسلامية، بغداد، 1958.
47- عبدالرحمن البيلاني، سعيد قزاز ودوره في سياسة العراق حتى 1959، الطبعة الاولى، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت، 2001.
48- عبدالرزاق أحمد النصيري، نوري السعيد ودوره في السياسة العراقية، منشورات مكتبة اليقظة العربية، بغداد، 1987.
49- عبدالرزاق الحسني، تاريخ الاحزاب السياسية العراقية، الطبعة الثانية، مركز الابجدية للطباعة والنشر، بيروت، 1983.
50- ـــــــــــــــ، تاريخ الوزارات العراقية، الطبعة السابعة، دار الشؤون الثقافية العامة ، بغداد، 1988 الاجزاء (2، 3، 4، 6، 7، 8،

www.find.info

9، 10).
51-عبدالرزاق محمد أسود، موسوعة العراق السياسية، المجلد السادس و السابع، الطبعة الاولى،الدار العربية للموسوعات، د.م،1986.
52- عبدالستار طاهر شريف، الجمعيات والمنظمات والاحزاب الكردية في نصف قرن 1908-1958، الطبعة الاولى، شركة المعرفة، بغداد، 1989.
53.- عبدالكريم العلاف، بغداد القديمة، مطبعة المعارف، بغداد، 1960.
54- عبدالمنعم عبدالوهاب وآخرون، جغرافية النفط والطاقة، مطبعة مديرية دار الكتب للطباعة والنشر، جامعة الموصل، 1981.
55- عبدالوهاب الكيالي، موسوعة السياسة، الجزء الاول، الطبعة الاول، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، عمان، 1990.
56- عثمان سيد قادر، مناضلون ومؤرخون اكراد ، ترجمة أ. د. عبدالرزاق مطلق الفهد، بغداد، 2005.
57- عثمان كمال حداد، حركة رشيد عالي الكيلاني سنة 1941، صيدا، بلا.
58- العراق في رسائل "المس بيل" ، ترجمة جعفر الخياط دار الحرية،بغداد، 1977.
59- عزيز الحاج، القضية الكردية في العشرينات، الطبعة الثانية، بيروت، 1985.
60- علاء جاسم محمد الحربي، العلاقات العراقية- البريطانية 1945-1958، بغداد،2002.
61- ـــــــــــــــــــ ، رجال العراق الملكي، دار الحكمة، لندن، 2004.
62- عوني عبدالرحمن السبعاوي، العلاقات العراقية التركية 1932-1958، مركز الدراسات الشرقية، جامعة الموصل، 1986.
63- غانم محمد حفو و د. عبدالفتاح علي البوتاني، الكورد والاحداث الوطنية خلال العهد الملكي 1921-1958، الطبعة الاولى، دار سبيريز للطباعة والنشر، مطبعة وزارة التربية، اربيل، 2005.
64- فائز عزيز اسعد ، انحراف النظام البرلماني في العراق، ط2، مطبعة السندباد، بغداد 1984.
65- فاروق الحريري، الحرب العالمية الاولى. دراسة عسكرية، الجزء

www.findi.info

الاول، بغداد،1988.
66- فاضل حسين وآخرون، تاريخ العراق المعاصر، مطبعة جامعة بغداد، بغداد،1980.
67- فيصل محمد الأرحيم، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين 1908-1914، الموصل، 1975.
68- فيليب و. آيرلاند، العراق. دراسة في تطويره السياسي، ترجمة جعفر خياط، دار الكشاف للنشر والطباعة والتوزيع، بيروت، 1949.
69- قاسم أحمد العباس، وثائق امتيازات النفط في العراق، الجزء الاول، بغداد، 1972.
70- كاتلين. ام. لانكي، تصنيع العراق، ترجمة د. محمد حامد الطائي و د. خطاب صكار العلي، مراجعة د. محمد عزيز وعدنان القيصر، مطبعة التضامن، بغداد،1963.
71- كمال مظهر أحمد ، كردستان في سنوات الحرب العالمية الاولى، ترجمة محمد الملا عبدالكريم، الطبعة الثانية، بغداد، 1984.
72- ـــــــــــــــ ، صفحات من تاريخ العراق المعاصر. دراسات تحليلية، مطبعة دار الشؤون الثقافية، بغداد، 1987.
73- لطفي جعفر فرج عبدالله، عبدالمحسن السعدون ودوره في تاريخ العراق السياسي المعاصر،مطابع الرسالة، الكويت، 1978.
74- ليلى ياسين الامير، نوري السعيد ودوره في حلف بغداد واثره في العلاقات العراقية- البريطانية حتى عام 1958، مكتبة اليقضة العربية، بغداد، 2002.
75- مجيد خدوري، نظام الحكم في العراق، نقله للعربية المؤلف مع فيصل نجم الدين الاطرقجي، بغداد، 1946.
76- محاكمة مصدق، دار منشورات البصري، بغداد، 1954.
77- محمد امين زكي، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان، ترجمة محمد علي عوني، القسم الاول، الطبعة الثانية، بغداد،2005.
78- محمد سلمان حسن، التطور الاقتصادي في العراق – التجارة الخارجية والتطور الاقتصادي 1864-1958، الجزء الاول، صيدا – بيروت، 1965.
79- م.س. لازاريف وآخرون، تاريخ كوردستان، ترجمة: د. عبدي حاجي، دار سبيريز للطباعة والنشر، دهوك، 2006.

www.finu.info

80- محمد علي الصويركي، معجم اعلام الكورد في التاريخ الاسلامي والعصر الحديث في كوردستان وخارجها، السليمانية،2006.
81- محمد فريد بك المحامي، تاريخ الدولة العلية العثمانية، بيروت، 1977.
82- محمد مظفر الأدهمي، المجلس التأسيسي العراقي، الجزء الاول، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، 1989.
83- محمود البايزيدي، عادات وتقاليد الكورد، تحقيق وترجمة رشيد فندي، دهوك،2006.
84- محمود الدرة، القضية الكردية، الطبعة الثانية، بيروت، 1966.
85- ـــــــــ ، الحرب العراقية البريطانية 1941، بيروت ، 1969.
86- محمود الذئب، السكك الحديدية في العراق، الطبعة الاولى، مطبعة المعارف، بغداد، 1958.
87- مسعود البارزاني، البارزاني والحركة التحررية الكردية. انتفاضة برزان الاولى 1931-1932، كردستان، 1986.
88- ـــــــــ ، البارزاني والحركة التحررية الكردية. ثورة بارزان 1943-1945، كوردستان،1986.
89- معروف جياوك، ملساة بارزان المظلومة، بغداد، 1954.
90- مير بصري، اعلام السياسة في العراق الحديث ، الجزآن الاول والثاني، الطبعة الاولى، دار الحكمة ، لندن، 2004.
91- ـــــــــ ، أعلام الكرد، دار الريس للكتب والنشر، لندن- قبرص، 1991.
92- نجدة فتحي صفوة ،"العراق في الوثائق البريطانية سنة 1936"، اختيار وترجمة وتحرير، البصرة، 1983.
93. ـــــــــــــ ، خواطر وأحاديث في التاريخ، بغداد، 1983.
94- نوري عبدالحميد خليل، التاريخ السياسي لامتيازات النفط في العراق(1925-1952)، بغداد، 1980.
95- نوشيروان مصطفى أمين، كردستان العراق- عصر القلم والمراجعات 1928-1931، ترجمة حمه صالح گلالي،الطبعة الاولى،مطبعة خاك، السليمانية،2000.
96- وليم أيغلتن الأبن،جمهورية مهاباد-جمهورية 1946 الكردية- ،ترجمة وتعليق جرجيس فتح الله،الطبعة الثانية،مطبعة وزارة

التربية،اربيل،1999.

سادساً: المصادر باللغة الانكليزية

1- S.H. Longgrig, Iraq, 1900 to 1950, A political Social and Economic History, Third, Impression, Beirut, 1968, P.326.

سابعاً: المصادر باللغة الكردية

1- ئاكۆ عةبدالكريم شوانى، شارى سليَمانى 1918-1932، ضاثخانةى زانست، سليَمانى،2002
2- عبدوللا عةلياوةيى، كوردستان لة ستردةمى دةولةتى عوسمانى دان (لة ناوةراستى سةدةى نوزدةوة تا ستةرةتايى جةنطى يةكةمى جيهانى)، سةنتةرى ليكولينوةى ستراتيجى كوردستان، سليَمانى، 2004،
3- عبدالرقيب يوسف وسديق سالح، بيرةوةريةكانى ئةحمةدى حةما غاى ثشدةرى، تؤمار و ئامادةكردنى، ضاثخانةى ئازاد، سليمانى، 2001.
4- كةمال فوئاد، كوردستان يةكةمين رونامةى كوردى 1898 -1902، كو كردنةو وثيَشةكى، بةغداد، 1972.
5- كةمال مة زهة ر ئة حمةد ،ميَذوو ، كورتة باسيَكى زانستى ميَذوو و كورد و ميَذوو ، مطابع دار آفاق عربية ببغداد ،1983

ثامناً: المقابلات الشخصية

1- مقابلة مع السيد جمال عزمي بابان، بتاريخ 6 نيسان 2005، السليمانية؛ رسالة خطية منه الى الباحث بتاريخ 8 حزيران 2005.
2- مقابلة شخصية مع الشيخ حسن رؤوف الشيخ محمود الحفيد، بتاريخ 4 نيسان 2005، السليمانية.
3- مقابلة مع الدكتور دارا أحمد توفيق، بتاريخ 10 نيسان 2005، السليمانية.
4- مقابلة مع السيد فؤاد عارف، بتاريخ 16 ايار 2005، بغداد.
5- مقابلة مع السيدة لميعة خان عبدالحميد عبدالمجيد الجاف، بتاريخ 4 نيسان 2005، السليمانية.
6- مقابلة مع الشيخ نورس سعيد ابراهيم، بتاريخ 14 نيسان 2005،

www.fmdi.info

السليمانية.

تاسعاً: البحوث المنشورة

1- مياه كردستان وآفاق المستقبل، مركز دراسات و البحوث المركزي، دراسة رقم(9)، مطبعة هاوار دهوك، 1996.

عاشراً: الصحف

أ. العراقية

"الاستقلال"، (جريدة)، العدد 159، 21 حزيران 1923.

"الوقائع العراقية" ، (جريدة) بغداد، 1924، 1952.

"صدى بابل"، (جريدة)، العدد 90، 2 تموز 1911.

"فيلي" (مجلة)، بغداد، العدد (10)، 27 ايار 2005.

ب. الكردية

"ژيان"، (جريدة)، السليمانية، 1928، 1929.

"تزار " ، (مجلة)، بغداد، 1948.

"طوظارى" سليمانى، (مجلة)، السليمانية، 2002.

www.findi.info

الصور والوثائق

www.findi.info

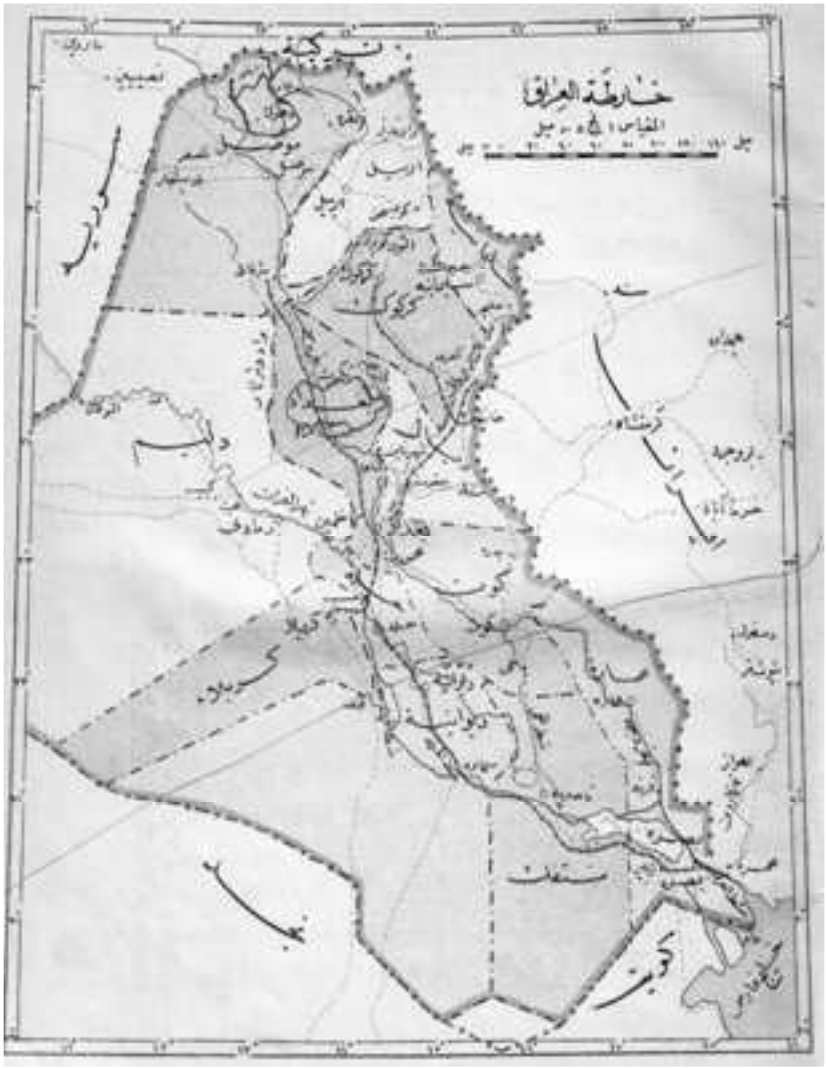

خارطة للعراق تبين التقسيمات الإدارية في العهد الملكي

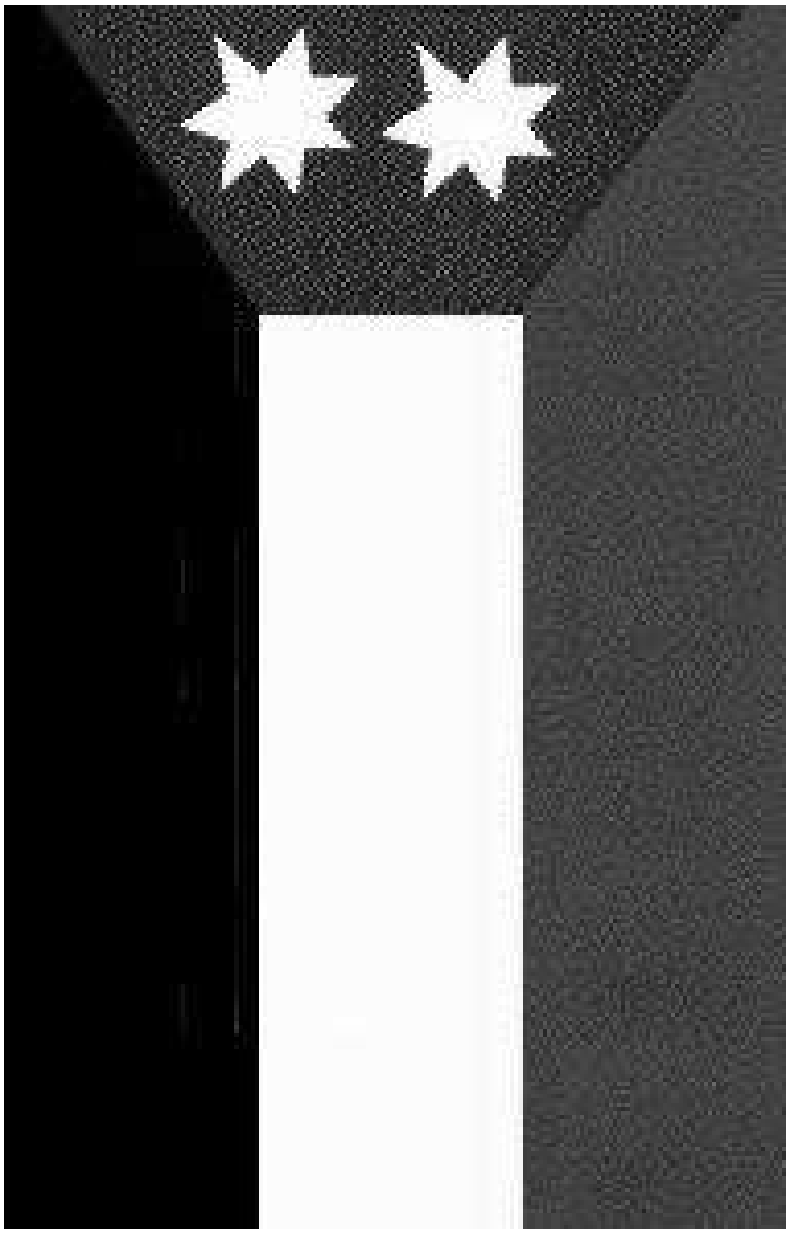

علم الدولة العراقية في العهد الملكي

شعار الدولة العراقية في العهد الملكي

الملك غازي الاول 1933-1939

الملك فيصل الثاني عندما كان رضيعاً

قائمة بأسماء أعضاء مجلس النوب في أول إجتماعه الإعتيادي لسنة 1950 وعددهم (141) نائباً

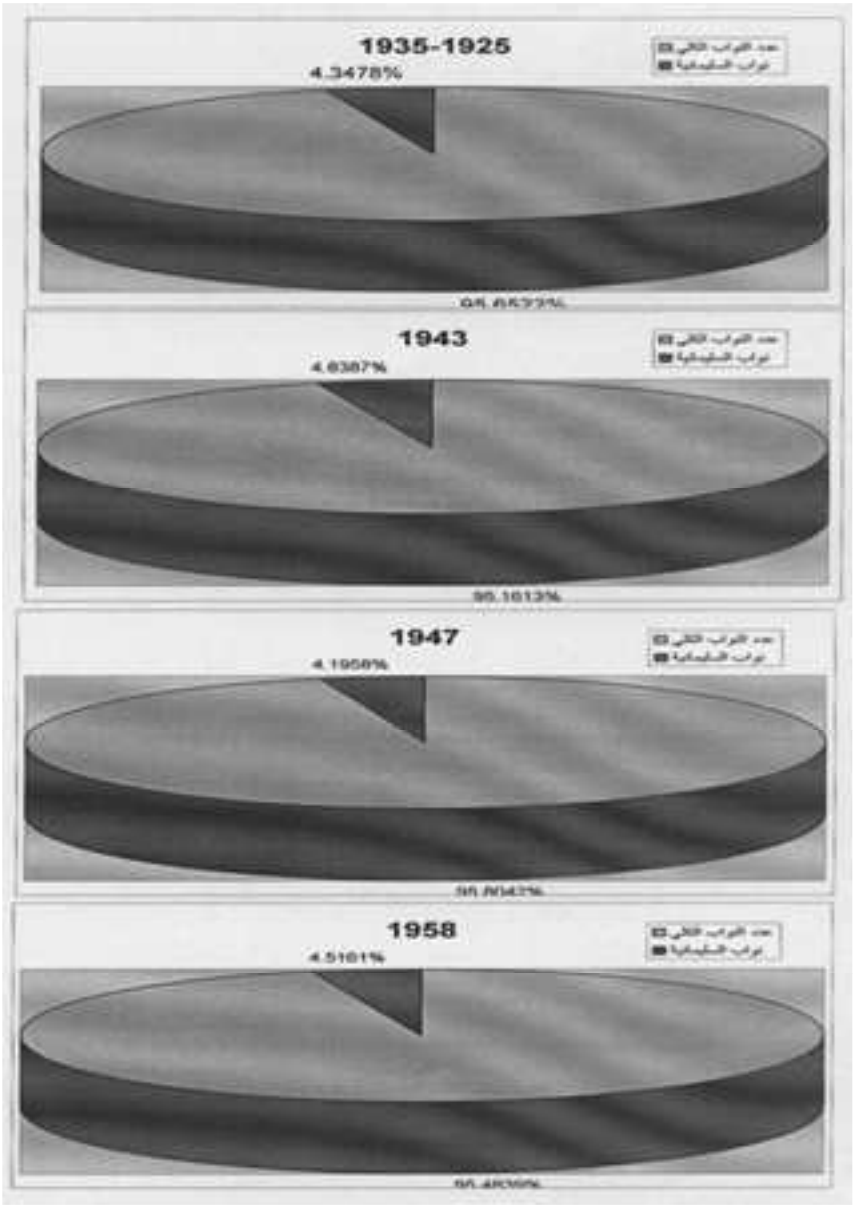

جدول يوضح نسبةنواب السليمانية في مجلس النواب العراقي خلال العهد الملكي

رسالة بخط ماجد مصطفى موجهة إلى المستر ادمونس بتاريخ 1944/5/3

وثيقة رسمية عائدة لوزارة الداخلية العراقية تتعلق بموضوع البارزانيين المبعدين مؤرخة في 1944/1/30

المملكة العراقية

شهادة الجنسية العراقية

شهادة الجنسية العراقية العائدة لماجد مصطفى

وزارة المواصلات والاشغال

التاريخ شباط سنة ١٩٤٤

سـري

مديرية الدور المالية والادارة
الرسائل

الموضوع : مواصلات بعيدة

الى

مديرية محفوظات الدور آ٠ بغداد ٠

الموضوع — صور وخرائط منطقة بارزان

تحيتي الرقم ٣٠٥ والمؤرخ في ٣٠ كانون الثاني سنة ١٩٤٤ ٠

ان ما يترتب على هذه الوزارة في هذا الصدد هو لما لاحظتم تنفيذ ما يطلب منها تنفيذه وتهيأة الاسس الفنية اللازمة لهذه الغاية وهذا التنفيذ يتوقف على توفير الاعتمادات اللازمة وارصادها من قبل وزارة المالية من جهة واعداد وسائط النقل الجوية من الجهة الاخرى سواء تم ذلك من قبل وزارة الدفاع او مديرية وسائط النقل ٠ فاذا أدت الجهات المختصة استعدادها عندئذ لتلبية حدى المطلبين فاننا على اتم استعداد للقيام بالانشاءات الفنية اللازمة بالصور او الخرائط وذلك في السنة المالية القادمة وسنوجز المديرية الاشغال العامة لتقديم التخمينات بالنفقات اللازمة لهذا الغرض بعد تلقينا القرار من وزارة المالية حول استعدادها لارصاد المبالغ المطلوبة لكي يمكن ادخالها في ميزانية الاعمال الرئيسية للسنة المالية القادمة ٠

وزير المواصلات والاشغال

صورة منه الى :—

وزارة الدفاع ٠)
وزارة الداخلية ٠) نرجو تزويدنا بعدد وزج الخرائط المطلوبة ايضاء لتتمكن من انشاء انشائها ٠

حضرة السيد ماجد مصطفى — وزير الدولة ٠

مديرية الاشغال العامة ٠

م/١٩/٢

وثيقة حكومية متعلقةبالأوضاع في منطقة بارزان مؤرخة 22 شباط 1944

رسالة موجهة إلى الشيخ احمد البارزاني من قبل ماجد مصطفى حين كان وزير للدولة

بغداد في ١٩٤٤/١/١

رسالة مو جهة الملا مصطفى البارزاني من قبل ماجد مصطفى بتاريخ 1944/1/1

النائب ماجد مصطفى

النائب احمد توفيق

عبد الحميد الجاف الثالث من اليمين احد نواب لواء السلمانية

احد نواب السليمانية يصافح ملك الاردن حسين الثاني

احمد مختار بلبان في احدى اللقاءات الرسمية

عدنان مندريس رئيس وزراء تركيا يلقي كلمة في مجلس النواب العراقي

مجموعة من النوا ب داخل أروقة مجلس النواب

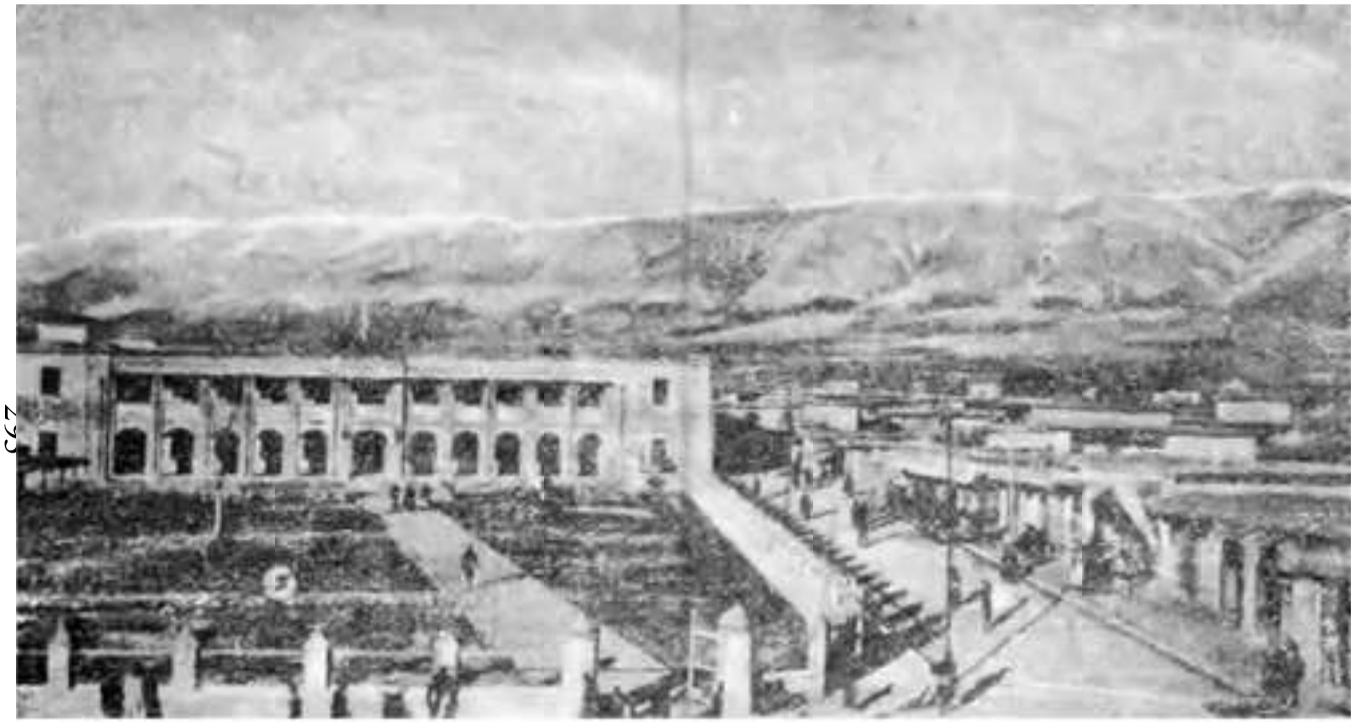

منظر عام لمدينة السليمانية عام 1936

with the total number whether increased or decreased . As the role and stands of Sulaimania representatives required to know the root of social groups , thus the last chapter is devoted to focus on the study of (the affiliation and social roots of Sulaimania representatives) including sufficient information about the curriculum vitae for each representatives .

The second chapter is devoted to handle the stand of Sulaimania representatives from the various economic cases, especially the agricultural cases, land and its problem particularly that dealt with tobacco plant which confined in Sulaimania only. Also their stand from the

Industrial, oil and financial cases especially the lows and lists.

The third chapter faced the stand of Sulaimania representatives from the roads and transportations as well it dealt with the interventions to provide the health-care services and to teach the Kurdish language in the schools and also it talked about the officials, labours and scholars .

The forth chapter, the last chapter in the thesis dealt with the stand of Sulaimania representatives from the internal political events especially the military, police and judicial

Cases, and how to develop it in addition to their stands from the national uprisings and Kurds cases. In the external policy level we talked about their stand from the neighbouring countries and from the Palestinian issue in addition to the western Arab countries , also we talked about the establishment of Hashimian unification between Iraq and Jordan.

The conclusion is showing the most important inferences that we got through evaluating facts in the whole chapters of this thesis as much as possible to get the factual objectivity.

www.fro.info

Abstract

A great number of academics devoted their theses in studying many important aspects of Iraqi parliament life during the monarchy time. So far some other fields are still deserving a serious academic study particularly an independent study about the role of Sulaimania brigade representatives .

From this point we chose this subject for our thesis (The role of Sulaimania representatives in the Iraqi parliamentary council for the year (1945-1958), because up to now non-academicals, independent study focused on it. Its worth to mention that the Kurds form a main component of Iraqi various ethnicities as well the Sulaimania representatives have a well-known role in this council.

The thesis consists of this abstract, an introductory and four chapters in addition to a brief

Conclusion.

The introduction dealt with (the development of national, political awareness among the Kurds representatives and their role in the Iraqi parliament till 1943) concentrating on the initiatives appeared on the national awareness of Kurds, besides the born of Kurds intellectual thinkers and their role in the parliamentary experience after the victory of unification revolution and the role of Sulaimania deputies in the formation council as in the king Faisel time and his son king Gazi besides the guardianship time till 1943 .

The first chapter which consists of four researches sheds light on the election reality in Sulaimania and the social formation for the representatives .The first research is devoted to study the process of election in Sulaimania brigade and the important of this election focusing in the interventions and violations done by the executive authority during the election process which faced disadvantages as happened in the previous election and to pass it thru their supporters. Also we talked about the numbers of Sulaimania representatives and showing their percentage in the various election courses as compared

www.findi.info

المحتويات

الصفحة

11 .....المقدمة

18.....التمهيد: نمو الوعي القومي والسياسي لمثقفي السليمانية ودورهم في المجلس النيابي حتى عام 1943

الفصل الأول:

الواقع الانتخابي في السليمانية والتكوين الاجتماعي لنوابها

49.....أولاً: سير الانتخابات النيابية في السليمانية

65.....ثانياً: أساليب الانتخابات النيابية في السليمانية

69.....ثالثاً: التمثيل العددي لنواب السليمانية في المجلس النيابي

71.....رابعاً: الانتماءات والجذور الاجتماعية لنواب السليمانية

الفصل الثاني:

موقف نواب السليمانية من القضايا الاقتصادية

أولاً: قضايا الزراعة

91.....أ- الزراعة

97.....ب- الأراضي الزراعية

104.....ج- المحاصيل لزراعية / التبغ

119.....د- الآفات الزراعية

123.....هـ - المكائن الزراعية وبناء السايلوات

126.....و - الغابات والمصايف

127.....ثانياً: قضايا الصناعة والنفط

135.....ثلثاً: القضايا المالية

الفصل الثالث:

www.findi.info

نواب السليمانية والقضايا الاجتماعية
أولاً: الموصلات والخدمات العامة
142....أ- المواصلات
159....ب- الخدمات العامة
171.....ثانياً: لخدمات الصحية ولتعليم
182.....ثلثاً: قضايا الموظفين والعمال والتقاعد والأوقاف
الفصل الرابع:
موقف نواب السليمانية من القضايا والأحداث السياسية الداخلية والخارجية
أولاً: موقف نواب السليمانية من القضايا الداخلية
195.....أ- قضايا الجيش والشرطة والقضاء
ثانياً: موقف نواب السليمانية من الأحداث السياسية الداخلية
207....أ- سياسة الحكومات
213....ب- موقف نواب السليمانية من الانتفاضات الوطنية 1948-1956
216....ج- موقف نواب السليمانية من الانتخابات
219....د- موقف نواب السليمانية من لقضية الكردية
ثالثاً: موقف نواب السليمانية من القضايا الخارجية
228....أ- دول الجوار
239....ب- القضية الفلسطينية
240....ج- المغرب العربي
244....د- مصر
248....هـ- الاتحاد العربي الهاشمي
251....الخاتمة
254....المصادر والمراجع
268....الصور والوثائق

www.findi.info

كوري زانيارى كوردستان

1) فةرهةنطي زاراوة (عةرةبي - كوردي)، بةدران ئةحمةد حةبيب، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي ثةروةردة، سالَي 2002، (142 لاثةرِة).
2) كوردي توركمانستان - ميَذوو - ئةدنؤطرافيا - ئةدةب، د.مارف خةزنةدار، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي رِؤشنبيري، سالَي 2003، (258 لاثةرة).
3) زاراوةي يلَسايي، ليذنةي زاراوةلة كؤرِي زانياري كوردستان، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي رِؤشنبيري، سالَي 2004، (40 لاثةرِة).

4) زاراوةي كارطيَري، ليذنةي زاراوة لة كؤري زانياري كوردستان، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي رِؤشنبيري، سالَي 2004، (47 لاثةرة).
5) من ينابيع الشعر الكلاسيكي الكردي، ج1، رشيد فندي، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي رِؤشنبيري، سالَي 2004، (240 لاثةرة).
6) رِيَنووسي يةكطرتووي كوردي، بةدران ئةحمةد حةبيب، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي ثةروةردة، سالَي 2005، (56 لاثةرة).
7) رِيَزماني كةسي سييَةمي تاك، د.شيَركؤ بابان، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي رِؤشنبيري، سالَي 2004، (159 لاثةرة).
8) ضواريَنيَن خةيام، د. كاميران عالي بةدرخان، وةرطيَراني لة لاتينييةوة د. عةبدوللاَ ياسين ئاميَدي، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي رِؤشنبيري، سالَي 2004، (94 لاثةرة).
9) شيَوةي سليَماني زماني كوردي، د. زةريَ يوسوثظا، و : لة روسييةوة د. كوردستان موكرياني، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي ثةروةردة، سالَي 2005، (216 لاثةرة).
10) العروض في الشعر الكردي، احمد هردي، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي رِؤشنبيري، سالَي 2004، (218 لاثةرة).
11) ذانرةكاني رِؤذنامةواني و ميذووي ضاثخانة 1450 - 1500، د. مةغديد سةئل، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي ثةروةردة، سالَي 2005، (278 لاثةرة).
12) زاراوةي راطةياندن، ليذنةي زاراوة لة كؤري زانياري كوردستان، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي ثةروةردة، سالَي 2005، (108 لاثةرة).
13) فةرهةنطي زاراوةطةلي راطةياندن (ئينطليزي - كوردي - عةرةبي)، بةدران ئةحمةد حةبيب، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي ثةروةردة، سالَي 2005، (165 لاثةرة).
14) ئةدةبي منداليَ كورد - ليَكؤليَنةوة - ميَذووي سةرهةلَدان، حةمة كةريم هةورامي، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي ثةروةردة، سالَي 2005، (406 لاثةرة).
15) طيَرةكيَن زمانيَ كوردي، د. فازل عمر، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي ثةروةردة، سالَي 2005، (134 لاثةرة).

16) ل دؤر ئـةدةبيَ كرمـانجي ل سـةد سـالاَ نـوزديَ و بيـستيَ زاييني، تةحسين ئيبراهيم دؤسكي، هةوليَر ، ضـاثخانةي وةزارةتـي ثـةروةردة، سالَي 2005، (276 لاثةرة).
17) دةنطـسازي و برطةسـازي لـة زمـاني كوردي دا، د. شـيَركؤ بابـان، هـةوليَر، ضـاثخانةي وةزارةتـي ثـةروةردة، سـالَي 2005، (206 لاثةرة).
18) هـؤنراوةي بـةرطري لةبةرهـةمي ضـةند شـاعيريكي كرمـانجي سةروودا 1939 - 1970، د. عبدالله ياسين عةلي ئاميَدي، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي ثةروةردة، سالَي 2005، (320 لاثةرة).
19) يوسف و زولةيخا، حةكيم مةلا سالَح، هةوليَر، ضاثخانةي وةزارةتي ثةروةردة، سالَي 2006، (407 لاثةرة).
20) زمـاني كـوردان ـ ضـةند ليكؤلَينةوةيـةكي فيلؤلـؤجي زمـان، ث. د فريدريش مـوولير ئـةواني تـر، و : لـة ئةلَمانييـةوة د. حميد عزيـز ، هـةوليَر، ضـاثخانةي وةزارةتـي ثـةروةردة، سـالَي 2005، (192 لاثةرة).
21) ريَبـةري بيبلؤطرافيـة كورديـيةكان 1937 - 2005، شـوان سـليَمان يابـة، هـةوليَر، ضـاثخانةي وةزارةتـي ثـةروةردة، سـالَي 2006، (400 لاثةرة).
22) فةرهـةنطى طـةورةى مـن . د. كوردسـتان موكريـانى ، ضـاثي يةكـةم، هةوليَر، ضاثخانةى وةزارةتى ثةروةردة، سالَي 2006 ،(80 لاثةرة).
23) ديـواني عـةزيز ـ محةمـةد عـةلى قـةرةداغي – هـةوليَر، ضـاثخانةى وةزارةتى ثةروةردة ، سالَي 200، (144 لاثةرة).
24) زاراوةطـةلي كاروبـاري مـين ـ جـةمال جـةلال حوسـيَن ـ دليَـر سـابير ئيبـراهيم – دةزطـاى طـشتى هـةريَم بـؤ كاروبـارى مـين، هـةوليَر، ضاثخانةى وةزارةتى ثةروةردة، سالَي 2006 ، (80 لاثةرة).
25) زاراوةى راطةياندن ـ كـةمال غـةمبار ـ هـةوليَر، ضاثخانةى وةزارةتى ثةروةردة ، سالَي 2006، (96 لاثةرة).
26) زاراوةي ئـةدةبي ـ ئـةلـادةكردنى: ليذنـةى ئـةدةب لـة كـؤرِى زانيـارى كوردستان ، هـةوليَر، ضـاثخانةى وةزارةتـى ثـةروةردة ، سـالَى 2006، (380 لاثةرة).

27) ئيندیکسي طۆظاري کۆرِي زانياري کورد(1973 - 2002) - شوان سليمان يابة - هةوليَر، ضاثخانةى وةزارةتى ثةروةردة ، سلَى 2006 ، (240 لاثةرة).
28) The Historical Roots of the National Name of the Kurds-د. جةمال رةشيد، هةوليَر، ضاثخانةى وةزارةتى ثةروةردة ، سالَي 2006، (107 لاثةرة)
29) فةرهةنطى كؤمةلَناسي - عوبيَد خدر - ضاثخانةى دةزطاى ئاراس - هةوليَر، سالَى 2007، (83 لاثةرة) .
30) بزاظى رِزطاريخوازى نيشتيمانىَ لة كوردستانى رِؤذهةلآتدا (1880 ــ 1939ز) ــ د. سةعدى عوسمان هةروتى ضاثخانةى دةزطاى ئاراس - هةوليَر، سالَى 2007، (155 لاثةرة) .
31) شؤرِشى شيَخ عوبةيدوللآى نةهرى لة بةلَطةنامةى قاجارى دا ، نووسيني: حةسةن عةلي خاني طةروسي ، وةرطيَراني لة فارسييةوة : محةمةد حةمة باقي - ضاثخانةى دةزطاى ئاراس - هةوليَر، سلَى 2007، (204 لاثةرة) .
32) شؤرِشى شيَخ عوبةيدوللآى نةهرى لة بةلَطةنامةى ئةرمةنيدا ، نووسيني : ئةسكةندةر غوَريانس، وةرطيَراني لة فارسييةوة - محةمةد حةمة باقي . ضاثخانةى دةزطاى ئاراس - هةوليَر، سلَى 2007، (128 لاثةرة).
33) فةرهةنطى كوردى -فارسى، وةرطيَراني لة فارسييةوة - محةمةد حةمة باقي. ضاثخانةى دةزطاى ئاراس - هةوليَر، سلَى 2007، (112 لاثةرة) .
34) شؤرِشى شيَخ عوبةيدوللاى نةهرى لة بةلَطةنامةى ئينطليزى و ئةمريكى دا - نووسيني - وةديع جوةيدة. وةرطيَراني لة عةرةبييةوة - محةمةد حةمة باقي . ضاثخانةى دةزطاى ئاراس - هةوليَر، سلَى 2007، (116 لاثةرة) .
35) شؤرِشى شيَخ عوبةيدوللآى نةهرى لة بةلَطةنامةى قاجارى دا، نووسيني : عةلي خان طؤنةخان ئةفشار. وةرطيَراني لة فارسييةوة - محةمةد حةمة باقي . ضاثخانةى دةزطاى ئاراس - هةوليَر، سلَى 2007، (426 لاثةرة) .
36) شؤرِشى شيَخ عوبةيدوللآى نةهرى لة بةلَطةنامةى قاجارى دا ، نووسيني : عةلى ئةكبةر سةرهةنط. وةرطيَراني لة فارسييةوة :

محةمةد حةمة باقي . ضاثخانةى دةزطاى ئاراس - هةوليَر، سالَى 2007. (لاثةرة192).
37) ضةثكيك لة زاراوة طةلى كشتوكالأ - ئامادةكردنى - حةمة سالَح فةرهادى - ضاثخانةى دةزطاى ئاراس - هةوليَر، سالَى 2007، (144 لاثةرة) .
38) شؤرشى شيَخ عوبةيدوللآى نةهرى لة بةلَطةنامةكانى وةزارةتي كاروباري دةرةوةي ئيَران دا. وةرطيَراني لة فارسييةوة : محةمةد حةمة باقي . ضاثخانةى دةزطاى ئاراس - هةوليَر ، سالَى 2007، (270 لاثةرة)
39) فةرهةنطى ديوانى شاعيران (نالى ، سالم ، كوردى) ، نووسيني - د. محةمةد نووري عارف، ضاثخانةى دةزطاى ئاراس - هةوليَر ، سالَى 2007، (1000 لاثةرة).
40) يةكةم فةرهةنطي تؤ ، وةرطيَراني: د.كوردستان موكرياني، ضاثخانةى دةزطاى ئاراس، هةوليَر، سالَى 2007، (86لاثةرة).
41) ئةدةبى منداآنى كورد دواى راثةرين، نووسيني: حةمة كةريم هةورامى، ضاثخانةى دةزطاى ئاراس، هةوليَر ، سالَى 2007، (368 لاثةرة).
42) فةرهةنطي هةراشان، كؤكردنةوة و دارشتنى: كؤمةليَك مامؤستا، ضاثخانةى دةزطاى ئاراس ، هةوليَر، سالَى 2007، (336 لاثةرة).

ئةكاديميا ى كوردى :

43) ئةلبوومى كةشكؤلَ ب 1، دانراوي: محةمةد عةلى قةرداغي، ضاثخانةي خاني -دهؤك، سالَي 2008، (352 لاثةرة).
44) الأدب الشفاهي الكُردي ، علي الجزيري ، ضاثخانةي خاني -دهؤك، سالَي 2008، (200 لاثةرة).
45) بةركولَيكى زاراوة سازيي كوردى، ئامادةكردني : جةمال عةبدول، دووةم ضث، ضاثخانةي خاني -دهؤك، سالَي 2008، (330 لاثةرة).
46) ديواني قاصد، ساغكردنةوةي : شوكر مستةفا -رةحيم سورخي، ضاثخانةي خاني -دهؤك، سالَي 2008، (352 لاثةرة).

47) ضـــةند ليكوَلَينةوةيـــةك دةربـــارةي ميَـــذووى كـــورد لـــة ســـةدةكانى ناوةرِاستدا، نـووسيـني: دكتـوَر زرار سـديق توَفيـق ، ضـاثخانةي خـاني ـ دهوَك، سالَي 2008، (208 لاثةرِة).
48) كيمياي ئةهري دةستكرد. نووسيني: ث.د. عةزيز ئةحمةد ئةمين ، ضاثخانةي خاني ـ دهوَك، سالَي 2008، (208 لاثةرِة).
49)دور نـواب الـسليمانية فـي المجلـس النيـابي العراَقـي (1945 - 1958)، تـأليف : سـالار عبـدالكريم فندي الدوسـكي، ضـاثخانةي خـاني ـ دهـوَك، سالَي 2008، (304 لاثةرِة).

www.findi.info